وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلـــمي
جامعة الصديق بن يحيى– جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الاعتماد على الذات كآلية لتعزيز التنمية المستدامة

"دراسة حالة الجزائر"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة

إعـــداد الطالب:
عدنان إبراهيم

إشراف الدكتور:
كريبش نبيل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عبد الناصـــر جـندلي	أستاذ التعليم العالي	الحـاج لخـضر - باتنـة	رئيساً
د. نبيـــل كريبش	أستاذ محاضر	الحـاج لخـضر - باتنـة	مشرفاً ومقرراً
د. عبد القادر عبد العالي	أستاذ محاضر	الطاهر مـــولاي - سعيدة	عضواً مناقشاً
د. سليمان ملوكي	أستاذ محاضر	محمد بوضياف - المسيلة	عضواً مناقشاً

السنـــة الجامعيـــة

2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

{ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ }

الرعد 11

صدق الله العظيم

إلى الوالدين الكريمين

إلى الدكتور كريبس نبيل

إلى كل من وضع المذكرة بين يديه

أهدي هذا العمل المتواضع، عسى أن ينفع الطلبة والباحثين

ولو بعد مرور عشرات السنين

شكر وتقدير

* يشرفني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور كريس نبيل الذي ساندني ووجهني طيلة مراحل إعداد هذه المذكرة.

*كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين استفدنا من خبراتهم و توجيهاتهم خلال السنة الأولى للماجستير.

* و أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة و الإثراء لقبولهم وتفضلهم بمناقشة الدراسة وتقييمها.

عدنان إبراهيم

ملخص

تمثل قضية استدامة التنمية بعداً رئيسياً من أبعاد الحوار الدولي الدائر في أروقة الفكر الاقتصادي،حول طبيعية التطور الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في البلدان النامية.وذلك ابتداءا بمؤتمر ستوكهولم حول البيئة عام 1972.وبعد صدور تقرير "نادي روما" احتدم الجدال حول حدود النمو، حيث تزايد التهديد بنفاذ الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة، وخاصة النفط.وفي التسعينات أخذ مفهوم الاستدامة طريقه الى التصحيح والتكامل من خلال ربطه بالاعتماد على الذات لبناء عمل تنموي شامل.وتهدف هذه الدراسة الى عرض وتقييم مسيرة التنمية التي عرفتها الجزائر، بالموازات مع هذه المتغيرات الاقليمية و الدولية، وذلك بمطابقة ميكانيزمات الحكم الراشد مع ماتشهده المنطقة العربية من انفتاح على التعددية السياسية التي تبنتها الجزائر في دستور 1989 من جهة، ومدى تجسيد اقتصاد المعرفة مع تبني الجزائر لاقتصاد السوق من جهة ثانية.ثم محاولة التطرق الى الآليات الكفيلة بتجسيد الانفتاح السياسي وتنويع القاعدة الانتاجية في اطار سياسة الاعتماد على الذات لتعزيز التنمية المستدامة، حيث يتعين على الجزائر كدولة تعتمد على الثروة النفطية الغير متجددة، الاهتمام بالطاقة المتجددة للحفاظ على السوق في ظل التحولات الراهنة والمستقبلية، وتقوية مختلف القطاعات الاقتصادية لتفادي الانهيار في اسعار المحروقات وبالتالي انعدام القدرة على التحكم في استقرار الأوظاع الاقتصادية وتداعياتها على السلم الاجتماعي وبناء الدول ككل. وذلك بالموازاة مع اصلاح منظومة الحكم و دور المجتمع المدني في اطار تنمية تشاركية معتمدة على الذات.

Summary

The issue of sustainable development represents a key dimension of the international debate in the corridors of economic field about the nature of the economic and social development, especially in developing countries, starting from the 1972 Stockholm Conference. After issuing a report of the Club of Rome, it was there an intensified debate about the limits of growth, since there has been an increasing threat due to the depletion of natural resources and Depletion of non-renewable energy sources especially oil. During the nineties, the concept of sustainability turned to the right direction and towards integration by linking it with self-reliance to build the sustainable development.

This study aims to display and evaluate the process of development in Algeria In parallel with these international changes to link the mechanism of good governance With what is happening in the Arab region about openness to political pluralism adopted in Algerian Constitution of 1989 on one hand, and the extent of adoption of the knowledge economy with the adoption of market economy in Algeria on the other hand. Then try to address the mechanisms that embody the political openness and diversification of the productive base, within the framework of the policy of self-reliance to promote sustainable development. Being a country that is dependent on oil "un- renewable source of energy", Algeria has to focus on renewable energy to keep the market under the current and future transformations, and to strengthen the various economic sectors to avoid a collapse in fuel prices. Hence, the inability to control the political stability causing a threat to social peace and the existence of the whole State. This should happen in parallel with the reform of the system of governance and the role of civil society within the framework of the development of participatory self-reliant.

□

خطة الدراسة/

مقدمـــــة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

المطلب الأول: تبلور المنظور الشموي:

الفرع الأول: تعـــريف وخصائص الشمية.

الفرع الثاني: تبلور مفهـــــــوم الشمية.

المطلب الثاني: أبجديات الاعتماد على الذات و الشمية المستدامة:

الفرع الأول : الشمية المستدامـــــة.

الفرع الثاني: الاعتماد على الذات.

الفرع الثالث: أبعاد الشمية المعتمدة على الذات.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المعتمدة على الذات

المطلب الأول: الانفتاح السياسي و الحكم الراشد:

الفرع الأول : تعـــــــــريف الحكم الراشد.

الفرع الثاني: آليات ووســـائل الحكم الراشد.

المطلب الثاني: تنمية العنصر البشري:

الفرع الأول : تعـــــــــريف الشميـــــة البشرية.

الفرع الثاني: مؤشرات و أهداف الشميـــة البشرية.

المطلب الثالث: اقتصاد المعرفة:

الفرع الأول: تعـــــــــريف اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: مرتكـــــزات اقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: تطـــــور وتيرة العمـــــلية الشمـــــوية

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية و الاقتصاد الموجه

الفرع الأول: الســــــــياسات المركزية

الفرع الثاني: المخططات الشمـــــــــوية

المطلب الثاني: مرحلة التعددية السياسية واقتصاد الســوق

الفرع الأول: فتح المجال الســــــــياسي

الفرع الأول: إعادة الهيكلة الاقتصادية

المبحث الثاني: الإصلاحات في إطار التنمية المستدامة

المطلب الأول: إصلاح هـــــــياكل و مؤسسات الدولـــــة

الفرع الأول: على مستوى الحكم الراشد

الفرع الثاني: على مستوى التنميـــة البشرية

الفرع الثالث: على مستوى إقتصـــاد المعرفة

المطلب الثاني: الجهود الرسمية لترقية التنمية المستـدامـــــــة

الفرع الأول: المنظومـــة القانونيـــة للتنميـــة المستديمـة

الفرع الثاني: حماية و ترقية البيئة في إطار التنمية المستدامة

الفصل الثالث: التوصيات الدولية والرهانات المفروضة على الجزائر

المبحث الأول: النماذج و التوصيات الدولية في سياق الاعتماد على الذات

المطلب الأول: التجارب التنموية الناجحة

الفرع الأول: التجربة التنموية اليابانية

الفرع الثاني: التجربة التنموية الماليزية

المطلب الثاني: التوصيات و التقارير الدولية

الفرع الأول: الاستقرار السياسي والأمني

الفرع الثاني: التنمية والمؤشرات الاقتصادية

المبحث الثاني: تفعيل آليات الاعتماد على الذات لبناء تنمية مستدامة

المطلب الأول: اعتماد اقتصاد ما بعد المحروقات

الفرع الأول: تفعيل البديل الاقتصادي

الفرع الثاني: الاهتمام بالطاقة المتجددة

المطلب الثاني: اعتماد التنمية بالمشاركة

الفرع الأول: اصلاح منظومة الحكم

الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني

خاتمة

قائمة الجداول والأشكال

ملاحق

قائمة المراجع

فهرس

مقدمة:

لقد سعت الجزائر؛ كدولة بترولية غنية لتحقيق التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال من خلال المشاريع العملاقة التي حاولت اغتنام فرص الفورة النفطية الأولى خلال السبعينيات، بعد تبني سياسة و نموذج الصناعات المصنعة في محاولة لتجسيد نظريات أقطاب النمو كمدخل استراتيجي ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وفق سياسة المخططات والتوجيه المركزي للاقتصاد. وبعد فتح المجال السياسي و اعتماد اقتصاد السوق، تبدى أكثر ذلك الاعتماد السلبي على الريع البترولي، دون أن تتمكن القيادات الاقتصادية المتعاقبة من بناء اقتصاد إنتاج حقيقي متحرر من التقلبات اليومية لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وفي إطار البحث عن آلية متوازنة لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات، وبالتوازي مع التطورات الدولية نجد أن مفهوم التنمية المستدامة ومنذ تسعينيات القرن العشرين، أصبح سياسة تعكس توجها جديداً على صعيد المجتمع الدولي يتجلى من خلال اهتمام مختلف الحكومات بمحاولة تحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين فئات المجتمع في الزمن الحاضر وبين الأجيال مستقبلاً. وقد استخدم الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1980 ضمن تقرير عن الاستراتيجية العالمية للبقاء، بحيث تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وقد جاءت القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ سنة 2002 لتحدد أولويات ومجالات هذه التنمية الشاملة لتربطها بمعالجة مشكلة استنزاف الطاقة الأحفورية، المياه، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة والحكم الرشيد التعليم والتنمية البشرية وتدفق المعلومات و الأبحاث..

والاعتماد على الذات هو تضمين للعمل السياسي الى جانب وتيرة التنمية المستدامة، وهو تجميع لهذه العناصر التي تتحدث عنها قمة جوهانزبورغ و المؤدية لصناعة التنمية المركبة. كما أنه امتداد للاستقلال، حيث القدرة على التفكير والأداء بعيدا عن تأثير أو مساعدة الآخرين. ويقصد به تلك الاستراتيجية البديلة والقائمة على أساس سيطرة المجتمع على موارده الذاتية، وقدرته على اتخاذ القرار المستقل فيما يتعلق بتجديد نمط استخدامها وشكله، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة من دون أن يعني ذلك الانكفاء أو الانعزال عن العالم الخارجي. و يتحقق باعتماد الأمة على قدراتها و تسخير طاقاتها بانشاء مؤسسات كفؤة تمكن الأطراف الاقتصادية من القيام بأدوارها على نحو فاعل، ويعتبر طرحاً جديداً مكملا لمفهوم التنمية المستدامة حيث تبلور في التسعينيات في خطوة لايجاد استراتيجية بديلة وقابلة للتطبيق لتجاوز التنمية التابعة، أو الخاضعة للمانحين، وبهذا تعتبر تكيفاً هيكلياً في الدول النامية، ضمن ما يسمى بالتنمية المعتمدة على الذات.

إن الاعتماد على الثروة النفطية بالنسبة للجزائر لا يعبر عن فشل اقتصادي وحسب، بل يعكس الى جانب هذا الواقع انسداداً للأفق السياسي في كيفيات ومناهج التعامل الآني و المستقبلي مع هذه الثروة المؤقتة.حيث نشرت وكالة الأنباء الجزائرية نقلاً عن محافظ البنك المركزي، بأن مداخيل الجزائر تراجعت بما قيمته 3 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2013، حيث ترافق تراجع كميات تصدير المحروقات الجزائرية بنسبة 8.80 % مع اخفاض لأسعار النفط بلغ معدل 5.70 %. و مع سياق هذا التطور، أعلنت الشركة البيرطانية B.B بريتيش بتروليوم التي تعمل في الصحراء الجزائرية تعليق نشاطاتها الطاقوية من التنقيب و الاستخراج والتصدير، ما تسبب في تراجع إظافي لقدرة الجزائر الانتاجية يمكن أن تبلغ مستويات 20 الى 30% حسب بعض التقديرات.

وقد تلقت الشركة الأمريكية أناداركو تعويضاً من الجزائر بلغ 4 مليار دولار على إثر قضية نزاع تم الفصل فيها "لصالح الطرف الجزائري" في المحكمة الدولية المختصة، وتلقى صندوق النقد الدولي مبلغ 5مليار دولار كقرض من الجزائر التي بادرت أيظاً الى مسح ديون بعض الدول الافريقية والعربية بقيمة تفوق الـ 4 مليار دولار. وبعملية حسابية بسيطة؛نجد أن مجموع هذا التعويض و القرض و مسح الديون يعادل قيمة العشرات من المشاريع الاقتصادية التي كان بالإمكان تمويلها ويخلق آلاف المؤسسات المنتجة.

– إن عدم استغلال الموارد المتاحة اليوم من أجل تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات يعرّض الجزائر إلى أخطار كبرى مستقبلاً. بحيث يستحيل الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي في حال حدوث هبوط مفاجئ وطويل المدى في سعر برميل النفط إلى ما دون السبعين دولار الذي يعتبر كسعر مرجعي لميزانية الدولة. مع الاشارة الى خطر آخر، هو ان التقليص الراديكالي في نسب ومستويات الانفاق العمومي للحد من عجز الموازنة، قد يؤجج الغضب الشعبي ويدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات الاجتماعية. وحتى لو حافظت المحروقات على مستويات أسعار مرتفعة، فإن احتياط النفط والغاز الذي تتوافر عليه الجزائر قد ينضب خلال 20 سنة، ما يعني ضرورة التخطيط الجدي لبناء اقتصاد ما بعد المحروقات.

– ولعل التطرق بالدراسة إلى مواضيع الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الدولة الجزائرية حديثة النشأة، ليس جديداً في حد ذاته،كون العشرات من الدراسات قد اهتمت به، إلا أن تناول هذا العنوان من زاوية جد معاصرة تركز على آليات التنمية المعتمدة على الذات و التي أصبحت مطلباً دولياً تنادي به المنظمات الدولية عن طريق المؤتمرات و التوصيات التي يقدمها الخبراء، يجعل الموضوع محل الدراسة لا يعتبر تكراراً للدراسات السابقة على الإطلاق، وإنما يدخل في إطار تقديم تصور جديد عن المستويات التنموية التي يمكن للجزائر ان تبلغها

بانتهاج سياسات وآليات التنمية المتمدة على الذات بالتوازي مع التطورات الدولية الحالية والاستفادة من تراكم التجارب التنموية العالمية، في محاولة لايجاد آليات تنموية خارج قطاع المحروقات على وجه التحديد.

كما أن العناوين التي سيتم التطرق إليها من خلال دراسة الاعتماد على الذات و التنمية المستدامة و الحكم الراشد والتنمية البشرية و إقتصاد المعرفة، تعتبر من المصطلحات التي نسمع عنها الكثير في مقالات الصحف و المنابر الخشبية دون الفهم الصحيح و الدقيق لمضامينها ومقاصدها، فالخطاب الرسمي لا يزال يتحدث عن تحقيق دولة القانون و تطبيق آليات الحكم الراشد في حين أن الجزائر تصنف في قائمة أكثر الدول التي تعاني من الفساد و تبييض الأموال، كما أنه من غير المنطقي التسليم بأن الوضع الإقتصادي للجزائر مريح من خلال تواجد احتياطي صرف معتبر، أو من خلال التطمين بأن الجزائر بعيدة عن ارتدادات الأزمة المالية العالمية، في حين أن الإقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل مطلق على الريع النفطي، والخبراء لا يكفون عن دق ناقوس الخطر بسبب المستويات القياسية التي وصلت إليها نسب استيراد المواد الغذائية حتى لا نقول التكنولوجيات المعاصرة. كما أنه لمن غير الصائب الاعتقاد بأن مستويات المعيشة ووضعية المجتمع في استقرار بسبب وجود مؤشرات تنمية بشرية حقيقية، في حين أن معدلات الفقر تتزامن مع وجود ظواهر إجتماعية سلبية وغريبة عن الثقـــافة الوطنيـــة كالهجـــرة الغير شـــرعية و الإنتحار.

– إلا أن عدم الوقوف عند مظاهر الأمور بتحليل الأوضاع الحقيقية التي تعرفها مستويات التنمية في الجزائر لا يعني بالضرورة أنه لا توجد هناك إنجازات ومكتسبات، ذلك لأن تجاوز الجزائر لمراحل جد صعبة منذ استقلالها يعني أن هناك إصلاحات ملموسة شهـــدتها هياكل و مؤسسات الدولة منذ مرحلة الإشتراكية الإقتصادية ووصولاً إلى برامج التعديلات الهيكليـــة و التوجه نحو إقتصاد السوق، بما ترافق من أزمات سياسية واقتصادية و اجتماعية حادة مع تلك الفترة أو بعد المضي في الإصلاحات بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومع الاستقرار الذي عرفته الجزائر على كافة الصعد بعد سنة 1999 والتي تشكل المرحلة التي ستركز عليها الدراسة لاقترانها باستحداث العديد من التشريعات و الهياكـــل و المؤسسات ذات الارتباط بالتنمية الشاملة.

أهمية الموضوع/ تكمن في شقين؛

العلمية:

تتجلى من خلال شرح المصطلحات والأطروحات التي تتناولها الدراسة والمرتبطة بالتمنية المعتمدة على الذات الحكامة، الاقتصاد المعرفي، التنمية البشرية والطاقات المتجددة. بالإظافة إلى محاولة تقديم دراسة أكاديمية فيما يتعلق بسياسات وآليات التنمية خارج قطاع المحروقات.

العملية:

من خلال ربط الإطار النظري بالواقع التطبيقي، سوف تتطرق الدراسة لجملة الإصلاحات التي عرفتها الدولة الجزائرية، مع التركيز على مدى طابقتها لعنصر الاستدامة من هذه العملية، وتقييم هذه السياسات التنموية بالتوازي مع التطورات الدولية ذات الصلة، خاصة التقارير والمنشورات الدولية، وكذا النماذج و التجارب الناجحة في تحقيق التنمية الشاملة خارج قطاع المحروقات.

الهدف من الدراسة/

الدراسة تنطلق بتقديم عرض زمني منتظم عن مختلف الخطوات و الإجراءات التنموية التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2013.

وتتركز أهم أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- تقديم مفهوم التنمية المعتمدة على الذات، و المعتمد لدى الدوائر الاقتصادية الدولية.
- التطرق إلى المعايير الدولية في كيفيات الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- إبراز التنمية المستدامة بمعناها الواسع، والذي يجمع بين النمو والتنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في ظل تثمين وحماية البيئة.
- معرفة المستوى التنموي الذي بلغته الجزائر بعيدا عن الخطابات الرسمية، أو أطروحات مختلف التيارات السياسية و محاولة الإلمام بالوضعية الحقيقية لمؤشرات و معدلات التنمية القائمة، ومدى إمكانيتة النظام السياسي من تحقيق تنمية مستديمة تضع الجزائر في مكانتها الحقيقية كقطب سياسي واقتصادي جهوي.

أدبيات الدراسة/

إن دراسة موضوع التنمية المستدامة ليس جديداً بحد ذاته، فقط اعتمدنا في تطوير هذه الدراسة على مصادر متعددة

كالتقارير الدولية التي تشير الى من جهة الى الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني، و من جهة ثانية الى مختلف مؤشرات التنمية، اظافة الى البيانات والنصوص القانونية والتنظيمية و الوثائق الرسمية المختلفة، وبعض الرسائل والأطروحات الأكاديمية و الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى عدد من الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات ومراكز الأبحاث المتخصصة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ومن أبرز هذه المصادر:

– تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المعنون بالمخاطر الشاملة Global Risk 2013، وتقرير معهد ليغاتوم فيما يتعلق بتصنيف رفاهية الدول بالعالم The 2012 Legatum Prosperity Index، وتقارير معهد كارنيغي حول الجزائر.

– المرسوم التنفيذي رقم 96-481 الذي يحدد تنظيم المجلس الأعلى للتنمية المستديمة، والقانون العضـــــــوي رقم 01 – 12 المتعلق بنظام الانتخابات، و القانون العضوي رقم 04 – 12 المتعلق بالاحزاب السياسية، و القانون العضوي رقم 05 – 12 المتعلق بالمعلومات.

– الملتقى العلمي الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس– سطيف– في أفريل 2008 بعنوان: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.

– كتاب الباحث ناصر يوسف المعنون بدينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية من سنة 2010.

– كتاب السلطة و السلطة المضادة في عصر العولمة لأولريش بيك مع ترجمة من اللغة الألمانية الى العربية من قبل جورج كتورة وإلهام الشعراني، ومن اصدار المكتبة الشرقية لسنة 2010.

– كتاب: إلى أين يذهب العرب؟ الذي يتضمن رؤية واسهام ثلاثين مفكراً في مستقبل الثورات العربية، من اصدار مؤسسة الفكر العربي لسنة 2012.

إشكالية الدراسة/

تعتبر التنمية بالاعتماد على الذات منظومة مركبة تعتمد على الفاعل الانساني و حسن استثمار وتوجيه الثروة. وهذا على خلاف التنمية الاقتصادية التي تنطلق من فراغ فكري ومنهجي، بالتالي تغيب فيها الدينامية Dynamism، ما يؤدي بها الى السعي وراء تنمية فارغة المضامين، مثلما هو حال الاصلاحات التي بقيت تراوح مكانها في العديد من دول التخلف. كما ان عملية الاقلاع التنموي المتكامل ترتكز على أدوات وأهداف لمنظومة النهضة، فالانفتاح السياسي يعتبر وسيلة لتسريع وترشيد التنمية الاقتصادية التي تشكل هدف هذه العملية. ولا يمكن النجاح في هذه المعادلة الا إذا راهنت هذه السياسات على كفاءة و حرية الفرد الذي يصنع، ويشارك، ويراقب هذه العملية المركبة.

استناداً على هذا السياق، وانطلاقاً من اسهامات مفكر النهضة مالك بن نبي حول مفهوم الاعتماد على الذات لبناء التنمية بكل من اليابان وألمانيا والتي يقول فيها:

" لقد قطعت اليابان – القديمة المتخلفة – في خطوة واحدة المسافة التي كانت تفصلها عن القرن العشرين، ولكنها قطعتها على أصول فنية و منهجية، فضبطت ساعتها، واستخدمت بعلمها الإنسان و التراب و الوقت".

"إذ هي اعتمدت على انسانها في تحريك عملياتها الاقتصادية التي توقفت بعد الحرب العالمية الثانية وأفقدتها وسائل الانتاج الصناعية، وأرغمتها على الانطلاق من نقطة الصفر، وبالاعتماد على الذات تكون ألمانيا قد نجحت باقتدار في تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية على الرغم من انها انطلقت في خطواتها الأولى بلا رصيد من ذهب أو فضة".

نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى هناك هناك قابلية لتطبيق التنمية المعتمدة على الذات بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

– ما المقصود بعملية التنمية المركبة؟ وهل عرفت الجزائر عبر مراحل تطورها تنمية ترتبط بعنصر الاستدامة؟

وما هي السبل الكفيلة بتثمين الموارد البشرية و الطبيعية في الجزائر بما يضمن تنمية تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي و تجنب الجزائر حالة اللااستقرار؟

وهل يمكن اعتبار التنمية المستدامة سياسة ترشيد واستثمار للموارد المتاحة بحيث تؤهل الجزائر لتكون قوة إقليمية ضمن مرحلة ما بعد المحروقات؟

الفرضيات/

بغرض محاولة الاجابة عن اشكالية الدراسة، ارتأينا أن ننطلق من الفرضيات التي تتكون من متغير مستقل هو التنمية المركبة والتنمية المعتمدة على الذات، ومتغيرات تابعة تجسد مختلف العناصر التي تساهم وتؤثر في صناعة هذه العملية التنموية، وهذا وفقاً لما يلي:

– التنمية المعتمدة على الذات تعكس تجاوزاً للمفاهيم السابقة للتنمية المقتصرة على الجانب الاقتصادي دون ربطه بالعمل السياسي.

– يساهم ترشيد العمل السياسي في تسريع العملية التنموية المتكاملة.

– يساهم الاهتمام بالعنصر البشري في خلق الثروة واستثمارها والمحافظة عليها في اطار التنمية الشاملة.

– يعزز اقتصاد المعرفة التوجه نحو تقوية القطاع الخاص وتحقيق القيمة المضافة في عملية التنمية المستدامة.

– سياسة التنمية المعتمدة على الذات غير منتهجة من قبل صناع القرار بالجزائر.

– سياسة التنمية المعتمدة على الذات تتيح تحقيــق الانفتاح السياسي و تجاوز اقتصاد الريع.

منهج الدراسة/

لقد تم الاعتماد على أكثر من منهج بما انه الطريقة المثلى التي تساعد الباحث في دراسة المشكلة ومحاولة اكتشاف الحقيقة.

حيث حاولنا الاستفادة من المنهج التاريخي في تحليل الظاهرة محل الدراسة والمتعلقة بالعرض الزمني المنتظم لتطور وتيرة التنمية الوطنية ومختلف المؤشرات والمعطيات ذات الارتباط بعملية التنمية المستدامة، اظافة الى الاستناد على منهج دراسة حالة توافقاً مع طبيعة الموضوع الذي ركزنا فيه على مستويات التنمية التي بلغتها الجزائر.

كما تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي، وذلك لمتابعة تسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفها النظام السياسي الجزائري، مع الاستفادة من المنهج التحليلي الذي يتجلى ضمن الصبغة التقييمية للدراسة في بعض مناحيها من خلال تحليل البرامج و المشاريع والإجراءات المنتهجة لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات.

كما تم الاستناد في بعض أجزاء الدراسة على الأسلوب الإحصائي من خلال الاستناد إلى مجموعة من الأشكال والبيانات الكمية والجداول التوضيحية و المعلومات الإحصائية، وكذا منهج تحليل المضمون الذي يتناسب مع بعض النصوص القانونية و الوثائق و البيانات الرسمية التي ساعدت في محاولة فهم موضوع الدراسة.

أسلوب جمع المعلومات/

إرتكزت على التشريعات والقوانين المتعلقة بالإصلاحات المنتهجة والمنشورة ضمن موقع الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى الأرقام و الإحصائيات المقدمة من قبل المؤسسات المختصة على غرار الديوان الوطني للاحصاء، أو وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، والمركز الوطني للإحصائيات ومؤشرات التنمية الاقتصادية لوزارة الصناعة، إضافة إلى تقارير مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والجهوية، بالاظافة الى جملة الكتب والمقالات والمراجع العلمية والدوريات و الرسائل الجامعية والملتقيات العلمية، وذلك بغرض إقامة توازن بين المراجع الرسمية و غير الحكومية، بالتالي تسهيل عملية جمع وانتقاء وتحليل المعطيات وتقديمها بشكل منتظم لمعالجة الموضوع.

تقسيم الدراسة/

تضمن ثلاثة فصول؛ بحيث تم التطرق ضمن الفصل **الأول** إلى عناصر الدراسة بدءاً بالجانب النظري والمنهجي والمفاهيمي الذي يقدم التعاريف و المسميات و التوضيحات الأساسية و الضرورية لفهم منطلقات الدراسة و مصطلحاتها المفتاحية.

أما الفصل **الثاني**، فكان تطبيقياً يعتمد على إسقاط المفاهيم التي تناولتها الدراسة في الجانب النظري على واقع التنمية في الجزائر، كنموذج أساسي لدراسة ما تم انجازه على مستوى التنمية المستدامة،الحكم الراشد، التنمية البشرية و اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تتبع المسيرة التنموية التي عرفتها البلاد منذ سنوات الإستقلال، مع التركيز على الجانب السياسي و الشق الإجتماعي والإقتصادي من العملية. ثم التعرض ضمن الفصل **الثالث** الى بعض التجارب الدولية التي نجحت في سياسة الاعتماد على الذات وبنت اقتصاديات قوية على غرار اليابان وماليزيا، ثم الحديث عن مختلف التقارير الدولية التي تشير الى الجزائر بغية الاستفادة من مضامينها، ثم محاولة التطرق الى الآليات التي تضمن تنويع قاعدة الانتاج وتجاوز اقتصاد الريع من جهة، و الاهتمام بالطاقات المتجددة كسياسة استشرافية مبنية على ضمان الاسواق الطاقوية التي تتعامل معها الجزائر راهناً، ثم الحديث عن ضرورة اصلاح منظومة الحكم بالتشارك مع قوى وفعاليات المجتمع المدني. ثم الخلوص إلى خاتمة نبين من خلالها نتائج الدراســـة .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

ان لكل عصر مفاهيم وأيديولوجيات تطغى على عقوده، فضمن عهد الثورات الصناعية تم التركيز على تطوير مستويات رفاه الأفراد ضمن قطاعات التصنيع والتنمية،و التي تطغى عليها الجوانب المادية وتحل فيها الآلة محل العامل الذي ترك المجال الاقطاعي وانتقل الى نمط معيشي مختلف جذرياً. اما عصرنا هذا فان اهم ما يطغى عليه بلا منازع، هو ثورة تكنولوجيات الاتصال و الرقمنة التي غيرت بشكل راديكالي جوانب ومظاهر الحياة اليومية للفرد. ومنه أصبح الحديث عن التنمية مرادفاً للحديث عن التصنيع المعتمد على المعرفة و القيمة المظافة في الانتاج.

ان هذا المصطلح أي التنمية؛ والذي يلعب دور حلقة الوصل في رفاه وتطور حالة الفرد، هو محل التركيز ضمن هذا الاطار المنهجي و النظري الذي سوف يحاول اماطة اللثام عن خلفياته ومضامينه ومقاصده.

ان الانتقال في هذا المفهوم من الجوانب المادية الخالصة و المتمثلة في محاولات تصوير التنمية على أنها تلك الزيادات في معدلات النمو و الانتاج، دون مراعات تحسين حياة الفرد و هوامش الحرية التي يتمتع بها الى جانب هذه المستويات والارقام التنموية، هو الانتقال من الحديث عن النمو و التطور الى التنمية الشاملة، وذلك عبر العديد من المصطلحات التي تشير الى مضامين هذه العملية التنموية، والتي ترافقت مع صراع أيديولوجي بين المفكرين من وجهة نظر فلسفية، وصراع أو تنافس بين الحضارات من وجهة نظر أنثروبولوجية. بحيث أن هذا الاختلاف في طرح المفاهيم ووجهات النظر حول الكيفيات المثلى لبناء النهضة أو صناعة التنمية، أنتج انتقالا من الحديث عن التنمية بشكل خام، الى الحديث عن التنمية البشرية، والتنمية السياسية، و العدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة أو المستدامة وغيرها..حيث أن الفشل في ترقية مستويات عيش الأفراد ضمن المفهوم المادي للتنمية والتي تقتصر على مراعات نصيب الفرد من الناتج المحلي، او ارتفاع نسب التشغيل، أو أعداد الشركات ضمن القطاع الخاص...هو فشل تجسد في تصاعد في ارقام التنمية لكن اختفاء للطبقة المتوسطة، أو انتشار للأمية، او تحويل لعملية التنمية الى تدخل أجنبي واستعمار اقتصادي تحت مسميات تنموية.ما دفع الى الاهتمام وضرورة مراعات جوانب أخرى ضمن عملية صناعة التنمية، جوانب تركز على اهمية الفرد في خضم هذا الانتقال من التخلف الى الحضارة أو الرقي، و تعطي أهمية للعنصر الذي يشكل هدف التنمية في حد ذاتها وهو الانسان.

فكيف تطور مفهوم التنمية؟ وما علاقته ببعض المصطلحات المتشابهة على غرار النمو و التحديث و التطور؟

وكيف يمكن تفسير انعكاس هذا التطور في المفاهيم على الخلفية الايدلوجية لعملية صناعة التنمية؟

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

إن كافة الأنظمة التي تحترم شعوبها تسعى إلى بناء التنمية و رفع القدرات الإقتصاديـــة و تحسين الظروف المعيشية،إلا أن كـل نخبـة سياسـية تنـتهج أسـلوباً محـددًا لصـناعة التطـور. وبوجـود الاخـتلاف والـتراكم المعـرفي تطـورت تـدريجياً نظــريات و آليـات التنميـة لتعطـي مجموعـة مـن النمـاذج حـول أفضـل السـبل لبنـاء الرفـاه الاقتصـادي و صـناعة التنمية.حيث أن منظري التنمية اسهموا بالعديد من المفاهيم في هذا الاطار وصولاً الى ما يسمى باعتماد التنمية الشاملة لتطوير كافة القطاعات الحيوية.

المطلب الأول: تبلور المنظور التنموي

أولاً:

تعــريف وخصائص التنمية:

يقصـد بهـا لغـةً النمـو أي ارتفـاع الشـيء مـن موضـعه إلى موضـع آخـر كـأن نقـول نمـا المـال أي إزداد و كَثُرَ ، أمـا إصطلاحاً فتختلف التعاريف حسب المجال الذي تتضمنه كالإقتصاد أو السياسـة أو المجال الإجتماعي ،وأول من استعمل هذا المصطلح في عمل أكاديمي هو المفكر "بوجين ستيلي" في مؤلفه (خطة تنمية العالم) سنة 1889. {1}

ومن ضمن هذه التعاريف؛ أنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كماً ونوعاً ، فهي حلول المشاكل و المتطلبات التي تواجه المجتمعات والدول خاصة ما يتعلق بالإنتاج و الخدمات.

ويقصد بها إحداث تغيير باستعمال أدوات و مشاركة أطراف للوصول إلى الرقي والتطور،ومن أبرز هذه الأطراف الدولة و المجتمع المدني وهذه الآليات تتجلى في تحقيق الزيادة التراكمية المتسارعة بمختلف القطاعات و المجالات ،فالتنمية تغير إيجابي ينقل المجتمع من حالة لأخرى.

كما تم تعريفها بذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يديرها العنصر البشري من خلال التحكم في اتجاه التغيير الثقافي والحضاري، فالتنميـــة هي عملية تغيير مقصود وموجه لها مواصفات معينة

1} فارس رشيد البياتي ،التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه ،مجلس كلية الإدارة والاقتصاد–الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، جامعة عمّان ،2008.ص54.

تهدف لإشباع حاجات الإنسان، ويرى هنا المفكر مالك بن نبي أن العملية التنموية توازي التقدم الحضاري، فالحضارة هي الإنسان إضافة إلى المكان وبمرور الزمن.

كما نجد في بعض الدراسات{1}أن التنمية عبارة عن عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، ويعكس هذا التعريف مرحلة مابعد خمسينيات القرن العشرين من خلال إستقلال العديد من المجتمعات من نير الإستعمار و قيام العديد من الدول وإنظمامها إلى المجتمع الدولي.

من الضروري الإشارة إلى أن هذا المفهوم لم يتم استعماله قبل الحرب العالمية الثانية إلا استثناءاً ،فمثلاً كان رجل الاقتصاد البريطاني البارز "آدم سميث"يستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على حدوث التطور، كلفظ التقدم المادي" Material Progress" ، أو عبارة التقدم الإقتصادي "Economic Progress" ، كذلك الحال عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع. {2}

لقد درج استعمال مصطلح التنمية ضمن علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستـــغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عوائد هذا الاستغلال.

ثم إنتقل هذا المفهوم إلى حقل الدراسات السياسية منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كعلم منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ، وهنا يقصد بهذا المصطلح عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية أي أن المعنى أصبح يتعدى الجانب الإقتصادي إلى مسألة السيادة و الدولة القوية.

و مع الزمن تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة المنظمات الأهلية..

من المفيد أيظا الاشارة إلى أن مصطلح التنمية باللغة العربية يعني نمّـى بمعنى الزيـــادة و الانتشار أي أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه، {3}على عكس اللغة الإنجليزية التي تعني به التغيير الجذري للنظام القائم

1} زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر:دراسة تقييمية، مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2005-2006.ص32.

2} حسين عمر، نظريات التنمية الاقتصادية،موقع الموسوعة الاقتصادية ، أوت 2012.

3} نصر عارف ،مفهوم التنمية،موقع الانترنت لكلية العلوم السياسية-جامعة القاهرة، أوت 2012.

واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق المخطط الاقتصادي ومن هنا يلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

2.خصائـص التنمية:

– للعملية التنموية عدة خصائص أبرزها: {1}

- ♦ أنها عملية مستمرة ومتصاعـدة تعبيرا عن احتيـاجات المجتمع وتزايدها.
- ♦ أنها عملية مشتركة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات و الأطراف في المجتمع.
- ♦ أنها عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهـداف.
- ♦ أنها منظمة و محـددة الأولويات و الاتجاهات فيما يسـمى إدارة التنمية.
- ♦ أنها تهدف إلى إيجاد تحولات هيكلة مما يمثل إحدى السمات التي تميزها عن النمو الاقتصادي.
- ♦ أنها عملية بناء قاعدية من خلال إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية وفقا للمفهوم ضمن اللغة العربية.
- ♦ أنها تحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منتظم أي عبر فتـرات زمنية طويلة.

3.المفاهيم المرادفة للتنمية :

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواءً ا من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيمايلي:

- التنمية و النّمو: {2}

1} يوسف حلباوي،نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة،ط1 ، مؤسسة الرسالة،بيروت،1979.ص98.

2} ماجـد أبـو زنـط و عثمـان غنـيم، التنميـة المسـتديمة: إطـارفكري دراسـة في فلسـفة ، كليـة التخطـيط والإدارة، جامعـة البلقـاء التطبيقية،2005.ص02.

إن إصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة خاصة الميدان الإقتصادي ، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن ضمن العديد من المجالات ،والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أمّا التنمية فيمكن أن تتم في ظرف موجز بخلق تغير جذري باتجاه التقدم و الازدهار.

- التنمية والتغير:

إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

- التنمية والتطور و التقدم:

إن التطور و التقدم مفهومان يعكسان بالأساس المرحلة الأخيرة والنهائية بعد حدوث التنمية.

- التنمية والتحديث:

التنمية ضمن ما سبق من التعريفات هي الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدّات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط هو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف ووقعت هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

4.أنــواع التنمية:

التنمية كظاهرة و سلوك ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم تعتبر حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم تقليدي وآخر حديث:

- **المفهوم التقليدي:**

ظهر مع ظهور مفهوم آخر وهو مصطلح العالم الثالث وهي الدول المتخلفة من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث ظهرت مشكلة التخلّف وتدنّي مستويات المعيشة في هذه المناطق بينما الدول الأوروبية الصناعية كانت تعيش الرخاء والتقدم حيث قفزت إلى مستويات هائلة من التطور والنمو وبالتالي رواج ووفرة و تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات ومنه أصبح مستوى الدخل الفردي مؤ شرا على مستوى التنمية وبالتالي أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يوازي التنمية

وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفروقات بين الأفراد والجماعات وعليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية عدّة انتقادات ممّا أدى إلى ظهور مفهوم حديث وجديد لهذا المصطلح.

- **المفهوم الحديث:**

لقد أدى فشل مجهودات التنمية في دول العالم الثالث، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية و قصور النظام المالي العالمي إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح ومنه تعالت أصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة البيئة التي يعيش فيها الإنسان وكذلك بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية ومنه يعكس رصد عدّة أنواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها مايلي:

التنمية الإقتصادية:

هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة والقطاع الخاص على تنميته ،وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و الصناعي وقطاع الخدمات.

التنمية السياسية:

لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي اصطلح عليها لاحقا بالعالم الثالث وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع ، تحولت إلى حقل معرفي مستقل في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة مجموعة مؤلفات في التنمية السياسية.

التنمية الإجتماعية:

– ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت على شكل خطة خماسية للحكومة الهندية، و قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من "لاري نيلسون– Larry Nilson"

و "فارنر رامسي–Verner Ramçay" التنمية الاجتماعية على أنها "دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين لتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم".

التنمية الثقافية:

على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي من خلال المؤلفات و المطبوعات و المجلات و الوثائق و الكتب و مختلف المنشورات في المجتمع و تمت الاستفادة من هذه المادة العلمية عن طريق نسب مقروئية عالية كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح عملية التنمية.

ثانياً:

تبلور مفهوم التنمية:

في ظل وجود كم متعدد ومختلف من المفاهيم و المصطلحات التي تتحدث عن فلسفة وعملية التنمية، نجد الحديث عن التقدم والتاخر و التنمية و التخلف والتطور و النمو والحداثة وغيرها...وهذا يعتبر وليدا لعصر النهضة الغربي، وانعكاسا لخطاب استعماري متجدد ومستعد لدعم الشعوب المتخلفة برسالة التحضر. وليست مجرد لغة خطاب معرفي علمي تتضارب فيها النظريات و الاطروحات. بل تعتبر مقابلات بين الايديولوجيات التي تتوزع عبر العالم مع تقدم الزمن انطلاقا من البعثات الدينية والتبشيرية بالقرن الخامس و السادس عشر ، ثم مروراً بالحملات التجارية بالقرن السابع والثامن عشر، ثم وصولا الى الجوانب العسكرية بالقرن التاسع عشر ثم التكنولوجيا بالقرن العشرين.

وتعتبر المدارس الفكرية والتاريخية الالمانية هي الأسبق في تبني مفاهيم النمو و التطور، حيث صاغ المفكر الألماني (برينو فون هيلد براند) bruno von hildbrand قوانين و سياسات التنمية الاقتصادية و الاقتصاد القومي{1}، والتي سيكون لها لاحقاً موقع مركزي لدى الاقتصادي الامريكي روستو rostow في صياغته لمراحل النمو الاقتصادي. وتقديمها كبرنامج عمل تنفيذي للدول المتخلفة حيث يتوجب تبنيه وصولا الى تنمية اقتصادية.

وتتحدث نظرية روستو عن هذه المراحل للنمو الإقتصادي من خلال مرور المجتمعات بخمس مراحل في نموها . وفي رحلته من المرحلة التقليدية إلى مرحلة التحديث والاستهلاك يجب أن تتوفر للمجتمع بعض المزايا والشروط مثل

1} عدنان سليمان، إخفاقات التنمية العربية، مجلة النهضة، المجلد 11، العدد 3، 2010.ص03.

الاستقرار السياسي والتعليم والمهارات ورجال أعمال نشطون حتى يتسنى له الإقلاع في طريق النمو الصناعي والنضج الإقتصادي نحو مرحلة الاستهلاك.

ويرى روستو أن هنالك خمس مراحل للنمو الاقتصادي على النحو التالي :

1- المجتمع التقليدي :

توضح الشواهد التاريخية أن قطاعاً كبيراً من البشر على ظهر المعمورة يعيش دون تغيير اقتصادي ملموس ، فكلما هناك أحداث طارئة لا رابط بينها مثل اكتشاف النار وتوليف الحيوان والاستقرار وتذويب واستخدام الحديد واستخدام العجلات والكتابة وخزن المحصول واستخدام الأرقام كوحدات حسابية واستخدام النقود كوحدة تبادل ..إلخ فالمجتمعات التقليدية تفقد النظرة الشمولية للبيئة الطبيعية ، تلك النظرة التي تجعل من عملية التغيير عملية مستمرة وليس حدثاً طارئاً.

2- الخطوات السابقة لعملية الإقلاع :

تحققت الخطوات السابقة لمرحلة الإقلاع بطريقة تدريجية بطيئة في غرب أوروبا خاصة في بريطانيا بعد قرنين ونصف من الثورة الفرنسية ، ومن المؤثرات والعناصر الهامة في أوروبا القضاء على الإقطاع وظهور طبقة البرجوازية في القطاع التجاري وإنهاء الحواجز التجارية وتأسيس الدولة القومية والاستقلال الروحي.

كما يرى روستو أن الخطوات اللازمة التي ينبغي أن تسبق مرحلة التصنيع تتلخص في ثلاث :

الخطوة الأولى: هي بناء شبكة من المواصلات لتوسيع نطاق السوق وزيادة التخصص .

الخطوة الثانية: هي تنوير الزراعة بتوفير الغذاء اللازم للعاملين في القطاع الصناعي من سكان المدن .

الخطوة الثالثة: هي التوسع في الواردات ومن بينها رأس المال .

ويتحقق التحول من مرحلة ما قبل الإقلاع إلى مرحلة الإقلاع عن طريق التحولات السياسية والإدارة وأثر الدعاية .وفي هذا اشارة الى اهمية ترافق الاطار المسار السياسي مع أية اصلاحات تنموية، حيث ان الهدف هو التنمية لكن الوسيلة تبقى هي العمل السياسي.لذا نجد ان روستو يرى ان هناك اختلافاً بالنسبة لمرحلة الإقلاع من دولة لأخرى .

3- مرحلة الإقلاع :

تعتبر مرحلة الإقلاع مرحلة قصيرة نسبياً تستغرق ما بين عقدين إلى ثلاثة عقود يزداد خلالها معدل دخل الفرد بصورة مضطردة وتعتبر مرحلة الإقلاع مرحلة الثقة بالنمو الإقتصادي المستقبلي .وهناك متطلبات متعددة لمرحلة الإقلاع غير أن روستو أشار إلى ضرورة توفر ثلاثة شروط أساسية :

الشرط الأول : هو ارتفاع معدل الاستثمار الإنتاجي من 5 % إلى ما فوق 10% من صافي الناتج القومي .

الشرط الثاني : هو تنمية واحد أو أكثر من القطاعات الصناعية القيادية مثل الغزل والنسيج في بريطانيا والسكك الحديدية في الولايات المتحدة .

الشرط الثالث : هو قيام إطار سياسي واجتماعي ومؤسسي لتنشيط وتوسيع القطاع الحديث .

4- السعي للنضج :

تأتي مرحلة السعي للنضج بعد مرحلة الإقلاع : أي بعد تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى الاستهلاك وهنا يزداد استخدام التقنية الحديثة ، ويزيد معدل الاستثمار على نسبة 10% من الناتج القومي ويقل التركيز على التكالب المادي الذي يصحب الحمى الصناعية كما يزيد الاهتمام بالقيم الإنسانية.

5- مرحلة الاستهلاك :

شهد القرن العشرون دخول عدد كبير من دول غرب أوربا وأمريكا الشمالية في مرحلة الاستهلاك ، أول من وصلت هذه المرحلة هي الولايات المتحدة (1920م) ثم بريطانيا (1930م) كما وصلت بقية دول غرب أوربا هذه المرحلة في الخمسينات من هذا العام ، تميزت هذه المرحلة بعصر استخدام السيارة والتحول إلى أطراف المدن، واستخدام السلع الاستهلاكية والعمالة الكاملة وزيادة الأمن الوظيفي والقضاء على شبح الجوع والفقر .

والملاحظ أن هناك تماثلا بالنسبة لروستو بين هذه المراحل التنموية ومراحل تطور الإنسان (الطفولة ، المراهقة، النضج الشيخوخة)، لذا يرى أنه ينبغي وفق هذا المفهوم أن تعيش جميع المجتمعات هذه المراحل .

- واقتصاديات النمو والتنمية التي تتحدث عن الجذور الاولية لمفاهيم التأخر و التقدم لم تظهر الا في منتصف القرن العشرين مصحوبة بدعم أيديولوجي غربي في حين أن المجتمعات المتاخرة طيلة الحقبة الاستعمارية التقليدية لم تحظ بفرص الاهتمام بتنميتها، حيث ظلت ضحية للفكر البرجوازي الغربي انطلاقا من جذور انثروبولوجية تمتد الى (لامارك) و (داروين) تتحدث عن ضرورة استعمار المتحضر لكل المجتمعات الخارجة عن الحضارة والمقصود الشرق وافريقيا لتتعرض لحملات من نهب مقدراتها وثرواتها تحت مسميات التنمية.

وحتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الثانية ظلت هذه الدول تصنف بالدول النامية او دول العالم الثالث.وهنا تظل نفس الترتيبات التنموية موجهة لها بحكم احتكار الدول الصناعية المتقدمة للتكنولوجيا والسلع الموجهة للاستهلاك {1}، وهنا تاتي نظرية مراحل النمو الاقتصادي لوضع محاكاة لمستويات تقدم المجتمع الغربي ضمن مراحل اهمها يتحدث عن "الانطلاق" وصولاً الى المجتمع الاستهلاكي الوفير. لكن مع حصر هذه العملية التنموية في مهمة النمو المادي السريع ورفع متوسط الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تبنته نظريات

1} هرالد شومان، ترجمة محمد الزايد، العد العكسي للعولمة: عدالة ام تدمير للذات؟، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2011.ص500.

واستراتيجيات النمو ومدارس الفكر البرجوازي وهنا يقول المفكر ايفان إيليش ivan ilich أن التنمية ليست بالنسبة للفقراء في هذا العالم سوى عصرنة الفقر أو تخطيطه.

وقد تأثر بعض المفكرين من دول العالم الثالث وتحديداً رواد مدرسة التبعية بهذا ا لطرح، من خلال التاكيد على استحالة التنمية مع التبعية (سمير أمين) وتوصيف هذه التنمية بالمفقودة لدى (جورج قرم) أو بالتنمية العصبية (يوسف صانع) والتنمية التي تغطيها الأقنعة لدى (جلال أمين).

أما الكينزية، و كمدرسة فكرية اقتصادية فقد ازدهرت هي الاخرى بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال التشجيع على الطلب الفعال والحديث عن الانفاق العام و الضرائب لتحقيق التشغيل واستقرار الأسواق ضمن الغرب الأوروبي ودول العالم الثالث و الدول العربية.واذا تم إظافة التجربة السوفييتية في التصنيع والتخطيط المركزي وقيادة القطاع العام والتنمية بالصناعات المشجعة للتصدير والتنمية الوطنية.

ومع فشل النمو الاقتصادي لوحده على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، تغيرت لغة الخطاب الاقتصادي، حيث ظهرت في السبعينيات ضمن معظم الدول العربية سياسات الانفتاح الاقتصادي والحد من دور الدولة التدخلي، واطلاق سياسات اقتصادية جديدة تبناها اقتصاديو العرض و تيار الليبرالية الجديدة مع زوال الحرص على التنمية لوحده.لتظهر في التسعينيات أطروحة التنمية البشرية حيث اظاف برنامج الأمم المتحدة على مصطلح التنمية الاقتصادية معايير جديدة لتحقيق التنمية وفقا لتصنيف جديد للتأخر و التقدم مثل متوسط الدخل الفردي و العمر المتوقع للحياة وحالة التعليم..وتقيدت دول العالم الثالث بهذه التوصيفات والمعايير ضمن برامج التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي {1} كنتاج لمبادى "توافق واشنطن" و"مدرسة شيكاغو" كتجسيد لنهاية الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بادارة النظام الرأسمالي العالمي مع مسميات تتعلق القوة و الأيديولوجيا وقوة الردع والاحتواء والقوة الاقتصادية أو العسكرية وصولاً الى القوة الناعمة.

ومع تبني الامم المتحدة لهذا الخطاب التنموي، انتقلت بمنهج التنمية العربية الى ما يسمى بالتنمية الانسانية العربية، حيث لم يعد الدخل الفرديّ أو المعيار البشري مؤشراً للتنمية، بل تم توظيف معايير جديدة كالحرية والديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة وكلها تتداخل بين السياسة والاقتصاد.

وضمن هذا السياق يستخدم مصطلح "تكنوقراط" حيث توظفه مدرسة شيكاغو في تكريس واقع سياسي واقتصادي كما لو ان معالجة الوضع الاقتصادي هو مسألة علمية وحيادية وليس للخيارات الانسانية فيها أي دور، حيث يترك للتكنوقراط استخدام المعايير اللازمة للتخطيط والتنمية، ما أفقد اقتصاد التنمية اخلاقيات الحياة، وهذا ترافق مع خلل

{1} غريغ بالاست، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شرائها، الدار العربية للعلوم،2004.ص153.

في الفكر التنموي تجسد في اعادة رسم وصياغة التشكيلات والنماذج التنموية التي يتم الانطلاق باحداها ثم معالجة الاختلالات باخرى مغايرة ومختلفة، تماما مثلما حدث مع الاشتراكية ونماذجها الى العناصر الفاعلة واليد الخفية اللبرالية، من الاقتصاد الوطني والقومي الى الدولة الراعية والمتدخلة، الى المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية.وهنا يتوجب على الدول النامية عموماً والدول الفعربية خصوصاً والجزائر تحديداً انتهاج اسلوب تنموي يتوافق و متطلبات التنمية في البلاد بعيدا عن تجاذبات الأطراف الخارجية التي لا تخدم الا مصالحها، وربما من اجدى الامثلة هنا التجربة الماليزية التي نأت بنفسها عن البرامج التي قدمها البنك الدولي في خضام أزمة الثمانينيات التي تعرضت لها دول آسيا ونجحت في تحقيق نهضة حقيقية مقتبسة من الآخر، لكن معتمدة على الذات وبمميزات محلية.

شكل رقم(01): مراحل تطور مفهوم التنمية

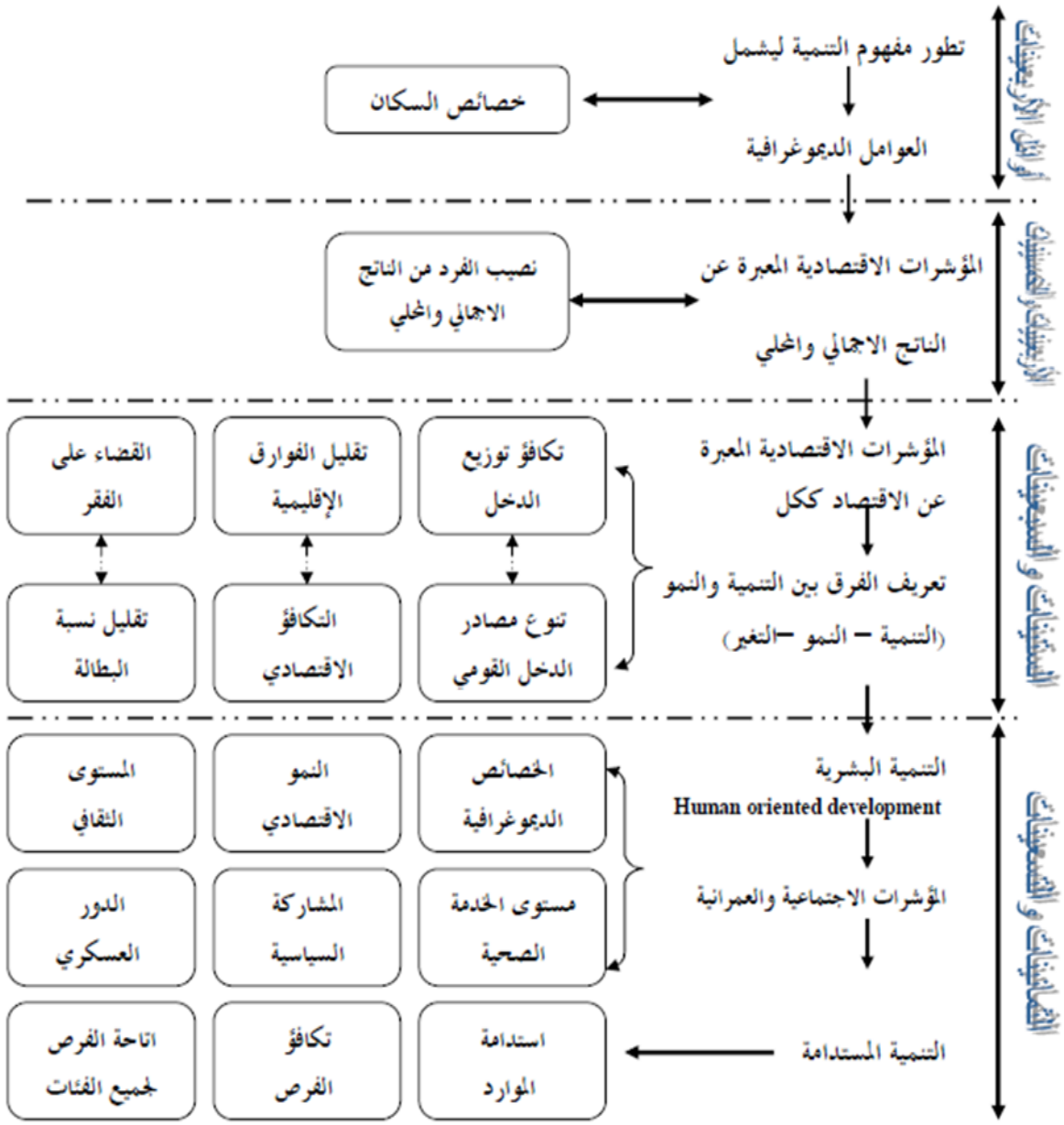

المصدر: أسماء عبد العاطي محمد، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 2004، ص 13.

المطلب الثاني: أبجديات الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة

ظهرت اشكالية التنمية الاقتصادية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وفي سياق التوجه الدولي الرامي الى اعادة اعمار الدول الأوروبية التي انهكتها الحرب، وتمكين المستعمرات التي بدأت تتجه نحو الاستقلال من بناء اقتصادياتها التقليدية على أسس وميكانيزمات جديدة. وبالنسبة للقسم الأول من هذا التطور فان مشروع مارشال قد تكفل بترقية اقتصاد الدول الأوروبية دون اشكالات، الا ان الجانب المتعلق بالتصنيف الثاني للدول والمتعلق بالدول المتخلفة أو الفقيرة أو السائرة في طريق النمو أو دول العالم الثالث ظل يواجه عقبات وصعوبات لاستكمال الاستقلال السياسي وبناء النهضة الاقتصادية، الأمر الذي يفسر بزوغ المخططات والاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها هذه الدول.

وبناءا على هذه العقبات، تبدت الحاجة الى اعادة النظر في استقلالية القرار في هذه الدول وتبلور الحديث من طرف مدرسة التبعية حول المساعي لاعتماد استراتيجية تنموية معتمدة على الذات وقادرة على على النهوض بالتحديات التنموية في اطار تنمية مستقلة وانفتاح سياسي و تنمية بشرية واقتصاد معرفي.

و قد كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبر عن تجاوز التبعية وتخطي التخلف ، بالتالي عبارة عن رفع للقدرات الإنتاجية لدعم التسارع الإقتصادي و الاهتمام بالبنى التحتية و تطوير القطاعات الحيوية، إلا أن هذه الغايات التي تسعى إليها التنمية سرعانما لاقت إنتقادات دلت أن المجتمع بمختلف فئاته و شرائحه لا يستفيد بالضرورة من هذه العملية،بكونها موجهة لصالح مجموعات ثرية وقليلة تزداد رفاهية على حساب غالبية أفراد المجتمع.

وهذا الإختلال في التوازن الإجتماعي دفع بالمفكرين الأكاديميين و خبراء هيئة الأمم المتحدة و صناع السياسات العامة إلى البحث عن سياسات إقتصادية و عمليات تنموية ذات بعد إجتماعي تعتمد على الطاقات و المقدرات المحلية عرفت بالتنمية المستدامة المعتمدة على الذات.

و الأسئلة التي تطرح في هذا المقام ، هي كيف تطور المنظور اتجاه التنمية المستدامة كمفهوم و برنامج عمل يتطرق إلى العديد من المجالات؟ أي كيفية الاعتماد على الذات وتحقيق تقدم ضمن الجوانب السياسية ممثلة في الحكم الراشد إظافة إلى التنمية الإجتماعية التي تنعكس في التنمية البشرية و كذا المجال الإقتصادي من خلال دعم و تطوير إقتصاد المعرفة .

وفيما يلي نعرض الى تقديم مفهوم الاعتماد على الذات ومفهوم التنمية المستدامة، واشكالية العلاقة بينهما ضمن ما يسمى بالتنمية المعتمدة على الذات.

أولاً:

التنمية المستدامة:

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين، هما: التنمية، والمستدامة.

والتنمية في اللغة مصدر من الفعل نمّى، يقال: أنميت الشيء ونمّيته أي جعلته ناميا،أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه. {1}ويشار إلى التنمية المستدامة باللغة الفرنسية "Developpement Durable" أما الإنجليزية "Sustainable Development".

أما اصطلاحاً ،فهناك العديد من التعريفات المقدمة حول هذا المفهوم ، فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها:

الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث ويصون الموارد الطبيعية ويطوِّرها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي، أي إنها تتطلب تضامناً بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد. {2}

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، و قد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات:

اقتصادية، و اجتماعية ، و بيئية ، و تكنولوجية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقةو الموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر وتدني المستويات المعيشية. وتركز التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى

1} ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 15، ص 341.

2} محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، موقع نبي الرحمة دوت كوم www.nabialrahma.com، أوت 2012.

على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. فالقرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها. مع ضرورة مراعات نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من المواطنين أو رجال الأعمال فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية اقتصادية وبشرية وبيئية شاملة تعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة. {1}

أما على الصعيد الاجتماعي و الإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف. ويشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية الأجتماعية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف دولي بضرورة التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة لتثبيت الكثافات السكانية. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم تسخير التنمية لخدمة الناس وليس المضي في التنمية على حساب الأفراد. وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. {2}

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و حسن استثمارالموارد المائية ، وكذا المحافظة على التوازن الايكولوجي.

تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفية التي تستخدم تكنولوجيا منظفة ومراعية للبيئة، و تنتج الحدالأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

و القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية و ألا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائدة ،و الملاحظ هنا في أصل المفهوم و تعريفه أن التنمية المستدامة قد أصبحت شيئا فشيئاً واسعة التداول و متعددة الاستخدامات و متنوعة المعاني و غنية بالمضامين

المختلفة، بحيث لاقت قبولا كبيرا من سائر المختصين و المهتمين بشؤون الاستراتيجيات التنمية سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى المدني.

1} التنمية المستدامة، نشرة معلومات مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، www.smap.eu، أوت 2012.

2} عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة:التكامل الاستراتيجي ،مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، 2002.ص65.

كما أن العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية و لا تراعي قوى السوق الليبرالية هذه المصالح.

أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم الحالي يعيش تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول.

لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. فالتنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد. {1}

وقد تطور هذا التوجه في بادىء الأمر خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المحتدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ، وقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم .كما تم انتقاد الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. {2} و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية بعنوان:

" Rapport of the united nation conbern on the Human environment" بحيث تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافةالحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها ليتم إطلاق برنامج الأمم المتحدة تحت مسمى:

"United Nations Environment Programme " و يعرف اختصارا بـ "PNUE" تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و جعل الأنظمةو التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك ألبرامج و رسم الخطط و السياسات ذات الاهتمام بهذا المجال.

هناك تعريف آخر مقدم من قبل اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في سنة 1987 يُعرف في الأوساط المختصة باسم تقرير بروندطلاند ، وهو اسم وزيرة البيئة النرويجية التي أصبحت الوزير النرويجي الأول سنة 1990 وقد ترأست المؤتمر الدولي الذي عقدته هذه اللجنة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، و قد كان عنوان هذا التقرير {مستقبلنا المشترك} ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف هو الأكثر رجاحةً و إجماعاً على المستوى الأكاديمي ضمن الدراسات و المؤلفات والمستوى التطبيقي ضمن برامج العمل و المشاريع التنموية، و مفـــــــــاد التعريف المقدم أن التنمية

1} بوزيان الرحماني هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير.Doc ، المركز الجامعي بخميس مليانة، أوت 2012.

2} عماد الدين عدلي، ورقة عمل حول:التنمية المستدامة للصحاري.Doc ، الشبكة العربية للبيئة والتنمية – رائد، أوت 2012.

المستدامة هي ؛{1}{تنمية تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها} .

كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن هذا التقرير هو عبارة عن برنامج عمل دام ثلاث سنوات، أعدته اللجنة الدولية و المتكونة من أكثر من عشرين شخصية سياسية رفيعة المستوى و من الخبراء في المجال البيئي و التنمية الإقتصادية والذين توافدوا من كل أقطار العالم على إثر تعيينهم من طرف حكوماتهم، وقد نشر التقرير بأكثر من عشرين لغة ويكرس مفهوم التنمية المستدامة دولياً . {2}

ومن خلال هذا التقرير تم الإشارة إلى أن التنمية المستدامة يجب أن تكون قضية أخلاقية و إنسانية تراعي التنمية الإقتصادية دون إهمال الجانب البيئي و الإجتماعي بحيث يدق الخبراء ناقوس الخطر بفعل التحولات السريعة التي تعرفها المنظومة البيئية خا صة بعد إكتشاف ثقب طبقة الآوزون ،و كذا التفاوت الاجتماعي الخطير الذي أدى إلى تقسيم الدول إلى نامية و صناعية متطورة ، فضلا عن تقسيم المجتمع إلى فئة غنيـــة و أخرى كادحة أو متوسطة ، وهذا ما ادى بالمنظمة العالمية إلى توجيه الدعوى لكل من الأفراد والمؤسسات والحكومات.

و يرى التقرير الصادر في شكل كتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمةو الدول المتخلفة على حد سواء ، لا تحقق حاليا شروط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه ،لكن التقرير يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعو إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئـــة و التنمية.

تواصلت مجهودات الأسرة الدولية في هذا السياق، ليعقد مؤتمر ريوديجانيرو في سنة 1992 بالبرازيل كأكبر حشد عالمي حول التنمية المستدامة عرف عند الأطراف المطلعة باسم {قمة الأرض} دلالة على أهميته العالمية ،و كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية من خلال التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة. {3}

و تم تبني مفهوم التنمية المستدامة باعتباره قيمة حضارية، بحيث صار تحقيق هذه التنمية أحد الطموحات والأهداف الكبرى للعديد من دول العالم المعاصر، وبخاصة بعد ما تعرضت له كثير من موارد الأرض وثرواتها غير المتجددة لخطر

1} عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة.Doc ،موقع الحوار المتمدن، أوت 2012.

2} زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سابق الذكر، ص124.

3} محمد بوبوش، الحكامة و التنمية: العلاقة و الإشكاليات.Pdf،جامعة محمد الخامس، الرباط، أوت 2012.

الاستنزاف، حتى صار بعضها على شفا النضوب، ومع مطلع الألفية الميلادية الثالثة ازداد الاهتمام بتأصيل القيم الأخلاقية في مجال التعامل مع البيئة والربط بين هذه القيم وبين أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تنفيذها الوكالات والبرامج المتخصصة بحماية البيئة. وبادرت الهيئات المتخصصة في حماية البيئة إلى توظيف القيم الدينية المرتبطة بحماية البيئة لتفعيل برامجها الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الاستغلال الرشيد للموارد البيئية وبين توفير متطلبات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية والبشرية.

و تمثلت توصيات مؤتمر قمة الأرض في اتفاقيات دولية أهمها ما عرف باسم {الأجندة 21} أي القرن الواحد و العشرين ، التي تعتبر برنامج عمل تبنته 182 دولة أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و إلتزاما سياسيا بالأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات ضمن العملية التنموية المستديمة.

كما عقد بعد عشر سنوات من قمة الأرض مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2002 حول نفس الانشغالات وقد انتهى إلى تقديم توصيات لحمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة 1992. لجعل فكرة التنمية المستدامة واقعا و برامج عمل فعلية، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر مهمة غير سهلة ، نظرا لأن الأمم المتحدة تتعامل مع قوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة. ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهداً ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة تخدم المصالح المتعارضة للدولة الصناعية. {1}

وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م. {2}

و مفهوم التنمية المستدامة، يعتبر مفهومها حديثا يركز على الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئة.ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطية. و تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بمختلف القطاعات البيئية هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية.

ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون من تربة و معادن و غابات و بحار و غيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي أي أن الأجيال الحاضرة تستخدم البيئة و الموارد الطبيعية و كأنها المالك الوحيد لها حسب التصور الدولي، أو بمعنى أن هناك تجاهل من الأجيال الحاضرة لحقوق الأجيال المقبلة في البيئة و الموارد الطبيعية بإساءة

1} دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،من منشورات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة،ص56.

2} العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة.Doc ،من منشورات منظمة الإيسيسكو،http://www.isesco.org، أوت 2012.

استخدامها و لاشك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فإن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الإقتـصادي و الاجتمـاعي و إذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت،فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة كاختفاء الغابات استنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة، تعرية التربة و انخفاض قدرتها الإنتاجية إظافة إلى انتشار المد التصحري وغيرها من التحديات البيئية التي تنعكس على القدرة الإقتصادية و المستويات المعيشية وعلى استقرار الأنظمة السياسية.و هذا يعني أن قضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة وإنما تواجه بأسلوب شامل يحرص على التنمية الإقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها. {1}

وقد حددت إحدى الدراسات للمفكر{ إدوارد باربيي} سنة 1987 بعنوان التنمية الإقتصادية الشاملة أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي: {2}

1-أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا و أكثر تعقيداو خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

2-أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

3-أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

4-أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، و ذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية و النوعية لهذه التنمية.

و حسب هذه الدراسة ، فالتنمية المستدامة معنية بتحقيق التوازن بين النـظام البيئي و الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يكون التطور على حساب أي نظام.

و هناك تعريفات من قبل بعض المؤلفين تجعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد من خلال التركيز على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها وتناقص أحجامها بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالـة أوغير متناقصة من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

1} عبدالله محمد إبراهيم ، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة.ptt،جامعة عين شمس، أوت 2012.

2} الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية.Doc،برنامج الأمم المتحدة للبيئية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أوت 2012.

– و من الملاحظ ان مفهوم الاعتماد على الذات يتداخل مع ميكانيزمات التنمية المستدامة من حيث ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة سواءا الطبيعية أو البشرية أو المادية، مع استثمارها بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية المعتمدة على الذات، دون أن ينفي هذا المفهوم للاعتماد على الذات إمكانية اللجوء إلى مصادر المعونة الخارجية سواء كانت مالية أو فنية أو إدارية، طالما كانت نافعة ومجدية من الناحية الاقتصادية مع مرعاة ترشيد اللجوء إليها وأن يكون في أضيق الحدود والآجال.

و استراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات على غرار أطروحة التنمية المستدامة، تم تقديمهما في اطار منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1963 {1} كاستراتيجية للتوجه نحو السوق المحلية للبلد النامي والتقليل من الاعتماد على الدول المصنعة بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة للدولة المعنية عن طريق إنشاء صناعة إستخراجية وطنية تقوم بتصنيع المواد الأولية بقدر الإمكان، حيث يخصص جزء منها للتصدير والاعتماد على الدراسات التكنولوجية لإحلال المواد المتاحة محليا في التصنيع محل المواد المستوردة ، ونتيجة لذلك ستدخر الدولة المعنية رؤوس الأموال، باعتبار أن تكلفة الصناعات التي يتم إقامتها إستنادا لهذه الإستراتيجية أقل بكثير من تلك التي تلزم لإقامة المجمعات الصناعية الكبرى ذات التكنولوجيا المعقدة والمعدات الباهظة الثمن، والتي غالبا ما تعجز الدول النامية عن تشغيلها بكفاءة عالية نظرا لظروف كثيرة، وكذا عجزها عن تصريف منتجاتها بالثمن المطلوب، بالإضافة إلى زيادة إعتمادها من ناحية التكنولوجية على الشركات المتعددة الجنسيات، حيث إذا سلكت البلدان النامية سياسة حكيمة في توزيع الدخل بعدالة والتخلص من عادات الاستهلاك المبالغ فيه وزيادة العمالة المنتجة، تزيد طاقة المجتمع عن الادخار، مما يمكنه من الاعتماد المتزايد على مواردها المالية الذاتية، فإستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات هذه تعني أيضا الاستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية أو الاعتماد على التنمية البشرية التي تعتبر من أهم مرتكزات التنمية المستدامة، وهذا بدوره يتطلب توفير التعليم والقضاء على الأمية وتدعيم التعليم الفني والتدريب المهني ،مع الاهتمام بالرعاية الصحية، وهذه العناصر تشكل مؤشرات التنمية المستدامة في حد ذاتها ،كما يتطلب تنمية الخبرات المحلية والاعتماد عليها بشكل أساسي، فحجر الزاوية ضمن هذه الإستراتيجية هو خلق تكنولوجيا محلية باختيار تصنيع ملائم يعتمد على السوق المحلية {2}،وهوما يستدعي إبداع تكنولوجيا ملائمة تأخذ بعين الاعتبار توافر اليد العاملة، مع التقليل من استخدام رأس المال، وكذلك تبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتكون المنتجات في متناول محدودي

1} بهاز إسماعيل، عقبات التصنيع و نقل التكنولوجيا في إطار التعاون بين دول نامية والدول المصنعة، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، معهد الحقوق ، 1989، ص 28.

2} محرم محمد،حيازة التكنولوجيا من أجل التنمية الصناعية،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

الدخل، هذا بالإضافة إلى الاهتمام التي يجب أن تحضى بها القطاعات الأخرى مثل الزراعة لتوفير الغداء الذي بدونه لايمكن ضمان الاستقلال الاقتصادي .

وعليه فإن التصنيع على أساس التوجه الداخلي والتنمية المعتمدة على الذات ستمكن من قيام قطاع صناعي قوي وفعال يقوم على إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية ليس انطلاقا من توازنات مثالية، ولكن انطلاقا من الاحتياجات الأساسية للسكان. ولايعني ذلك أنه سيتم إنتاج كل أنواع المنتجات الصناعية، بل أن الأمر لابد وأن يخضع لحسابات دقيقة وتحليلات تأخذ في اعتبارها موارد وإمكانيات المجتمع الحالية والاحتمالية. وبذلك فمن المتصور أن يتم استيراد جانب ملموس من السلع الإنتاجية، بل وحتى السلع الاستهلاكية خاصة على مدار السنوات الأولى من تطبيق الإستراتيجية، إلا أن ذلك سيتم في إطارا لاحتياجات الفعلية طبقا للأهداف والسياسات المحددة ،كما أن الآمر سيتطلب من الناحية الأخرى الاهتمام بالتصدير، خاصة الصادرات الصناعية، بحيث تغطي قيمتها على الأقل قيمة الواردات السلعية وتكلفة التكنولوجيا التي يتبين ضرورة الحصول عليها من الخارج. {1}وهكذا فإن هذه الإستراتيجية تحسم مسألة العلاقة مع العالم الخارجي لصالح أهدافها وبما يضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي من ناحية ويحافظ من هذا المنطلق على علاقات متكافئة مع العالم الخارجي من ناحية أخرى .

ثانياً:

الاعتماد على الذات:

"يعني الاعتماد على النفس أن تكون قادرا على الوقوف على قدميك بدون مساعدة الآخرين.هذا لا يعني عدم الاهتمام بمساعدة الآخرين أو رفضها،بل أن تكون في سلام مع نفسك، أن تستحق احترامك لذاتك عندما لا تاتيك مساعدة من الآخرين" _ المهاتما غاندي.

يعتبر "بول باران" من الرواد الأوائل في التنظير الى تحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات كشرط أساسي لكسر التبعية والخروج من الدائرة المغلقة للتخلف و التدخل الأجنبي في صناعة السياسات التنمية المحلية. وقد تعمق هذا المفهوم عبر اسهامات العديد من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية والوطن العربي، ومن أبرزهم على صعيد المنطقة العربية سمير أمين، واسماعيل صبري عبد الله، و محمد محمود الامام، ومحمد عبد الفضيل، ومطانيوس حبيب، وعزام محجوب، ورمزي زكي، وابراهيم العيسوي، وعلي نصار...

{1} زرقين عبود ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل.Pdf، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 16 – 17 ديسمبر 2008.

والاعتماد على الذات هو امتداد للاستقلال، حيث القدرة على التفكير و الأداء بعيدا عن تأثير أو مساعدة الآخرين{1} ويقصد به تلك الاستراتيجية البديلة والقائمة على أساس سيطرة المجتمع على موارده الذاتية، وقدرته على اتخاذ القرار المستقل فيما يتعلق بتجديد نمط استخدامها وشكله، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة من دون أن يعني ذلك الانكفاء أو الانعزال عن العالم الخارجي. {2}و يتحقق باعتماد الأمة على قدراتها و تسخير طاقاتها بانشاء مؤسسات كفؤة تمكن الأطراف الاقتصادية من القيام بأدوارها على نحو فاعل، ويعتبر طرحاً جديداً تبلور في تسعينيات القرن الحادي والعشرين في خطوة لايجاد استراتيجية بديلة وقابلة للتطبيق لتجاوز التنمية التابعة، أو الخاضعة للمانحين، وبهذا تعتبر تكيفاً هيكلياً في الدول النامية. {3}

ويقدم تقرير "داغ همرشولد" لعام 1985 المعنون ب"لنبدأ المسيرة" بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفا للاعتماد على الذات من خلال مستويات مختلفة؛ فعلى المستوى المحلي يكون باعطاء محتوى اقتصادي للاستقلال السياسي بحيث لا يستهدف ذلك الانغلاق على النفس، وبكن مفهومه هو امتلاك القدرة على اتخاذ القرارات التي تسمح بالدخول في علاقات متساوية مع بلدان أخرى.أما على المستوى الدولي،فان الاعتماد على الذات يتواصل بفضل التعاون بين البلدان، لكن الاعتماد الحقيقي على الذات لا يكون له معنى عميق في اطاره الدولي الا اذا كان متجذرا في المجموعات المحلية، ومشاريع الاعتماد على الذات متعددة ولا تخضع لمقياس شمولي، بل ترجع الى تبادل التجارب.

ويرى "تاكاشي هياشي" {4} أن الاعتماد على الذات عادة ما يأتي بعد توافر الشروط السياسية و السوسيو-اقتصادية المناسبة لتأهيل وتنمية الأهم، ويرى أن سبب نجاح التجربة اليابانية الأولى في نتصف القرن التاسع عشر يعود الى وجود علاقة قوية بين العوامل السياسية و الاجتماعية و التكنولوجية ، لأن هذه الشروط هي التي تزيد من سرعة الاعتماد على الذات.

---

1) Why Is Self Reliance Important for Sustainable Development? ,Community Empowerment Network. http://www.endruralpoverty.org/what-we-do/299-why-is-self-reliance-important-for-sustainable-development

2} ناصر يوسف، ديناميةالتجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ص87.

3) Charles c. Fonchingong & lotsmart n. Fonjong , The Concept Of Self-Reliance In Community Development Initiatives , on this link: http://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1026042718043

4} نفس المرجع، ص 89.

الاعتماد على الذات له ارتباط بالتنمية البشرية، فهو يركز على تحرير الانسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير افضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها،و هو لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الاخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الراسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته. {1}

كما أن الاعتماد على الذات هو تخطي التبعية للآخرين، وتخطي التبعية السياسية– الاقتصادية– الثقافية عند وضع سياسات التنمية الوطنية {2}، وهو البديل الصحيح لفك الروابط مع العوامل التنموية الخارجية، و هو يتقاطع مع التنمية المستقلة الذاتية. فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال، ولكن دون نفي امكانيات التعاون مع الاخرين.

والاستقلالية في عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هي امر نسبي فهي لا تعني الانفراد باتخاذ القرارات وانما تعني الاستقلالية بان ينتقل الاقتصاد الوطني من حالة رد الفعل والسلبية الى حالة الفعل والتفاعل الايجابي، وان يتحول من مرحلة التاثر والانقياد للقوى الخارجية الى مرحلة التاثر والتاثير في الاخرين.

فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية "التنمية المتمحورة حول الذات" وتحقيق اقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن افساح اوسع مجال ممكن لحركة الأفراد ومشاركتهم في صنع التقدم وحصولهم على نصيب عادل من ثمرات التقدم، ورسم سياسات التنمية انطلاقا من احتياجاتهم الفعلية، فالفرد في مفهوم التنمية الذاتية ليس مجرد عنصر من عناصر الانتاج و ليس مجرد وسيلة للتنمية، ولكنه غاية التنمية وهدفها.

الاعتماد على الذات يعني أيظاً استعادة الثقة بالذات من خلال تطوير قدرات وكفاءات الأفراد على الابتكار والابداع التي تقوضها التبعية الاستعمارية. وهذا يستدعي بوجه خاص اعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة والقضاء على الأمية ، لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وايقاظ الضمير الوطني بواسطة القدرة الرمزية للنظام السياسي بالتالي تنمية مستقلة و عملية تحرر سياسي اقتصادي واجتماعي للوطن والمواطن.

كما يعني الاعتماد على النفس الانطلاق من ضرورة إشباع الحاجات الاقتصادية للغالبية العظمى من السكان من زراعة وغذاء وصناعة وتبادل تجاري. كما أن الاعتماد على الذات يعني توجيه القسط الأوفر من الإنتاج إلى السوق الداخلية بدل أن تبقى السوق الخارجية هي المتحكمة في عمليات الإنتاج. {3}

1} ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط2، دار الشروق ، القاهرة ، 2001.

2) Hamza ATEŞ and Yüksel Bayraktar , Dependency Theory: Still An Appropriate Tool For Understanding The Political Economy Of The Middle- East?, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol 19, Issue: 2, 2005, p02.

3} إبراهيم القادري بوتشيش، الشراكات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد 7، 2009، ص 37.

والاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المتاحة بأعلى درجة من الكفاية، وترشيدها في عملية التنمية الشاملة، مع إمكانية الاستفادة من الموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية، وبذلك يكون الاعتماد على الذات وسيلة لبناء التنمية المستقلة وهدفا من أهداف التنمية.

ولا يتحقق الاعتماد على الذات عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي بمعدلات سريعة اذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج. وبتفاقم اوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في اطار النظام الراسمالي العالمي.

و مفهوم التنمية المعتمدة على الذات هو أحد المفاهيم التي برزت بعد الفشل الكبير لبرامج التنمية التي شهدتها العديد من المجتمعات في العالم الثالث، حيث لم تتمكن من فك مواطنيها من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي السياسي، إضافة إلى انتشار الاستبداد والفقر وغياب العدالة .ويشير المفهوم إلى الارتكاز على القدرات الوطنية،وترسيخ أسس الاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وحسن إدارتها، وصياغة أسس الارتقاء بالإنسان، ومنع تبديد الموارد عبر المحاسبة والمساءلة، وتفعيل المشاركة الشعبية.

إن أي انطلاقة تنموية تبدأ مسارها الفعلي نحو التنمية المستقلة والتي تعتمد على قاعدة اقتصادية إنتاجية، وتتحرك في إطار مجتمعي يضمن قيم العدالة، وإطار سياسي تتحقق فيه المشاركة، وإطار إداري تتحقق فيه الكفاءة والأمانة، وإطار ثقافي يحفظ الهوية دون انغلاق . فالتنمية عملية حضارية ترتكز على قدرات ذاتية، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة، وقدرة اجتماعية مشاركة، وقدرة إدارية مؤهلة، وغياب أي من هذه القدرات يشل التنمية.

ولعل ما لحق بمفهوم التنمية المعتمدة على الذات عن غيره من مفاهيم واستراتجيات التنمية جعله غير متقبل لدى البعض، حيث اعتبره تقوقعا على الذات وانعزالا عن العالم، وذلك دون تناوله كمفهوم جديد تعتمد فيه التنمية على النفس، ويلعب فيه الشركاء من دول وشركات وأفراد دور الظهير لا البديل لأهداف التنمية ووسائلها بعيدا عن مظاهر التبعية .ولقد قامت فكرة الرواد الأوائل في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات باعتبارها شرطا ضروريا لكسر التبعية والخروج من مصيدة التخلف .وتعمق هذا المفهوم على يد العديد من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية والوطن العربي، وتنطلق الفكرة الرئيسية لهذه النظرية من ضرورة تحديد مفهـــــــــــوم الاعتماد على الذات أو الاستقلال، وإلى تحديد ما يمكن اعتباره اعتمادا على الغير أو تبعية.

ويبين "يوسف الصايغ" أن التنمية المعتمدة على الذات هي المضادة للتبعية {1}ويؤكد أن "التنمية المعتمدة على النفس هي المنهج الأمثل لتحقيق التنمية الفعلية" وهو يشرح كيف أن التبعية لا تحقق أي قدر من التنمية بسبب القيود المتعددة التي تحفظ للدول المتقدمة السيطرة وتزيدها، ولعله بسبب القيود والإجراءات التي تتبناها الدول المتقدمة، فإن محصلتها تؤدي إلى تخلف وليس إلى تنمية.

1} يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 ،ص 174.

ومفهوم التبعية من أهم المفاهيم التي بحثها المفكرون لما لها من أهمية، وقد بين العديد منهم إلى أن مفهوم التبعية يعني اللحاق بالغير كون الشيء تابعا لغيره ويسير خلفه أي أن التابع يعني الخادم.

وضمن هذا السياق، توضح "نيفين مسعد" {1}، أن التنمية المستقلة تعتمد على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده، وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما:

- الإمكانات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه.
- نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.

كما توضح أن عناصر إستراتيجية التنمية المستقلة تتمثل في قطع العلاقات التي تعمق تبعية البلدان النامية، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبى احتياجات السكان الأساسية، و التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين الزراعة والصناعة، وزيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات كضرورة جوهرية، وكواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن.

ويبين "صلاح الوزان" {2} أن التنمية المستقلة المعتمدة على النفس لاتستورد بل تصنع بالجهد والإبداع الذاتي، وهي تنمية قادرة على أن تغذي نفسها دون استجداء المعونات الخارجية والخضوع لشروطها، ويركز هذا النوع من التنمية على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية لتحقيق إنسانية الإنسان، وعلى تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي، والتخفيف من حالة التبعية الغذائية، ومن العجز الغذائي. وتعمل على ترسيخ نمط استهلاك مناسب للواقع المجتمعي، ويبتعد قدر الإمكان عن الأنماط الاستهلاكية القائمة على إشباع الغرائز، واقتناء الكماليات، لأنه سيشكل عندئذ الأداة الاقتصادية الأخطر لفرض التبعية والتخلف. وذلك حتى لا تكون تحت رحمة القوى المنتجة المهيمنة.

و ينطلق هؤلاء من فكرة أساسية ضمن هذه النظرية مفادها ضرورة تحديد الاعتماد على الذات أو الاستقلال بما يؤدي الى تحديد ما يمكن اعتباره اعتماداً على الآخرين أو تبعية لهم. وضمن هذا السياق يرى سمير أمين {3} ان الاعتماد على الذات لا يعني مطلقاً التخلي عن مساعدة او خبرة الآخرين، وانما اخضاع العلاقات الخارجية الى منطق

1} نيفين عبد المنعم مسعد، الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، على الرابط:
http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm

2} ماهر تحسين نايف صالح ، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة: فلسطين نموذجًا ، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا،نابلس- فلسطين، 2012 ،ص 19.

3} الغوث ولد الطيب جدو، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية الى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 52، 2010، ص 10.

التراكم الداخلي الذي يتطلب الهيمنة على اعادة تكوين قوى العمل، وتمركز الفائض المالي، والسوق المحلية، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا. وقد فشلت معظم دول العالم الثالث في تجميع هذه العناصر او هذا التراكم، حيث تنازلت عن تنفيذ مشاريعها الوطنية لصالح مجموعات اقتصادية وسياسية أدت خدمات لمصالح الدول المتقدمة تحت مسميات اعادة الاعمار او المشاركة في التنمية الوطنية.وقد أدى تركيز هذه المجموعات على القطاعات التصديرية المتعلقة أساسا باستغلال الموارد الطبيعية الى ميلاد اقتصاد مزدوج يتعايش فيه القطاع التقليدي مع قطاع حديث يعتمد على وسائل وتقنيات جديدة لا تعود بالنفع على باقي مكونات الاقتصاد الوطني ولا تعمل على نقل التكنولوجيا أو وتدعيم التنمية البشرية من خلال تكوين اليد العاملة ورفع كفاءاتها.

وهذه الوضعية كانت الخلفية وراء توصيف المفكر "فرانك" للوضع التنموي بدول العالم الثالث بعبارة "تنمية التخلف" بحيث تبخرت آمال الشعوب في تحقيق الرفاه الاقتصادي وعرفت استراتيجيات التنمية انسداداً عميقاً.وهنا يرجع رمزي زكي أسباب هذا الانسداد الى عجز الدول المعنية عن كسر اتجاه العملية التاريخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول الى تحطيم طرق التبعية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وتحقيق التنمية المستقلة.

وبغرض ان تتم عملية التنمية المستقلة، يرى رمزي زكي أم جهود التنمية يجب ان تصاغ اهدافها بشكل دقيق وأن تخضع برامج الانتاج و الاستثمار لتحقيق هذه الاهداف بشكل يتوافق و توسيع السوق المحلي والتعبئة الرشيدة والقصوى للموارد البشرية والمالية الوطنية، والتعامل الحذر مع رأس المال الأجنبي وتوجيهه في خدمة التنمية اذا تطلب العمل التنموي هذه السيولة. ويرى يوسف الصايغ ضرورة توسيع الطلب المحلي على المنتجات من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، و السيطرة على الفائض الاقتصادي، واهمية احداث تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية.

وفي سياق الحديث عن تطور التنظير المتعلق بالتنمية المعتمدة على الذات، نجد تيارين أو استراتيجيتين أساسيين:

الأول؛ يرى أن السبيل لتحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات يستدعي فك الارتباط أو التحجيم الى ابعد الحدود في التعاملات مع الخارج. ولهذا تنامت سياسات الحماية و التأميم و التدخل للدولة في الأنشطة الانتاجية.وقد أفلست المخططات التنموية المعتمدة على هذا النهج التنموي أو الطرح التنموي حيث لم تدفع الحماية الا الى الحاجة و المزيد من الحماية و ودعم الاسعار، ولم يتطور النسيج الصناعي الانتاجي بشكل يسمح بتلبية حاجات التنمية ومواجهة المنافسة التي تشتد.

اما الطرح الثاني ضمن سياق هذه الاستراتيجيات، فيرى ان التبادل التجاري ضروري وحتمي، أنه الطريق الحتمي نحو تحقيق التنمية. وقد عرف هذا الطرح فشلاً بحيث لم تتحمل الاقتصادات المعنية حدة الصدمات الخارجية، لتتدهور معدلات مبادلاتها ووقعت في فخ المديونية، وتأثرت سلباً بآثار الخوصصة و النمو المفقر.

بعجز هذه الاستراتيجيات عن تحقيق متطلبات التنمية، تعددت المحاولات والاسهامات لضبط مفهوم التنمية المعتمدة على الذات وتحديده بشكل أدق، حيث تم ابتكار العديد من المؤشرات البسيطة والمركبة لقياس التبعية وبالتالي اختيار السياسات التنموية الأكثر ملائمة وفعالية والأكثر تناغماً مع مقتضيات اهداف التنمية في كل دولة.

ان اطلاق التنمية المعتمدة على الذات يظل مسألة تتعلق بالبقاء في اطار المتغيرات الدولية المتسارعة، حيث تبين أن الدول النامية التي توجهت نحو الاعتماد على الخارج في صياغة البرامج التنموية وتمويلها لم تشهد بعد الدعم الخارجي الا المزيد من الحاجة الى الدعم، وتعطلت الكثير من المشاريع الوطنية بسبب عدم ادراجها في صلب اهتمامات الممولين الأجانب. كما أن اعتماد وصفات وبرامج جاهزة لا تنطلق من تشخيص الواقع المحلي فشلت في حل المشاكل المطروحة بالنسبة لهذه الدول وعقدت المشاكل التي كانت قائمة.

ان التنمية المعتمدة على الذات تعني ترابطاً عضويا للتنمية بجوانبها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية؛ حيث أن الاعتماد على الذات يرتبط بمفهوم التنمية المستدامة من خلال القطاعات التي يهتم بتطويرها وتفعيل أدائها، وهنا ينبغي ان يكون تدخل الدولة مدروساً بحيث يعزز تراكم راس المال البشري والمادي، ويطور البنى التحتية، ويشجع البادرة الفردية، ويعزز السلم الاجتماعي، ويحمي الحريات والعدالة في توزيع ثمار النمو، و يحمي الوسط الطبيعي، ويخلق الظروف المناسبة للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي.و هذا التوجه ينبغي ان يتم في اطار التكامل الاقليمي والقومي والدخول في شراكات تدفع بالعمل الوطني وتعزز فرص انطلاقه، حيث تتبدى الحاجة اكثر الى هذا النمط من التكامل لدى الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة أو الموارد الطبيعية المحدودة، نظراً الى عدم مقدرتها الى دخول المنافسة الدولية، وضعف وزنها في التبادل الدولي، وقد تحدث "ريفيرا باتيز" [1]عن أهمية التبادل على المستوى العالمي خصوصاً بالنسبة الى الدول التي راكمت مستوى معتبر من راس المال البشري.

1} نفس المرجع، ص 17.

ثالثاً:

أبعاد التنمية المعتمدة على الذات:

ان مفهوم الاعتماد على الذات يرتبط ارتباطاً عضوياً بالتنمية المركبة أو ديناميكية التنمية التي تاخذ بعين الاعتبار البعد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وحتى الحضاري، الأمر الذي يجعل مبدأ الاعتماد على الذات نقطة التقاء مع أبعاد التنمية المستدامة التي نعرضها فيما يلي.

تقوم التنمية المعتمدة على الذات برفع وتطوير مستويات عملية الاصلاح ضمن مختلف القطاعات؛ الحكامة ،الاقتصاد، المجتمع والبيئة. {1}ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالحكامة أو الحكم الصالح أو البعد السياسي هو صانع و موجه التنمية المستدامة من خلال حسن استعمال السلطة و تحقيق المساوات بين الأفراد والإقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أورعوي..). والمجتمع هو صانع الاقتصاد والمشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي..). والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الأساسية وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق الإنفتاح و الشفافية في العمل السياسي ومراعات النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية ضمن بيئة نظيفة.

وتشتمل أبعاد التنمية المعتمدة على الذات على مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة فيما يلي :

- البعد الســياسي.
- البعد الإقتصادي.
- البعد الإجتماعي.
- البعد الثقافـــــي.
- البعـــد البـــيئي.

1} محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، مرجع سبق ذكره. أوت 2012.

1} البعد السياسي:

إختلفت التعريفات المقدمة من قبل الباحثين و المختصين بهذا المجال فيما يتعلق بإعطاء تعريف شامل لمفهوم التنمية السياسية، و ذلك لأن الجانب السياسي من التنمية المتكاملة يتضمن العديد من المعطيات والمشاكل التي ينبغي على العملية التطويرية تجاوزها ، وفيما يلي نقدم أبرز التعريفات الأكاديمية :

يرى أحد الباحثين أن مؤشرات العملية التنموية هي خير تعريف للتنمية السياسية و يعدد هذه العناصر كالتالي:

- هي المشاركة الجماهيرية عبر القنوات الشرعية في الحياة السياسية.
- تتمثل في نمو قدرات الجماهير على إدراك قظاياها و التعامل معها برشد.
- تعني تواجد الولاء السياسي للسلطة و تحقيق الوحدة و التكامل المجتمعي.
- هي قيام السلطة على قواعد وأسس قانونية ، وتقلد المناصلب بمعايير موضوعية{1}.
- تتم بالفصل بين سلطات الدولة ، و مراقبة لأجهزة الحكومية بكل شفافية.
- هي المساوات بين المواطنين دون تمييز ديني أو عرقي أوطائفي أو ثقافي.

أما "هنجتون" الباحث في مجال التنمية السياسية ،فقدم هو الآخر عناصر تمثل عنده تعريفا للعملية التنموية المتعلقة بالسياسة ، وهذه العناصرهي: {2}

- ترشيد السلطة: أي تنظيم التداول على المناصب العليا عن طريق الدساتير وتحقيق سيادة القانون.
- تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية : أي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

كما يرى الدكتور{الزيات} أن التنمية السياسية هي:

{عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا تستهدف تطوير و إستحداث نظام سياسي عصري ، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الإجتماعي و الثقافي للمجتمع و يشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الإجتماعية ، و يتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الطوعية التي تتمايز

1} نبيل الساملطي، بناء القوة و التنمية السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسي،القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،1997، ص149.

2} أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة المعرفة،الكتاب رقم118، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت،1987،ص35.

عن بعضها بنائيا{1}، و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، و تتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير ، و تعكس مصالحها، و تهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي و فعال يساعد على ترسيخ حقائق و إمكانات التكامل الإجتماعي والسياسي ، ويتيح الفرصة لتوفير أوظاع مواتية لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع بوجه عام}.

و يقدم بهذا الصدد، الباحث{لوسيان باي}{2} تعريفا للتنمية السياسية مضمونه:

- التنمية السياسية هي الشرط الضروي اللازم لتحقيق التنمية الإقتصادية .
- هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم (يقصد تداول السلطة).
- هي بناء الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التحديث.
- هي تحقيق المشاركة .
- تمثل تدعيم قدرات النظام السياسي.
- تعبر عن أحد جوانب عملية التغيير الإجتماعي الشامل.
- تُنْعت ببناء الديمقراطية.
- تُعنَى بتحديث الثقافة السياسية للمجتمع.

ويقدم الباحث {أحمد سعيد نوفل}{3} تعريفا شبه متكامل للتنمية السياسية فحواه:

{التنمية السياسية هو أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية؛ ومن مفهومها ودلالاتها النظرية الإهتمام بمقولات وافتراضات التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية،كما تهدف إلى الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية. وتعتبر التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة، تتطلب تضافر مختلف الجهود الرسمية والشعبية في الوطـــن الواحد من أجل إنجاحها. لأنها تعني إحداث تغيير ضمن الثوابت وإخلاصا في العمل وعدالة عند التطبيق. وهي بحاجة أيضا إلى إستراتيجية طويلة الأمد، ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين وإلى تغيير في التفكير والممارسة وإحداث تعديل في بعض القوانين والأنظمة ،كي تتماشى مع أهداف التنمية في جعل المجتمع عصريا ومتطورا ومنفتحا

1} السيد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الإجتماع السياسي، الجزءالأول ،دار المعارف، الإسكندرية، 2002، ص150.

2} مصطفى كامل السيد،قظايا في التطورالسياسي لبلدان العالم الثالث،بروفيشنال للإعلام والنشر،القاهرة،1994،ص 126.

3} أحمد سعيد نوفل، التنمية السياسية،http://WWW.alghad.JO، أوت 2012.

ومتسامحا لكل أبنائه، قوامه العدل والحق وسيادة القانون. كما أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، بخاصة في الدول النامية. وهي تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب. وانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تثقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية}.

من خلال ما سبق من تعريفات متعددة، نستطيع أن نستنتج مدلولاً مشتركاً لهذه العملية الشائكة المضامين ،بحيث نعتبر فيه بأنها ؛

عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والإستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفائة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الإقتصادية المتاحة ، فضلا على إضفا ء الشرعية على السلطة فيما يتعلق بالتداول القانوني و السلمي لمناصبها ،مع مراعات الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية، و إتاحة الوسائل الكفيلة بضمان الرقابة المتبادلة بين كلا من الهيئتين.

مقومات الحداثة السياسية:

إن كل حديث عن تحديد البنى السياسية لمجتمع ما ، يتطلب خلق مناخ ملائم لهذه العملية التنموية التي تشمل بدورها مختلف المجالات الحيوية بالتطويرو التنظيم والتحديث ، وبهذا فإنه لا يتأتى لنا تفعيل العملية التطويرية إلا عن طريق تطبيق أهم ما تقدمه مراكز الأبحاث و الدراسات المتخصصة بالمجال التنموي أو حتى الجامعات المكلفة بهذا النمط من الدراسات المحورية ، هذا إلى جانب إستخدام الأَكُفاء الأُمناء مع تواجد الرقابة التوجيهية "فالثقة لا تنفي المراقبة" ،وفيما يلي أهم العناصر التي تبنى عليها التنمية السياسية:

- **الصفوة القيادية المبدعة:**

النخبة: أوالصفوة من أهم عوامل التغيير التي يستند إليها العمل التنموي عامة {1}،وتمثل في الوقت نفسه المحرك الأول و الرئيسي لعملية التنمية بوجه خاص.

الأيديولوجية: أو الخيار الأيديولوجي للصفوة أي تطوير توجهاتها بشكل منظم و مدروس بما يقود توجه المجتمع إلى تنمية منتظمة أي التوجه السياسي العام.

1} السيد الزيات، التنمية السياسية: الأدوات و الآليات،الجزءالثالث ،دار المعارف،الإسكندرية ،2002،ص229.

التعبئة الإجتماعية: ولها إرتباط وثيق بالتكامل الإجتماعي، وذلك عن طريق تشجيع مختلف فعاليات المجتمع للمشاركة في التوجهات التطويرية ، و نبذ الفروقات بين هذه الطبقة أو تلك.

- **بناء مؤسسات الدولة:**

قيام السلطة: تلعب الدساتير المدونة دورًا هاما في تنظيم الشؤون القانونية {1} ،بالنسبة لمشاركة الأفراد في تولي المناصب القيادية و المواقع الحكومية ، وهذا ما يخدم الوحدة الوطنية و يشجع على الشفافية .

توزيع الصلاحيات: إن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة يضمن السلامة من أخطار الإستبداد بالحكم وتركيز السلطات بيد هيئة واحدة أو شخص معين، فلا يجب على الوظيفتين التشريعية والتنفيذية أن تجتمعا في قبضة جهة واحدة ،وإلا وقع المحظور.

الوعي الجماهيري: إن تعاظم معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ،يساهم في صنع القرار السياسي الصائب (لأن تخْطئ الجماعة خير من أن يصيب الفرد)،و يضعف القنوات الديمقراطية لإختيار الحاكم على المستوى المحلي (بلديات ودوائر) و القومي (الرئاسة و المناصب العليا بهرم السلطة).

- **العدالة الإجتماعية:** {2}

الميزانية والتوزيع:وذلك بكفائة الحكومة فيما يتصل بإستثمار الموارد المتاحة ،مع الحرص على التوزيع المتساوي لهذه القيم الإقتصادية بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها ،حرصا على التكامل الإجتماعي،وكذا بسط سيادة القانون بإحتكار وسائل الإكراه المادي لنشر الأمن في ربوع الدولة مما يشكل الإستقرارالسياسي ،والتوازن الطبقي ،وأرضا خصبة للمزيد من النمو والتنمية المستدامة.

2} البعد الإقتصادي:

وهو ما تعلق بالمشاريع الحيوية التي تشجع على مضاعفة الإستثمارات المحلية و الأجنبية بالإضافة إلى الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد والقيم ، بحيث يتم تحسين الأرباح عبرهذه الموارد، مع الإحتفاظ بقاعدة الأصول المادية فيما يسمى" بالتنمية الإقتصادية المستدامة" ،فهذه الأخيرة هي عبارة عن زيادة في الدخل القومي الإجمالي على أَلا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل.

1} وزارة التنمية السياسية الأردنية،http://WWW.mopd.GOV.JO، أوت 2012.

2} أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، قسم العلوم السياسية،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،2000،ص109.

وتتكفل التنمية الإقتصادية بمختلف القطاعات المجتمعية ،ويجب على هذه العملية أن تتضمن في مخططاتها البعد البشري ؛من العمل على محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة ، ومن هنا يمكن التفريق بين التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي الذي يشكل مجرد توسع إقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من المالكين الرأسماليين.

ومن التعاريف المقدمة بخصوص الجانب الإقتصادي،{1} تلك التي تميز بين التنمية الإقتصادية لدى دول الشمال المتقدمة وبين الدول النامية المتخلفة ، فبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في إستهلاك هذه الدول للطاقة و الموارد الطبيعية ،و إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة و كذا تصدير نماذجها التنموية عالمياً . أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية الإقتصادية تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان و حسن توزيعها ، والإهتمام بمختلف القطاعات المعيشية و تطويرها،و التركيز على تحديث العناصر الضرورية(المسكن-الصحة-مستوى المعيشة-البنى التحتية-إستخدام التقنيات الحديثة- تشجيع الشراكات والإستثمارات).

1.السياسات التنموية الإقتصادية:

تتحمل مؤسسات المجتمع العامة ،وعلى رأسها الدولة قسطا كبيرا من المسؤولية بهذا الصدد ومن المهم الإشارة بأن التنمية الإقتصادية تلعب دوراً رئيسيا في إستقلال و سيادة الدول و كذا تحرر الأفراد من الفقر،الجهل ،الأمراض والأوبئة، وتجعل منهم أشد قابلية على الإبداع في باقي المجالات .

كما يعتمد نجاح العملية التنموية في شقها الإقتصادي ، على نجاح المبادرات الحكومية ومدى قابليتها للمرونة بغرض تحقيق تنمية شاملة(بشرية و إجتماعية)و فيما يلي نعدد أهم العناصر التي ينبغي مراعاتها أثناء وضع السياسات الإقتصادية التنموية، سواءاً على الجانب المحلي أو الأجنبي.

2.السياسات المالية المحلية: {2}

- سياسة الميزانية: إتباع سياسة التقشف في النفقات الإعتيادية بتقليصها وتوفيرها لإستخدامها في الإستثمارات وتنمية الأموال.

1} عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة،مرجع سابق الذكر ، أوت 2012.

2} قادة الحاج، التخطيط الإقتصادي، بحث في مدخل لعلم الإقتصاد،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الدكتور الطاهر مولاي 2005،ص07.

- السياسة الضريبية: ينبغي رسمها على أساس تجميع أكبر قدر ممكن من الواردات ،ومراعات تقليل التفاوت في الدخول ، أي أن الأعباء الضريبية تكون موزعة حسب القدرة على الدفع.
- سياسة الإعتمادات: تكون مبنية على أساس توفير وسائل التمويل (القروض) لتشجيع الإستثمار أي تسهيل شروط الإمداد بالقروض لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة الإستثمار الخاص و المختلط.
- سياسة الأجور: يحدد مستوى أدنى للأجور لمنع إستغلال الطبقة العمالية ، و يكون تفاوت الأجور مبنياً على أساس تشجيع الكفاءات و تحفيز العمال على بذل مجهو دات أكبر لصالح زيادة الإنتاج.
- سياسة التعليم:تصمم على ضوء متطلبات التنمية و التطوير وفق عملية التخطيط الإستراتيجي فتكون حقول الدراسة ومستوياتها متجاوبة مع الحاجات التطويرية إلى الكفاءات الفنية والعلمية المختلفة، وهذا يستدعي أسلوب التحديد التنموي لتهيئة مختلف ذوي المؤهلات و المهارات فيما يسمى " تخطيط الموارد البشرية".

3.السياسات التجارية الخارجية:

- تشجيع التصدير: تبرمج على توسيع الأرصدة التي يملكها البلد من العملات الأجنبية و خاصة الصعبة منها ،و يجب أن يكون سعر الصرف(سعر التحويل الخارجي) واقعيا يعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية.
- سياسة التعريفة الجمركية: يجب أن تصمم على أساس تشجيع إستيراد البضائع الإنتاجية و تقليل إستيراد البضائع الثانوية خصوصاً الترفية منها،و إتخاذ سياسة التحديد الإداري بمنع إستيراد بعض أنواع البضائع لتوفير أرصدة العملات الأجنبية و توجيه هذه الأرصدة إلى شراء البضائع الإنتاجية و تشجيع الإستهلاك المحلي للسلع و الخدمات.
- سياسة التسعير : تنتهج لمحاربة ظاهرة الإحتكار ، بتقليل تفاوت مستويات الإستهلاك لمختلف الفئات الإجتماعية ،فيتم تسعيير البضائع الضرورية بأثمان واطئة ، و البضائع الترفية بأسعار عالية (فرض ضرائب غير مباشرة عالية) ،كما لا ينبغي الإفراط في خفظ الأسعار إلى مستويات تلحق خسائر بالمشاريع الإنتاجية ، وتثبط عزيمة المنتجين الخواص عن مواصلة العملية الإنتاجية لكسب أعلى لِرأس المال.
- سياسة الإقتراض: يلجيء إلى الإقتراض أو طلب المساعدة من الخارج لتمويل المشاريع التنموية ، ولا يجب على التمويلات أن تمس سيادة الدولة ، ولا تقيد حرية تصريف الشؤون الداخلية، كما لا يجب الإفراط في الإقتراض من الخارج لتفادي تحميل الإقتصاد الوطني أعباء ثقيلة عندما يحين موعد تسديد القروض مع فوائدها،ويزيد الميزان التجاري عجزًا إضافيا،مما يكرس مزيدا من التخلف الإقتصادي والإجتماعي.

3} البعد الإجتماعي:

تتمثل هذه العملية التنموية في إيلاء إهتمامٍ كبير إلى المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية ،وكذا إمساك زمام النمو السكاني بالحفاظ على إستقراره ، هذا إظافة إلى وقف تدفق الأفراد على المدن ،والقضاء على مشكل الفقر ومراعات التخفيض من حدة البطالة . {1}

و تعتبر التنمية الإجتماعية أيضاً ،دعم منظمات المجتمع المدني و التنظيمات التطوعية الحرّة أي المنظمات الغير حكومية، فإن هذا يساعد على حشر كافة الجهود و من كافة الأطراف وخلق مساواة و مشاركة جماهيرية في الإدارة الشفافة للموارد المتوفرة محليًا.

و يُعرف البعض التنمية الإجتماعية بتقوية العلاقات بين القطاع العام و القطاع الخاص وذلك من خلال تشجيع اللامركزية، وكذا الإهتمام بقطاع التعليم و الصحة، وتغييرأنماط الإستهلاك من خلال حسن توزيع الثروات ، وزيادة شبكات الدعم الإجتماعي.

التكامل الإجتماعي:

تسعى عملية التنمية الإجتماعية إلى الوفاء بحاجات الأفراد وتحقيق الرعاية الإجتماعية على المدى الطويل ،و تشجيع التعاون بين أفراد المجتمع الواحد ،ولذلك وجب التوصل إلى توازنٍ ديناميكي بين التنمية الإجتماعية من جهة، و الإستقرار السياسي من جهة أخرى ، أي تبديد كل فرص الإنهيار الإجتماعي ،هذا الأخير الذي يقضي على فرص التنمية وفي كل المجالات ،ولذلك وجب غرس الروح الوطنية والولاء لمفهوم الدولة وتشجيع المناهج التعليمية من تكوين المهارات و تطويرها بما يتوافق و الأهداف التنموية المنشودة و الحفاظ على الحريات الأساسية بعدم تهميش أي فئة أو طائفة، و نبذ الفوارق الدينيـــة أو الطبقية أوالعرقية.

1} لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا http://WWW.escwa.ORG ، أوت 2012.

وراجع/ البنك الدولي، http://WWW.albankaldawli.ORG/aboutus، أوت 2012.

شكل رقم(02): نسيج الترابط و التشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

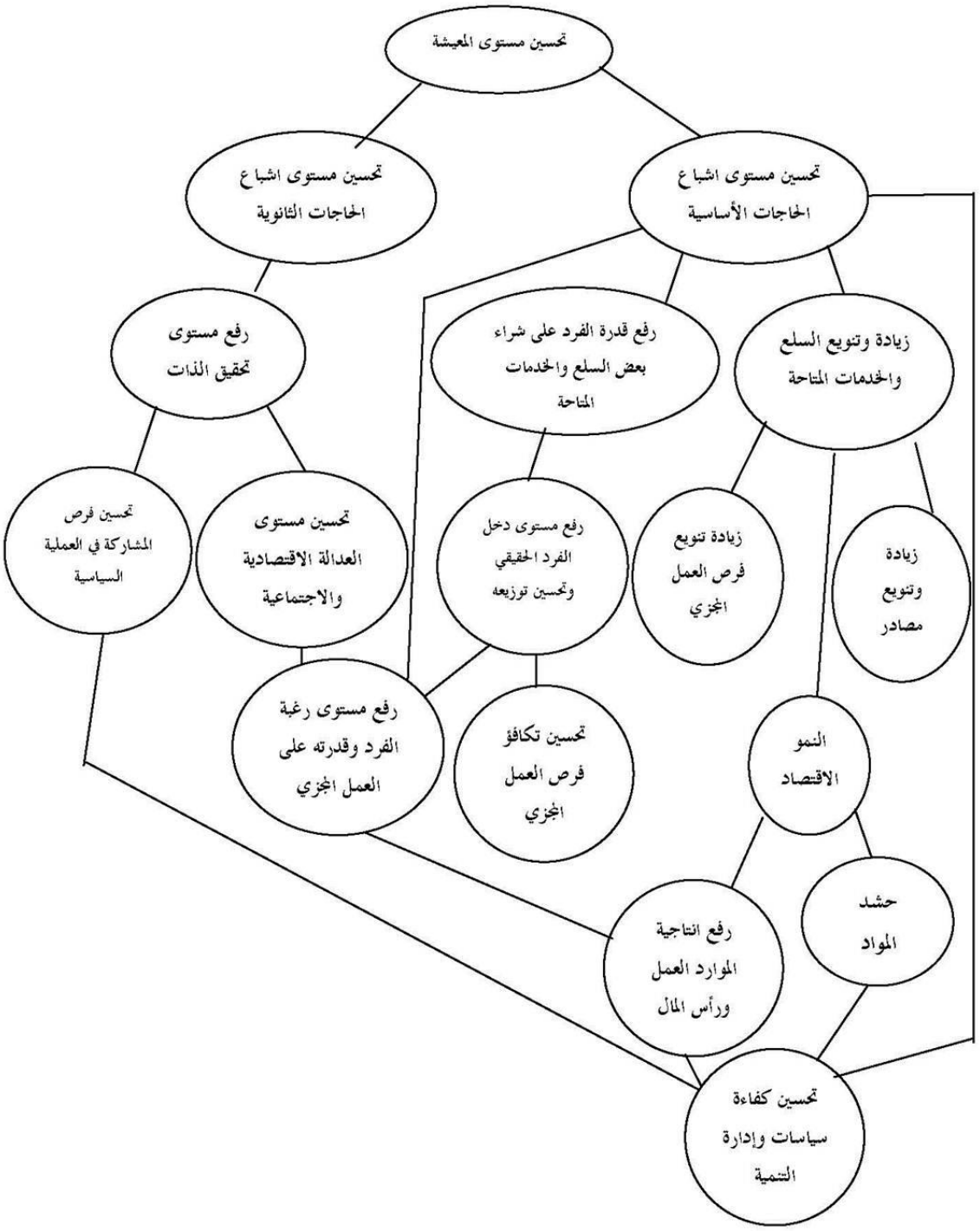

المصدر: الصادق محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون، الكويت، عالم المعرفة، 1986، ص 43.

البعد الثقافي:

التنمية الثقافية هي جهد واعي مخطط له من أجل إحداث تغيير في تركيبة المجتمع الثقافية أي الفكر وأساليب السلوك، و تنمية القدرة على التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية و العناصر الجديدة المستحدثة ،وكذا إستبعاد العناصر التي تعجز عن التكيف مع الحضارة المعاصرة وغاياتها كالمشاركة السياسية أو المساواة بين الجنسين بتفعيل دور المرأة في المجتمع. {1}

كما يعرفها آخرون {2} على أنها التفاعل مع عامل "المتغير" في الثقافة السائدة سواءً ا في "الذائقة الجمالية النمطية المستقرة" أي ثقافة الآداب و الفنون وجمالياتها حسب تعبير المختصين بمجال الفن ،أو في منحَى التوجه العالمي في الثقافة "ثقافة العلوم" ، و ذلك عن طريق البحثو التجريب و الإختيار و إكتساب المهارات و المعرفة ، وذلك للخروج من دائرة النمطية و الإستقرار "الجمود الثقافي " و تحقيق التطلعات المستقبلية "الإبتكار" نتجاوز بها مرحلة النقل و التقليد وإستيراد المناهج و النظريات والقيم و المفاهيم و ذلك مثلما نستورد حاليا الآلات و التكنولوجيا الأجنبية في ثقافتنا العلمية.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين والمفكرين يميلون إلى الاعتقاد أنَ من الأسباب الرئيسة لتخلف العالم الثالث، هو الفشل في الأخذ في الحسبان قوة الثقافة كعامل مؤثر يمكن أن يساعد على التقدم أوعرقلته ولقد أكدت مؤتمرات " اليونيسكو " العديدة التي عقدت في العقدين الماضيين على أهمية الاعتراف بالبعد الثقافي ضمن منوال التنمية والتأكيد على الهويات الثقافية وفتح آفاق المشاركة في الحياة الثقافية مع دعم التعاون الثقافي الدولي.

والتنمية الثقافية في تبسيط أكثر هي وضع خطة متحركة ذات منهاج وفلسفة واضحين للتغلب على النواقص والثغرات والاحتياجات الثقافية وملئ الفراغ ، خلال فترة زمنية محددة وبمعدلات يمكن قياسها ، أي أنها فضاء تتحرك فيه مدارات معرفية غير محددة بمنهجيةٍ ذات حسابات ضيقة ، لتطوير وجدانٍ معرفي مستقبلي يأخذ بتطورات قدرات الإنسان على الإبداع الحياتي وينفي التقليد والنقل ، فضاء وآفاق للثقافة تجعل الصعب ممكنا ،والمعقد بسيطا والإشكال قابلا للحل. وبذلك فالتنمية الثقافية هي تطوير الذهنيات و المدارك والأخلاقيات و تطوير طرق التفكير و الإبداع لخلق حالة مجتمعية ديناميكية مستمرة،وكل ذلك للإرتقاء بمستوى الوعي المجتمعي إلى آفاق تطويرية كبرى.

1} السلطة الوطنية الفلسطينية،الهيئة العامة للإستعلامات وآفاق التنمية الثقافية،http://WWW.sis.gov.PS، أوت 2012.

2} شبكة النبأ المعلوماتية،التنمية الثقافية في العالم الإسلامي:واقع وآفاق نظرة عامة استقصائية http://WWW.annabaa.ORG أوت 2012.

3) التنشئة الثقافية:

التنمية الثقافية مشروطة بأوضاع لابد من توافرها ، لكن الظروف الحالية للمجتمع والثقافة العربية تواجه عوائق عديدة تُغِيب شروط التقدم الثقافي ، ولعل أهم هذه العوائق :

- ♦ غياب الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان ، بالذات حق التفكير والتعبير والعقيدة .
- ♦ التخلف الاقتصادي والفقر وأثرهما في الحرمان من الحقوق الثقافية .
- ♦ انتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير البسيطة .
- ♦ سيادة نظم التعليم التلقيني بدل التعليم النقدي .
- ♦ انتشار الأمية بأنواعها ؛ الأبجدية، الثقافية ، والتكنولوجية.

ويمكننا الاستناد إلى رؤية مستقبلية لتنمية ثقافية من خلال ندوة عقدت بدمشق بعنوان:

"مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين" والتي ارتكزت على النقاط التالية : {1}

- ♦ نظرة جديدة للتراث بقصد إستلهام الأصيل فيه والإنساني ونبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال والتدهور .
- ♦ النظر إلى التعليم باعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى إرساء قيم إعمال العقل دون الاعتماد على النقل والتأكيد على النظرة الموضوعية ، واتساع الأفق في التعامل مع ثقافات الغير وربط التعليم بهموم المجتمع.
- ♦ مراجعة الدور المنوط بأجهزة الإعلام وأدائها ، من خطاب تنويري ، يتميز بالجرأة في الطرح والنقاش ويقوم بدوره التثقيفي والفكري بين جماهير الشعب الذي تقف الأمية بوجوهها الثلاثة الأبجدية والثقافية والتكنولوجية عقبة كَئود أمام أي خطة للتنمية الثقافية .
- ♦ وضع استراتيجية دائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية والتي تشكل تحديا لكل خطط التنمية الثقافية بل استهزاء بكل منجزاتها ، ويمكن في هذا المجال للمثقفين العرب أن يتبنوا برنامجا لمحو الأمية يشاركون فيه بأنفسهم ، ويضربون المثل عن التحامهم الحقيقي والفعلي بجماهير الشعب الذي يتحدثون باسمه وقدراته .

التأكيد على الثقافة العلمية ودورها في خلق مناخات تحترم البحث العلمي وتؤمن بدور التجارب العلمية في إثراء حياتنا ومفاهيمنا دونما معارضة بينها وبين الثقافة الإنسانية فالثقافتان جناحان لطائر واحد، يثريان العقل والوجدان

1} هدى النعيمي ، النهضة العربية والتنمية الثقافية ، ورقة قدمت إلى ندوة : مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين ، دمشق وزارة التعليم العالي 2002 ضمن كتاب صادرفي 2005 ، مارس2009.ص86.

ويساعدان إلى حد كبير في القضاء على ثنائية الفكر التي تخلق التصادم المزيف بين العلم والإبداع رغم ما يحويه الإبداع من فكر متسق وما يمثله العلم من إبداع لا ينكره أحد .

♦ السعي لإرساء قيم ثقافية وطنية عالمية جديدة ، تصون الهوية الوطنية ، ولا تعزل نفسها أو تتقوقع على ذاتهاوالعمل بدأب وبشكل مستمر على خلق كوادر ثقافية قادرة على حمل رسالة التنمية الثقافية والوصول ببرامجها إلى أقصى درجات التحقق ، فكم من برنامج طموح أفسده الموظفون الذين يعملون في حقل الثقافة بتفكيرهم الروتيني والمتخلف ،كما أن الكوادر المؤهلة بحكم انتمائها لجموع الشعب، وإيمانها العميق بحق الشعوب في المعرفة والثقافة المستنيرة هي الأجدر بتولي المناصب القيادية في العمل الثقافي تحقيقا لفلسفة التنمية في نشر الوعي الفكري والثقافي والسياسي بين جموع الجماهير العربية العريضة على امتداد الوطن العربي .

♦ رفع القيود المفروضة على العمل الأهلي بتكويناته ومنظماته ، وإفساح المجال أمامه ليحقق رسالته في نشر الوعي ، وتدريب كوادره على العمل الخَلاق التطوعي ، وإعطائه الفرصة للعمل بحرية في التأسيس والممارسة .

♦ تأكيد الحرية والديمقراطية للفرد والجماعة على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والاجتماعية كشرط أساسي لقيام وعي عربي مدرك لذاته وللعالم من حوله، الآن ومستقبلا .

♦ تأكيد الحرية والديمقراطية للفرد والجماعة على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والاجتماعية كشرط أساسي لقيام وعي عربي مدرك لذاته وللعالم من حوله، الآن ومستقبلا .

♦ إنشاء مجالس في العلوم والفنون والآداب تتبنى وضع أسس للعمل العلمي والثقافي وتساهم في توحيد الجهود العلمية للباحثين في كل مجالات المعرفة بغاية الوصول إلى منظومة متكاملة من المعرفة تساهم في النهضة المرتقبة ، مواكِبة للتطورات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم من المعرفة والثقافة والتقدم المذهل في كافة المجالات.

5} البعد البيئي:

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقا بمسألة الحماية و الحفاظ على البيئة من التلوث بجميع أشكاله وذلك من خلال الإهتمام بمجموعة من العناصر البيئية التي تتجلى فيما يلي:

- **التغير الإيكيولوجي والمناخي:** {1}

تساهم الأنشطة البشرية بقدر وافر بتراكم الغازات في الجو مما يؤدي لما يسميه الخبراء بالإحتباس الحراري الذي يؤدي إلى ارتفاع تدريجي في درجات حرارة العالم وعلى وجه الخصوص جراء إنتاج الطاقةواستعمال الوقود و من تحطيم أو

1} زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سابق الذكر،ص139.

احتراق الغابات ،مما يؤدي إلى تصاعد معدلات ما يسمى بغاز الديوكسيد كربون. ويتوقع بعض العلماءبهذا الصدد أن آثار هذه الغازات قد ترفع درجة من حرارة العالم بحلول منتصـــف القرن

القادم بين درجتين و خمس درجات مئوية .و هذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سيخلق حالة من الفوضى البيئيةالتي ستكون مدمرة، بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية و ارتفاع مستويات البحارو توسع المحيطات واندثار آلاف الجزر و تهـــديد المـدن و المـوانئ و المنشآت الساحلية.

وضمن قمة ريو سنة 1992 تم التحرير و الإمضاء على اتفاقية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية قصد تعطيل تسخين القارة .وبموجب هذه الاتفاقية، فإن البلدان المتقدمة المسؤولة بقدر أكثر من 60 % عن هذه الإرسالات، قد قررت تخفيض إرسال ديوكسيد الكـربون و الغازات الأخرى ابتداء من سنة2000 ،و بعد مفاوضات الأمم المتحدة حول هذه المسألة التي تم تجسيدها في شكل أبحاث قام بها مجموعة من الخبراء المشتركين ما بين الحكومات مع منظمة الأرصاد الجوية العالمية التي ترى وجود تأثير بشري مكتشف على المناخ العالمي.

وانطلاقا من ذلك و في سنة 1997 افتتحت مناقشات حول اتفاقية التغيير المناخي واجتمعت العديد من البلدان في كيوتو باليابان تم الاتفاق على بروتوكول يستوجب على البلـدان المتقدمة أن تقلص من ارسالاتها للغازات الستة ذات الانحباس الحراري ضمن خطة قصيرة المدى ابتداءاً من سنة 2008 و إلى غاية 2012 بمقدار 5.2% .

- **تآكل طبقة الأوزون و التصحر:**

إن طبقة الأوزون عبارة عن طبقة رقيقة من الغاز في أعلى الجو على مسافة 45كلم من الأرض و تحمي سطح الأرض من الأشعة فوق البنفسجية و التي تعرف باسم UV – B ويصرح الخبراء أن التعرض المفرط لهذه الأشعة قد تسبب في إحداث مرض سرطان الجلد إظافة إلى تضررالنباتات و بالتالي السلسلة الغذائية والنظام الإيكولوجي ككل ، ويعزوا الخبراء هذا التطور السلبي إلى المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي خاصة غاز كلورفلوريد الكربون (CFC). و قد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينات ،من هذا القرن، ثم ازداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينات، و قد أدى تراكم تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركيز الأوزون و يقدر بعض العلماء أن انخفاض 1% في طبقة الأوزون يزيد من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض بحوالي 2 % تقريبا.

و قد عملت منظمة الأمم المتحدة للبيئة من خلال مفاوضات حول اتفاقية فينا سنة 1985 من أجل حماية طبقة الأوزون، و كذلك بروتوكول مونريال سنة1987 وبموجب هذه الاتفاقيات، فإن البلدان المتقدمة قد منعت من صنع و بيع كلورفلوريد الكربون ومن جهة ثانية يتوجب على البلدان النامية أن توقف من إنتاج هذه المادة لغاية سنة 2010 .

و في سنة 1998 ، أكدت دراسة مشتركة بين{ P.N.U.E} أي برنامج الأمم المتحدة للبيئة و {O.M.M} منظمة الأرصاد الجوية العالمية حول تآكل طبقة الأوزون تم إنجازها من طرف أكثر من مائتي خبير و باحث علمي من مختلف دول العالم .على نجاعة بروتوكول مونريال فحسب هذه الدراسة فإن الكمية الكلية للمواد المهددة لطبقـــة الأوزون و

الموجودة في الجهة السفلى للجو، قد تراكمت منذ سنة 1994 و منذ ذلك الحين تقل تدريجيا. وحسب تقديرات { P.N.U.E} فإن التصحر يهدد ربع أراضي الكوكب الأزرق بالإظافوة إلى النقص في مردودية الأراضي الزراعية و تربية المواشي الذي يؤدي إلى تدهور المعيشة لأكثر من مليار شخص في أكثر من 100 بلد حول العالم.

أما بالنسبة إلى ظاهرة التصحر،فإن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة فهو الجفاف، بالإظافة إلى الأنشطة البشرية كالاستغلال المسرف للأراضي،والإفراط في الرعي و اقتلاع الأشجار وسوء تقنيات الري المستخدمة أو انعدامها أصلاً. و في هذا الصدد قامت المنظمة بعقد اتفاقية أمضاها 172 بلداً على وجه الخصوص دول إفريقيا، هذه الاتفاقية تشكل إطار الأنشطة التي تسعى من أجل مكافحة التصحر عن طريق تحسين مردودية الأراضي و إعادة إحيائها وصيانتها و كذلك الإستغلال الأفضل للموارد الأرضية و الهيدرولوجية.

- **التنوع البيولوجي و التلوث:**

يعتبر التنوع البيولوجي، أي تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية أمر ضروري لإبقاء الإنسان على قيد الحياة.وقد سعت اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي سنة 1992 التي أمضتها 180 دولة، إلى الحماية و الحفاظ على المجموعة الكبيرة للأصناف الحيوانية و النباتية و مقر إيوائها .و في سنة 2000 تمت المصادقة على بروتوكول قرطاجينة حول الوقاية من الأخطار البيوتكنولوجية، هذه الاتفاقية تنص على أن المواد الفلاحية التي من شأنها أن تحتوي على الأجسام المعدلة وراثيا و الموجهة للتصدير لا بد من التعرف عليها جيدا وترخص للدول على التصريح أنها مستعدةلاستيراداتها أم لا. كما أن برنامج { P.N.U.E} يجتمع مع البلدان بصفة دورية لتجديد قائمة الأصناف النباتية أو الحيوانية أو المنتوجات التي من المفروض حمايتها بقوانين على غرار مادة العاج {L'ivoire}.

كما أن ما يسمى بالأمطار الحمضيةالسلبية التأثير سببها غاز ديوكسيد الكبريت الناتج عن العمليات الصناعية،فقد تقلصت بصفة معتبرة في القسم الأكبر من أوروبا وأمريكا الشمالية بواسطة الاتفاقية حول تلوث الجو عبر الحدود على مسافة طويلة سنة 1979.

ولمراقبة الكميات المتزايدة من النفايات السامة التي تعبر الحدود بين الدول، فإن الدول الأعضاءبالأمم المحتدة قد تفاوضت في سنة 1989 حول اتفاقية بال {Bâle}،على مراقبة الحركات عبر الحدود للنفايات الخطيرة و القضاء عليها، إن هذا الاتفاق الذي تنتمي إليه 142 دولة و يديره{ P.N.U.E} قد تعــزز في سنة 1995 لمنع تصدير النفايات السامةخاصة باتجاه البلدان النامية التي غالبا لا تملك التكنولوجيا التي تسمح لها بالتخلص منها بسلامة وتم اتباع الاتفاق بالمصادقة على بروتوكول في سنة 1999 ، قامتمن خلاله الدول الأعضاء بالاتفاق حول المسؤولية و التعويض في حالة أضرار ناجمة عن الحركات عبر الحدود للنفايات الخطيرة.

- **الصيد المفرط و حماية الوسط البحري:**

إن الإفراط في استغلال مخزونات الأسماك و التهديد بزوال بعض الأصناف التي تملك قيمة تجارية {1}وكذلك تعدد الحوادث العنيفة المرتبطة بالصيد في البحر، قد حثت الحكومات خلال قمة كوكب الأرض، على إتخاذ إجراءات بغية التسيير بصفة مستدامة لهذه الكميات الهائلة من الأسماك التي تنتشر هجرتها على مسافات كبيرة في المحيط .كما أن اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1995 حول المخزونات العابرة و مخزونات الأسماك المهاجرة والتي أمضاها ستون بلداً ، تنص على إعداد حصص للصيد لكل بلد لضمان المعيشة المستمرة لتلك الأصناف ووضع ميكانيزمات للتسوية السليمة للنزعات.

إن المحيطات تحتل ثلثي سطح الأرض و أصبحت حمايتها إحدى الانشغالات الكبرى لمنظمة الأمم المتحدة للبيئة { P.N.U.E} والجهود التي تبذلها المنظمة لحماية الوسط البحري قد نظمت تعاملات المجموعة الدولية حول البحار و المحيطات. و تعتبر المنظمة البحرية الدولية {OMI}مؤسسة متخصصة مكلفة باتخاذ الإجراءات لوقاية البحار من التلوث الناجم عن السفن و تحسين النقل البحري على الصعيد الدولي بالرغم من الارتفاع المدهش للنقل البحري في العالم، فإن تلوث البحار بسبب المحروقات قد تقلص بنسبة حوالي 60% خلال الثمانينات كما انخفض بشكل معتبر عدد البقع السوداء جراء حوادث السفن خلال العشريتين الأخيرتين.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المعتمدة على الذات

"الحكم الجيد هو المفتاح...ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للاصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود" دانيال كوفمان.

تظهر الدراسات ان تحقق الأرباح التنموية و مستويات الرفاه الاقتصادي أكبر بكثير عندما تترافق هذه العمليات التنموية مع الانفتاح السياسي، حيث ان الشفافية في متابعة وتيرة العملية التنموية، والرقابة الشعبية على هذه الوتيرة، يؤديان الى التركيز اكثر على احتياجات الأفراد ومحاولة حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعانونها. وتحسين مختلف الخدمات الاجتماعية يتطلب وجود الكفاءات في المجتمع، أي الاهتمام بضرورة رفع مستويات التنمية البشرية التي تصنع الكفاءات وتصنع العنصر البشري القادر على خلق الثروة. والزيادة في معدلات الاستثمار و النمو أو اعتماد اقتصاد المعرفة يتطلب تسهيل اجراءات الاستثمار ضمن مختلف القطاعات، حيث ان تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات على سبيل المثال يستدعي ضرورة وجود حكم راشد، حتى أن بعض الدراسات {2} تشير الى أن

1} نفس المرجع،ص142-143.

2} برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دليل موجز: برنامج ادارة الحكم في الدول العربية،بيروت، لبنان،2002.
http://www.undp-pogar.org

البلدان الفقيرة ذات الحكم االراشد تحقق زيادة بنسبة 0.4 % في معدل النمو و 0.27 % في معدل الاستثمار اذا تقلصت اجراءات انشاء هذه الشركات لمدة عشرة أيام.

فما مرتكزات وأهمية الحكم الراشد والتنمية البشرية و اقتصاد المعرفة في بناء التنمية المعتمدة على الذات؟

المطلب الأول: الانفتاح السياسي والحكم الراشد

يعتبر أحد ركائز التنمية المعتمدة على الذات،حيث تنادي المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية بانتهاج آلياته وتطبيقها في مجال السياسة و الحكم، من خلال مجموعة من التوصيات و المميزات التي تدعم الممارسة الديمقراطية وتعمل على تعبئة الجهود المجتمعية من كافة الأطراف بغية بناء تنمية شاملة. لأنه من الناحية التطبيقية للخوض في أي سياق تنموي، فان العمل السياسي يعتبر الأداة و الوسيلة التي من خلالها يمكن وضع الخطط وادارة الشأن العام، ومسيرة التنمية تعتبر هدف أي مشروع سياسي فعال.

ويعتبر الانفتاح السياسي أو العمل الديمقراطي المعبر عنهما ضمن هذا السياق بترشيد الحكم، ضرورياً في انتهاج العمل التنموي بمعناه الواسع، حيث يسعى لتحقيق الرفاه الاجتماعي للافراد، والحقوق السياسية و المدنية التي تضمن الحريات وتعزز من ويترة التنمية، حيث أثير جدل بين المفكرين السياسيين حول علاقة التنمية بالافتاح و الممارسة الديمقراطية، حيث يرى تيار وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية و التنمية من بينهم كل من "سيروي" sirwy و"انكلز" Inkles في حين يرى المفكر "كامبوس" Kampos بوجود علاقة ايجابية بين التنمية و الانفتاح السياسي[1].

وفي الطرف المقابل للمعادلة، فان تعزيز المسار الديمقراطي يقوم على أساس المؤسسات الاقتصادية، بحيث تكون قدرة الحكومة على تطبيق سياسة تقوم على استدامة النمو واستمراره، مرتبطة بمدى شرعية وجودها،أو ما يسميه "فوكوياما" برأس المال الاجتماعي و الذي يعني اشتراك القيم و المعايير التي تؤدي الى التعاون الاجتماعي وتنظم المصالح الاجتماعية، حيث ان رأس المال الاجتماعي ضروري لنجاح الديمقراطية وهو الذي يسمح للأفراد بالوحدة للدفاع عن مصالحهم وتنظيم مطالبهم، وهذه العناصر مهمة في تقوية الاطار السياسي الفعال Political framwork.

---

1) Pranab Bardhan, The political Economy of development policy: Democracy and Development a complex
Relationship,Berkly: University of California, 1996, P 1-2.

{1} وبهذا فلا يمكن الفصل بين العمل التنموي و التنمية السياسية التي قوامها الاعتماد على ترشيد الحكم من خلال مجموعة من الميكانيزمات التي ترتبط ارتباطاً عضويا بالعمل التنموي الشامل و المتكامل.

فما هي آليات و مرتكزات تحقيق الانفتاح السياسي من خلال الحكامة أو الحكم الراشد والتي تعزز بدورها التنمية المعتمدة على الذات؟

أولاً:

تعريف الحكم الراشد:

يقصد به مجموع القواعد الموجهة و المساعدة لصناع القرار و المسيرين لممارسة مهامهم بشفافية عن طريق القيادة القابلة للمسائلة وفق آليات ووسائل مضبوطة وواضحة، من خلال مساهمة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، وذلك لهدف أساسي هو البناء التنموي المستدام عن طريق التشخيص الدقيق للمشاكل و العقبات التي تقف في وجه تسيير الأعمال العموميـــة و النشاطات الخاصة. {2}

إن الحكم الراشد "Good Governance" كفكرة واصطلاحا شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد السبعينيات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية من تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة، كما أن فكرة ومنهجية الحكم توسعت لتشمل تكامل أدوار والحكومة والإدارة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة لإعداد رسم السياسات وتعزيز مفاهيم دولة القانون و اللامركزية بغرض تقريب المواطن من الادارة وبالتالي المركز.

ويقدم البنك الدولي تعريفا للحكم الصالح مفاده أنه موازي للتسيير الإقتصادي الفعّال الذي يرفض و يتضاد مع الإصلاحات الهيكلية ذات الطابع المركزي،أي التي تنزل من أعلى هرم النظام السياسي، والتي تؤدي حتماً و حسب التجارب إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات والطاقات التي يزخر بها المجتمع.إذ تؤكد هذه الهيئة الدولية المختصة في تطوير القدرات التنموية الدولية على أنه لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية إظافة إلى احترام القانون في تسيير القطاع العـــام و التأكيد على ضرورة محاربة الرشوة و تبييض الأموال والعمل على تخفيض النفقات الفائضة و المبالغ فيها في المجالين الاداري و العسكري.

---

1) Ethan Kapstein, Behavioral Foundations Of Democracy And Development. Colombia University: Center for Global development, 2004, P 5.

2} الحكـــم الرشـــيد و خوصصـــة المؤسســـات، منتـــديات الاقتصـــاد و التمويـــل الإســـلامي، http://islamfin.go-forum.net/index.htm، تاريخ إستعمال الموقع: أوت 2012.

كما يعرفه البنك الدولي أيضاً أنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة وانتقائهم واستبدالهم ، وقدرت الحكومات وصناع القرار على إدارة الموارد المتاحة وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية مع احترام المواطنين والمؤسسات بكونهما يحكمان التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

شكل رقم (03): **خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي**

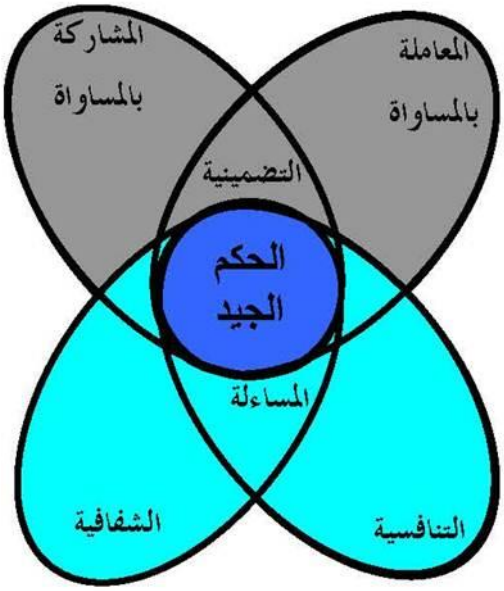

Source : World Bank, the international for reconstruction and development, washington,2003,p06 .

كما أن هناك تعريفاً أكثر عموماً، منسوب للجنة الحاكمية الإجمالية ترى فيه أن الحاكمية هي مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة.

أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على أنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً ويكون مسؤولاً أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب. {1}

وبالنسبة لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فالحكم الصالح هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

ورغم التعاريف المتعددة التي قدمت لمصطلح الحكم ، إلا أن معظم الباحثين يتفقون بأنها تتعلق باتخاذ القرارات التنموية نحو توجهات المجتمع و المؤسسات المختلفة وذلك بطرح الإشكالات الكبرى:من له القدرة على التأثير، من يتخذ القرار ؟ وكيف يتم مساءلة متخذ القرار ؟

وفي هذا الإطار حاول المفكر"Rohdes" تعريف الحكم الراشد بحيث أنه يشمل التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الأعمال الخاص و منظمات المجتمع المدني، بحيث أن هذه المؤسسات تستند لقواعد التفاعل التي تتمثل في التفاوض، مع التأكيج على ضرورة تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال، بالإظافة إلى العنصر الأهم ألا وهو قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد دون التضييق على الحريات و الحقوق الأساسية للأفراد.

كما أنه لا يمكن تصور حكم رشيد بدون وجود إدارة عامة فاعلة ذات استقلالية عن نفوذ رجال السياسة خاصة في المهام المحورية كالإنتخابات أو عمليات تنفيذ المشروعـــات و البرامج الحكومية بدون صيغ سياسية ضيقة أو منحازة، كما أنه لا يمكن للجهات السياسية تحقيق إنجازات في السياسات العامة وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة ومحترفة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركـــــة

والمحاسبة والشفافية ،ولهذا كله فالحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

كما يوجد إسهامات أخرى بهذا المجال ترى أن الحكم الصالح يعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها صيانة الحرية بضمان توسيع خيارات الناس وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتحقيق المسائلة الفعالة و الشفافية

1} عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.Doc، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، أوت 2012.

الحقيقية التي يسهر عليها نواب و ممثلو أفراد المجتمع في ظل فصل السلطات و إقامة التوازن بينها من خلال سيادة القانون وتنفيذ أحكامه من قبل سلطات تنفيذية إحترافية، وقوة جهاز القضاء المختص والمستقل.

أما بعض الباحثين ضمن مجال الحكم الصالح {1}، فيرون إمكانية تقديم مفهوم لهذا الأخير من خلال أسلوب عكسي،أي بتحديد ملامح الحكم السيء، فيرون أنها تتجلى في عدم تطبيق مبدأ سيادة أو حكم القانون، وضعف شرعية الشخصيات السياسية الموجودة في السلطة و تفشي ظاهرة القمع و وهدر حقوق الناس بظلمهم، وعدم الفصل الواضـــــح و الصريح بين المال العام و الخاص و المصلحة العامة و الخاصة،وكذا إنعدام قاعدة شفافية الإحصائيات و المعلومات و بالتالي هامش ضيق تصاغ فيه القرارات و الاستراتيجيات السياسية و الإقتصادية، بالإضافة إلى استشراء الفساد و الرشوة و انتشار ثقافة المحابـــات و المحسوبية والوساطات، وعدم تشجيع الاستثمار في الجوانب الإنتاجية بالإعتماد على الربح الريعي و المضاربات.

و من المهم هنا الاشارة إلى أن نقيض الحكم الرشيد هو الفساد؛ الذي له العديد من الصيغ كوصفه بالانحراف الأخلاقي للمسؤولين الاداريين والحكوميين أو التنازل عن أملاك و ثروات الدولة من أجل مصالح شخصية، و من المفيد تقديم تعريف البنك العالمي الذي يرى أن الفساد هو استخدام الوظيفة العامة لمنافع خاصة أو الاستغلال السيء للوظيفة الرسمية لتحقيق مصلحة خاصة و يمكن أن ندرج في هذا الإطار تعاملات كبار رجال الأعمال و الشركات كبرى، من خلال تقديم العمولات و الرشاوى و التهريب الـــضريبي و الغش الجمركي و تهريب الأموال و سوء توجيه العقود و الصفقات العمومية.

كما يرى البعض في تعريف للحكم الراشد وبنفس السياق الذي تحدثنا عنه سابقاً، أنه يعزز ويصـــون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، لا سيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا وفي هذا الصدد يمكن النظر إلى الحكم على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية و السياسية والإدارية لتنظيم شؤون بلد ما على جميع المستويات ويتكون الحكم من الآليـــات والعمليات و المؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة أو التقاضي، والحكم الراشد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أخرى من المواصفات بالمشاركـة وبالشفافية و المساءلة ويكون فعالا ومنصفا ويعزز السيادة القانونية ويضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق أداء واسع النطاق في المجتمع تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في وضع القرارات المتعلقة بتوزيع التنمية. {2}

1} بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي-المدخل الجزئي-مدخل الحكم الراشد.Pdf، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، أوت 2012.

2} محمد بوبوش، الحكامة و التنمية: مرجع سابق الذكر، أوت 2012.

ومن خلال هذا التعريفات المختلفة، يتضح أن الحكامة، الحكم الصالح أو الحكم الراشد هو الذي الضامن لتحويل التنمية السياسية أو الإقتصادية إلى تنميـــة مستدامـــة و متكاملةوذلك يستلزم بالأساس وجود سلطة سياسية منتخبة تعمل على دعم الإنفتاح السياسي على كل طوائف الساحة السياسية، من دون إهمال ضرورة تواجد إطارات إدارية قريبة من المواطن، ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع ومكتسبة ومفتكة لرضاهم تعمل على حسن تعبئتهم من خلال مشاركتهم في مختلف القنوات الشرعية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم وتحقيق رفاهيتهم. بحيث يتضمن هذا المفهوم المعقد و المركب الإطار السياسي؛ المتعلق بالسلطة السياسية وشرعية تمثيلها، بالإظافة إلى الإطار التقني؛ المتمثل في الادارة العامة الديناميكية، من دوان تناسي الإطار الإجتماعي؛ الذي يتجلى في ملامح المجتمع المدني الذي يساهم مباشرة في التنمية المستدامة إذا كان يعتمد على العناصر التي تجعل منه قوة رقابة و توجيه و تقييم للسياسة العامة المنتهجة، وهذه العناصر تعني إستقلاليته عن الدولة وتأثير صناع السياسة فضلاً عن الإطار الإقتصادي؛ الذي يعكس على المستوى المحلي قوة وشعبية السلطة من خلال معدلات المستويات المعيشية والرفاه الإقتصادي ونوعية حياة السكان و الوفرة المادية وعلى المستوى الإقليمي والعالمي يعكس سيادة الدولة، حضورها ومكانتها ضمن المجتمع الدولي وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية.

* وعليه نخلص إلى القول بأن الحكم الراشد هو تعبير يأخذ أسمى تجلياته من خلال البناء الاستراتيجي للسياسات العامة، والذي يستلزم التوظيف الأمثل للموارد البشرية و المادية و المالية التي يتم تعبئتها تلبية لمطالب أفراد المجتمع،بعيداً كل البعد عن انصرافات الولاءات السياسية و الزبانية.

ثانياً:

آليات وعناصر الحكم الراشد:

تختلف آليات الحكم الراشد حسب المجال أو القطاع الذي يتم الحديث عنه و حسب الجهات التي تقدم هذه الإثراءات و المفاهيم، فمثلاً يركز البنك الدولي على كل ما يتعلق بما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيهتم بالجانب السياسي من خلال التأكيد على الانفتاح في رسم و تسيير السياسات.

ويمكن التطرق إلى هذه العناصر من خلال:

- **الشفافية:**

وتتعلق بتوفير وتعميم التداول بالنسبة لكل المعلومات والإحصائيات حول نشاطات مؤسسات الرسمية، وهذا لصالح لكافة الأفراد، المؤسسات، ولجميع الأطراف المعنية وكذا ضرورة أن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة وأن

تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي تسهل عملية رقابتها ومتابعتها{1}، وبهذت فالشفافية هي تدفق المعلومات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وذلك ينطوي على كل من الحصول على المعلومة، وترابط المعلومات مع مواضيع البحثو الاستقصاء و المراقبة، وكذا دقة و صحة المعلومات المقدمة. و من هنا تصبح الجهات الرسمية معنية باصدار تشريعات تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.ومن الضروري ربط هذا المجال بقطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية على اعتبار أن وجود المعلومة يسهل العمل الاعلامي التوعوي البناء.

- **المشاركة:**

أي ايجاد قنوات اتصال و مساهمة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة الفعالة في صنع واتخاذ القرار وهذا يعزز حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، ويسمح بتثبيت الشفافية من خلال ضمان وجود آليات لمتابعة عمل المسؤولين و كبار الموظفين بالهرم التسلسلي للدولة ومحاسبتهم على الموارد و الصلاحيات الموضوعة تحت تصرفهم، وتدعو المنظمات الإقليمية و الدولية ذات العلاقة بمجال الشفافية الدولية ومنظمات المجتمع المدني بالإظافة إلى المؤسسات المالية و النقدية إلى أن تعطي الدول لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأموربنزاهة وسهولة وشفافية.

- **حكم القانون:**

أي ألا يسمو أي شيء على القانون بأن يأخذ هذا الأخير مجراه سواءاً تعلق الأمربالحكام والمسؤولين وصناع القرار وكبار البيروقراطيين وصولاً إلى عامة المواطنين، أي أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان و الاتفاقات و الالتزامات الدولية ذات الارتباط، وهذا من خلال ضمان استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلين.

- **المساءلة:**

أي الخضوع لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام من خلال الصحافة و المجالس النيابية و لجان التحقيق بالنسبة لكافة أعوان الدولة دون استثناء، و من الممكن أن تكون المسائلة ذات طبيعة تشريعية كأهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن

1} عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.Doc- بتصرف- مرجع سبق ذكره، أوت 2012.

البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها، أو أن تكون تنفيذية بخضوع الحكومة للمحاسبة عبر التنظيمات المناسبة على غرار عرض البرنامج الحكومي أو تشديد آليات ضمان الولاء الاداري و احترام ترتيب المناصب و المسؤوليات أو أن تكون قضائية عبر عرضها على المحاكم و الفصل في التجاوزات و متابعة السياسات العامة من خلال التحريات و التحقيقات القضائية المختصة.

- **الإجماع:**

وذلك بتغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وباتباع الاجماع فلأن تخطىء الجماعة خير من أن يصيب الفرد فيستفرد برأيه و يستبد، وبهذا يجب أن تكون القرارات متخذة بعد توسيع المشاركات و استشارة ذوي الرأي و الخبرة و العلم. و الحكم الصالح سيتدعي التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

- **المساواة والعدل:**

وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعملية التنمية المستدامة من خلال خضوع جميع أفراد المجتمع للنفس الحقوق و الواجبات مما يحفظ الكرامة وعدم وجود التمييز في إطار الحكم الراشد بما يؤدي لبناء العدل الإجتماعي،الذي يعني وجود الفرصة لتحسين أوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية خاصة الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

- **الكفاءة:**

وتتعلق بالفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني لتضمن استمرارية تحقيق التقدّم و تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية سواءاً البشرية من خلال حسن تسييرها والاستفادة من مؤهلاتها بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب أو المادية بحسن استثمارها وترشيد استعمالها.

- **الرؤية الإستراتيجية:**

تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير الاقتصاد والأعمال من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى، والعمل على التنمية البشرية، و يتوجب في هذا المقام الأخذ بعين الحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ووضع الحلول للمسائل التي تشغل بالأفراد.

- **اللامركزية:**

أي توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للمصالح و الهيئات الادارية والاقتصادية للدولة، وهذا يهدف إلى إدارة شؤون المقاطعات و الأقـــاليم و المحافضات وبذلك يتم تدعيم الحكم المحلي لممثلي الشعب

من منطلق أنهم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها ضمن المشاريع و البرامج التطويرية والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

أركان الحكم الراشد:

تقوم الحكامة على ثلاثة أسس هي:

- **الأجهزة الحكومية:**

يتطلب أن تكون مشكلة وفق نظام انتخابي نزيه وعادل وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز عن البعد الاجتماعي بتحديد مصلحة المواطن واحترام مفهوم المواطنة وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وبالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية المستدامة في المجتمع وينطبق مفهوم الرشادة من إعادة النظر في دور الحكومة {1} وأنشطتها الاجتماعية و الاقتصادية إلى القيام بتحديات التطور المتسارع الذي تعرفه الدول و الأنظمة، والذي يتجلى خصوصاً في القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة هي الأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة و السوق في اطار الضغوط العالمية من قبل القوى العظمى و الإتجاهات العلمية الاجتماعية و الاقتصادية التي تواجه المفاهيم الكلاسيكية للدولة و الحكومة بالتالي الوجه نحو اللامركزية بشكل أوسع ليكون الفرد مشاركا في التنمية المعتمدة على الذات بشكل مباشر.

- **القطاع الخاص:**

إن القطاع الخاص يدعم بشكل كبير الاستثمار ويؤدي لتشغيل اليد العاملة ورفع مستوى المعيشة وينطوي الحكم الراشد على ضرورة تطوير القطاع الخاص من خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة و إدامة و المحافظة على المنافسة في الأسواق و حسن ادارة الموارد البشرية.

- **المجتمع المدني:**

هو الرأسمال الاجتماعي للدولة، وهو الذي أدى بالدول المتطورة إلى الأخذ بآلية مشاركة الجمعيات المدنية في تحقيق حاجيات ومتطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال:دعم العمل التطوعي الذي يشارك فيه الأفراد كأعضاء في التنظيمات الدينية والنوادي الرياضية وتجمعات الأحياء السكنية والاتحادات،و حتى الأحزاب السياسية، وهذا يشجع على الثقة الاجتماعية و التعاون بين الأطراف المختلفة لما يمكن أن يسمى برأس المال الاجتماعي وتعميم تقاليد تبادل

1} بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية.Pdf، مرجع سبق ذكره، أوت 2012.

الخدمات، وعملية بث الفضيلة هذه ينبع عنها مستوى عال من التعاون، والثقة تؤدي لتبادل التصرف بالمقابل، أي المشاركة المدنية في السياسة العامة وتحسين المستوى الاجتماعي.

شكل رقم(04): موقع الانفتاح السياسي والديمقراطية من عملية التنمية المتكاملة وفق تقارير التنمية البشرية

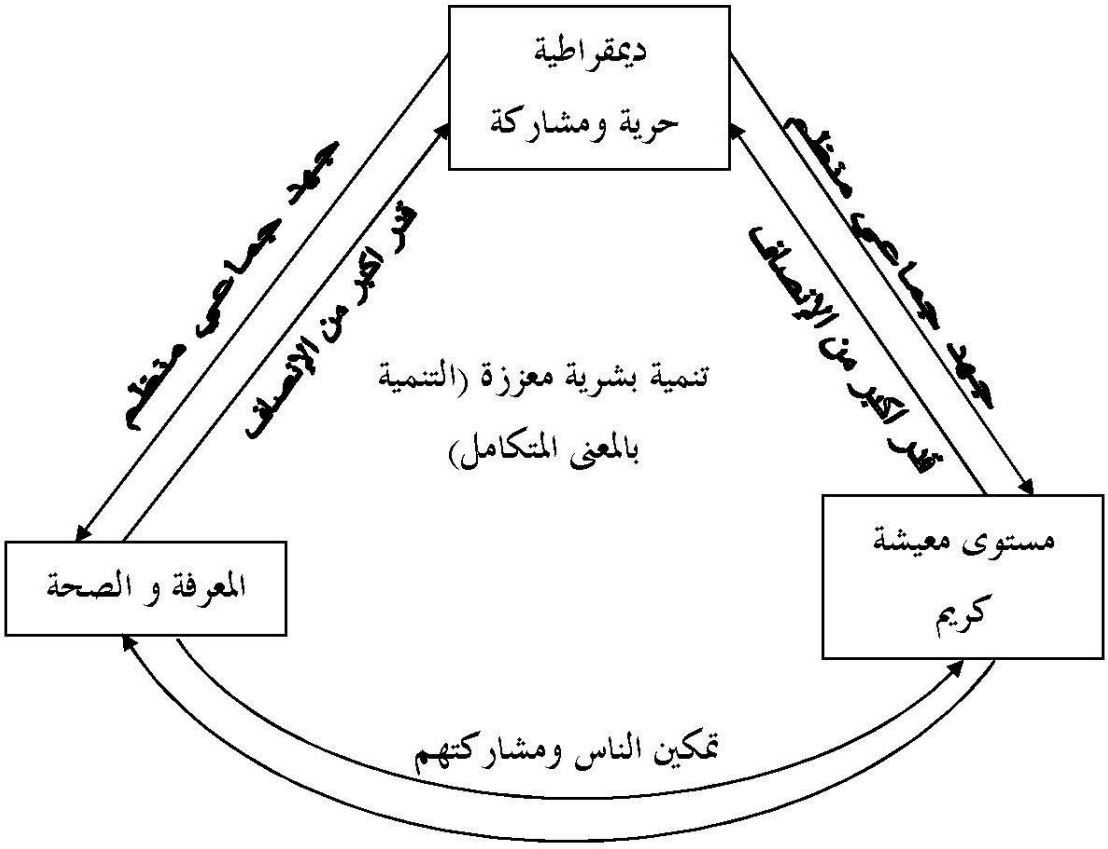

المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: الحراك السياسي وادارة الصراع،الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص101.

المطلب الثاني: تنمية العنصر البشري

يعرف الفرد في "دول الشمال" منذ ولادته مستوى اجتماعي يتميز بالرفاه مقارنة بفرد "دول الجنوب"، حيث ان حصته في رأس المال الذي حققته الأجيال التي سبقته يعتبر أعلى من نظيره لدى الدول النامية. كما ان الارتفاع في مستويات الاجور والرواتب في دول الشمال مقارنة بدول العالم الثالث يعكس بصورة واضحة الاختلافات في الظروف التنمية التي يعيشها الفرد على طرفي ضفة المتوسط.

ان هذا الفرق لا يعكس الاختلاف في المهارات أو الخبرة، بقدر ما يعكس الاختلاف في مستويات الثروة الاجتماعية التي تراكمت خلال فترات تاريخية سابقة ضمن كل من البلدين، ومرد هذا الاختلاف بشكل ثانوي يعود الى تلك الشبكة المتطورة من المصانع والطرق و المدارس و المستشفيات و الجامعات ووسائل الاتصال...الا أن السبب الرئيسي والجوهري لهذا الاختلاف هو تلك القيم البشرية التي تراكمت في الضفة الشمالية على غرار الديمقراطية وحقوق الانسان و حرية الصحافة و فعالية النظام القضائي..وغيرها من القيم التي تعزز مستويات التنمية المتكاملة و التي تنعكس على مستويات الرفاه الاجتماعي و الرفاه الاقتصادي للبلدان.

فما علاقة التنمية البشرية بصناعة التنمية المستقلة؟

أولاً:

تعريف التنمية البشرية:

هي عملية توسيع خيارات الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات تتمثل في ثلاثة أساسيات هي أن يحيا الإنسان حياة سليمة وصحية وأن يكتسب المعرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة، أو العناصر التي قدمها البرنامج الأممي الممثلة في الحرية السياسية، وضمان حقوق الانسان، واحترام الانسان لذاته.

عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية. ومفهوم التنمية البشرية هذا يعني أنها ليست ثابتة بل متغيرة، لأن احتياجات البشر تتغير مع الزمن، كما أن قدرات الفرد تتم بشكل مستمر حلى نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل مستمر والتطلع إلى حياة أفضل مع مرور الوقت.

أما تقرير التنمية البشرية الذي يعده ويصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيعرف التنمية البشرية بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن الخيارات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أبعاد.

- أن يحيا الناس حياة طويلة خاليـة من العلل.
- أن يكتسبـوا المـعرفة.
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.

وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال.

و يجب الإشارة إلى أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.

ونظرا للتغير الذي طرأ على مفاهيم التنمية والذي تجاوز المفهوم الاقتصادي المحض المختص أساسا بالزيادة الكمية في الدخل،فالتنمية البشرية لا تقاس بمعيار الدخل وحده، رغم أهمية الدخل واعتباره إحدى الرسائل الرئيسية لزيادة الخيارات وزيادة الرفاه، ولكنه ليس كل متطلبات حياة الناس، فالحصول على دخل هو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، وهو خيار هام ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة، ولكنه تشمل أيضا أشياء أخرى كثيرة ذات قيمة.

وتقابل هذا المفهوم مع الأنساق الدولية المعاصرة مثل النسق البيئي، والنسق المؤسسي والسياسي والنسق الإنساني الإجتماعي، فقد تم الاقتراب من هذا المفهوم بجهود دولية كثيفة وحثيثة واضعا الكثير من المؤشرات التي تضبط درجة الرشد والعقلانية في الاهتمام بالعنصر البشري، وترتبط بمفاهيم ثقافة الاستدامة، وتحاكي مفاهيم المعرفة وإدماجها عن طريق الاهتمام بتنمية القيادات الإبداعية، وصولا إلى تطوير مفهوم تنموي بشري يحوي مؤسسات ترتبط بمضامين حجم المشاركة الجماعية في صنع القرار، وتتضمن التنمية البشرية كاستراتيجية تنمية جميع الآليات التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تسعى إلى الرفع من حجم المشاركة في وضع القرار المحلي بشكل منتج ومستدام.

كما أنه يتم التركيز في تعريف التنمية البشرية على مفهوم الإنصاف أي المساواة للجميع في الحصول على التعليم والصحة والحقوق السياسية بحيث تتعدى فكرة الإنصاف مفهومها الضيق المرتكز على الثروة والدخل ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يتوجب العمل على عملية تعزيز وزيادة خيارات الناس التي تهدف إليها التنمية البشرية بأن تكون

لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على السواء دون التضحية بقدرات وفرص أحدها في سبيل الأخر فالإنصاف المطلوب هو الإنصاف داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال. {1}

و التنمية البشرية تهدف إلى رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى الأفراد وتجميع وتكريس كل المهارات والمعلومات المكتسبة واستثمارها الاستثمار الأمثل الذي يضمن أعلى معدل كفاءة في استخدام هذا المورد الهام لصالح المجتمع ككل. كما أنها تنمية الناس من أجل الناس،و من قبل الناس{2} وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول التنمية من أجل الناس أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول أن التنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات و القرارات التي تشكل حياتهم.

و في اطار الحديث عن أصول هذا المفهوم يجب المرور على أن التركيز على الإنسان كمحور للتنمية ليس جديدا ففكرة أنه ينبغي الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيزها للمنافع الإنسانية فكرة تعود على الأقل إلى عهد أرسطو الذي قال أن من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى لتحقيقها، فهي مفيدة فحسب بقصد الحصول على شيء آخر، وقد دعا إلى التميز بين الترتيب السياسي على أساس النجاح أو الفشل في تسهيل قدرات الناس على أن يعيشوا حياة مزدهرة، ففكرة الحياة الإنسانية الأفضل كهدف حقيقي لكل الأنشطة الإنسانية كان موضوعا متكررا في كتابات معظم الفلاسفة. وقد ضل الاهتمام الذي يضع الإنسان هو الغاية وليس وسيلة في بؤرة كتابات القادة الأوائل للفكر الكمي في الاقتصاد وعلماء الاقتصاد السياسي من أمثال "وليام بيتي" "أنطوان لافوزيه"، "آدم سميث"،"روبرت مالتوس"، "ستيوارت ميل" وغيرهم، بيد أن الاهتمام الزائد بنمو الناتج القومي الإجمالي وحسابات الدخل القومي قد أضعف هذا المنظور وأدخل الاهتمام بالوسيلة محل التركيز يطغى على الهدف.

وقد ربط "ابن خلدون" الرزق بالعمل الإنساني، وأنه لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب متمول بل ربط التقدم الحضاري و العمران بالأعمال الإنسانية لقوله " اعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بإنقاص العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن بحيث يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأكثر رفاهية. {3}

إن فكرة التنمية البشرية المتداولة في التقارير العالمية الإنسانية كما قدمت في التقرير الأول عن التنمية البشرية لعام 1990إمتدادا لذلك التقليد الطويل الذي حجب عن الأنظار حديثا، وهي ترفض مساواة الناتج القومي الإجمالي

1} فيليب كرم، التنمية البشرية في البلدان العربية:دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي،سلسلة بحوث ومناقشات اقيمت بالجمهورية العربية السورية ،ص170.

2} عن تقرير التنمية الإنسانية، www.undp.org/rbas/ahdr/Aby chapter .htm، أوت 2012.

3} بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية.Pdf، مرجع سابق.ص2.

بالتنمية، ومن ثم تحويل نمط فكرة التنمية عن مساره، فهي تضع الناس حيث يجب أن يكونوا في مركز النقاش والحوار حول التنمية وقد أحدثت أثرا فاق توقعات المفكرين الأوائل عام 1990.

بل ذهبت بعض التحليلات إلى القول بأن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية ولكن ليس كمنتفعين منها ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان، ولكن ليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم، أما التنمية الإنسانية فهي تتضمن على جميع هذه الجوانب، وتمثل نهجا أكثرشمولا تجاه التنمية.

وقد أوضح تقرير 1990 أنه ليس مستوى الدخل فقط هوالمهم من منظور التنمية البشرية بل أيضا كيف يترجم هذا المستوى في حياة الناس، كما أثبت أنه من الممكن بلوغ مستوى مقبول من التنميـــــة البشرية حتى مع تواضع مستوى الدخل. وأدخلت تعديلات بسيطة على دليل التنمية البشرية بالإضافة إلى مؤشر لقياس الحرية الإنسانية وقد ركز التقرير على موضوع أولوية التنمية البشرية وانتهى في بعض التحليلات إلى أنه يمكن تحقيق إنجازات أكبر في هذا المجال ليس بالضرورة بزيادة الإنفاق وإنما بحسن ورشادة استخدامه.وتطورت التقاريرسنة 1994 لتشتمل ضمن أحد فصول هذه الدراسات على عنوان: نحو تنمية بشرية مستدامة، بحيث اهتم بقضايا الأمن البشري بأبعاده السبعة: الأمن الشخصي،الأمن السياسي،الأمن الاقتصادي،الأمن المجتمعي،الأمن الغذائي،الأمن الصحي والأمن البيئي.وقد أحدث تقرير التنمية الانسانية في نسخته المتعلقة بالعالم العربي لسنة 2002 نقلة نوعية في توظيف التنمية البشرية لتحقيق الحكم الراشد أي لتحقيق الحكم الذي يقوم على توسيع قدرات البشر وإدارة شؤون البلد في ضوء المشاركة والشفافية والمساءلة باشتراك القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

-و في اطار الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يمكن الاعتماد على الاستثمار المباشر في القدرات البشرية مثل التعليم، الصحة، رفع المهارات من خلال التركيز على التكوين، توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية و دعم شبكات الصحة الاجتماعية للفقراء، وتمكين الناس عامة والنساء خاصة من المساهمة في العمل التنموي، وهذا الاستثمار في الموارد البشرية يساهم في اتساع قاعدة المعرفة والابتكار،ويؤشرللربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً:

مؤشرات وأهداف التنمية البشرية:

للتنمية البشرية جانبان؛ الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع التنمية البشرية إيجاد توازن بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

ولذلك فإن دليل التنمية البشرية مؤشر مركب يغطي ثلاثة أبعاد لرفاه الإنسان هي الدخل والتعليم والصحة، كما هو قياس مختصر للتنمية البشرية يقيس معدل الإنجازات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية هي {1}:

- حياة مديدة وصحية؛ وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة؛ وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وله ثلثي الأهمية، وثلث الأهمية المتبقي لمجمل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية.
- مستوى معيشة لائق؛ ويقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد أي معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

- كما أضيف مقياس تمكين الجنس النسوي والذي يحتوي على العناصر التالية {2}:

- المشاركة السياسية وصنع القرار: و تقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
- المشاركة الاقتصادية وصنع القرار: وتقاس بمؤشرين:

النسبة المئوية لحصص الإناث من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين

النسبة المئوية لحصص الإناث من المناصب المهنية والفنية

- السيطرة على الموارد الاقتصادية: وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

ويعمل البنك الدولي مع المنظمات الدولية الأخرى على مراقبة تطور مؤشرات الفقر من خلال تقارير التنمية البشرية السنوية، وتعتبر مؤشرات التنمية البشرية جد مهمة لأنها تعتبر مؤشر اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت ، ويتألف مؤشر التنمية البشرية من جهة أخرى على عناصر كثيرة من أهمها: طول العمروالمعرفة ومستوى المعيشة ، ويقول الخبراء بهذا المجال:

1} نورالدين حامد،الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب.Doc، كلية العلوم الاقتصادية والتسييرجامعة محمد خيضر بسكرة، أوت 2012.

2} تقرير التنمية البشرية، 2005، ص 234.

"" تتفق معظم مفاهيم التنمية البشرية على ضرورة إشباع الأفراد لمختلف احتياجاتهم المادية والمعنويةالتي يصعب حصرها وأهمها الحاجة إلى الغذاء، الكساء،التعليم والمعرفة،الصحة،السكن والعمل .."

- كما حاولت بعض التقارير إضافة مؤشر آخر للأدلة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم إرجاء هذا الأمر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي، فضلا عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليمكن قياسه كميا.ولكن يتعين علينا عند استخدام هذه المؤشرات لقياس التنمية البشرية الأخذ في الحسبان بعض التحفظات التي ترد عليها وهي: {1}

- أنها جزئية بمعنى أن كل مؤشر يقيس عنصرا واحدا من عناصر التنمية البشرية.

- أن مدى دقة كل مؤشر في قياس أحد عناصر التنمية البشرية تتوقف على طريقة جمع و إعداد البيانات الخاصة بالمتغيرات التي يتكون منها كل مؤشر.

- ان هذه المؤشرات الكمية لا تبين الجوانب الكثيفة في التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال أن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الصحة هي: نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إلى إجمالي السكان، وعدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة، ولكن هذه المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها نوعية الخدمات الصحية المقدمة، ومثال آخر وهو قياس الحالة التعليمية، ومن مؤشراتها نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم وعدد التلاميذ لكل مدرس، ولا تبين هذه المؤشرات نوعية التعليم من حيث المضمون ومدى متابعتها للتقدم العلمي في شتى المجالات ولا الوسائل المستعملة ومدى تنمية المناهج لقدرات التلاميذ ومدى كفاءة المدرسين.

وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لسنة 2005:

"ما زالت الفجوات في فرص التعليم كبيرة، سواء من حيث معدل سنوات الدراسة أو نوعية التعليم، حيث يبقى الحصول على تعليم عال ذونوعية راقية امتيازا متاحا في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذه اللامساواة التعليمية اليوم، هي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية غدا".

ولهذا وضع البنك الدولي على رأس الأهداف التنموية للألفية حتى 2015، استئصال الفقرمجموعة من الأولويات: {2}

- ♦ استئصال الفقر الشديد والجوع من خلال:
  - تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد يوميا.
  - تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر.
- ♦ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل من خلال:

1} إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية مفاهيم ومتضمنات: التنمية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، 2007، ص10.

2} نورالدين حامد، مرجع سابق الذكر،ص6.

– توفير وضمان تعليم ابتدائي كامل للأطفال بغض النظر عن جنسهم.

- ♦ تشجيع العدالة والمساواة بين الجنسين وتحرير المرأة من خلال :
  – إزالة الفروق الجنسية والتميز الجنسي في كل مستويات التعليم .
- ♦ خفض نسبة وفيات الأطفال من خلال :
  – خفض 3/2 من نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.
  – تحسين صحة الأمهات من خلال خفض 75 % من نسبة الوفيات عند الأمهات.
- ♦ محاربة السيدا و الملاريا والأمراض الأخرى من خلال:
  – خفض السيدا بتوعية المجتمعات بطرق الوقاية منها.
  – عدم التستر على الحالات الجديدة من الملاريا والآفات الشديدة الأخرى.
- ♦ توفير وضمان حيوية المحيط من خلال:
  – إدماج التطوير المستمر في السياسات الوطنية وحماية المحيط من التخريب.
  – خفض نصف عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب.
  – تحسين حياة على الأقل 100 مليون ساكن.
- ♦ تطبيق بارتوناريا –شراكة– عالمية للتطوير من خلال:
  - رفع المساعدة الرسمية للتطوير.
  - توسيع التقارب بين الأسواق.
  - تشجيع القروض.

ولفهم مشكلة الفقر فقد قسم إلى نوعين حددا بخطين اثنين:

- ♦ خط الفقر المدقع: وهو ذلك المبلغ من المال الكافي لتغطية تكاليف الغذاء للأسرة في فترة زمنية معينة.
- ♦ خط الفقر المطلق: وهو ذلك المبلغ من المال الذي يغطي احتياجات الأسرة من الكساء والسكن والصحة والتعليم والتنقل بجانب الغذاء.

وتعتمد التقارير الدولية قياساً موحداً للفقر على الصعيد العالمي يمكنها من القيام بالمقارنات بين الدول. وخط الفقر المعتمد دولياً لمثل هذه المقارنات هو دولار واحد في اليوم للشخص الواحد بحسب تعادل القوة الشرائية. و تاريخيا تم قياس الفقر بفقدان الدخل الأدنى اللازم لتغطية الحاجات الأساسية للفرد.كما أن قياس الفقر بصورة عامة يتطلب تحديد خط موحد للفقر بين اقتصاديات متباينة الخصائص، مما يؤدي إلى مقارنات سطحية فقط.

و لقد عرف البنك الدولي {1} خط الفقر العالمي بأنه 1$ و 2$ في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (3P) خلال عام 1993. و يتم استعمال مقياس 1$ في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض،وهي عادة الدول الإفريقية، و مقياس 2$ في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية. و بناءا على هذا المقياس، في سنة 2003 ، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1$ في اليوم 2.1 مليار من بين 8.4 مليار نسمة تعداد سكان الدول النامية، بالإضافة إلى 8.2 مليار نسمة الذين يعيشون على أقل من 2$ في اليوم. كما أنه حسب إحصائيات عام 2003 فإن أغنى خمس سكان العالم كانوا يتحصلون على 85 % من إجمالي الدخل العالمي في حين لم يتعدى نصيب أفقر خمس سكان العالم في نفس السنة 4.1 % من الدخل العالمي.

وبهذا الصدد، يقدم الاقتصادي الأميركي الشهير "جيفري ساكس"، و الذي يعتبر من بين الشخصيات الأهم والأشهر في دوائر الاقتصاد المختصة بتنمية العالم النامي والفقـــير في كتابه الأخير أطروحة ثورية وطموحة تقول إنه بمقدور دول العالم أن تنهي معضلة الفقر العالمي خلال عشرين سنة، بحيث تحل سنة 2025 وقد تحقق ذلك الهدف. يتطلب ذلك جهودا غير مستحيلة لكن يجب أن تكون جماعية وشجاعة وفيها قدر من الحرص على مستقبل الكرة الأرضية. و يستند في خطته هذه إلى أن مصلحة سكان الأرض وبالدرجة الأولى المجتمعات الغنية والقوية، تكمن في القضاء على الفقر الذي إن لم يُقض عليه سيظل موطنا لكل الأمراض المعولمة التي لن تنجو منها مجتمعات العالم الصناعي الهانئة بمستويات معيشة رغيدة. فهو يقول أن القضاء على الفقر يتطلب تدوير ما بين 70 إلى 80 مليار دولار لتصب باتجاه الدول الأكثر فقرا، تجبى هذه الأموال من الدول الغنية والرقم ليس كبيرا بالمقارنة مع حجم الإنفاق العسكري الهائل. حيث أن حرب العراق وحدها و حسب إحصاءات رسمية أمريكية ستقترب كلفتها من 300 مليار دولار، ولم تحقق سوى مزيد من الحرب والإرهاب والدمار.

ويتمثل جوهر خطة جيفري للقضاء على الفقر في إستقطاع ما نسبته 0.07 % من الناتج القومي العام من الدول الغنية وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول المعدمة.

إن الجدول الزمني المقترح من طرف ساكس للقضاء على ظاهرة الفقر بحلول عام 2025 مبني على تحليله التشخيصي المفصل لأسباب انتشار ظاهرة الفقر في دول ممثلة من دول العالم تمتد من أفريقيا مرورا بأميركا اللاتينية إلى آسيا. كما يقترح عام 2015 كفاصل زمني تراجع فيه الرؤية العامة، وهو العام الذي حدده مشروع الألفية للتنمية العالمية التابع للأمم المتحدة.

1} سعيدي يحي، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها.Doc،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، أوت 2012.

ولتفاصيل أكثر راجع موقع البنك الدولي/ www.worldbank.orgugn-Measuring global poverty.

و يمكن تلخيص المراحل والخطوات التي يقترحها ساكس للقضاء على الفقر في النقاط التالية:

- ♦ الالتزام بالهدف بشكل جدي وتبنيه عالميا، والسعي نحو جعل الفقر من الماضي.
- ♦ تبني خطة عمل عملية وواضحة مكملة لمشروع أهداف الألفية للتنمية، وهي الأهداف التي تحاول نقص عدد الفقراء في العالم، ورفع مستويات الدخول في الدول النامية.
- ♦ منح الفقراء صوتا مسموعا في العالم بحيث يدرك العالم معاناتهم الدائمة، والتوقف عن تغطية أخبار الفقر بشكل متباعد أو هامشي على الأجندة الإعلامية العالمية.
- ♦ استعادة الولايات المتحدة لدورها في العالم بشكل تعاوني وليس إمبريالي لأنه في مقدورها أن تكون قوة محركة إيجابية وتدفع باتجاه تخليص العالم من الفقر بشكل سريع.
- ♦ إعادة تأهيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تكون مهمة القضاء على الفقر هي المهمة المركزية لهما ولكل المؤسسات المالية الدولية.
- ♦ تعزيز دور الأمم المتحدة في ضوء برنامج معولم للتصدي للفقر العالمي.
- ♦ تقوية العلم والتكنولوجيا في العالم ونشرهما على أوسع نطاق وبكلفة في متناول الدول النامية والفقيرة.
- ♦ الالتزام الشخصي بقضية التخلص من الفقر على مستوى المسؤولين والأفراد العاديين.
- ♦ تعزيز ونشر التنمية المستدامة.

ويمكن إجمال مؤشرات و أهداف التنمية البشرية التي صاغتها واتفقت عليها كثير من المنظمات الدولية على رأسها البنك الدولي، في تصريح الألفية الذي صادق عليه أزيد من 147 رئيس دولة وحكومة وممثلين عن 189 بلد عبر العالم في سبتمبر 2000 بنيويورك الذي يرمي إلى رفع التحدي والدفاع عن مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والعدالة على المستوى العالمي، وذلك من خلال الأهداف الثماني للألفية من أجل التنمية والتي تحدد بوضوح مجالات التدخل والجهود الواجب مضاعفتها من أجل محاربة الفقر والأمية والمجاعة والفوارق بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات وتدهور البيئة ، ومن الواضح أن هذه الإنشغلات تعتبر من أهم مواضيع التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: إقتصاد المعرفة

يعتمد الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي و بالتالي التنمية المستدامة،على مجموعة من العناصر و المرتكزات يتصدرها السعي الجاد إلى تقليص ما يسميه الخبراء بالفجوة الرقمية، أي ايلاء اهتمام أكبر بتعليم وتدريب الأجيال، وبتشجيع الإبداع والابتكار، وخاصة في التكنولوجيا الحديثة، وتوفر وسائل الاتصالات، خاصة وأن لدى بعض الدول فوائض مالية كبيرة مثل الدول المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

أولاً:

تعريف إقتصاد المعرفة:

économie de la connaissance أوknowledge economy ؛ من أهم مواضيع التنمية المستدامة ويأتي في سياق العديد من المفاهيم حديثة الاستعمال على غرار الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية،ثورة المعلومات،مجتمع المعلومات،القيمة المضافة للمعرفة، الحكومة الالكترونية الفائض المعرفي والموجة الثالثة،وتركز هذه المصطلحات على دور وأهمية المعرفة و على رأس المال البشري في تنمية المجتمعات المعاصرة.و يعتبر بعض الاقتصاديين المعاصرين المعرفة عنصرا مهما أو أهم عنصر من عناصرالإنتاج، وأصبح ما يسمى باقتصاد المعرفة يعد فرعا من فروع العلوم الاقتصادية، مثله مثل الاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد الصناعي، إلا أنه يقوم على فهم أكثر عمقا لدور المعرفة ولرأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، بدلا من الاعتماد على الزراعة أوالصناعة، ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي كله يتجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولفظ المعرفة اسم مشتق من الفعل "يعرف" وتشير إلى القدرة على التميز أو التلاؤم أي الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والمشاريع الإبتكارية الممثلة في الكم المعلوم القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات ويميزكل من المفكرين "نوناك"و"تاكيوشي"{1} بين نوعين من المعرفة؛ الأولى معلنة كالمعادلات الرياضـــيةو المقاييس الكمية و الاحصائية وهو سهل التداول. والثانية؛ ذاتية تنتج عن الخبرات المتراكمة للانسان المبنية على القيم و الأحكام و المعتقدات و التوجهات الشخصية للفرد بحيث لا يتم تناقلها عن طريق الاتصال أو الاعلان عنها. و الجمع بين صنفي المعرفة يؤدي لما يسمى بالمعرفة التنظيمية التي تعكس التكامل و الانسجام و التنسيق بين معارف الأفراد و المعرفة المعلنة الرسمية للمؤسسات والمنظمات و المعاهد.

1} بوزيان عثمان، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية: إقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات.Pdf، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.طاهر مولاي سعيدة،الولوج للرابط: أوت 2012.

وهناك دراسات أخرى تصنف أنواع المعرفة الى أربع أقسام: {1}

- معرفة المعلومة أومعرفة ماذا؟ know what؛تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية ، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها.
- معرفة العلة أومعرفة لماذا؟ know why؛وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.
- معرفة الكيفية أو معرفة كيف؟ know how؛وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهـزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكًا للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

معرفة أهل الاختصاص أومعرفة من؟ know who؛وتزداد حاليًا أهمية هذه المعرفة، أي في من يستطيع إعداد وتنفيذ شيء ما بشكل سليم واقتصادي.وتفعيل الاقتصاد حـــاليًا يحتاج لهذه المعرفة حاجة كبيرة، كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعًا أكيدًا وسليمًا.

إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة فمعرفة المعلومة و العلة يستلهمان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن مراكزقواعد المعلومات أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملاً إلا بالممارسة و الاختبار.

ربما يكون المفكر "مارك بورات 1977" هو أول من كتب من الغربيين عن اقتصاد المعرفة حين كتب عن اقتصاد المعلومات تعريفا وقياسا، تبعه بعد ذلك" رومر 1986" الذي ناقش النظريات النيو كلاسيكية التي تعتبر الطبيعة، ورأس المال، والعمل والتنظيم هي أهم عناصر الإنتاج وبيّن أنه في الوقت الراهن أصبح هناك عنصر آخر يكتسي أهمية أكبر في زيادة الناتج المحلي لكثير من الدول المتقدمة، ويتمثل هذا العنصر في مدى انتشار المعرفة ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا، فراح يقترح ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي يقوم أساسا على المعرفة كأهم عنصر إنتاج.

1} محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة:تكنولوجيا المعلومات والتعريب.Pdf،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الأسكوا)بيروت، أوت 2012.

وقد استعمل المفكر "بيتر دركر"تعبير "عمال المعرفة" للدلالة على التحول الجذري الذي يحدث في مختلف مجالات العمل، حيث أن ركيزة النجاح لا تعتمد على من يستخدمون السلطة أو المهارات اليدوية، بل المسلحون بالمعرفة من باحثين وخبراء يوظفونها لتحقيق أهداف منظماتهم بحيث يستعمل هؤلاء الخبراء ما يسميه المفكر "كيين" الأنشطة المعرفية؛ وهي المصدر الحقيقي للقدرة التنافسية، بحيث يقدم هؤلاء الأكاديميين طرحاً جديداً مبنياً على تصور مفاده أن مجتمع ماَ بعد الرأسمالية سوف تكون الموارد الرئيسية فيه أي الثروة في المعرفة وليس رأس المال أو الخدامات، وهذا المجتمع الجديد يضم طبقات جديدة تختلف بما كان سائدا في المجتمع الرأسمالي من الرأسماليين و العمال وطبقات مجتمع المعرفة حسب هذا السيناريو هي عمال المعرفة و عمال الخدمات.

إن مفاهيم الرأسمال البشري و الاقتصاد المعرفي تمتد جذورها أيضاً إلى أعمال "شولتز" في الستينات والتي حصل على إثرها على جائزة نوبل والتي ارتبطت بمدلولات التعليم لتأتي بعده أبحاث "بيكر" التي خاضت في مواضيع الاستثمار في التدريب و التي حصل بموجبها و بدوره على جائزة الإبداع العلمي أي نوبل لسنة 1993، و قد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري المفكر "مينسر" إلى محاولة قياس التكلفة و المنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التعليم و التدريب.

أما التعريفات المقدمة بخصوصه، فتشير إلى أنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، و يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورا كبيرا في إيجاد وتطوير الثروة،ويعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، ويقوم أساساً على التطورات الهائلة التي حصلت في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات في هذا المجال طوال تاريخها،بثورة العلوم والتكنولوجيا فائقة التطور في المجالات الإلكترونية، والنووية، والفيزيائية، والبيولوجية والفضائية، حيث تغيرت طبيعة الاقتصاد في عصر العولمة ليصبح اقتصاداً معرفياً يعتبر العنصر البشري فيه أنه عنصر أساسي في التنمية الدائمة، فهو أداتها، وهو هدفها في الوقت نفسه، وتنميته ليست مجرد تنمية تكنولوجية فحسب، بل تنمية في المجالات الإنسانية المختلفة الاجتماعية والثقافية، والفنية، والأخلاقية .. وتعتمد ثروة الأمم على قيمة ما تملكه من الثروة البشرية ذات القدرات العالية في تحصيل العلم واستخدام التكنولوجيا بل في الإبداع فيهما. {1}

ومن المهم الاشارة هنا إلى أن اقتناء آخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يعتبر كافياً على الاطلاق لبناء تنمية شاملة للدول المتخلفة اقتصادياً بالمعايير السائدة اليوم، بل على الاستثمارات في تكنولوجيا المعـــلومات والاتصالات أن تساهم في تنمية رأس المال البشري، وفي اندماج البلاد في الأسواق الدولية بشرط أن ينظر إلى نشرها على أساس أنها عملية تكاملية مع التغيرات في طرق التفكير والتنظيم والتعامل، وفي تنمية كفاءات الأفراد بشكل

1} عبدالقادر حسين شاشي، اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية.Pdf، أوت 2012.

متواز مع التحولات التي تطرأ في هياكل الإنتاج، وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية التي تعي دور المعرفة لا تقتصرفقط على النقل الميكانيكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل تعتمد ضرورة قبل ذلك على الهياكل لأساسية، وخاصة على الاستثمارات في رأس المال البشري وفي الابتكار المنظم.

وانطلاقاً من هذا الطرح يجب تقديم الاقتصاد المعرفي بأنه عهد جديد للاقتصاد العالمي دون الوقوع في أخطاء عدد غير قليل من الاقتصاديين، ورجال الأعمال، والمنظمات الدولية التي تنظر إلى هذه المسألة على شكل تكيف مع النموذج السائد،أي الغربي والأمريكي الذي لا يمكن تجنبه و التخلي عن عبارة اليأس التي ترى أنه ليس أمام العالم إلا سبيلين؛ إما مجاراة النموذج الأمريكي في كل شيء، وإما التأخر والقعود، في حين أن هناك بعض الدول الجد متطورة كاليابان و الدول الاسكندينافية التي توجد على رأس قائمة ا لدول التي يرتكز اقتصادها على المعرفة، نجحت في التكيف مع الاقتصاد المعرفي مع احترام المجال للخصوصيات الحضارية، والثقافية،والأخلاقية والاجتماعية، ولا يتطلب بالتالي حتماً الأخذ بالطرق التنظيمية والمؤسسية الأمريكية، خصوصاً وأن النمو في الولايات المتحدة الأمريكية قد ترافق معه تزايد ملحوظ في التوزيع غير العادل للثروة بينما ترافقت التنمية الاقتصادية في هذه الدول بتوزيع أحسن للثروة.

كما أنه لابد من الربط بين المعرفة و الكفاءة، إذ أن تعريف هذه الأخيرة يستلزم منا تدبر معناه الذي يشير إلى أنها مجموعة ثابتة من المدركات الفنيـة و التـصرفات النموذجيـة و الإجراءات المحنكة التي يمكن تشغيلها دون الحاجة إلى التدريب، لمعرفة كيفية تعبئة الآخرين و اكتساب المميزات لمواجهة مشكلة معينة في إطار ادارة الأزمات.

أما ضمن إطار التعريفات العالمية لمفهوم اقتصاد المعرفة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفاً موحدا يتم تداوله بالعديد من اللغات{1}، مفاده أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: السياسة، الاقتصاد المجتمع المدني و والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية.

و أحدث الدراسات في مجال الاقتصاد المعرفي تشير إلى أهمية التقانة، لأن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات أداة هائلة في وضع المعرفة في متناول العالم، خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الانترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصر والتكلفة بسيطة والتداول غايـــة في

السهولة وهذا ما يسمى لدى الخبراء بالترميز للمعرفة وتخزينها رقميًا انطلاقًا من توفرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وصوت وأفلام ورسومات، إضافة لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية

1} غيليرمو حكيم، المهارات اللازمة للاقتصاد المعرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.Pdf،النتائج الأولية لدراسة فنية مشتركة لفريق عمل التعليم البنك الدولي، أوت 2012.

العالمية يجعل منها أداة للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية ذات دور فعال للغاية وهذا ما يدعونا للحديث عن مجتمع المعلومات الذي ينتج ويستعمل وينقل المعرفة لخدمته في كافة المجالات.

وعلى هذا الأساس صارت المعرفة مصدر التفوق و الجودة على اعتبار أن التنافس على التقانة والمعرفة واستمارية التحديث هي مربط الفرس بالنسبة للمنظمات العالمية المعاصرة من المؤسسات الإقتصادية العملاقة ذات الرواج و السمعة العالمية من مثل Ford–Toyota–Samsang–Sony حتى أن بعض الخبراء والتكنوقراط يرون أن قضاء ساعة واحدة في التخطيط يساعد في ربح خمس إلى ستة ساعات عند التنفيذ على عكس من يرى أن الدراسات الاستشرافية تأخذ من الوقت أكثر مما تفيد، ومن هذا المنطلق يتم الحديث على أن التحكم في تقنيات اقتصاد المعرفة من خلال الصرف على البحث العلمي عن طريق التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص، هو حتماً أهم السبل للفوز بالصراع وتحقيق القدرة التنافسية الحاسمة.

ثانياً:

مرتكزات إقتصاد المعرفة:

ان استراتيجيات حفز الاقتصاد المعرفي تعتمدعلى وضع السياسات والآليات التالية: {1}

- ♦ الاهتمام بترغيب الأطفال منذ الصغر في التعلم والتربية، وتوفير الوسائل التعليمية والتربوية المناسبة لهم، لكون هذه المرحلة هي الأكثر تأثيراً في تعليم الفرد وإكسابه المعرفة والمهارات، كما أنها الأكثر تأثيراً في ترسيخ أسس المعرفة وإنتاجها وتوظيفها.
- ♦ إعادة النظر في استراتيجيات التعليم بكل فروعها وعلى رأسها سياسة التعليم وإعداد المعلمين،ومراجعة المناهج التعليمية على أسس ترغب في اكتساب المعرفة وتوظيفها ونشرها.
- ♦ فتح وانشاء المزيد من المدارس، والكليات المهنية، والجامعات، وتعميم التعليم، ومحو الأمية مع توفير منح وجوائز تشجيعية للطلبة المتفوقين في كل المستويات.
- ♦ العمل على تطوير نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي بما ينسجم والتطور الذي حصل في عالم المعرفة والمعلوماتية،أي الانفتاح على المستويات التعليمية العالمية.
- ♦ الاهتمام بالمستوى الأكاديمي لأعضاء هيئات التدريس، لاسيما في التخصصات العلمية والمعرفية.
- ♦ ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

1} عبدالقادر حسين شاشي،مرجع سابق الذكر. أوت 2012.

- التقييم الدوري لمناهج وبرامج العلم والتكنولوجي في جميع أنواع ومراحل التعليم والتدريب.
- توجيه اهتمام خاص بالدراسات العليا في المجالات العلمية التطبيقية.
- دعم الحكومات لعملية نشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتقليل الضرائب والرسوم على السلع و الخدمات المعرفية.
- تهيئة البيئة الصالحة للتعامل مع الاقتصاد المعرفي من خلال تكوين قطاعات اقتصادية قادرة على التعامل مع هذا الاقتصاد الحديث،أي تقنين التحديث التكنولوجي ضمن المؤسسات الخاصة.
- تطوير الأنظمة الإدارية والمالية التي تحكم عمل الهيئات العلمية والبحثية.
- القيام بنشر وتعميم الحكومة الالكترونية على مستوى الأقطار العربية والإسلامية.
- توفير البيئات المناسبة لاستقطاب الكفاءات العلمية عالية التأهيل،أي الامتيازات و الحوافز على وجه الخصوص.
- العمل على زيادة أعداد العاملين في البحث والتطوير مع مراعاة التوازن والتفاوت بين فئاتهم.
- العمل على تكوين وتدعيم القدرات الوطنية في مجالات التصميم والتطوير الهندسي.
- تبني آليات فاعلة لتوثيق العلاقات بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما أن بعض الدراسات تشير إلى مجموعة من العوامل الواجب توافرها في مجتمع الاقتصاد المعرفي، وتدرك الدول التي تمتلك رؤية ثاقبة للتنمية الاقتصادية أكثر من غيرها أن التعلم الجيد هو مفتاح التنمية.و من أبرز هذه العوامل: {1}

- **المعرفة التخصصية:**

وهي معرفة تخصصية ذات مستوى عال، بل إن المفكر "دروكر" سماها معارف وليس معرفة،ولا تسمى المعرفة كذلك إلا إذا كان لها طابع تطبيقي أي معرفة تطبيقية.وهي تعتمد على فئة تسمى بعمال المعرفة، من مثل مثل:الجراحين، والمحامين، والمحاسبين والمهندسين والمعلمين.

- **دعم منظمات التعليم:**

لكي تنمو المعرفة، ولكي تتحول إلى منتجات فإن عمال المعرفة سيحتاجون إلى الانتماء إلى منظمات تخصصية تؤدي الخدمات التي سيحتاجها المجتمع من المهام الاجتماعية، التجارية والصناعية والصحية،والتعليمية، وغيرها.

- **العمل المشترك:**

وهنا أظهرت تجربة شركة "ماستانج Mustang" نجاحا مشهودا في توظيف مفهوم العمل ضمن فريق توظيفاً فعالا في صناعة السيارات. حيث يعمل الأفراد في فرق لإنجاز مهامهم.

- **استخدام مهارة الاستقصاء:**

1} عبد اللطيف حسين حيدرالحكيمي، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتع المعرفة.Ptt،جامعة الإمارات العربية المتحدة أوت 2012.

أي أن توفر المؤسسات لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية منفتحة، وهذا يعطي للمهنيين أداة مناسبة تساعدهم على الرقي بمهنتهم، لأنه ببساطة يدفع المهنيين إلى التفكر في ممارساتهم المهنية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجههم وبالتالي العمل معا على حلها وبذلك يسهمون في تطوير المعرفة المهنية ونشرها.

- **التعلم مدى الحياة:**

تتغير المعرفة التخصصية بصورة مستمرة، مما يتطلب من عمال المعرفة أي المهنيين أن يطوروا معارفهم باستمرار.وهذا يسمى بالتكوين النظامي، ويشير تقرر للبنك الدولي أنه في دول التعاون الاقتصادي والتنمية تم البدء باستبدال المدخل السائد للدراسة خلال فترة محددة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، قبل الالتحاق بالعمل، بمدخل التعلم مدى الحياة، أي استمرارية الاطارات الأكاديمية في حقل الأبحاث والدراسات كأعلى درجات الأساتذة الجامعيين.

- **توفر تقنيات الاتصال والمعلومات:**

بالاستعمال المكثف للتطبيقات العملية للمنظومة المعلوماتية، ولهذه التقنيات دور بارز في تطوير أداء الناس بشكل عام والمهن بشكل خاص، حيث تؤثر تقنية الاتصال والمعلومات على أداء كافة المؤسسات والشركات.

- **مسايرة العولمة:**

قربت تقنيات الاتصال المسافات بين أجزاء العالم المترامي الأطراف، وسهلت للإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الاصطناعية. وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل وأصبح، بفضل الشبكة الدولية – الإنترنت– متاحا للناس جوانب كثيرة من المعرفة،وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي، بل أسست شركات متعددة الجنسيات عن طريق التنظيم الشبكي، وأصبحت المعرفة ذات صبغة عالمية، وأصبح اكتسابها أمراً لا مفر منه.

كما أن بعض الاصدارات تؤكد على مجموعة من المتطلبات لدعم الاقتصاد المعرفي منها: {1}

– ضرورة تواجد بيئة قانونية وتشريعية ومناخ عام يضمن حرية وشفافية كاملة في تداول المعلومات بلا رقابة أوعوائق.

– بيئة اتصالات قوية تسمح بتدفق المعلومات بسهولة وسرعة بين وحدات الإقتصاد المختلفة.

– انفتاح على ادوات التعامل مع المعلومات،أي الانترنت و الاعمال الالكترونية و نظم المعلومات المختلفة.

وفيما يتعلق بمتطلبات نجاح المنظمات في هذا المجال وجب:

– توافر بنية معلوماتية ملائمة ومتطورة مبنية على شبكة اتصالات متطورة بما يعمل على تسيير نقل البيانات بسلاسة و سرعة.

1} أحمد عبد الونيس وآخرون، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 2006ص19-20.

– جودة بيئة العمل الكلية التي تعمل في ظلها المنظمة حتى تكون صالحة ومهيئة لاستضافة المنظمات التي تستخدم تطبيقات الاعمال الالكترونية.

– بناء الخدمات الضرورية لدعم التطبيقات الالكترونية للاعمال مثل الشبكات وخطوط الاتصال و المعدات الخاصة التي تعمل على ربط المنظمة بالانترنت و خلافه.

– وجود الوعي اللازم لدى أفراد المجتمع لارتكاز المنظمة الالكترونية و أداء أعمالها على تقنيات التبادل الالكتروني والتي يجب أن تكون آمنة و موثوق بها ،فالمجتمع الذي تنشتر به ثقافة استخدام الانترنت و طرق الدفع الالكتروني و البطاقات الذكية يكون أكثر فعالية في التحول نحو اقتصاد المعرفة و المنظمات الالكترونية، بالتالي يخدم أكثر حاجات ومتطلبات الفرد ويحسن ظروف معيشته في اطار التنمية المتكاملة.

الفصل الثاني

واقع التنمية المستدامة

في الجزائر

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

ان التطرق الى المراحل الأولى من استقلال الجزائر، واعتمادها على سياق محدد على الصعيدين السياسي و الاقتصادي يجعلنا نستوضح طبيعة الاستراتيجية التنموية التي تم تبنيها، والتي تم فيها الانتقال من الشرعية الثورية الى محاولات تكريس الشرعية الشعبية وذلك بالانتقال من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، و الانتقال من رأسمالية الدولة الى رأسمالية السوق وذلك بالانتقال من التدخل الممركز للدولة في التنظيم و التسيير و الانتاج الاقتصادي الى محاولات ترك زمام المبادرة الى القطاع الخاص.

وفي خضم هذا الانتقال الراديكالي، تتبدى تراكم التجارب التنموية التي مرت عليها البلاد والتي يفترض أن يتم تقويمها بغاية سد النقص المسجل في الاخفاقات والعثرات السابقة، بغية بناء تنمية معتمدة على ذات و مصححة للمناهج التطويرية السابقة، خاصة ما تعلق بفتح المجال السياسي وتجربة الانتقال غير المدروس نحو التعددية و حرية التعبير وتشكيل الأحزاب السياسية، ومرد ذلك ان الانتقال السياسي ترافق مع التجاذبات التي بينت هشاشة الرصيد الديمقراطي في احترام رأي الأغلبية من جهة، واحترام المؤسسات الدستورية القائمة وتقديم برامج سياسية ناجعة بدل الاكتفاء برفع الشعارات من الجهة المقابلة. أما عن السياق التنموي المادي، فيمكن القول أن دائرة الاصلاحات الاقتصادية التي تمت مباشرتها منذ الصدمات والهزات الارتدادية الأولى لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أنتجت حلقة مفرغة من السياسات الاقتصادية التي يسعى من خلالها النظام السياسي الى تجاوز حالة التبعية المفرطة وتنويع القاعدة الانتاجية.

المبحث الأول: تطور وتيرة العملية التنموية

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية و الإقتصاد الموجه

ورثت الجزائر عقب الحقبة الاستعمارية، مجموعة من التحديات الحقيقية التي تلت تحدي العمل السياسي والعسكري الثوري التحرري، بحيث أن بناء هذه الدولة حديثة النشأة يستوجب القيام بجهود تنموية كبيرة و على كافة الصعد بدءاً من طبيعة النظام السياسي و مروراً بالبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية و الجهود الرامية إلى تثبيت الهوية الوطنية الثقافية و الحضارية.

وقد بينت التنظيمات و اللوائح و التشريعات و على رأسها الدستور هذه التوجهات من خلال النظام الرئاسي واسع الصلاحيات الذي يوجه العمل التنموي، بحيث سيتم التركييز على السياسات المركزية في ادارة العملية التنموية، ومن خلال النهج الاشتراكي الذي تم تبنيه لبناء القوة الاقتصادية الوطنية عن طريق مجموعة من المخططات التنموية في اطار اتسام المرحلة بالدولنة المكثفة.

أولاً:

السياسات المركزية:

بما يقارب العشرة ملايين نسمة كهيكل بشري، خرجت الجزائر من معركة التحرير منهكة القوى، محطمة الهياكل المادية القاعدية كالطرق و المواصلات و الانارة الكهربائية و تجهيزات المناطق الريفية إظافة إلى المستوى المعيشي المتردي من الصحة و التعليم و السكن و التموين بمياه الشرب، و شبه انعدام الهيكل الانتاجي الصناعي وحتى الزراعي المعتمد على تقنيات الانتاج الغير عصرية. ولمواجهة هذه الأوضاع توجه النظام السياسي نحو التنمية في اطار نموذج عمل مركزي (Auto Centré) أين نجد الصلاحيات الكبيرة التي تولاها الرئيس أحمد بن بله، لتوجيه النظام السياسي، فقد جمع العديد من المناصب بدءاً من رئيس الدولة و رئيس الحكومة و الأمين العام للحزب الحاكم إظافة إلى وزارة الداخلية،الإعلام و المالية، وهي نفس الصلاحيات التي مارسها كل من الرئيسين الهواري بومدين والشاذلي بن جديد. والمسيرة التنموية كانت تعتمد على عملية التعبئة الجماهيرية من خلال توظيف حزب جبهة التحرير الوطني حيث يرى الميثاق الوطني أنه المؤسسة الرسمية الأولى، إلى درجة أن البعض كان لايفرق بين الحزب و الدولة، على اعتبار أن الأخيرة تعبير معنوي للتراب الوطني،كما أن الميثاق يربط استمرارية النظام السياسي بتحقيق العدالة الاجتماعية (إن الاستقراء الدقيق لعمر المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية يبين أن اختيار الاشتراكية منهاجاً لتحقيق التنمية و ضمان التوزيع العادل لثروات البلاد لم يكن اختيارا تعسفياً ولا فكرة مستوردة فُرضت على الشعب فرضاَ، بل هي مرتبطة ارتباطاً قوياً بمسيرة الكفاح من أجل التحرر الوطني و متلائمة تلاؤماً تاماً مع دعوة الإسلام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية) {1} وقد خصصت سياسة الحزب ما نسبته 40% من مداخيل المحروقات لصالح المشاريع الصناعية الكبرى التي كانت قيد الانجاز إذ يرى بعض الدارسين{2} أن هذه الخطط الاقتصادية فشلت في الأخير في تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني، كما أن عملية "بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادىء إشتراكية" كان يستوجب أن تقوم على تفعيل المؤسسات الدستورية. إلا أن هذه المهمة لم تلاق أي درجة من النجاح في تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات دستورية.

وبهذا الانغلاق السياسي المبني على سياسة الحزب الواحد المبنية على منع نشوء أي قوة سياسية جديدة، اعتمد العمل التنموي في جزء كبير على الريع النفطي لتسيير التنمية الاقتصادية و سد الثغرات في الادارة والاقتصاد رغم

1} حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، المركز الوطني للوثائق و الصحافة و الاعلام ، الجزائر 1986، ص39 .

2} سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان الطبعة 1999،2،ص47-48 .

وجود القاعدة الصناعية و كبر حجم القطاع العام بعد مرور سنوات على الاستقلال، وكانت أيديولوجية الحزب تقوم على التصور الذي يرى أن تعدد الأحزاب يعتبر خطراً على الوحدة القومية و الخيارات الأساسية للبلاد {1}و أن الأحزاب إذا كثرت فلن يكون همها إلا الظفر بالسلطة و الامتيازات التي تحققها الديمقراطية و المزايدات السياسية و هذا العمل سيؤدي إلى تواجد مجموعات ضغط سياسي توفر شروط الأزمة الشاملة.

إن القيم الثورية التي كان يتمتع بها لقب حزب جبهة التحرير الوطني بدأت تتلاشى تدريجياً عقب الاستقلال بسبب تحول الحزب من تنظيم سياسي ثوري يعيش وسط الشعب إلى هيكل شبه اداري انفصل تدريجياً عن الأوساط الجماهيرية ليقترب من العمل الرسمي فلم يعد يتحسس مشاكل الشـــعب و الدفاع عن حقوقه و تجنيده في مشاريع سياسية وتنموية لفائدة المجتمع، ولقد حذر ميثاق طرابلس{2} من اختناق الحزب و تحوله إلى سند للادارة و أداة مثل التي أظهرتها بعض التجارب المؤلمة في إفريقيا.

وهناك عناصر ثلاثة بني على أساسها الحزب الواحد ليقود عملية بناء الدولة و مسايرة التطور التنموي؛ أولها تأثير المد القومي العربي الناصري الذي كان يؤمن أن التنظيم الواحد هو الضامن للتنمية و مقاومة الامبريالية، والثاني هو تأثير يساري ماركسي كان ينطلق مـن فكرة حزب واحد مصفى من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصـــــــغيرة أما العنصر الثالث فهو التوجه الاسلامي الذي كان لا يأخذ في الحسبان إلا حزبا واحـداً هو حزب الله. {3}

وضمن هذا السياق، يجب الاشارة إلى أن الفترة الأولى من الاستقلال شهدت صراعات سياسية عنيفة أخرت بناء الدولة و اطلاق عملية التنمية خاصة أزمة صائفة 1963 ومسألة المناوشات العسكرية على الحدود الغربية، وانطلاقا من سنة 1965 وعلى إثر الانقلاب العسكري أو التصحيح الثوري الذي تقلد بعده الرئيس الهواري بومدين زمام السلطة شهدت الجزائر تحولاً كبيرا على كل الصعد، حتى ساد الاعتقاد أن هذه المرحلة هي البداية الحقيقية لظهور الدولة الجزائرية الحديثة. وبناء المؤسسات التي تقود المجتمع كان باصدار العديد من القرارات كقانون الخدمة الوطنية، المجلس الشعبي البلدي و الولائي، الدستور و الميثاق الوطني و المجلس الشعبي الوطني، وأول انتخاب لرئيس الجمهورية عن طريق اقتراع عام، وغيرها من القرارات التي كانت تهدف إلى زيادة شعبية الدولة ومكانتها، خاصة البرامج الاقتصادية كميثاق الثورة الزراعية، التأميمات، التسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجانية الطب، هذا مع توافر ظروف مثالية على المستوى الداخلي من حيث انعدام المعارضة الجدية، و على مستوى العوامل الخارجية نجد ارتفاع أسعار

1} خيري عزيز ، التجربة الجزائرية في التنمية و التحديث ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978، ص23.

2} ملحق ميثاق طرابلس،1962، ص85 .

3} عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق، محاضرة لدى مركز دراسات الوحدة العربية، 1997/10/13.

النفط ودعم الاتحاد السوفييتي لدول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكي. وهذه العوامل فتحت المجال لتجربة تنموية تتميز بالتصنيع السريع بالاعتماد على التخطيط ابتداءاً من سنة 1967، بحيث بلغ الحجم المالي لمجموع الاستثمارات خـــــــــلال الفترة من 1967 إلى 1991؛ 1218.216 مليار دج. {1}

و قبل الحديث عن هذه المخططات ، يمكن تقسيم تطور الأحداث ضمن فترة الأحادية الحزبية، أي ما يتعلق بالجانب السياسي إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى {1962-1965}:

حيث عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس- ليبيا في جوان 1962 مؤتمراً هاماً ضم أعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة لأركان جيش التحرير بالإظافة إلى قادة الولايات الستة وعرف هذا الاجتماع المحوري ببرنامج طرابلس حيث خلص إلى مقررات رسمت مستقبل الجزائر المستقلة {2} وتم فيه إنشاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وركز قادة الثورة على وضع سياسة عامة مبنية على آليات تنموية جاءت ضمن ميثاق المؤتمر كما يلي:

- **الإختيارات السياسية:**

- محاربة الاستعمار و دعم الحركات التحررية في كل دول العالم.
- دعم السلم و التعاون الدولي العادل و المتوازن.
- تجسيد الوحدة المغاربية و الإفريقية و العمل على بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادىء إشـتراكية.

- **الإختيارات الإقتصادية:**

- بناء اقتصاد وطني متكامل على أساس الاستقلال السياسي.
- محاربة التسلط الاحتكاري و الاقطاعي.
- تطبيق سياسة التخطيط و إحداث تغيير هيكلي في الحياة الريفية وتصنيع البلاد.
- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.
- التأكيد على النهج الإشتراكي كوسيلة للتنمية الشامـــلة و المتوازنة.

- **الإختيارات الإجتماعية و الثقافية:**

- رفع المستويات المعيشية للسكان بمحاربة البطالة و الأمية و تحسين الوضعية الصعبة وتوفير السكن.
- استعادة الثقافة الوطنية و إعطاء اللغة العربية مكانتها كأساس للهوية الوطنية.

1} محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية:تشريح وضعية،مطبعة دحلب، الجزائر، ص21 .

2} تطور الجزائر 1962.1992 ، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، ص11-16.

– دعم الثقافة الوطنية على أسس علمية و ثورية.

– ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري العربي الإسلامي.

– مقابل هذا نجد أن بعض الدراسات أشارت إلى أن برنامج طرابلس لم يتبنى أي منهج إقتصادي بل إكتفى فقط برفض النظام الرأسمالي كنمط للتنمية ودعى إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و تبني الملكية العامة لوسائل الإنتاج. {1}

وفعلاً تم التوجه على أساس هذا البرنامج على إثر تقلد أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة لكرسي الرئاسة، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي أثرت على المسيرة التنموية لهذه الفترة ، و التي تبدت من خلال الصراعات الشخصية على السلطة و الناتجة عن تراكمات طيلة سنوات حرب التحرير لتبلغ ذروتها في صائفة 1962 محدثة أزمة سياسية حادة كادت أن تجر البلاد إلى حرب أهلية لولا خروج الشعب في مسيرات تلقائية ليعبر عن سخطه من صراع القيادات بالإظافة إلى تسليم السيد يوسف بن خدة السلطة إلى المكتب السياسي حقناً للدماء وتجنباً للحرب الأهلية. هذا دون نسيان الخلافات الحدودية بين الجزائر و دول الجوار خاصة المغرب الأقصى، و التي وصلت لغاية الإشتباكات المسلحة على الحدود الغربية للوطن في ما سمي بحرب الرمال سنة 1963.

كما صدر أول دستور للجمهورية الجزائرية في 1962/09/08 خول لحزب جبهة التحرير الوطني أن يكون الحزب الطلائعي الوحيد الذي يقود مرحلة ما بعد الإستقلال تحت قيادة الأمين العام الممثل في رئيس الجمهورية صاحب الصلاحيات الدالة على نظام رئاسي واضح. ليعقب هذا القانون السامي ميثاق الجزائر 1964 الذي تحدث بشكل نظري عن بناء مؤسسات الدولة من خلال الحزب و المنظمات الجماهيرية والدولة.

المرحلة الثانية {1965–1979}:

بدأت بإطاحة العقيد الهواري بومدين قائد أركان الجيش بنظام أحمد بن بلة وتكوين مجلس الثورة الذي تولى اصدار الاستراتيجيات والسياسات التنموية كسلطة عليا للبلاد تستند إلى الشرعية الثورية التي عرفها الهواري بومدين بقوله:

"إن الذين يحق لهم الحكم في البلاد هم الجنود الحقيقيون الذين قاتلو إلى جانب الشعب في الجبال و الثلوج والأوساخ..وليس السياسيين الذين كانوا يناضلون في الخارج متنقلين بين العواصم في راحة تامة، بل إن بعضهم كان يبحث عن رفاهيته الخاصة على حساب الثورة".

و كما سبق القول تم الشروع في منجزات سياسية هامة تمثلت في ما يلي:

– إنشاء المجالس الشعبية البلدية سنة 1967.

1} عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2006–2007، ص 105.

- صدور الميثاق الــوطني في 1976.

- صدور ثاني دستور للجزائر في نوفمبر 1976.

- إجراء الإنتخابات الرئــاسية بديسمبر 1976.

- إنشاء المجلس الشعبي الوطني بمارس 1977.

المرحلة الثالثة {1979-1989}:

- بدأت بوفات الرئيس هواري بومدين، لتعرف الجزائر تحولات جذرية ، ومن أبرز هذه التطورات:

- حل مجلس الثورة و إنتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للبلاد.

- إنتخاب المجلس الشعبي الوطني الثاني في 1982 و الثالث 1987.

- إنتخاب الرئيس شاذلي بن جديد لعهــدة ثانية سنة 1984.

- الإستفــتاء حــول الميثاق الوطــني في عام 1986.

- الإضطرابات السياسية التي نتجت عن أحداث قسنطينة في 1986 لتصل إلى مستوى خطير في 05 أكتوبر 1988.

- الإعلان عن الإصلاحات السياسية التي تمثلت في دستور 1989 الذي نص على حرية التعبير و التجمع وحق الإضراب وصولاً إلى فتح باب وزارة الداخلية لاعتماد التعددية السياسية.

- ومن الضروري التأكيد في هذا السياق على أن الانجازات السياسية التي عرفتها الجزائر في فترة الأحادية الحزبية كانت قيمة، إذا تم وضع وتيرة البرامج التنموية على ميزان المقارنة مابين فترة الأحادية و بداية مرحلة التعددية المكلفة.

ثانياً:

المخططات التنموية:

بغرض التعرف على طبيعة النهج التنموي المعتمد، فانه بالامكان متابعة التطور الإقتصادي الذي تم تبنيه من قبل النظام على أساس ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى {1962-1965}:

من الواضح أن البنية الإقتصادية الوطنية في هذه المرحلة كانت في غاية الضعف،حيث إنخفض الانتاج الوطني بحوالي 35% مابين سنتي 1960-1963 {1} بسبب المشاكل التي خلفها الإستعمار ،وقد تم اعتماد المخططات

1} سعيد أوكيل، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية:تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، الجزائر1994، ص30.

متوسطة الأجل كآليات لبناء التنمية الاقتصادية بحيث نجد أن النظام السياسي قد انتهج التوجه الإشتراكي في إدارة الاقتصاد الوطني عقب طرد المستعمر الذي أقام إقتصاداً يعتمد على نموذج إنتاجي يستجيب للأسواق الأروبية وخاصة الفرنسية ويتضح هذا الوضع من خلال وجود اقتصاد هش مبني على استغلال المواد الأولية و تصدير المواد الخام، وانتهاج الزراعة التجارية المتمثلة في زراعة الكروم و انعدام القاعدة الصناعية، إظافة إلى وجود منشآت قاعدية لتسويق المواد المنجمية نحو الخارج. {1} هذا مع الهجرة الجماعية للمعمرين و الأجانب الذين كانوا يشغلون مناصب هامة بالادارة و المؤسسات نتيجة تهجيرهم قصراً، حيث غادر خلال ستة أشهر حوالي 800 ألف شخص. {2}و تبعاً لذلك تم الاعتماد على التسيير الذاتي من خـلال إمساك الفلاحـين و العمال الجزائريين للأراضي و المؤسسات الشاغرة مادفع الدولة إلى تقنين هذه الوضعية بقوانين التسيير الذاتي التي صدرت في 1963.

وقد تجلت أهم التوجهات الإقتصادية للدولة الناشئة ضمن ما يلي:

– الإصلاحات الزراعية من خلال تأميم أراضي المعمرين و القيام بتوزيعها على الطرف المسير ذاتياً بموجب مرسوم مارس 1963.

– تأميم بنك الجزائر الذي تم تحويله إلى البنك المركزي الجزائري و إلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963.

– العمل على استرجاع الثروات الطبيعية الوطنية وإبرام عقود مع شركات أجنبية لا تمتلك أكثر من 40% من رأس المال.

– إنشاء الشركات التي شكـلت مقطورة الإقـتصاد الـوطني وأبرزها سوناطراك سنة 1963 لاستخراج و نقل وتكرير، وتسويق المحروقات.

وقد عمدت السلطة إلى انشاء الدواوين الوطنية و الشركات لبناء قاعدة اقتصادية بحيث وصل عدد المؤسسات الاقتصادية في سنة 1964 إلى 413 مؤسسة كانت تحت تصرف القطاع المسير ذاتياً وكانت أغلبية هذه المؤسسات تتميز بصغرها، إذ أن 5% منها فقط كانت توظف أكثر من 100 عامل {3}. ومنهج التسيير الذاتي الغير منظم لم يدم كثيراً، وهذا ما أكدته قرارات التأميمات لتتحول معظم المؤسسات المسيرة ذاتياً إلى شركات وطنية تؤدي وظائف أساسية كالإنتاج و التوزيع تحت الرقابة المباشرة للدولة وأجهزتها وأصبح العمال فيها موظفين في حين تم إبقاء هذا النمط من التسيير ضمن القطاع الفلاحي.

1} اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية،الجزء2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1988، ص184.

2} سعيد أوكيل، مرجع سابق، ص30.

3} نفس المرجع، ص32.

المرحلة الثانية {1965–1979}:

شهدت هذه الفترة تشييد أقطاب إقتصادية، حيث تم تحقيق معدل نمو قدر ب 6.9% ووصل معدل الاستثمارات إلى 47.6% و بمعدل إستهلاك 47%.

و يمكن ايجاز هذه التطورات ضمن ما يلي:

– مباشرة حركة التأميمات بغرض الإشراف المباشر على الثروات الوطنية خاصة المناجم و البنوك الأجنبية سنة 1966 و تأميم المحروقات في 1971.

– الإصلاح الزراعي الذي إعتمد على تأميم الأراضي في إطار الثورة الزراعية بموجب قانون 1971 لتحسين قدرات الفلاح وتحقيق الأمن الغذائي.

– اعتماد التصنيع ضمن المحاور الكبرى للسياسة التنموية الوطنية في هذه المرحلة بتوسيع نشاط القطاع العام و الارتكاز على الصناعة الثقيلة، من خلال بناء شركات اقتصادية ضخمة عززت الصناعة الجزائرية على غرار مصنع الحجار للحديد و الصلب و مصنع المحركات و الجرارات بقسنطينة، ومصانع تكرير البترول و تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة و أرزيو.

المرحلة الثالثة {1979–1989}:

عرفت هذه المرحلة تطورات متسارعة ومتناقضة، بحيث ارتفعت أسعار النفط و تزايدت مداخيل الدولة من العملة الصعبة ، فتم تدعيم الإستثمارات و إعطاء أولوية للقطاعات ذات الطابع الإجتماعي كالفلاحة و الصحة و السكن والتعليم. وقد تم تطوير أنماط الاستهلاك باستيراد المواد الكمالية الصناعية و الغذائية و تزويد المنحة السياحية و تشجيع الإستثمار ضمن وسائل الترفيه وهذا تحت شعار " من أجل حياة أفضل".

و سرعانما هبطت أسعار البترول في الأسواق الدولية من حدود 36 دولار للبرميل لتصل إلى 08 دولار، وواجهت ميزانية الدولة صعوبات و تجلت الأزمة الاقتصادية مما دفع النظام إلى سياسة التقشف ورفع شعار "العمل و الصرامة لضمان المستقبل".

ومن تداعيات هذه الأزمة أنه تم تعطيل العديد من المشاريع الاقتصادية وإلغاء البعض الآخر، بالإظافة إلى إنخفاض الدينار و ارتفاع معدلات التضخم، و بالتالي ارتفاع الأسعار و إنخفاض القدرة الشرائية مقابل نقص المواد و السلع المعروضة في السوق، وقد بلغت البطالة مستويات عالية حيث فاق عدد العاطلين عن العمل ال1.5 مليون فرد.

ونظراً لهذه الظروف الاقتصادية توجهت الدولة إلى جملة من الإصلاحات التي انعكست في التحول التدريجي عن النظام الإشتراكي نحو إقتصاد السوق، والتخلي عن الثورة الزراعية و القطاع المسير ذاتياً و إستحداث قانون المستثمرات الفلاحية في ديسمبر 1987. بالإظافة إلى تحرير القطاع الخاص لإشراكه في الإنتاج من خلال تشجيع

الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، و إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و الشروع في الإصلاح الهيكلي من خلال تفتيت الشركات الكبرى إلى وحدات صغرى أو تحويلها إلى شركات مساهمة بموجب قانون 1987.

ويمكن القول أن الإقتصاد الوطني ضمن الفترة الممتدة من 1966 إلى 1980 قد اتسم بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية معتمداً على التخطيط المركزي لتحقيق التنمية الإقتصادية مع رفع شعارات العدالة الاجتماعية في التوزيع.

وقد عرفت هـــذه الفترة استثمارات صناعية جسدت نموذج "ديستان دوبارنيس" {1} للصناعات المصنعة بانشاء مركبات صناعية ضخمة تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة ثم الالتفات إلى الصناعات الخفيفة. وفعلاً تم تكوين مناطق صناعية بعدة ولايات خاصةً بقطاع المحروقات، وهذا لتغطية مصادر تمويل الجهاز الانتاجي في المجال الصناعي و الزراعي وباقي القطاعات الاجتماعية.

وقد كانت هذه المخططات تهدف الى بناء اقتصاد تعتمد فيه الدولة الجزائرية على مقدراتها الطبيعية من خلال الخطط الاقتصادية و البشرية من خلال الاهتمام بالتكوين و التعليم، وقد شكل المخطط الاستعجالي مابين 1963-1966 القاعـــدة الأولـــية للتجهيز و الاستثمارات أي أنه كان يهدف إلى تحظير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة، مبيناً تجاهل الجزائر توصيات و ملاحظات البنك الدولي المتعلقة بالنجاعة الماليـــة و الاقتصادية للمؤسسة، وقد كانت هذه المشاريع والاستثمارات جد متواضعة.

- أما المخطط الثلاثي التمهيدي 1967-1969 فقد تم طرحه من قبل مجلس قيادة الثورة و قد حاول هذا المخطط تكييف البنية الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارية ذات الطابع الرأسمالي الموروث عن الاستعمار إلى الشكل المركزي والتسيير الجماعي من خلال اعطاء أفضلية للصناعات القاعدية و النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالمحروقات.وقداتسم توقيت البرنامج بظروف اقتصادية صعبة نظراً للإنخفاض الكبير في الموارد المالية وتدهور مستويات الانتاج الوطني لضعف التحكم في الجهاز الانتاجي بسبب نقص أو انعدام الإطارات الكفىء ومع ارتفاع لمعدلات البطالة ولهذا كان يهدف هـــذا البرنامج إلى خلق أكبر عدد من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة ورفع حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الإستهلاكية.وتعتبرالمهمة الأساسية لهذا البرنامج هي إعداد المقدمات الضرورية للمخطط الرباعي.لهذا يقول"دوبرنيس" بهذا الصدد :" إن المخطط الثلاثي في الجزائر لم يكن سوى مجموعة من البرامج الاستثمارية "{2}

1} عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية:دراسة حالة الجزائر1970-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2006-2007، ص 155.

2} روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2005-2006، ص 95.

و قد تميزت الإستراتيجية التنموية ضمن هذه الفترة بالتهميش الشبه كلي للقطاع الخـاص في مجال الاستثمارات حيث انتقلت نسبة الاستثمارات الخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1967 و 1978 من 45% إلى 5%.و طبقا لبعض المحللين الاقتصاديين{1} فإن الاعتماد على القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري جاء كحتمية تفرضها التوجهات الاقتصادية في تلك المرحلة تجسيدا لبعض الأهداف مثل التكامل الاقتصادي و العدالة الاجتماعية.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 سعى لتدعيم المكتسبات المحققة في المجال الصناعي مع الحفاظ على معدلات تراكم جيدة سببها ارتفاع مداخيل النفط ما انعكس على تضاعف الاعتمادات المالية إلى أربعة أضعاف المخطط الذي سلف ، أي 110 مليار دينارمع تسجيل تأخر في العديد من المشاريع المرسومة ضمن المخططات السابقة ما استدعى استدراكها وذلك بسبب جملة من الأسباب التي يمكن ذكرهافيما يلي: {2}

- نقص الخبرة لدى الشركات الوطنية المكلفة بالانجاز وقلة مكـاتب الدراسات.
- تمديد فترات الانجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس على التكاليف والمنتوج النهائي.
- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات و المواد الأولية و النصف مصنعة الضرورية لعملية الانتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي، بحيث أن معظم الواردات الوطنية كان أصلها أروبي وقد عانت هذه القارة من ارتفاع فاحش في الأسعار خاصة في فترة السبعـــينات.

و بشكل عام ، نجد أن بعض الدراسات{3} تأكد على أنه بالرغم من تحقيق إستثمارات كبيرة انعكست على ارتفاع الناتج الداخلي الخام بشكل مستمر وبمتوسط 7% سنـــوياً إلا أن نتائج تسيير مؤسسات القطاع العام لم تكن في مستوى الأغلفة المالية المخصصة لهذه المشاريع كما لم تحقق الأهداف التي رسمتها الدولة.

وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الفشل في تحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة خلال هذه الفترة إلى مايلي من العوامل:

- أنه تم إنـشاء القطاع العام علـى أسس سياسية و اجتماعيـة أكـثر منها اقتصـادية أو على الأقل أن المردودية الانتـاجية لم تكـــن من أولويات أهـدافه ما أضعف جهاز الانتاج الوطني.
- تغييب القطاع الخاص من مباشرة النـــشاط الاقتصـــادي الـــذي كان حكراً على القطاع العام.
- تواجد عمالة زائدة و تضخم في المناصب الوظيفية نتيجة سياسة الدولة في التوظيف،أي عدم تطابق الكتلة الأجرية مع إنتاجية العمال.

1} Benbitour Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire, Alger, édition marinoor 1998.p63.

2} محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي:مثال الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1990، ص415 .

3} عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، المرجع سابق الذكر، ص114.

– إنعدام الخبرة و التجربة والقدرات العلمية و الكفاءات اللازمة لتسيير المؤسسات الاقتصادية بالنسبة للإطارات و المدراء الذين تم تعيينهم على رأس العديد من الشركات الوطنية حتى الكبيرة و الحساسة منها، ما أدى إلى التسيب و ضعف الهياكل المادية واللجوء إلى الاستدانة أو مسح الديون بصفة مستمرة.

– ضعف نظام المراقبة والحوافز والتحديد الاداري للأسعار والغياب التام لنظام الاعلام الاقتصادي.

– اهتلاك المشاريع الصناعية الضخمة لأموال كبيرة أدت إلى تضاعف حجم المديونية العمومية وعجز مستمر على مستوى الميزانية السنوية لمختلف المؤسسات الاقتصادية والذي كان ممولا في الغالب من طرف خزينة الدولة حيث قدرت المديونية المتراكمة للمؤسسات العمومية حتى نهاية سنة 1978 بـ 179 مليار دينار، أي أكثر من ضعف الناتج الداخلي الخام الذي كان يبلغ 68 مليار دج في تلك السنة، و قد صرح السيد عبد الحميد أنه من المجموع المديونية المقدرة ب 198 مليار دج لسنة 1970 لم يسدد منها إلا 9 مليار دج. {1}

جدول رقم(01): تطور الديون الخارجية الجزائرية في الفترة/ 1980-1997 'مليار دولار'

1997	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
31.06	26.58	25.44	25.04	24.60	20.56	16.51	14.18	14.32	14.97	16.09	17.05

Modalités et Enjeux. Alger: OPU, 2005,p45 .

يتضح من الجدول أعلاه ان المديونية الجزائرية لم تبدأ مع الثمانينيات، بل بدأت منذ السبعينيات، حيث تم الاعتماد على برامج البترودولار من أجل تمويل التنمية الوطنية، مع المراهنة على خلق اقتصاد قادر على تسديد تلك المديونية. إلا أن مرحلة الثمانينيات التي عرفت اعادة الهيكلة الاقتصادية، ادخلت الجزائر في دوامة تسديد الديون المتضخمة، خاصة عقب الصدمة في أسعار البترول، لتعرف ابتداءاً من سنة 1990 مستويات حادة، حيث عرفت الدولة عجزاً كاملا على تسديد المديونية، ما دفعها الى تسطير برامج مع لعادة هيكلة المديونية والتفاوض مع نادي باريس، مع ما تضمنه الأمر من تحفظات و شروط، وهذه التجربة كفيلة باعطاء الدروس.

وفيما يخص باقي أسباب الفشل:

– عدم التحكم في التكنولوجيات المتقدمة و المستوردة، خاصة التجهيزات الصناعية إذ لـــم يكن هناك تكافؤ بين اليد العاملة الجزائرية الفنية و نوعية التكنولوجيات المستخدمة في هذه التقنيات.

– عجزالقطاع الصناعي خارج المحروقات على تسويق الفائض ليوجه نحو التصدير و هذا لعدم اهتمام المخططات الوطنية بمؤشرات الإنتاجية و المردودية المالية و الاقتصادية، أي عدم تطبيق مبادئ إدارة الأعمال في تنظيم المؤسسات الجزائرية.

1}Lamiri Abdulhah, crise de l'économie algérienne,Alger, la presse d'Alger 1999

– وجود بعض الجوانب السلبية ضمن نمط التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية من خلال تفشي ظواهر غير صحية مثل الفساد الإداري (الرشوة وتبييض الأموال) و التبذير و المحسوبية.

– الاعتماد على سياسة و تطوير الاقتصاد الوطني المستوحاة من توجيهات إيديولوجية وثقافية غريبة عن المجتمع الجزائري {1}مما أدى إلى فقدان الهوية الثقافية و الاجتماعية للإنسان الجزائري والتي هي أساس أي نهضة اقتصادية للمجتمعات و هذا ما انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي الجزائري.

– غياب تنمية الموارد البشرية أو الاستثمار في الرأسمال البشري Capital humain. مقابل اعتماد المخططات الاقتصادية على تراكم الرأسمال المادي capital physique.

– تنامي بيروقراطية مفرطة أدت إلى تباطىء اتخاذ القرارات و عطلت وتيرة التنمية.

– إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ما جعل القطاع العام لا يواجه أي منافسة تستدعي تحسين نوعية المنتوج أو زيادة الطاقة الانتاجية وتقليص تكاليف الانتاج و بالتالي وجود زيادة في التكاليف وتبذير للموارد وتسقيف للأسعار.

– الاعتماد على اقتصاد مبني على الريع، بدل الاعتماد على تنمية القدرات الوطنية.

المطلب الثاني: مرحلة التعددية السياسية واقتصاد السوق:

ابتداءاً من سنة 1985، عرفت أسعار البترول انخفاضاً حادا في الأسواق العالمية ما انعكس مباشرة على ميزانية الدولة التي كانت تعتمد على مداخيل الصادرات من المحروقات، وتراجع معدل التنمية بحوالي 15% في ظرف سنة واحدة {2} وأصبحت ظروف المجتمع مهيئة للانفجار بسبب الضغط الاجتماعي المتواصل على السلطة في مرحلة ما بعد شعار "من أجل حياة أفضل".

وبعد وفات الرئيس الهواري بو مدين وإبعاد العناصر التي شكلت أقطاب النظام السياسي وأبرزها "محمد الصالح يحياوي"و"عبد العزيز بوتفليقة" بالإظافة إلى العديد من كبار البيروقراطيين الذين تولوا ادارة القطاع الاقتصادي، تغيرت البنية الأساسية للنظام السياسي بقيادة الشادلي بن جديد فصدرت تشريعات لتطبيق مخطط إعادة الهيكلة العضوية بموجب المرسوم الرئاسي 80-242 المؤرخ في أكتوبر1980،وقد كانت بداية تفتيت إمبراطورية "عبد السلام بلعيد" الصناعية حسب تعبير الأستاذ "محمد حربي" فانتهج النظام أسلوباً غير تقليدي لتحقيق الاستمرارية وإنتاج شروط

1} Benissad Hocine, L'Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche,Alger, enag 2004,P02.

2} أبومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر1988-1992، رسالة ماجيستير،كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2000-2001،غير منشورة،ص 114.

بقائه باعتماد أسس ليبرالية بعد إجراءات التسيير الاداري، بحيث تم انتهاج سياسة اصلاح عن طريق الصدمة فيما يتعلق بالجانب السياسي، واعتماد اصلاح تدريجي فيما يخص الجانب الاقتصادي.

أولاً:

فتح المجال السياسي:

لقد عجز النظام السياسي عبر قنواته عن تلقي التطورات الاجتماعية المتسارعة بعد الانكماش الاقتصادي، والقصد من وراء القنوات النظامية هو حزب جبهة التحرير الذي سيطر على الحياة السياسيـــة و التنظيمات الجماهيرية وارتكز عـلى أيديولوجية الخطاب الأحادي الاتجاه الممثل في التعبئة الجماهيرية و ليس المشاركة الشعبية الفعلية.

بحيث ظهرت تحركات في الشارع على شكل مظاهرات بتيزي وزو سنة 1980، ومظاهرات أخرى للطلبة و الأساتذة المنادية بضرورة التعريب في نفس العام، وإنتفاضة الإسلاميين الداعية لإقامة دولة إسلامية سنة 1982. {1} ورغم الاعلان عن القانون رقم 5 لسنة 1987 الذي أفسح المجال لإنشاء الجمعيات في محاولة لتخفيف حدة المطالب الاجتماعية بفتح قنوات للتعبير و اقامة حوار بين السلطة و الفئات الاجتماعية، إلا أن وتيرة المظاهرات استمرت في التصاعد، لتعبر بطريقة أخرى عن مشاعر الاحباط و خيبة الأمل و انعدام الثقة لدى الجماهير في قدرة النظام على تجاوز أي أزمة، وكان آخر هذه المظاهرات تلك التي حدثت بالخامس من أكتوبر سنة 1988 والتي أسفرت عن خسائر مادية وبشرية كبيرة، حيث جاءت في شكـل انفـجار شعبي راح المواطـنون يـرفعون فيه شـعارات في الشوارع ضـد النظام و الممارسات البيروقراطية للإدارة والسلوكات اللامسؤولة لأقارب الرجال المتنفذين في دواليب الدولة. ونددت الجموع بالحزب الذي كانت الدولة تحكـــم باسمه واستهدفت مقراته بعمليات تخريبية.كما تعرضت المدارس والثانويات والجامعات إلى الايقاف القسري عن العمل و أجبر المتظاهرون التلاميذ والطلبة على الخروج، وقد تم اقتحام البلديات وأسواق الفلاح ضمن عمليات النهب في خطوة للرد على ارتفاع الأسعار والجوع.

وقد بلغت الحصيلة الرسمية لضحايا انتفاضة أكتوبر 144 قتيل حسب الجنرال خالد نزار، بينما تشير الحصيلة غير الرسمية إلى مقتل 500 جزائري وآلاف الجرحى في أحداث دامية غيرت المسار السياسي للجزائر بشكل تام{2}.

1} علي الكنز،عبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة إجتماعية جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد18،ماي 1994،ص 25.

2} محمد شراق،(من "شغب أطفال" إلى تدخل الجيش:حرق و دمار وعشرات القتلى والحصيلة "سرية"منذ 20سنة)، الخبر، العدد 5440، السبت 04 أكتوبر2008،ص02.

على إثر هذه الحالة من الفوضى العارمة التي شلت أوجه الحياة ،أعلن الرئيس من خلال إلقائه لخطاب موجه للشعب،نيته الشروع في إصلاحات جذرية وشاملة تتضمن التوجه الديمقراطي والمشاركة السياسية و الاصلاح الاقتصادي. وعقب هذا التطور الحاسم أصدرت مؤسسة الرئاسة بياناً تضمن 12 بنداً في اليوم التالي لتؤكد فيه على ضرورة الفصل بين الحزب والدولة وإنهاء مفهوم الحزب المسيطر بفتح المجال أمام التعددية الحزبية حيث جاء فيه: "ان السعي لتأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية...ومن ثمة لا يمكن في أي حالة من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمح إلى السلطة و في الحصول على امتيازات ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدة ديماغوجية و اعتبارات فئوية". و تم اصدار القانون 98-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي{1} وقد تم تهدئة التناقضات و الاضطرابات الاجتماعية التي كانت تحصد كل شيء في طريقها، وفيمايلي أبرز الاصلاحات التي أعلن عنها الرئيس في خطاب العاشر من أكتوبر والتي أسفرت عن إستفتائين ؛ الأول في نوفمبر 1988 والثاني في فيفري 1989: {2}

– تعديلات دستورية تكرس التعددية السياسية وتركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية.

– تركيز السلطة التشريعية بيد المجلس والتأكيد على مسؤولية الحكومة أمامه وقيام مسألة التمثيل في المجلس بالهيئة الناخبة و ليس بجبهة التحرير الوطني.

– إلغاء الدور الاشرافي والرقابي لحزب جبهة التحرير الذي كانت تمارسه اللجنة المركزية والمكتب السياسي على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية.

– إصدار تنظيمات فيما يتعلق بالحريات الأساسية و الديمقراطية باعتبارها جوهر الاستقلال الوطني وكأداة للتنمية الاقتصادية.

– إنشاء مجلس دستوري يتولى الرقابة على احترام الدستور وضمان الالتزام بالقواعد القانونية لعمليات الاستفتاء و الانتخاب.

– إبعاد الجيش عن الحياة السياسية بتكليفه بالدفاع عن وحدة وسلامةأراضي البلاد و منع منتسبي الجيش من الإنخراط في العمل الحزبي، بالإظافة إلى إلغاء النص الذي أعطى المؤسسة العسكرية دوراً في بناء المجتمع الاشتراكي.

1} حسين بورادة، الإصلاحات السياسية في الجزائر1988-1992، رسالة ماجيستير،معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،1994،غير منشورة،ص 49.

2} مجلة كل العرب،باريس، 10جويلية 1989.وأنظر/ جريدة الوطن،الكويت،04جويلية1989.

– تنازل الرئيس عن منصب الأمين العام للحزب وإبعاد الشريف مساعدية من رئاسة الحزب كنتيجة لفصل الحزب عن الدولة.

– الإعلان عن قانون للأحزاب يؤطر العمل السياسي ويتناول في خمس أبواب الاجراءات التي تحكم إنشاء هذه التنظيمات و أهدافها وممارساتها و ترتيباتها المالية وكذلك العقوبات التي تتابع بها الأحزاب المخالفة للقانون.

– تعديل قانون الإعلام الذي فتح الباب أمام الأحزاب و الصحافة لممارسة التعبير والدعاية مع حظر المساس بأمن الدولة أو تجريح الإسلام أو إفشاء الأسرار العسكرية.

وبهذه الجملة من الإصلاحات انتقل العمل السياسي من الدوائر المغلقة في رسم السياسات التنموية إلى الانفتاح على مختلف الأطراف في الساحة السياسية، إلا أن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية من سنة 1989 على إثر الدستور الجديد، لم تكـن تمتلك أي تقاليد أو ميراث يفصـح عن مشاركة سياسيـة حقيقية تعمل على إنتاج و بلورة الـبرامج السياسيـة و الإقتصادية، فالمفهوم الذي ساد الرأي العام هو التعبئة و ليس المشاركة. {1}

الفشل في مشروع الإنفتاح يعطل آلية التنمية:

إن عملية الإنتقال من نظام إقتصادي ممركز ومخطط إلى نظام ديمقراطي وتعددية حزبية كانت غير ملموسة وغير منظمـة و لم تكن مسيّسـة، كان يمكن أن تنجح هذه العملية الانتقالية بتوفر ثلاث شروط؛{2}

–الأول قبول جبهة التحرير الوطني بهذا التغيير والاقرار بنتائجه.

– والثاني هو مسايرة الجيش لهذا التغيير في الدور المنوط به والذي لعبه طيلة فترة نظام الحزب الواحد.

– والثالث ضرورة وعي المعارضة سواءاكانت علمانية أو إسلامية بـصعوبة فترة التغيير و ضروراته المرحلية التي تتطلب التحلي بقدر كبير من الحكمة و التبصر في مواكبة هذا التطور.

والتوجه الجبهوي الذي حاول التكيف مع التغييرات واتباع اصلاحات اقتصادية لا تكون على حساب الطبقات الشعبية فشِل بعد خمس سنوات، أما الجيش فرفض التغيير و لم يتلائم معه وشكّل الأداة الأساسية التي وقفت في وجه هذا التغيير، وبالنسبة لأحزاب المعارضـة الناشئة أو التي كانت كامنة ثم ظهرت على السطح قامت كلها بدور سلبي لأنها تبنت خطاباً ديماغوجيا، والحركة الإسلامية كانت الأبرز في هذا الاطار لأنها كانت أكثر تجذراً في الأوساط الشعبية.

وقد تجلت القوى المعارضة للتغيير وتبدت التجربة العملية للتحول نحو الانفتاح في الانتخابات البلدية عام 1991 ثم التشريعية من نفس السنة، وايقاف هذه التجربة بالغاء المسار الانتخابي و حل الجبهة الاسلامية للانقاذ أوائل عام

1} ثناء فؤاد عبد الله،أبعاد التغيير السياسي و الاقتصادي في الجزائر،السياسة الدولية،العدد95،جانفي 1989،ص78، في كتاب الأزمة الجزائرية،مرجع سابق الذكر،ص52.

2} عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق،مرجع سابق الذكر،ص180.

1992 ، كان استغلالاً لأخطاء فادحة وقع فيها الفيس بحيث كانت الضربة قاسية، ومن الواضح أنه يسكون لها آثاراً وانعكاسات لم تبرز كلها إلى السطح بعد.

ان ايقاف التجربة الديمقراطية بالغاء المسار الانتخابي لم يكن حادثاً عابراً، لأن التيار الاسلامي الذي شكل طليعة القوى المعارضة كان يضم فريقين متعارضين الأول يعتبر أقلية ترى أن الجهاد وحده هو الكفيل بإحداث التغيير وإقامة الدولة الإسلامية، والثاني فريق ذو وزن أكبر تجلى في مؤتمر باتنة والذي كان يرى أن التغيير يجب أن يتم بقبول المسار الديمقراطي وتقبل الانتخابات كوسيلة للتغيير.وهنا تعتبر عملية إجهاض التجربة الجديدة تزكية للجناح المتطرف الذي كان يقول بأن الديمقراطية هي لعبة في أيدي النظام الذي يلغي ما لا يخدم مصلحته، فبدأت بوادر العنف تتطور واستطاعت الأقلية المتطرفـــــة أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة، ومتابعة قادتها كتطبيق لنظرة السلطة التي كانت ترى أن الخروج من الأزمة لا يكون إلا بالاستئصال والوسـائل الأمنية، وغـير الأمنية التي لم تقف عند حـدود القانون والدستور و جسدت العديد من التجاوزات التي زادت العنف استفحالاً وجعلت آثاره السياسية والاجتماعية و النفسية بالغة الخطورة و تمس كافـة أطياف المجتمع.

وقد تزامن مع هذا التوجه الاستئصالي الذي رفع شعار" يجب نقل الخوف إلى الطرف الآخر"مع تركيز السلطة على إقصاء أي تيار سياسي يدعو إلى بلورة أفكار بديلة عن سياسة الحل الأمني التي طبقت بصرامة، وهذا الإقصاء استهدف القوى الوطنية وجبهة التحرير بخطها المعادي للحل الأمني وكل طرح يبحث عن حل سياسي مع الجبهة الإسلامية للانقاذ خاصة أطراف مؤتمر (سانت ايجيدو) بروما، وقد تم تقنين هذا الإقصاء حيث أصبح الدستور المعدل وقانون الأحزاب يمنع تبني أي توجه عربي أو إسلامي، ووجدت الأحزاب القائمة نفسها مطالبة بحذف كل ماله علاقة بذلك ضمن أدبياتها وبرامجها، حتى أنه صدر حكم قضائي يقضي بحل الحركة من أجل الديمقراطية التي تمثل حزب أحمد بن بلة لأنها رفضت أن تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على تعلقها بالقيم العربية الاسلامية.

وقد تم ضبط الاعلام بسيطرة كاملة وتم توظيفه لمواجهة االاسلاميين عن طريق التشويه و التقليل من أهمية وخطورة الأزمة، مقابل التبشير بأن الجزائر بخير وتعيش أزمة عادية غير حادة، والشعار الذي تم استعماله هنا هو "الجزائر واقفة على رجليها" مع تناسي المآسي اليومية التي كان يعيشها الشعب والتي زادت من مسافة الهوة بين السلطة و الشعب وتم نزع الثقة من الإعلام الرسمي، أما الاعلام الموجه للخارج فكان مغلقاً تماماً بحيث أن صحفيي و مراسلي المؤسسة الإعلامية في الخارج لا يستطيعون على الاطلاق أن يقولوا إلا ما تسمح به السلطة.

ومن المهم التأكيد هنا أن السلطة كانت تدعوا إلى الحوار مع كل الأحزاب الموجودة عدا الطرف الأساسي المتمثل في الجبهة الاسلامية للانقاذ، فتطرح بشكل عددي و احصائي وجهات النظر ثم يتم تقديم مشروع جاهز هو مشروع السلطة ويصدر بلاغ بأن المشروع قبل بأغلبية الحاضرين، وقد أنتجت هذه الحوارات مؤسسات مؤقتة حلت محل المؤسسات التي تم تفكيكها، وأبرزها الرئاسة بعد إستقالة الرئيس و إنشاء المجلس الأعلى للدولة، و حل المجلس النيابي

والمجالس الولائية و البلدية، وكل هذا بغرض إقصاء وتصفية التيار الإسلامي و الأحزاب المعارضة من القاعدة عند تشكيل هذه المؤسسات من جديد، وهذا التزييف في الإنتخابات يذكر بالاستعمار الذي كانت الانتخابات تحت وصايته صراعاً بين الفرنسيين و الوطنيين. {1}

وحسب التقديرات فان ضحايا هذه المرحلة القاتمة لا تقل عن مائة وخمسين ألف، بالإظافة إلى الدمار الهائل في المنشآت القاعدية والتعطيل القسري لآليات الإنتاج، واعادة البلاد للبحث عن الاستقرار الأمني و السياسي بدل مواكبة التطورات الدولية ومواصلة البناء التنموي الذي باشرته ابان فترة السبعينيات ، حيث أن كلفة هذه الحرب تبلغ حوالي 5% من الناتج القومي. والغرض من هذا السرد لأحداث هذه الفترة هو الإشارة إلى حالة اللااستقرار التي عرفتها الدولة الجزائرية والتي كان لها الأثر البالغ و بشكل مباشر على وتيرة العملية التنموية،حيث عرف النظام السياسي تعاقب العديد من الحكومات في ظرف قصير إلى درجة أن بعض الخبراء كان يرى أن الدولة الجزائرية معرضة للخطر ككل، وهذه الحكومات توالت بشكل دراماتيكي كما يلي: {2}

1- حكومة قاصدي مرباح { نوفمبر 1988- سبتمبر 1989}.

2- حكومة مولود حمروش { سبتمبر1989- جوان 1991}.

3- حكومة سيد أحمد غزالي { جوان1991- جويلية 1992}.

4- حكومة بلعيد عبد السلام { جويلية 1992- أوت 1993}.

5- حكومة رضا مـــالك { سبتمبر 1993- أفريل 1994}.

6- حكومة مـــقداد سيفي { مارس 1994- ديسمبر 1995}.

7- حكومة أحمـــد أويحي { ديسمبر 1995- ديسمبر 1998}.

8- حكومة إسماعيل حمداني { ديسمبر 1998- ديسمبر 1999}.

وقد استعادت عجلة التنمية مسيرتها بعد إجراء الانتخابات الرئاسية المسبقة عقب"تقليص العهدة" كتسمية تشير الى خيال سياسي أكثر مما تعكس وقائعاً عايشها النظام من الداخل في اواخر فترة حكم الرئيس السابق السيد اليمين زروال، وذلك على إثر تربع السيد عبد العزيز بوتفليقة على رئاسة الجمهورية بدءاً من أفريل 1999.

1} عبد الحميد مهري، نفس المرجع،ص183.

2} ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،ديوان المطبوعات الجامعية:مديرية النشر لجامعة قالمة،2006،ص216-229.

ثانياً:

إعادة الهيكلة الإقتصادية:

تبنى النظام السياسي جملة إصلاحات اقتصادية معبر عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989. بحيث تم التوجه صوب "نظام النجاعة" في تسيير القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وتوقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها، والسعي لتحقيق استقلالية المؤسسات وتشجيع القطاع الخاص. وكانت إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية تهدف إلى ما يلي:

- زيادة فاعلية وأداة الإنتاج برفع طاقات المؤسسات وخفض التكاليف.

- اعتماد مبدأ التخصص في النشاط ضمن الإنتاج و التوزيع، و التخصص الجهوي للمؤسسات لزيادة فعالية الرقابة والتحكم في التسيير. {1}

المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

تم من خلاله هذا المخطط إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، و إصلاح النظام الجبائي وإصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور. كما تم أكد هذا المخطط على ضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، و إدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل رفع طاقة الجهاز الوطني الانتاجي.

و في إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني، صدر المرسوم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. و يقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي أن تحقق التمويل الذاتي لنشاطاتها، و هو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزانة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات. وهذه العملية تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية و المالية للقطاع العام {2} و يتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد، أي تفتيت الشركات الكبيرة إلى أجزاء بالشكل الذي يضمن "أقصى فعالية في التنظيم و التسيير" و

1} عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، رسالة ماجيستير، كلية العـلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتمة، 2008، غير منشورة ،ص 76.

2} موزاي بالل، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، غير منشورة ص 139.

المقصود بالتخصص؛ الفصل بين وظائف الإنتاج و الاستثمار والتسويق. و قد عرفت المؤسسات شكلين من إعادة الهيكلة؛العضوية، و المالية.

بالنسبة لاعادة الهيكلة العضوية؛ فقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود ال150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية من سنة 1982 ارتفع عددها إلى 504 مؤسسة، أما المؤسسات البلدية فبلغ 1079 مؤسسة، بعدما كان عددها قبل العملية 430 مؤسسة ولائية و بلدية {1}.

و أما إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة؛ فكانت تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات بتصفية الوضعيات المالية السابقة لرفع الإنتاجية، وتم تعريف العملية{2} "أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة و المؤسسة عاجلا و على كل المستويات و ليس فقط على المستوى المالي، و كذلك كل النشاطات الواجب تأديتها من قبل المؤسسة بصفة مستمرة لتجسيد استقلاليتها الماليـــة و تجنب اللجوء إلى إعانة الدولة".

في سياق آخر تميزت فترة الثمانينات بارتفاع مستويات الارتباط بالاقتصاديات الأجنبية، والدخول في أزمة التبعية بشكل أكثر حدة من خلال التوجه نحو الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في اطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج "ضد الندرة" حيث تم تخصيص مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 {3}وهذا على حساب الاستثمار والتشغيل، وقد نتج عن هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني آنذاك، حالة من الركود الذي أصاب المؤسسات العمومية من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير أو الاستثمارات التي انخفضت الى ادنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف إظافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

مثلما تمت الاشارة اليه سابقاً، عرفت سنة 1986 أزمة في البورصات العالمية أدت إلى انهيار أسعار البـترول و الغـاز وانخفاض قيمة الدولار، و هو ما أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري و أدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، و تفاقم حـدة الديون الخـارجية و ارتفاع معدل التضخم.ولتطبيق المخطط تم تخصيص 550 مليار دج، و صدر قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988 الذي يهدف لتحقيق الكفاءة المالية للشركات الوطنية والقطاع العام من خلال الاستقلالية في الإدارة و التمويل، بحيث أكد القانون على التمييز بـين الإدارة و الملكية التي تكون للدولة بنسبة كاملة 100% عن طريق آلية صناديق المساهمة التي تتولى تسيير أسهم المؤسسات

1} عبد الرحمن تومي، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2001، غير منشورة، ص 185.

2} محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر1993، غير منشورة، ص152.

3} مصطفى محمد العبد الله و آخرون، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة2005،2، ص358.

العمومية، في حين توكل عملية تسيير المؤسسة إلى مجلس إدارة يكون مسؤولا عن الأداء الاقتصادي للشركة، وبالتالي يتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك للأسهم و صلاحيات الدولة كسلطة عمومية {1}.

إن اقتصاد التبعية الريعي، و المبني على قطاع المحروقات أدى إلى صدمات حادة عقب تدهور أسعار النفط، حيث كان سعر البرميل الواحد من النفط الجزائري 21.07 دولار في نهاية الثمانينيات لينخفض إلى 14.19 سنة 1994 وانعكس هذا على ايرادات الدولة المحصلة من النفط من 12 مليار دولار ببداية التسعينيات إلى حوالي 8.2 مليار.د في 1994.

وهذه الصدمة أثرت على قدرة التحكم في تسيير الأنشطة الإقتصادية وتراجع الدخل القومي من 59.927 مليون دولار سنة 1986 إلى حوالي 52.258 مليون دولار عام 1988، كما سجل الحساب الجاري عجزا بنفس السنة بلغ 772 مليون دولار{1}، وقد وصلت نسبة انكماش الواردات ضمن هاتين السنتين إلى 18.48% وهذا لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث تراجعت من 15.581 مليون دولار سنة 1985 إلى 8.773 م.د في 1988 وهذه الحالة أدت إلى نقص الواردات وندرة السلع الغذائية وارتفاع نسب التضخم بشكل كبير.ومما زاد من حدة الوضع هو اهمال القطاع الفلاحي الذي كان من الممكن أن يغطي الأزمة بضمان الأمن الغذائي{2}، إذ انخفض الانتاج الفلاحي من 6.8% سنة 1987 ليصل إلى 5.1 % .

وهنا يتجلى السقوط الحر للاقتصاد الوطني و فشل السياسة الاقتصادية المتبعة مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي. و لقد أدى العجز الكبير الذي لحق بالخزينة العمومية إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، و هو ما أكد ضعف النظام المصرفي و عدم قـدرته على القيام بمهامـه، و المتمثلة في تجنـيد الادخار و مراقبة الصرف و نظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية.

1} شيح أمينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1999، غير منشورة، ص 74.

2} عمر فرحاتي،إشكالية الديمقراطية في الجزائر،رسالة ماجستير،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 1993،غير منشورة، ص 56.

جدول رقم(02): نتائج اعادة الهيكلة على نسيج المؤسسات الوطنية

القطاع	عدد المؤسسات قبل الإصلاح	عدد المؤسسات بعد الإصلاح
الزراعة	07	23
الصناعة–الطاقة و المناجم	17	126
الإتصال– الثقافة– السياحة	08	45
الأشغال العمومية–الري– السكن	12	101
الصحة	01	04
التجارة	07	28
البريد و المواصلات	01	02
المالية	08	12
النقل	09	34
المجموع	70	375

Source : Sadi Nacer Eddine. La Privatisation des Entreprises Publiques En Algérie Objectifs, Modalités et Enjeux. Alger: OPU, 2005,p33 .

ويتضح من الجدول، تلك السياسات ذات التوجه نحو أعادة هيكلة المؤسسات والشركات الاقتصادية التي شكلت فيما سبق أقطاباً صناعية هامة و وفرت مناصب شغل معتبرة، وذلك استناداً الى مقولة كندي و مارغاريت تاتشر "كل ما هو صغير فهو جميل"، وهي سياسات تعكس محاولة الخروج من الأزمة من خلال تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن الواضح ان الغاء بعض الشركات القابضة أدى الى ضعق فعالية و أداء الاقتصاد الوطني في ظل عدم وجود اجراءات مرافقة لتسيير حركية هذه المؤسسات.

ارهاصات تبعية متفاقمة:

نتيجة لهذه الضغوطات المتراكمة، لم تجد الحكومة مفراً من توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون كبرنامج إصلاحات مقابل شروط برغماتية وضعها البنك الدولي لاتمام الجدولة، و التي تمثلت في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50% كمرحلة أولى ويليه تخفيض آخر بعد 18 شهراً، و العمل على تقليص النفقات واغلاق الشركات العمومية تمهيدا لخوصصتها، بالإظافة إلى ما ينساق عن هذا الاجراء من تجميد للأجور وتسريح لآلاف مناصب الشغل.

جدول رقم(03): قيمة الدينار الجزائري ضمن الفترة/ 1987-1998

السنة	$	قيمة الدينار الجزائري
1987	1 دولار	4,9
1988	1 دولار	6,7
1990	1 دولار	12,0
1992	1 دولار	22,8
1994	1 دولار	35,1
1996	1 دولار	56,1
1998	1 دولار	61

المصدر: منشور وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ص 12.

يتضح من خلال الجدول، التدني المستمر لقيمة الدينار الجزائري في مقابل الدولار الأمريكي، وهذا ما انعكس بشكل تلقائي على الارتفاع الحاد في رقم المديونية الخارجية، بحكم ارتفاع سعر اليورو مقابل انخفاض قيمة الدولار الذي تتعامل الجزائر به فيما يتعلق بالمديونية.

و بهذا التوجه، سطرت الدولة انتقالها من اقتصاد معتمد على الريع و مخطط بشكل مركزي، إلى اقتصاد للسوق معتمد على الدعم والتدخل الخارجي، حيث بات الأمر لا يحتمل التأجيل، و كتب رئيس البنك الدولي مقالاً يقول فيه: "إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورية حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر

بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية و الاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو و التشغيل و تحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشية بفضل حرية حركية آليات السوق".{1}

وتتمثل آليات الاصلاح الإقتصادي في مجموعة من الاجراءات: {2}

-إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية؛ من خلال القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 وقد ركز على ضرورة تحقيق اللامركزية في تسيير هذه المؤسسات من خلال خضوع الشركة للقانون التجاري بالاعتماد على موارد الشركة الخاصة لتحريك نشاطها و الاستناد إلى القروض البنكية التي يتم التفاوض عليها، وترك الحرية في تحديد الأسعار و أجور العمال، والشروع في استثمارات دون المرور على الهيئة المركزية للتخطيط كما كان سابقاً، وبالتالي فهي مؤسسات تتحمل مسؤولياتها المالية وهي قابلة للإفلاس.

-الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط؛ وذلك من خلال القانون 88-02 المتعلق بنظام التخطيط الذي جعل التخطيط نوعين: الأول يتعلق بالاستثمارات الاستراتيجية التي لا تنطوي في كثير من الأحيان على المردودية المالية ،ما يجعل الخزينة العمومية تتكفل بتمويلها و تتحمل خسائر التسيير لأنها تتعلق بمشاريع ذات بنية قاعدية. أما الانوع الثاني فهو الاستثمارات اللامركزية التي تتحمل فيها المؤسسات العمومية الاقتصادية التبعات المالية بعيدا عن الامتيازات الادارية.

- تنظيم القطاع الفلاحي؛من خلال القانون 87-19 المؤرخ بتاريخ 18 ديسمبر 1987 و المتعلق باعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام و تقسيم و تخصيص الاستغلالات الفلاحية، بحيث شرعت الحكومة في تقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة مصغرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل وتم تأسيس صندوق الضمان الزراعي لتدعيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR لمساعدة الفلاحين الخواص.و في سياق متصل يعتبر القانون العقاري رقم 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990 منحاً لامتياز التنازل عن الأملاك الخاصة للأراضي الزراعية مقابل قيمتها في السوق.

- الإهتمام بالقطاع الخاص؛ وذلك من خلال قانون النقض و القرض 90-11 الذي يسمح للمقيمين بتحويل إلى الخارج لتمويل نشاطاتهم الاستثمارية المتعلقة بالسلع و الخدمات. {3}

1} صالح مفتاح ،تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق.Pdf، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،ص 05.

2} كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي،واشنطن،1998، ص 10.

3} المادة 183 من قانون النقد و القرض.

وراجع المادة 187 من قانون النقد و القرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14،الجريدة الرسمية، العدد16.

– تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر؛ حسب قانـــون القرض و النقـد الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 الذي يتيح الفرصة لغير المقيمين بالتراب الوطني بتحويل أموالهم إلى الجزائر لدعم نشاطاتهم الإقتصادية تدخل في اطار تحرير تعاملات رجال الأعمال في السوق.

– إصلاح نظام الأسعار؛ وقد تجلى ضمن القانون 89–12 المؤرخ في 05 جويلية المتعلق بالأسعار و الذي يفرق بين نظامين: الأول يرتبط بالأسعار القانونية الادارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو النشاط الانتاجي، و الثاني يتعلق بالأسعار الحرة التي تعمل على تحسين عرض السلع بالأسواق، وهذا يعكس سياسة فاعلة للأسعار.

– إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية؛ من خلال إنشاء التجارة بالجملة ضمن المنشور الذي أصدرته وزارة الإقتصاد رقم 63 الصادر في 20 أوت 1990. أما التجارة الخارجية فقد تم إلغاء احتكارالدولة عن طريق استحداث الوسطاء الذين يقومون بربط التعاملات مع المصدرين من الخارج و من خلال رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وتحرير تجارة الاستيراد عن طريق تعليمة محافظ البنك المركزي رقم 91–03 في ماي 1991 وضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

التعامل مع البنك الدولي:

برنامج الاستقرار الاقتصادي{1994 – 1995}:

عندما اشتدت الأزمة السياسية الناتجة عن ايقاف المسار الإنتخابي، إزداد التعقيد في مسار التنمية الاقتصادية وتضاعفت معدلات المديونية، فلجئت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و أبرمت معه اتفاقية الامتثال– Stand By"

في شهر أفريل من سنة 1994 {1} وذلك في شكل برنامج للتسوية الهيكلية يهدف لتحقيق الإستقرار الاقتصادي ويدوم سنة واحدة ثم يتبع ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الإستقرار الإقتصادي تحت الإشراف التقني و المالي للمؤسسات الدولية، بحيث ينصب الإهتمام على إعادة تأسيس التوازنات الداخلية و الخارجية بمساعدة القروض المتأتية من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ومن أبرز الأجراءات في هذا الإطار:

– محاولة تقليص العجز الميزاني.

– رفع الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

– تخفيض قيمة الدينار.

1}Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algerie, 1991 P74.

– رفع سعر الفائدة و معدّلات إعادة الخصم.

ولهذ البرنامج نوعين من الأهداف؛ الأول يتعلق بقصيرة المدى التي تتمثل في تخفيض الطلي الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية ومباشرة الإصلاحات الجبائية، ويتم تخفيض الطلب الكلي عن طريق إعادة النظر في سياسة القروض، برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي و الجماعي و بالتالي التقليص من الكتلة النقدية.

أما الأهداف طويلة المدى حسبما كان معلناً، فتتمثل في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، و رفع القيود عن القطاع الخاص والتوجه نحو سياسة أسعار فاعلة، بإخضاع المنتوجات إلى أسعارها الحقيقية. و تشجيع الاستثمار الخاص لجلب رؤوس الأموال الخارجية كأساس لبرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي حيث يجب إخضاع الاقتصاديات النامية إلى الآليات الاقتصادية الطبيعية بهدف تعميق اندماجها في التقسيم العالمي للشغل.

ومن الواضح أن قطاع الاستثمار يعتبر محورياً ضمن برنامج التعديل الهيكلي، بحيث أن هذه الدفعة من الإصلاحات إرتكزت على نصين قانونيين أساسيين{1}؛ هما المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المكتعلق بترقية الإستثمارات، ولو جاء سابقا للاتفاق المبرم مع البنك الدولي، بحيث أن هذا التنظيم وضع مجموعة من الحوافز لتوجيـــه و تشجيع انشاء المؤسسات الاقتصادية، وأخضع الاستثمار لنظام بسيط للإشهار وأعطى ضمانات للمستثمر خاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع.

أما التشريع الثاني فيتعلق بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وتوسيع الأشكال القانونية للشركات وإدخال أدوات جديدة في التجارة كالتوريق و التمويل الإيجاري.

ومن أهم نتائج هذا البرنامج ما يلي ذكره: {2}

– إستقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة.

– عرض 5 فنادق عمومية للبيع في إطار برنامج الخوصصة.

– حل 88 مؤسسة عمومية محلية.

– تطهير البنوك التجارية عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها آخر عام 1993 وتحديد احتياجاتها من راس المال.

– تحرير أسعار المدخلات الزراعية و مواد البناء ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة و إنشاء صندوق الضمان من البطالة من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عملية الإصلاحات.

1} صالح مفتاح ، مرجع سابق الذكر، ص 07.

2} مصطفى محمد العبد الله و آخرون، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سابق الذكر،ص364.

برنامج التصحيح الهيكلي {1995 – 1998}:

هذا البرنامج الذي اعتمد على اجراءات وسياسيت صارمة يعكس تنمية معتمدة على الذات في مضامينه، فبالرغم من اطلاق البرنامج في ظروف جد معقدة، تتداخل فيها ظلال الأزمة السياسية بالعجز الاقتصادي و التبعية، الا ان البرنامج حقق نتائج ايجابية بسبب فك الارتباط بعقدة الاعتماد على اقتصاد الريع و تصدير المحروقات.و يجسد البرنامج إصلاحات مكثفة و جذرية شرعت فيها السلطات العمومية في كافة الميادين استعداداً للانتقال إلى إقتصاد السوق الديناميكي. و قد ركز على إنعاش الإقتصاد الوطني و استقراره من خلال مواصلة التحرير الإقتصادي مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم دون نسيان الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات عن طريق تحسين شبكة الحماية الإجتماعية.

وقد تم إيلاء إهتمام كبير لتقليص العجز المزمن في الميزانية، من خلال زيادة الموارد بتوسيع الضريبة على القيمة المضافة وزيادة المردود الضريبي بمكافحة الغش و التهرب من دفع الضرائب، و العمل على تقليص النفقات من خلال تخفيض النفقات الاداريـــــة و التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي، وإزالة الدعم عن المواد المدعمة و تقـــليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية، و عقلنة نفقات التجهيز.

وقد ترتبت عن هذا البرنامج نتائج إيجابية {1}، بحيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4.3% بعدما كان سالباً لفترة طويلة، وزيادة النمو ضمن القطاع الزراعي بنسبوة 21 % بدل 9% التي كانت متوقعة، أما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة 2.4% حيث كان الهدف المرسوم له 4.8% رغم التسهيلات الممنوحة في اطار الاستيراد. ونسبة النمو الإجمالية كانت في حدود ال5%. مقابل آثار سلبية لهذا البرنامج بحكم الظرف الذي ترافق معه، حيث تجسدت هذه الانعكاسات في تزايد في مشكلة البطالة التي بلغت 25% كنتيجة حتمية لعملية الإصلاح الهيكلي للقطاع العمومي.

و من الواضح القول أن الإنتخابات الرئاسية من سنة 1999 هيئت الظروف لخلق جو من الأمن و الاستقرار عن طريق سياسة المصالحة الوطنية و برامج الانعاش الإقتصادي، بحيث تساهم هذه المتغيرات الجديدة في الانتقال الى وتيرة مختلفة للعملية التنموية، و الدخول في مرحلة أخرى من مراحل البحث عن التنمية المستقلة.

1} عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، عن كتاب مصطفى محمد العبد الله و آخرون، الاصلاحات الاقتـصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سابق الذكر ، ص366-367.

جدول رقم(04): أداء الاقتصاد الجزائري

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي2005	1023بليون $
الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2005	3,112 $
القوة الشرائية	$7,062
نسبة معدل النمو 1975-2005	% 0,1
نسبة معدل النمو1990-2005	% 1,1
معدل التغير السنوي في مؤشرات أسعار المواد الاستهلاكية 1990-2005	% 10,7
معدل التغير السنوي في مؤشرات أسعار المواد الاستهلاكية 2000-2005	% 1,6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 264.

يتضح من الجدول انتعاش مداخيل الجزائر و التحسن في معدلات النمو من جهة، وارتفاع فاتورة استيراد السلع الموجهة للاستهلاك من جهة مقابلة، وهي معادلة تدل على التوجه نحو المزيد من الاعتماد على الاستيراد دون خلق الثروة محلياً.

المبحث الثاني: الإصلاحات المنتهجة في إطار التنمية المستدامة

ان اطلاق تنمية معتمدة على الذات يتطلب ترتيباً للبيت الداخلي من خلال تقوية مؤسسات الدولة وعصرنتها على صعيد بنية وهيكلية النظام السياسي، كما يتطلب مشاركة شعبية و تحمل مسؤولية الأفراد لدورهم التنموي وهذا لا يتم الا بعنصر بشري كفىء وواع بمجموع التحديات المطروحة أمامه اوهذا لا يتم الا عن طريق الاهتمام بالتنمية البشرية التي تدعم روح المواطنة وتدعم استقلالية وفعالية منظمات المجتمع المدني التي تتحمل عاتق المشاركة في بلورة وصناعة القرار والمساهمة في تخطيط و تنفيذ برامج التنميةو القيام بدور الرقابة و المحاسبة على الاموال العمومية، ونبذ مظاهر الفساد بمختلف أشكاله، وهنا نجد أن هذه العناصر تتداخل فيما بينها بغية صناعة التنمية الشاملة التي تعتمد على الذات.

منذ أفريل من سنة 1999، عرفت الجزائر مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي و الاقتصادي، بحيث يمكن الحديث عن ثلاث مستويات شملتها العملية التنموية؛ الأول ما تعلق بالمجال السياسي ممثلاً في سعي النظام لتجسيد

آليات الحكم الراشد من خلال إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة عبر آليات لجان الإصلاح المختصة و المؤسسات الإستشارية التابعة لرئاسة الجمهورية. والثاني مرتبط بالمجال الإجتماعي من خلال الاهتمام بدعم التنمية البشرية برفع المستويات المعيشية من التعليم و الصحة و التشغيل و بإعطاء دور أكثر فعالية للمجتمع المدني. والثالث يتجلى ضمن المسعى الرسمي لإنهاء الاعتماد على الاقتصاد الريعي في مقابل الاتكاز على سياسات الاقتصاد المعرفي.

فهل نجحت السياسات الوطنية بهذه المستويات الثلاث في تحقيق تقدم على صعيد التنمية المعتمدة على الذات؟

المطلب الأول: إصلاح هياكل و مؤسسات الدولة

ان قابلية أي دولة على تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي تعتمد في جزء مهم منها على مدى نجاعة الجهاز البيروقراطي و المؤسساتي الذين يتكفل بتنفيذ خطط العمل التنموي، حيث يفترض بهذه المؤسسات التكفل بتنفيذ الخطط و السياسات التنموية و السهر على تقديم خدمات نوعية للأفراد، والسهر على موازنة وتنسيق الأداء السياسي بين المجتمع المدني والنظام كعنصر وسيط. ومنه نجد أن النظام السياسي حاول تقديم اصلاحات لاعادة هيكلة المؤسسات التي تتبع السلطة التنفيذية من خلال الصلاحيات الموسعة التي تمتعت بها لجنة اصلاح هياكل ومؤسسات الدولة برئاسة ميسوم سبيح سفير الجزائر بفرنسا حالياً، وفيما يلي نتعرض لها بالتوصيف و التحليل لمعرفة الأهداف التي أنيطت اليها، و أهم النتائج التي توصلت اليها، ورفعت على شكل تقرير الى مؤسسة الرئاسة على شكل نتائج لجنة متخصصة وذات اقتراحات تبقى مجرد استشارة قانونية تتحمل السلطة مسؤولية الأخذ بما جاء في بنود مسودتها.

فما فحوى الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة؟ وما أهميتها فيما يتعلق باصلاح المؤسسات السياسية وترشيد الحكم؟

أولاً:

على مستوى الحكم الراشد:

يهدف الحكم الراشد الى إلى إظفاء الشفافية على عمل المؤسسات و الهيئات و المصالح و الادارات العمومية، بحيث يمكن الاهتمام بآلية أحدثها النظان السياسي في هذا السياق تمثلت في اللجنة الوطنية لاصلاح هياكل ومؤسسات الدولة ، ثم التطرق بالحديث عن مساعي السلطة الى احداث فصل بي السلطات من خلال لجنة ثانية تم تكليفها بإصلاح العدالة.

لجنة إصلاح هياكل و مؤسسات الدولة:

صدر المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 بتاريخ 22 نوفمبر 2000 الذي يتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة و مهامها {1}، وقد ترأس اللجنة ميسوم سبيح الذي تقلد عدة مناصب في ادارة الدولة منذ الاستقلال، فقد كان مديراً للوظيف العمومي وأول مدير للمدرسة الوطنية للإدارة، ثم أميناً عاماً لوزارة الخارجية عندما كان السيد عبد العزيز بوتفليقة على رأسها في عهد الرئيس بومدين، قبل أن يعين سفيراً في كندا ثم في دول البنيلوكس إلى أن عين سفيراً للجزائر بفرنسا فيما بعد وقد استدعاه الرئيس بوتفليقة لتولي مهمة مستشار خاص له. وهو من الشخصيات المحسوبة على التيار "الفرانكفوني التغريبي" {2}.

وتضم اللجنة التي أعدت تقريرها في ظرف تسعة أشهر، 70 عضواً معظمهم متقاعدون من ادارة الدولة بمراتب ولاة ووزراء، كما أن بعضهم لا يزال يعمل لحد الآن وهو من جيل الاستقلال وآخرون موفدون عن وزارة الدفاع الوطني، بما ان الأمر يتعلق باصلاح كافة مؤسسات الدولة.

ومسألة استحداث اللجنة بالغ الأهمية في المضمون السياسي، لأنها مكلفة بمراجعة كل البنية المؤسساتية للدولة وإدخال ما تراه مناسباً من إصلاحات وقد أحاطت السلطة عمل هذه اللجنة بتكتم شديد. كما تعد المرة الأولى منذ الاستقلال بأن تؤسس لجنة في هذا المستوى وتوكل لها مهمة صياغة مقترحات تخص سير الدولة وتحدد مهام مؤسساتها على كافة المستويات، بحيث تتركز أهداف اللجنة على دراسة سبل تفعيل نظام تسيير ومتابعة المشاريع بتوزيع جديد للسلطات العمومية ودعم نظام اللامركزية في التسيير والمتابعة. ما يعني إمكانية اعتماد تقسيم إداري جديد تتكفل وزارة الداخلية بالتحضير لمخططه.

وأوضح الرئيس في كلمة ألقاها في قصر الأمم أمام حوالي ألف مدعو من اطارات الدولة المدنيين والعسكريين وممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزائر، أن مسار بناء الدولة الجزائرية أصابه خلل منذ وفاة الرئيس هواري بومدين حيث قال: {3}

"إن عملية تأسيس دولة لا تزول بزوال الحكومات والرجال عملية منقوصة لم يكتب لها الاكتمال وجاءت المحاولات الأخرى مجزأة ومتقطعة وخانها التبصر وبُعد النظر. إذ عوض طرح مشاكل تنظيم الدولة وتسييرها طرحاً شاملاً، تم اللجوء من دون إرادة سياسية مؤكدة الى الترقيعات مع تعمد ترك المسائل الأكثر صعوبة وحساسية جانباً ".

1} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد71، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2000، ص4-10.

2} عبد الله جاب الله، المؤامرة على هوية الأمة وحقوقها، 26جانفي 2002، تاريخ استعمال الموقع: ماي 2012.

3} خضير بوقايلة، (الرئيس الجزائري يحضر دستوره عبر لجنة إصلاح الدولة)، جريدة الشرق الأوسط،العدد ،8034 26 نوفمبر2000.

وحاول الرئيس التأكيد على أن تصوره الجديد يندرج ضمن مسعى مغاير تماماً من خلال الأخذ بعين الاعتبار المستجدات على الساحة الوطنية والعالمية التي تفرض على اللجنة إعداد مشرع يراعي المنظور الجديد للجزائر، بالتوجه نحو تحرير شامل للاقتصاد وفق الخطة التي شرعت فيها الحكومة التي عينها برئاسة أحمد بن بيتور. كما حددَ مهام اللجنة في اعداد تقرير يتضمن مقترحات تترك للسلطات المختصة حق المبادرة بها وطرحها في الوقت المناسب.

وقد تم تكليف اللجنة في مقاربة شاملة بتحليل و تقييم كافة جوانب تنظيم الدولة وسيرها واقتراح الاصلاحات المواتية خاصة فيما يلي : {1}

– دراسة مهام الادارات المركزية للدولة وهياكلهاو سيرها فيما يتعلق بآليات التنسيق و التشاور والضبط.

– دراسة الجوانب المتعلقة بتنظيم و صلاحيات و سير الجماعات الإقليمية و الادارة المحلية والمصالح المتفرعة للدولة.

– دراسة طبيعة مجمل المؤسسات العمومية و الهيئات التي تنهض بالخدمة العامة ومهامها وقوانينها الأساسية وصلاتها مع الادارة المركزية و المصالح المتفرعة للدولة.

– دراسة إعادة الصياغة المتلازمة لكافة القوانين الأساسية الخاصة بأعوان الدولة على إختلاف طبيعة مستواهم و مسؤولياتهم .

– دراسة الآثار القانونية و المؤسساتية للإصلاحات التي تقترحها وتحدد عناصر سياسية تقنينية.

– أما بالنسبة للتقرير الذي كلفت اللجنة بإعداده كنتيجة لما اقترحته مجموعات العمل و الأمانة العامة وأجهزة اللجنة،قد بقي ملفاً مغلقاً و غير معروف لدى الرأي العام حتى بعدما سلمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس في شهر جويلية سنة 2001 بدون نشره. {2}

إلا أن بعض الصحف أشارت إلى أن اللجنة إقترحت الخيار الجهوي لتسيير الاقتصاد و التنمية الوطنية ولاستكمال المشاريع التي أطلقت،والمقصود بالخيار الجهوي هو تطبيق النظام الاقليمي أو الفدرالي، حيث ورد في الجريدة: {3} "وبحسب ما تسرب من معلومات عن مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة ومهامها فإن الهدف الأساسي هو بعث جهات، بحيث تضم كل جهة مجموعة من الولايات، وكان من المتوقع أن يتم إنشاء عدد من المناطق من بينها منطقة وهران في الغرب ومنطقة الساورة التي تضم تندوف وبشار وعدد من ولايات الجنوب الغربي، ومنطقة القبائل في الوسط ومنطقة قسنطينة والأوراس في الشرق، على أن تشكل العاصمة منطقة خاصة بها

1} المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 2000-372.

2} بن أمزال لحسن، النظام القانوني للوالي المنتدب في القانون الإداري الجزائري،رسالة ماجستير، كلية الحقوق،جامعة الجزائر2005، غير منشورة ص 04.

3}) محمد الناصر، (الأرسيدي يفتح مجددا النقاش حول النظام 'الجهوي')، جريدة صوت الأحرار، 13 ماي 2009.

بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والسياسية والكثافة السكانية بها". وفي هذا التسريب الصحفي ان صح، مساع لاعادة التقسيم الوطني بما يذكر بمحافظة الجزائر الكبرى التي تم التخلي عنها بمجرد مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة، و للاعلان من خلال المجلس الدستوري بعدم مطابقتها لتنظيم الجماعات الاقليمية وعدم انتمائها لا الى الولاية ولا الى البلدية من حيث التنظيم.كما ان لهذا النمط من التقسيم الذي تضمنته التوصية لا يمكن أن يجدي نفعاً في بلورة السياسة التنموية الوطنية ان لم تعزى لهذه المناطق صلاحيات فعلية في تسيير و تنظيم وتنسيق جهود التنمية المحلية بحكم أن المواطنين أدرى بالمشاكل الجهوية والمحلية التي تعترض سبل تنمية مناطقهم ضمن ما يسمى بالديمقراطية المحلية و التنمية التشاركية.

وتتابع الجريدة أن المقترحات لم تنل رضى رئيس الجمهورية ذلك لأن "هذا النظام لم يلق قبولاً، لإعتبارات مختلفة من بينها التخوف من أن يستعمل كأداة لتكوين أقاليم سياسية، واعتماد الجهات للمساس بالوحدة الترابية أو المطالبة بالانفصال".

ومن الواضح أن طرح اللجنة لهذا المشروع كان ذو خلفية اقتصادية، أكثر من تحليله واتشرافه للجانب السياسي فيما يتعلق بهذا المقترح بالذات، والذي كان محل مطالبة سابقة لتشكيل اللجنة قبل بعض الأحزاب السياسية على غرار حزب جبهة القوى الإشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

و من الواضح ان نتائج عمل هذه اللجنة على أرضية الواقع لم تتجلى للرأي العام، ولم تنعكس على كفاءة الجهاز التنفيذي، بحكم أن تقييم فعالية وأداء مؤسسات الدولة بقي في نفس مستوى الركود خاصة ضمن فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة، خاصة الأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة أو المجلس الدستوري او المفتشية العامة للمالية.

لجنة إصلاح العدالة:

فكرة إصلاح القطاع تعتبر عنصراً مهما في تقوية مؤسسات الدولة، فعلى الصعيد النظري نجد تفاصيل عمل اللجنة ومهامها ضمن المرسوم الرئاسي رقم 99-234 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1999 {1} المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي توكل اليها المهام التالية:

- تحلل و تقوم سير المرفق العام لقطاع العدالة من مختلف جوانبه.
- تحدد شبكات التداخل الممكنة مع المحيط المؤسساتي و الإجتماعي، وتقوم بالرقابة الحسابية وتقترح نتيجة لذلك كل التدابير الملائمة اللازمة.
- تقترح جميع التدابير والتوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب إلى المواطنين وجعل الأدوات القانونية و وسائل العمل أنجع ،وجعل شروط سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون وكيفياته أخف وطأة.

1} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد74، الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر 1999، ص4.

وفيما يتعلق بتحليل هذه المواد القانونية الخام، فان رئاسة اللجنة أوكلت إلى البروفيسور امحند يسعد المحامي والخبير بالمجال القانوني، ومجموعة من الأعضاء بلغت 80 رجل قانون مهمتهم الأساسية تقديم تقرير مفصل عن أهم المشاكل التي تواجه قطاع العدالة لاستدراك ثالث السلطات في النظام السياسي.

ولحد الآن لم ينشر التقرير ولم يطلع عليه الرأي العام ولا يعرف مضمون الإصلاح الذي أشارت به اللجنة على القاضي الأول في البلاد. و حتى امحند يسعد نفسه لا يعرف مصير التقرير الذي سلمه إلى الرئيس لأن جهاز العدالة بعيد جداً عن التوصيات التي وردت في التقرير{1}،وحسب رئيس لجنة إصلاح العدالة فان التقرير قد تعرض للدفن،رغم أهمية قطاع العدالة الذي ننظر إليه من جانبه الجزائي فقط وهذا خطأ حسبه، لأن حوالي 95 بالمائة من الملفات المعالجة مدرجة في إطار القضايا المدنية، وهو ما لا ينتبه إليه المتابعون للجهاز القضائي عن بعد والذين ينظرون للعدالـــة على أنها جهة لا تحسن إلا إصدار أوامر إيداع الحبس وأوامر القبض على الأشخاص. كما تنظر غالبية الناس إلى القضاء من زاوية عدد سنوات السجن الموزعة على المتقاضين كل يوم ، لأن هناك عدالة في جانبـــها المدني يتوقـف عليها مصـــير العديد من المعاملات " فعندما نصدر حكما يتعلق بصك بنكي أو قرض مصرفي هذا من صميم العدالة".

وقد بادر وزير العدل السيد الطيب بلعيز بالرد على مقولة أن إصلاح العدالة لم يتم، وأن تقرير اللجنة لسنة 1999 قد دفن بأنه قول خاطئ، لأن ما تم تحقيقه من إصلاح في القطاع ظاهر للعيان. {2}

وفي معرض إجـــابته عن سؤال حـــول مصير التقرير الذي قدمـه، يقول رئيس اللجنة:

" لم نبلغ الهدف المنشود بعد 7 سنوات من إنجاز التقرير،وإنني مرعوب ومستاء مما ينشر في الصحف يومياً حول عدد سنوات السجن الموزعة على المتهمين، ولا يمكنني التباهي بعدالة بلدي عندما أرى هذا العدد الكبير من أوامر إيداع الحبس وأوامر دولية بالقبض على الأشخاص". ويؤكد على أن"إصلاح العدالة لا يقتصر فقط على إصدار قوانين، فهذا عمل يمكن أن تقوم به مجموعة خبراء يجتمعون في جلسة مغلقة بمكتب لصياغة ما شئنا من القوانين، وليس هذا ما ورد في التقرير، وما أوصينا به هو سهولة النفاذ إلى جهاز العدالة وإصدار أحكام ذات نوعية، وعدم الخلط بين العدالة وبين جرد القضايا المفصول فيها والتعامل مع الملفات بمنطق إحصائي، لأن الحاصل اليوم أن القاضي يخضع للتقييم بناء على عدد القرارات التي يصدرها، وعندما ألاحظ عدد قرارات رفض القضايا في الشكل، فإني أعطي لنفسي كل الأسباب التي تجعلني أفقد الأمل في جهاز القضاءو نحن في النهاية نريد عدالة نوعية وليست كمية".

ويتحدث الخبير القانوني عن مفهوم استقلالية العدالة التي تساهم في خلق توازن بالغ الأهمية مع الجهاز التنفيذي في مراقبة تنفيذ وتقييم أي مساع تنموية بقوله: "إن استقلالية القضاء ليست شعاراً يرفع كما يفعله أعضاء من المجتمع

1} حميد يس، (تقرير إصلاح العدالة دُفن والمسؤولية يتحمّلها الرئيس وآخرون)، جريدة الخبر، الأربعاء 09/07/ 2007.

2} محمد شراق، (بلعيز يدافع عن إصلاحاته ويفتح النار على يسعد)، جريدة الخبر.2007/07/11.

المدني وقطاع من الصحافة، فالاستقلالية تأتي عندما تتوفر ثقة كاملة في جهاز العدالة، لكن الذي يتردد على المحاكم هل يلاحظ أن الأشخاص الذين يمثلون أمام القاضي يثقون في العدالة؟" ويجيب نفسه بالقول:"كلا طبعا".

وبخصوص القضاة، يرى يسعد بأن " القاضي مجرد موظف تابع للوصاية يعاني من ضعف الراتب الشهري ومن أزمة السكن ويخضع لضغوط كثيرة، لهذا لا يمكنني أن أطلب منه عدالة منصفة ونزيهة ومستقلة عن السلطة السياسية، لكني بالمقابل أطلب منه التحلي بالشجاعة، والقضاة الذين يتحلون بالشجاعة في هذا البلد يكون مصيرهم التحويل إلى تمنراست وعين قزام ليشتغلوا في محاكمها. ولهذا أدعو السلطة السياسية إلى الكف عن معاقبة القضاة الذين يظهرون شجاعة والذين يرفضون الاحتكام لغير القانون ولغير ضمائرهم، وأن تضمن لهم حدا أدنى من شروط الممارسة المهنية وأن تجنبهم الضغوط التي يستخدمها من بأيديهم أدوات الضغط الذي يحمل طابعا ماليا وأحيانا سياسيا."

وفيما يتعلق بتكوين القضاة ورفع مستوياتهم يرى رئيس لجنة إصلاح العدالة بأن "الاعتقاد السائد أن شهادة الليسانس في الحقوق هي المنتهى يعتبر خطىء، بينما الحقيقة أن هذه الشهادة في حاجة لرعايتها وتجديدها وتأهيلها بإضافة معارف قانونية.ولا أكشف سرا عندما أذكر بأن القضاة في حاجة إلى التأهيل والتمرس على معالجة نزاعات لم تكن مطروحة قبل سنوات وهم بحاجة إلى مؤلفات وكتب ومجلات حديثة، لا تتوفر لديهم اليوم مثلما لا تتوفر مكتبات لتطوير معارفهم.و لا يمكن أن نحل مشاكل العدالة بأن نفرض على القضاة عددا من الملفات أو مدة زمنية محددة لمعالجتها، القاضي في حاجة لأن يكـون كفؤا وبحاجة إلى تكوين ودعم، وهذه شروط عدالة جيدة." {1}و بالحديث عن إرسال العديد من الدفعات للتكوين بالخارج يرى امحند بأن "هذا لا يعني شيئا ولا جدوى من إرسال قضاة للتكوين في الولايات المتحدة الأمريكية لأن المنظومة القضائية في هذا البلد لا تشبه في شيء النظام القضائي الجزائري. ثم إننا لسنا في حاجة إلى إرسال القضاة المبتدئين للتكوين في الخارج لأنه يمكن توفير ذلك في بلادنا، أما الذين هم في حاجة فعلا إلى التكوين والسفر إلى الخارج من أجل الاطلاع على ما يجري في اختصاصاتهم، هم مسؤولي جهاز القضاء مثل رؤساء المجالس والنواب العامين والمستشارين بالمحكمة العليا".

و عن مسألة التخصص القضائي التي تشكل نقطة أساسية لتطوير قطاع العدالة، يرى امحند بشأن التخصص القضائي" أن في باريس مثلا يوجد قطب مالي في النيابة العامة يمارس فيه قضاة متخصصون في القانون المالي.ولعل هذا ما يراد به من إنشاء الأقطاب القضائية عندنا وقد شددنا في تقرير الإصلاح على أهمية التخصص في القضاء،

1} كمال زايت، (محند إيسعد لـ الخبر: النظام البرلماني غير مناسب للجزائر لأن برلماننا لا يمارس صلاحياته)، جريدة الخبر، 2008/02/16.

فالقاضي الذي نكلّفه بمعالجة الملفات ذات الطابع الاجتماعي اليوم، ثم نكلّفه بالفصل في الأحوال الشخصية غدا ثم القضايا الجزائية والمدنية في فترة أخرى، لا يمكن أن يكتسب الكفاءة.

وقد وجهت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان رسالة إلى الرئيس بوتفليقة {1} بخصوص الحاصل من الإصلاحات بأنها " تقاس بعدد القضايا المفصول فيها ونوعية الرخام في المحاكم وأثاث مكاتب القضاة والكتاب". بينما رأى موقّع الرسالة، بوجمعة غشير رئيس الرابطة بأن الحكم على قطاع العدالة لا يقاس بهذه المظاهر،وإنما بنوعية الأحكام التي تصدر بين المتخاصمين، ومدى تقبل الأطراف لها ومدى الإنصاف الذي يشعر به المتقاضي، ومدى حماية العدالة لحريات وحقوق الأفراد وممتلكاتهم.

و في سياق آخر يرى رئيس نقابة القضاة سابقاً السيد "محمد راس العين" أنه و بمتابعة التعديلات التي طرأت على مختلف القوانين نجد أنها لا تشكل إصلاحاً جذريا في العدالة وهي لا تستجيب إلا لمتطلبات سياسية {2} لأن رؤساء المجالس يتم تعيينهم خارج المجلس الأعلى للقضاء، كما أن انتخاب أعضاء المجلس لا يمر عبر إجراءات نزيهة ، وبهذا فالمجلس الأعلى للقضاء لا يحوز على ما يكفي من صلاحيات لممارسة مهامه في استقلالية، لأنه خاضع للسلطة التنفيذية كما أن القضاة يمتثلون لرأي الوزارة وليس للقانون والإصلاح ينبغي ألا يركز في البحث عن تجارب الآخرين وإنما عبر البحث عن مشاكل المتقاضين وفقا للإمكانيات المتاحة.هذا بالإظافة إلى إشكالية طرحتها تعليمة صدرت سنة 2003 وحملت رقم 1308 والتي يتم بموجبها تحديد عدد الجلسات في القضية الواحدة بثلاثة بالنسبة للجزائي وخمسة بالنسبة للمدني، وهي تعليمة صدرت في وقت عرفت فيه البلاد مخاضا سياسيا عسيراً أملته الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 و طالما لم تلغ هذه التعليمة يبقى الوصول إلى أحكام قضائية ذات نوعية بعيد المنال، وحجم القضايا المطروحة أمام القاضي أصبحت بمثابة هـاجس يطارده، ما ينعكس على النطق بأحكام ذات أبعاد إنسانية وموضوعيــة ويعلق محمد راس العين، على مجرى إصلاح العدالة بالقول:

"يوجد قضاة تعرّضوا للعزل لأنهم قالوا كلمة شرف وملف الاصلاح محتواه بلا روح، ولم يراع القراءة الصحيحة لمفهوم العدالة بأبعادها الإنسانية والفلسفية وحتى التاريخية وإن وُجد تطور من حيث الوسائل والإمكانيات التي تمكن العنصر البشري من ممارسة مهامه في راحة، لكن هذا لا يكفي ما لم تتغير الذهنيات". {3}

1} محمد شراق، (إصلاح العدالة اقتصر على الرخام والأثاث)، جريدة الخبر.2008/10/29.

2} محمد شراق، (قانونيون يتساءلون عن مصير تقرير يسعد: إصلاح العدالة رهين إرادة سياسية غائبة)، جريدة الخبر.2007/10/30.

3} حميد يس، (يوجد قضاة تعرّضوا للعزل لأنهم قالوا كلمة شرف)، جريدة الخبر.2007/07/17.

ان ردة فعل رئيس لجنة اصلاح قطاع العدالة و التي توضح مسؤولية الجهاز التنفيذي في تجميد وتيرة الاصلاحات تذكرنا برئيس لجنة مراقبة الانتخابات التشريعية السيد سعيد بوشعير الذي أطلق هو الآخر انتقادات حادة موجهة الى السلطة مما يطرح تساؤلات جادة حول وجود ارادة سياسية لتفعيل عملية الاصلاحات و خلق مؤسسات قادرة على تسيير الشأن العام، بالتالي المساعهمة في انفتاح سياسي حقيقي يتيح مرافقة أية جهود تنموية.

ثانياً:

على مستوى التنمية البشرية:

تتمتع الجزائر بجملة من الإمتيازات التي تصنع تنمية قوية إذا كان هناك إستغلال مثالي للعنصر البشري الذي يصنع الثروة و يؤطر التنمية، فحجم السكان و شبابية المجتمع و اتساع الرقعة الجغرافية و الموقع الإستراتيجي و تنوع الموارد الطبيعية عوامل مهمة في معادلة التنمية في الجزائر، ومن هنا يبرز الحديث عن دور المجتمع المدني الذي يتعبر أساس الحراك الإجتماعي ومصدر التنافس في البرامج التنموية في إطار التداول على السلطة ومراقبة ادائها، ودوران النخب وأسس توزيع القوة في المجتمع بالإظافة إلى تأسيس وتقنين قواعد التنافس والممارسة السياسية، و الحديث دور التنمية البشرية في تعزيز هذه العناصر يحيلنا الى محاولة معرفة مؤشرات هذه التنمية للعنصر البشري من البرامج التنموية التي تتعلق بالطابع الإجتماعي كمشاريع دعـم و تطويرالتعليم والتشغيل، في إطار مقاربة إجتماعية تأخذ بعين الإعتبار المستوى العلمي العالي من الخبرات و المعارف التي يتوجب على العنصر البشري الإلمام بها لقيادة عملية التنمية المعتمدة على الذات بشكل حيوي وديناميكي.

تفعيل دور المجتمع المدني:

تعتبر غالبية المنظمات المجتمعية بالجزائر ذات طابع غير حكومي على ظاهر الأمر.{1} أي أنها غير ذات توجه سياسي و من هنا تنتشر المنظمات الخيرية و المنظمات النسائية و المرتبطة بشرائح اجتماعية خاصة كالمجاهدين ومنظمات المعوقين و الأيتام..

وغالبا ما يتم تحييد هذه المنظمات في النقاشات الجادة التي تحتاج إليها القرارات المصيرية التي تستلزم توسيع المشاورات مع المعنيين بالتوجهات العامة للنظام السياسي من المواطنين و ممثليه من فعاليات ومؤسسات مجتمعية كنقابات الأطباء أو العمال أو مختلف التنظيمات النقابية والمهنية.

1} يوم دراسي حول المجتمع المدني والدولة:القيمة النظرية و الميدانية،المركز الجامعي طاهر مولاي سعيدة، معهد العلوم القانونية والادارية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،22 جانفي 2008.

و من ناحية أخرى نجد أنه يتم استغلال وجود بعض المنظمات لتمرير بعض القوانين و التشريعات والعمل على تهدئة الجبهة الاجتماعية من خلالها بغض النظر عن مدى تمثيلها للأوساط العمالية أو الشعبية، ولعل أبرز الأمثلة عن هذا الواقع ينطبق على الاتحاد العام للعمال الجزائريين (المركزية النقابية) ، وهذا من مفارقات المجتمع المدني بالجزائر مما يعكس مدى تراجع الدور المنوط بهذه المنظمات الهامة في حياة المواطنين وهمومهم اليومية. {1}

وبالنسبة لتركيبة المجتمع المدني بالجزائر، يمكن تقسيم التنظيمات المجتمعية إلى نوعين من خلال تصنيفها على أساس إستقلاليتها عن النظام السياسي،أي مدى استجابتها للضغوطات الرسمية و غير الرسمية ومدى الشعبية التي تتمتع بها كانعكاس لثقة الجماهير بأدائها:

النوع الأول يرتبط بالمنظمات الخاضعة لتوجيه النظام السياسي،و التي تعتمد في نشاطها الاجتماعي على مايسمى بالتنافس على الولاء للسلطة مقابل مجموعة الامتيازات التي تتحصل عليها ، وهذا من أبلغ صور الانحطاط الذي يمكن أن تعاني منه هذه المنظمات التي يجدر بها الابتعاد و الاستقلال في القرارات والتوجهات عن السلطة بشكل يعزز مايسميه الخبراء بالقوة المضادة أو السلطة المتعقبة أو الرقابة الشعبية على العمل الحكومي و الانفاق الرسمي.

أما النوع الثاني؛ فيتعلق بالمنظمات المنفصلة عن توجه النظام السياسي، والتي تعتمد على التمويل الذاتي مما يكسبها هامشاً من حرية التحرك وعقد التجمعات و النشاطات و الملتقيات وتعتبر انعكاسا مباشراً لمجموعة الأفكار أوالايديولوجية التي تجمع أفرادها ، كما تتصف مطالبها بالأهمية الاعلامية مقابلةً بتلك التي تعتمد ضمن دعايتها على القنوات الاعلامية للنظام السياسي، وغالبا ما تدعوا إلى تعزيز اللامركزية وفتح المجال الاعلامي و المحافظة على الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين.

مؤشرات التنمية البشرية:

يمكن تقييم أداء النظام السياسي في إطار التنمية الإجتماعية من خلال دراسة مسألة الفصل بين السلطات و حرية الإعلام و حرية الاقتراع و الإنتخاب، وسجل حقوق الإنسان وكلها عناصر ذات ارتباط وثيق بالتنشئة الإجتماعية والتنمية البشرية، بحيث أن عمليات إعادة الهيكلة الإقتصادية التي عرفتها البلاد بسبب نقص مداخيل النفط وتناقص الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية ضاعفت الفئات الاجتماعية الهشة من المحرومين و الفقراء و البطالين وغيرهم ممن يعيشون على هامش الاقتصاد المنظم ضمن التركيبة الإجتماعية، و كلما زاد انتشار هذه الفئة كلما كانت مؤشرات التنمية البشرية في تناقص، هذا مقابل مستويات التعليم و التكوين و الرعاية الصحية وفرص العمل التي تتوفر لأفراد المجتمع خاصة بعد التحول المفاجىء و السريع

1} جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 475، التاريخ من 5 إلى 11 أفريل2008.

من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق وينظمه قانون المنافسة، مع وجود جهاز انتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 14 مليون {1}جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداءاً من أفريل 1992.

ويبين دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1996 {2} أن السكان الجزائريين من دون خدمات صحية بين فترة 1985 و 1995 بلغ نصف مليون ووصل عدد السكان الذين من دون حياة مأمونة بين سنوات 1990 و 1995 إلى 89%.

فيما بلغت نسبة الأمية في أوساط الكبار (15 سنة فما فوق) في سنة 1995 ما يمثل 6.6 مليون نسمة و نسبة الأمية بين الإناث ضمن نفس المستوى العمري ما يمثل 4.3 مليون، أما عــدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل سنة 1992 إلى 534 ألفاً ، كما بلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية 334 ألفاً فيما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة سنة 1994 50 ألف طفل.

1} اسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان الطبعة الأولى، جانفي 2002،ص132.

2}. Burgenmeier: economie du developpement durable, imp. debeok, bruxelles, 2004. P. 22-23.

جدول رقم(05): تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر

السنة	نسبة المواليد %	نسبة الوفيات %	نسبة النمو %
1990	30.94	6.03	2.49
1991	30.14	2.04	2.41
1992	30.41	6.09	2.43
1993	28.22	2.26	2.25
1994	28.24	6.56	2.16
1995	25.33	6.43	1.89
1996	22.91	6.03	1.68
1997	22.51	6.12	1.63
1998	20.52	6.87	1.57
1999	19.82	4.72	1.51
2000	19.36	4.59	1.48
2001	20.03	4.56	1.55
2002	19.68	4.41	1.53
2003	20.36	4.55	1.58
2004	20.67	4.36	1.63
2005	21.30	4.74	1.96
2006	22.07	4.30	1.76

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء/ http://www. ons. dz

يعكس الجدول أعلاه التناقص التدريجي في معدلات الخصوبة و تزايد الكثافة السكانية، حيث أن معدل سن الزواج تراجع بسبب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي ترافقت مع بداية هذا الترتيب من سنة 1990. و تتضح هنا فرصة استراتيجية لاعادة هيكلة قطاع التعليم بسبب الانخفاظ الملحوظ في نسب الخصوبة ما يعني قلة الاجيال الجديدة التي سوف تعرف أطوارها التعليمية الأولى، و تتوقف هذه السياسة الموجهة نحو رفع كفاءة العنصر البشري على الاهتمام بالجوانب النوعية في التنمية البشرية ضمن قطاع التعليم بدل الاهتمام بالجوانب الكمية المتعلقة ببناء المدارس و أعباء التأطير وغيرها من المصاريف.

هذا في حين أن البرامج الدولية للتعليم أصبحت تركز على مايسمى بأهداف التعليم للجميع خاصة ضمن المؤتمرات و الندوات الدولية التي عقدتها الهيئات الدولية المختصة في كل من داكار سنة 2000 والأهداف الإنمائية للألفية بنيويورك 2000 وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. {1} وذلك لتعميم الانتفاع بفرص تعليمية وتدريبية تركز على

1} التربية من أجل التنمية المستدامة.Pdf، تقرير مكتب اليونيسكو التابع لهيئة الأمم المتحدة، مارس 2008، ص 02.

المعرفة والقيم والسلوك التنموي المستدام في الحياة والعمل، وتحقيق تقدم ملموس في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بأهداف عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) أو غيره من برامج العمل المشتركة الدولية والإقليمية والوطنية.

وقد عمدت السلطات الجزائرية إلى وضع آليات لحماية الفئات المتضررة من خلال ما يسمى بالشبكة الإجتماعية والتي تنقسم إلى فرعين هما المنحة الجزافية للتضامن الموجهة لأرباب العائلات العديمة الدخل و المعوقين و غير القادرين على العمل، و الشكل الثاني هو التعويض المرتبط بالنشاط ذي المنفعة العامة، إلا أن مشاكل البيروقراطية والفساد الاداري أضعفت أداء هذه الشبكة.

وقد صنف دليل التنمية البشرية الجزائر سنة 1997 ضمن المرتبة 82 عالمياً فيما يتعلق بمؤشرات الثروة و التعليم والرعاية الصحية، {1} بعدما كانت في المرتبة 69 من أصل 173 دولة شملتها الدراسة ، وقد تقدمت 17 درجة فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخـام.

وهذا يعكس عدم تفعيل الثروة في المجال الاجتماعي، فالأرقام تؤكد أن معدل البطالة قد بلغ 29.5% مما ساهم في الضغط على النسيج الإجتماعي، حيث ارتفعت حلات الطلاق سنة 1993 إلى 350 ألف و الإنتحار إلى أكثر من مئة حالة بالعاصمة سنة 1999 وفي المدن الكبيرة بصفة مخيفة.

وقد جاء تقرير البنك الدولي من سنة 2000 إيجابياً على مستوى توازنات الاقتصاد الكلي إلا أن الوضع لم يتحسن كثيراً فقد كشف أبو جرة سلطاني وزير العمل و الحماية الإجتماعية{2} عن أرقام مأسوية تتعلق ب 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم 80 دينار جزائري يوميا ما يعادل دولار واحد تقريباً ، وقرابة 4 ملايين بطال بالإظافة إلى ربع مليون بشكل سنوي و قرابة مليوني ساكن بالبيوت القصديرية التي بلغ عددها 200 ألف والتي تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة ، مع وجود 18% من السكان الذين لا يستفيدون من الرعية الصحية.

في حين يشير أحد تقارير الأمم المتحدة لسنة 2001 و الذي يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة{3} إلى أن الجزائر عرفت إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر والسيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحســـين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات

1} اسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص133.

2} رسالة الأطلس(الجزائر)،العدد 296،يونيو2000.

3} وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.Doc، تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة، مارس 2001، ص 07.

تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

ومن جهة أخرى يقدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي تدخل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة،{1} حيث يضع على رأس أولويات الدول التي تسعى لخلق تنمية مستدامة وجوب الاهتمام بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الإبتدائي الشامل، وتشجيع المساوات بين الجنسين وتمكين النساء من مراكز العمل، بالإظافة إلى تخفيض معدل الوفيات خاصة لدى الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس الإيدز و الملاريا مع ضمان الإستمرارية البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بتطوير نظام تجاري ومالي دولي.

وقد تعاملت الجزائر مع البنك الدولي في إطار شراكة مبرمة في 2003، ترتكز على دعم الإصلاحات التي باشرتها البرامج الحكومية و المتعلقة بتحقيق استدامة النمو و توليد العمالة وتخفيف حدة الفقر و التعرض لخطره، وذلك من خلال مشروع سمي ببرنامج الخدمات التحليلية و الاستشارية، في خطوة لدعم و تأهيل المؤسسات الخاصة بتمويل من التعاونية المالية الدولية وتخفيف الأخطار ضمن القروض البنكية بالتشاور مع المجتمع المدني والتنسيق مع الحكومة لتجاوز التحديات الثلاث الأساسية:

– كيف تستخدم الحكومة الجزائرية الموارد البترولية والاحتياطات الغازية لافادة سكانها على المدى الطويل.

– كيف تخلق النمو و التشغيل في اقتصاد خالي من الجباية البترولية والاستفادة من الطفرة في حجم القوة العاملة طيلة العقد القادم ،مع تجنب التأثيرات الاجتماعية التي تتسبب في البطالة المتزايدة.

– وكيفية تزويد و تطوير الخدمات العامة لكي يتمكن كل جزائري من الاشتراك في بناء التنمية الشاملة.

ومن أجل تحليل هذه المعطيات يجب الإشارة إلى أن الجانب المهمش من المجتمع في الجزائر آخذ في النمو و التوسع بحيث لحقت بهذا المجتمع الفئة الوسطى التي أصبحت هي الأخرى بحاجة إلى مساعدة إجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته أوضاعها الاقتـــصادية و الاجتماعية و الفئات الاجتماعية الجديدة المتعلقة بخريجي الجامعات التي تضاف يومياً أعداد منها إلى سوق العمل، وهذا ما أدى بالباحثين والمختصين إلى القول بأن المدن الكبرى الجزائرية تشهد توسع قاعدة التهميش مما يخلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي الذي يعبر على أن الإخفاق في التنمية البشرية يؤدي حتماً إلى تضخم في مجتمع التهميش و توتر في الجبهة الإجتماعية.

سياسات التشغيل و التعليم:

بالنسبة لسياسات التشغيل؛ فإن السياسات العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر تتعلق بالتحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي مع مطلع التسعينات، بحيث واجهت السلطة مسائل معقدة بهذا الخصوص تتصدرها صعوبة التوفيق

1} التقرير السنوي البنك الدولي، سنة 2007، ص 13.

بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية الناتجة عن التحول الدراماتيكي نحو اقتصاد السوق الذي أدى إلى إختلالات كبيرة تتجلى في التراجع الحاد في عروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، مما جعل موضوع التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولويات برامـــج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و معادلة العرض والطلب ضمن سوق العمل في الجزائر تعكس تلك النسب المرتفعة للبطالة التي سجلها مقياس استقرار السوق، والتي تجاوزت في وقت من الأوقات عتبة 30% .

إن هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر، بسبب التحكم الإداري في المجال الاقتصادي قد شكل أحد أسباب انهيار هذا الاستقرار في سوق العمل في ظل التسيير الإداري قبل التحول إلى التسيير الليبرالي. و هذا التحول قد كشف ضعف النسيج الاقتصادي في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب المتزايد على سوق الشغل كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر، بل وانعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية، وإذا لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذك، فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحدى أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 ،إلى 28 % سنة 1995 ليصل حدود 30% سنة 1999. {1} وهذه الوضعية ساهمت بشكل كبير في تعقيد مهمة مكاتب التشغيل والتوجيه المستحدثة لمعالجة أزمة التشغيل، في التكفل بمتطلبات اليد العاملة الباحثة عن العمل، لاسيما شريحة الشباب المتخرج حديثاً من الجامعات ومعاهد التكوين المهني المتخصصة الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

– وبغرض إيجاد حل لتفاقم أزمة الشغل و التشغيل بادرت الحكومة الجزائرية معتمدةً على الوزارات المعنية بإقتراح مشاريع و برامج إقتصادية و إجتماعية لترقية الشغل و تسهيل عملية إدماج الكفاءات و الخبرات من خريجي الجامعات و باقي القطاعات فيما يسمى بعقود ما قبل التشغيل.

بحيث أن المرسوم التنفيذي رقم 02-50 المؤرخ في 21-01-2002 والذي يحدد تنظيم مصالـح التشغيل وعملها{2}، وذلك من أجل تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل و ترقيته و تنظيمه و المحافظة على

1} أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول السياسات العامّة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع،جامعة د.طاهر مولاي سعيدة 26-27 أفريل 2009.

2} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التشغيل و التضامن الوطني، مديرية التشغيل لولاية سعيدة، 2002.11.28، ص03.

حقوق العمال الأساسية و كذا جمع الإحصائيات و إستغلالها لمعرفة الأوظاع و مراقبة تطبيق هذه المشاريع التشغيلية ، بهدف تحليل هذه الإحصائيات للوصول إلى أرقام تساعد في تنمية واقع الشغل و العمال.

- ومن أبرز مهام هذه المصالح أنها تعمل على:

- تشجيع التشغيل و ترقيته و بعثه لآفاق تنموية.

- مد يد العون إلى الحركات الجمعوية و المنظمات المدنية و الحرص على إنسجامها وبرامج تنمية التشغيل لمكافة البطالة.

- معرفة توجهات التشغيل و الإطلاع على الكفاءات و القدرات المحلية الخاصة بكل الأقاليم التابعة للسلطة المركزية.

- جمع و توفير كل ما يمكن جمعه من البيانات الإحصائية المتعلقة بسوق العمل لإستغلالها وتوضيفها لدراسة واقع الشغل.

- دعم سياسة التعويض مابين الولايات و بين القطاعات الخاصة قصد رفع مستوى عروض التشغيل لمساعدة الملاك الخواص في تسديد أجور العمال من خلال مراعات التوازن الجهوي والأخذ بعين الاعتبار فوائد أرباب العمل.

- العمل على إحترام و تطبيق التشريعات الموضوعة لتنظيم التشغيل في مجال توظيف الأجانب (دفاتر الشروط).

- تحظير و إعداد تقارير دورية حول واقع و مستقبل الشغل و العمال.

كما تم التوجه و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 402/98 ،المؤرخ في 02-12- 1998 نحو عقود ما قبل التشغيل أو مناصب العمل الموسمية{1}، وذلك بتوظيف العاطلين عن العمل من خريجي معاهد التعليم العالي و التكوين المهني و التقنيين السامين في محاولة لإدماجهم ضمن الوسط الوظيفي و إستغلال خبراتهم و معارفهم مقابل التكفل بشؤونهم الإجتماعية، بحيث أن عقد ما قبل التشغيل هو عبارة عن إلتزام ثلاثي ما بين المستخدم و المترشح و مديرية التشغيل،التي تتكفل عن طريق الوكالات المحلية للتشغيل بتسجيل طلبات المتخرجين و البطالين المعنيين و تحويلها شهرياً إلى مصالح مديرية التوظيف ليتم إدماج اللائحة المختارة من الفئة العاطلة عن العمل ضمن وضعية ما قبل التشغيل وذلك لدى كل من القطاع العام و المستخدمين الخواص بحيث يكون التمديد صالحاً لمدة سنةٍ واحدة من قِبل المستخدم.ومن المهم الاشارة إلى أنه يتم تمويل هذا البرنامج كلية من طرف مصالح المديرية عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالتعاون مع وكالة التنمية الإجتماعية.

1} نفس المرجع ،ص 05.

إلا أن الأرقام الرسمية لا تعكس الواقع [1] ،وذلك لأن سياسة الحكومة هذه تعتبر مشروع قانونٍ لا يقضي تماماً على مشكلة البطالة بسبب تزايد تيار خوصصة المؤسسات العمومية مما يؤدي إلى تسريح الآلاف من العمال ،وهذا حسب مايردده أعظاء المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي [2]، هذا إلى جانب أن الأرقام والإحصائيات المتوفرة على مستوى هذه المديريات لا تراعي أعداد البطالين بشكل صحيح لأن ظاهرة البطالة تنقسم إلى إثنتين ؛ الأولى رسمية تتعلق بالمدن فقط و تُحصي جميع العاملين خلال فترة قصيرة هي مدة إجراء الإحصاء(شهر أو شهرين) و حتى من يعمل لمدة ساعة أو ساعتين خلال هذه الفترة الإحصائية ، والثانية غير رسمية تشمل البطالين من المناطق النائية و الذين يشكلون أعداداً كبيرة بالإظافة إلى العمال الذين يدخلون في إطار التشغيل المؤقت (سنة أو سنتين كأقصى مدة) والذين يُضافون إلى أعداد الأفراد العاطلين عن العمل.

شكل رقم(05): تطور معدلات البطالة/ 1999- 2008

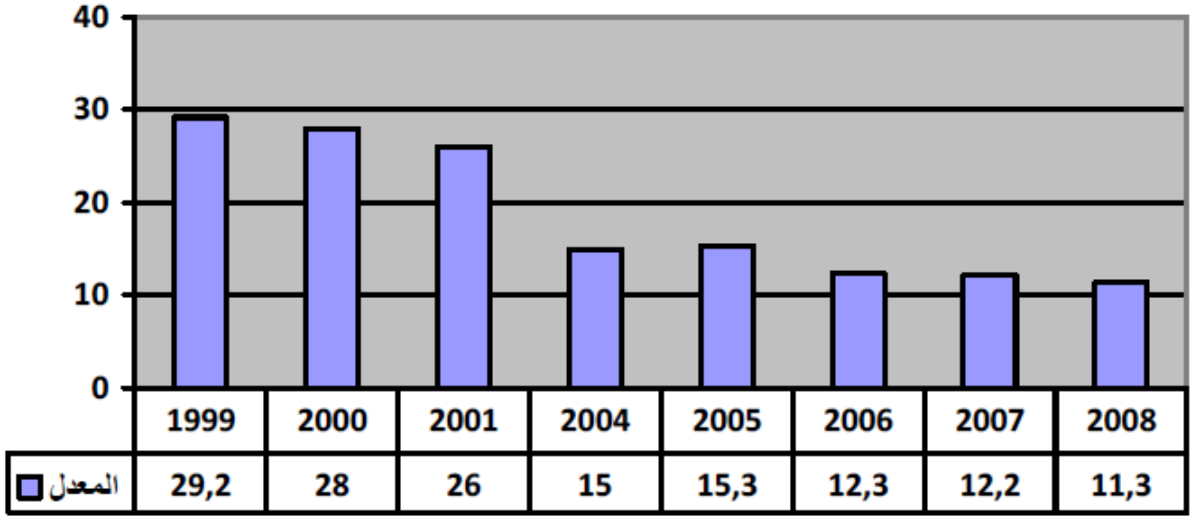

المصدر: حاكمي بوحفص،البطالة بين التحدي والاحتواء: دراسة حالة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران- السانية،ص 226.

أما فيما يتعلق **بسياسات التعليم**؛ فقد لعب قطاع التعليم العالي و البحث العلمي دورا مهما في مسيرة التنمية في الجزائر، حيث أن الهدف الجوهري لتعليم العنصر البشري الخلاق للثروة هو ربط مخرجات هذا التكوين والتدريب باحتياجات التنمية في المجتمع، وتعمل السلطة على تثبيت ما يسمى بديمقراطية التعليم في اشارة إلى ازالة الاستثناء والتمييز بين التلاميذ و الطلاب، وقد تطور عهدد الطلبة بشكل كبير من 500 طالب في أواخر عهد الاستعمار

1} س.يوسفي،(معدل البطالة تراجع حسب الديوان الوطني للإحصاء:الأرقام الرسمية لا تعكس الواقع)،جريدة الخبر، العدد4601 الأحد2006.01.15،ص 24.

2} ح.سليمان،(تخوف على مصير 600 ألف عامل) ، الخبر، العدد4263، الخميس 2004.12.09، ص 03.

إلى 300 ألف طالب في السنة الجامعية 1995-1996 ليصل إلى مليون طالب في 2008.فمنذ سنة 1962 و لغاية 1986 وجهت الجامعة الجزائرية أكثر من 100 ألف من الكفاءات و الخبرات إلى الميدان العملي، ومنذ سنة 1987 إلى 1991 بلغ عدد الحاصلين على شهادات التعليم العالي أكثر من 100 ألف {1} ضمن التخصصات التالية:

- التقانة و التقنيات العليا.
- العلوم الانسانية.
- العلوم الطبية و البيطرية.
- العلوم الاقتصادية والتجارية.
- العلوم التشريعية و السياسية و الإعلامية.
- العلوم الإجتماعية و الآداب واللغات.

وفيما يتعلق **بالبحث العلمي**، فان مراكز البحث والدراسات محدودة وتفتقر إلى التجهيزات و الوسائل ان وجدت،وهناك نقص مسجل في الباحثين أثر على تحقيق التنمية ، بسبب السياسة المنتهجة لتطوير قطاع البحث العلمي، حيث يوجد عجز على تكييف المناهج و محتويات التعليم بما يتوافق و احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا نجد تباعداً كبيراً بين مخططات التنمية الرسمية ومؤسسات التعليم أي عدم ربط البحوث العليمة بخطة التنمية في الجزائر. هذا بالإظافة إلى اهمال الجانب التطبيقي في ميدان البحث و التركيز على الاطار النظري مع ايلاء اهتمام إلى التعليم دون الالتفات إلى البحث العلمي.و يتعلق ضعف سياسة التعليم بالجانب القانوني و التشريعي الذي يحكم تسيير التعليم و البحث.كما أن التغييرات المفاجئة لجهاز التسيير والادارة ينعكس سلباً على أداء الأوساط العلمية ، فما ان يتمكن الفريق الجديد من فهم المشكلات و تصور الحلول حتى تتغير الوزارة و المدراء العامون و العمداء.

و القلة في الباحثين ترجع إلى ع دم توافر الشروط الملائمة للبحث، أي الشروط البحثية من المراجع والدوريات والتربصات ،و الشروط العلمية من قلة ونقص محتويات برامج دراسات ما بعد التدرج، إلى جانب الشروط المادية التي تتضح في نقص المخصصات الموجهة إلى ميزانيات البحث العلمي و الشروط المساعدة المتعلقة بنقص الاطارات التي تسساند الباحث وتسهل مهمته في استخدام الوسائل و الأجهزة والتكيف مع البرامج و المقررات.

أما سياسات **الرعاية الصحية**؛ تشير إلى أن إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، أدت بالسكان الجزائريين إلى الدخول في مرحلة تحول ديمغرافي وهكذا انخفض دليل الخصوبة الإجمالية من 7.9 أطفال لكل امرأة سنة 1970 إلى 7.0 سنة 1980 ثم إلى 3.6 سنة 1996 كما ارتفع معدل سن الزواج الأول من 18.3 سنة عام 1966

1} صالح صالحي وزواوي موسى،دور الجامعة و البحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي:إشارة خاصة إلى التجربة الجزائرية،في كتاب الأزمة الجزائري،مرجع سابق الذكر،ص414.

إلى 20.9 سنة عام 1977 ثم إلى 25.9 سنة 1999،{1} وإذا كانت إحصائيات تأخر سن الزواج تعبر عن الوضعية الصعبة التي عاشتها البلاد، فإن انخفاض نسبة عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة، من المفروض يصاحبه انتعاش في المستوى المعيشي لكل فرد، لكن حقيقة الأمر وحسب كل الإحصائيات أن العكس هو الذي حدث.

وتسجل الإحصائيات ارتفاع متواصل للعمر المتوقع عند الميلاد خلال العشريات الثلاث الأخيرة، ويعود ذلك إلى مضاعفة المرافق الصحية في كامل أرجاء الوطن، بالموازاة مع تنفيذ برامج لمكافحة الأمراض المتفشية وتلقيح الأطفال والوقاية من الأمراض وتباعد الولادات إلى تحسين الحصة الغذائية المتوسطة من جهة أُخرى. وفي عام 1996، سجل 23.047 طبيبا و 7424 طبيب أسنان و 3826 صيدليا وقدرت نسبة التغطية بكل فئة بطبيب واحد لكل 1308 نسمة وطبيب أسنان واحد لكل 4061 نسمة وصيدلي لكل 7.880 نسمة، وفي نفس السنة، سجل تحسن أيضا في نسبة تغطية السكان فيما يتعلق بقدرات الاستقبال إذ بلغ عدد الأسرة سريرين لكل 1000 نسمة، وعيادة متعددة الخدمات لكل 66264 نسمة ومركز صحي لكل 26378 نسمة وقاعة علاج لكل 7038 نسمة وصيدلية لكل 6584 نسمة.

وتشكل الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH) مثل حمى التفوئيد والكـــوليرا والإسهال والتهاب الكبد، السبب الرئيسي للنسبة المرضية المسجلة في الأمراض التي يجب التصريح بها إجباريا، ويعود سبب استمرار هذه الأمراض وانتشارها إلى ظروف النظافة على العموم والتموين بالماء الشروب على وجه الخصوص.

وقد ارتفعت نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه خلال الفترة الممتدة بين سنة 1993 و 1996 من 28.66 حالة إلى 35.45 حالة لكل 100.000 نسمة وتعتبر الإصابة بمرض حمى التفوئيد الأكثر انتشاراً حيث تمثل لوحدها بين 44 و 47% من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه المصرح بها،وفيما يتعلق بعدوى الزونوز ، فتتنقل إلى الإنسان عن طريق الحيوانات, وأصبحت هذه الأمراض تمثل مشكلة خطيرة في مجال الصحة العمومية، نظرا للتزايد الكبير في عدد الحالات المسجلة كما ارتفعت نسبة الإصابة بأمراض الزونوز مقارنة بالعدد الإجمالي للأمراض المصرح بها من 16.5 إلى 23.1 خلال الفترة الممتدة بيـــن 1992 و 1996، أما أمراض التهاب السحايا (القيحية، أو البكتيرية) فتنتشر عن طريق التفشي والوباء، كما تتفشى في المناطق الصحراوية بالجنوب حيث الظروف المناخية والبيئية مناسبة لظهور هذه الأمـــــــراض (الجفاف، التفاوت الحراري الواسع، والزوابع الرملية) غير أنها تصيب أيضا سكان المدن الذين يعيشون في مساكن قصديرية.

1} محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وتأثيره على التنمية المستديمة،مرجع سابق الذكر،ص40.

ولمزيد من التفاصيل راجع/ المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) ماي 1999، الجزائر. ص:03.

أما فيما يخص **التغذية** ؛ فقد انتشرت ظاهرة سوء التغذية البروتنية والطاقوية بشكل كبير في بدايات الستينات، حيث قدرت نسبة الأطفال الذين يُعانون سوء التغذية بـ 60%،{1} لتتحسن الوضعية بسرعة خلال العشريات الموالية لا سيما من جراء الارتفاع المنتظم والمحسوس لمعدل المستوى المعيشي للسكان واستنادا إلى تحقيق أأجري على المستوى الوطني. وانخفضت هكذا نسبة الأطفال الذين لا يتجاوزون سن الخامسة ويُعانون سوء التغذية إلى 28.5 %سنة 1975 وأثناء السنوات الموالية عرفت الوضعية تحسناً متزايدا لتتراجع نسبة حالات الأطفال الذين يعانون سوء التغذية إلى 11.2 %في سنة 1987 ثم إلى 9.2% في سنة 1992 غير أنه منذ بداية التسعينات ومع تدهور القدرة الشرائية عادت نسبة حالات سوء التغذية لترتفع بشكل كبير، حيث انتقلت الحالات الخطيرة لسوء التغذية من 1.5% سنة 1992 إلى 3% سنة 1995، أما الحالات البسيطة فقد ارتفعت من 7.7 %إلى 10 %خلال نفس المرحلة. وقد سجلت حالات نقص الوزن عند الأطفال الذين يبلغون سن الخامسة بالنسبة إلى سنهم ارتفاعا كبيرا، حيـــــث انتقلت من 8% إلى 10 %خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1995.

ثالثاً:

على مستوى إقتصاد المعرفة:

تعتبر مرحلة مابعد الإصلاحات الهيكلية أهم فترات البناء الاقتصادي للجزائر، من خلال ظهور الصراع بين التيار المحافظ و تيار الإصلاحات الذي يرى أنه لزيادة فعالية البناء الاقتصادي والاجتماعي يتعين ربط عنصر الرأسمال بعنصر العمل لتفعيل نمط جديد وفعال للملكية، كذلك فإن هذه الفترة عرفت طروحات جديدة عبر مصطلحات العصرنة و التحولات و القطيعة السياسية والاقتصادية. ولكن وفي سياق مقابل، لايزال الاقتصاد الوطني مبنياً في أساسه على النظام الريعي، حيث أن جل إيرادات الدولة الجبائية تتأتى من عائدات المحروقات، وهذا الاقتصاد البترولي معرض حسب آراء الخبراء لصدمات وإرتجاجات قد تعصف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي للنظام ككل، وللجزائر تجربة في هذا الإطار تغني عن الوقوع في مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية.

فهل هناك اتجاه نحو دعم الاقتصاد المعرفي الذي يعزز التنمية المعتمدة على الذات من توليد الثروة خارج قطاع المحروقات؟

1} نفس المرجع ،ص58.

الاعتماد على المحروقات بدل الاعتماد على الذات:

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الأحفورية غير المتجددة وذلك لأن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية إلا أن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع.كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة، ثم التخلي التدريجي عنهما "La dés–industrialisation et la dés-agriculturisation" وهذه الظاهرة تسمى لدى الخبراء بالمرض الهولندي {1} وهو نعت يطلق على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية كالبترول أو النحاس أوالفوسفات بحيث تكون ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير. وقد لوحظت الظاهرة أولاً لدى بعض الدول الصناعية وهولندا بالخصوص كدولة مصدرة للغاز الطبيعي منذ مدة، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية ما يوفره لها الغاز من عائدات استطاعت أن تواجه احتياجاتها من الواردات البترولية، وبدت وضعيتها الاقتصادية قوية، غير أن تفضيلها لعملتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية {2}.وهذه الظاهرة مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعياً و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أوقابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر.

ويبدو أن النظام السياسي في الوقت الراهن مطمئن إلى عدم تكرار الأزمة السابقة باعتبار أن المرحلة الحالية تختلف عن سابقتها على الأقل في أمرين أساسيين:

– توقع استمرار تدفق العائدات من صادرات المحروقات، بسبب النمو العالمي في الطلب على البترول وبسبب التنسيق و التكاتف فيما بين الدول المنتجة–المصدرة وخاصة دول الأوبك وإصرارها على الحصول على أسعار عادلة للبترول تتناسب وأهميته الاقتصادية والإستراتيجية، بمعنى أن عهد النفط الرخيص قد وّلى، ولن تسمح بحدوث انخفاض حاد في الأسعار مرة أخرى كما وقع في الثمانينات.

– التوجه السياسي الاقتصادي الحالي وتحرير الاقتصاد الوطني والتخلـص من القطاع العام مما يزيح عن كاهل الدولة تحمل عبىء العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية وسوء تسييرها.

1}Abdelkader SID-AHMED: Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: (I.B.R), Tome 2, OPU/Publisud, Imprimé en Belgique, p 19-20.

2} محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، 1983 ، ص107 .

إن نمو الفوائض النفطية وتكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتتمثل هذه الإجراءات في الأساليب التالية: {1}

❖ زيادة الإنفاق العمومي باستخدام الفائض المالي،وهذا يعكس التوجه السياسي والاقتصادي الجديد-القديم، فمع تراكم الفوائض المالية نتيجة نمو الجباية النفطية السلطة أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لإنجاز برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول و الثاني كمشاريع ضخمة، باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط.

❖ البرامج الإستثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية، حيث زاد الإنفاق العمومي في الجزائر وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة المتفشية، وقد فاقت المخصصات المالية 110مليار دولارا في برامج من خمس سنوات لغاية 2009 لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية، مثل الطريق السيار شرق- غرب بطول 1200 كلم وبتكلفة تقارب 11مليار دولار، وإقامة وحدات متعددة لتحلية مياه البحر وبناء السدود وبعث مشاريع قديمة كانت متوقفة منها مشروع مترو الجزائر وتوسيع السكة الحديدية وغيرها.

❖ الإنفاق في الجانب الاجتماعي لتخفيف المعاناة وأهمها برامج السكن بحيث وضعت الدولة هدف بناء مليون وحدة سكنية للتخفيف من أزمة السكن وتنشيط القطاعات والمؤسسات المرتبطة بالبناء والتعميرالذي يوفر مناصب شغل لشريحة عريضة من البطالين.

❖ الإستثمارت في قطاع البترول بحد ذاته، باعتباره القطاع الذي يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية وهو الأمر الذي يجهله الكثير، وذلك بدخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، من أهمها مشروعين جديدين لنقل الغاز نحو أوربا وإنجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة إنتاج600 ألف طن من البترول سنويا موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار، ومشروع انجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنوياً ومشاريع الشراكة في البتروكيماويات وتمييع الغاز الطبيعي.

❖ زيادة النفقات العسكرية ومشتريات وعتاد الجيش من الأسلحة، منها إبرام عقود مع الدولة النووية الروسية فاقت غلافها المالي 7مليار دولار وتعتبر أكبر ضفقة سلاح بالنسبة لدول المغرب العربي،كما وضعت الجزائر في صدارة الدولة العربية التي تتعامل مع روسيا.

❖ تسديد الديون بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب كل الفوائض المتراكمة في مشاريع استثمارية، لجأت الدولة إلى اتخاذ إجراءات التسديد المسبق لديونها الخارجية التي كانت قد اقترضتها في السنوات العجاف. فقد بلغت مجموع الديون التي سددتها الجزائر من 1985 حتى 2005 أي خلال

1} عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية ،ممرجع سابق الذكر،ص 83-86.

عشرين سنة، حجم 117.9 مليار دولار منها ما يقرب 84 مليارا هي حجم الدين الأساسي و34ملياراً تمثل الفوائد المترتبة عليها.

ومن الواضح ان الارتفاع الكبير في احتياطي الصرف، والذي بلغ 200 مليار دولار، سهل للجزائر تسديد ديونها بل التسديد المسبق للديون التي مستها اتفاقية إعادة الجدولة بعد مفاوضات مع الدائنين الذي يضمهم نادي باريس، وحتى اقراض صندوق النقد الدولي لاحقاً بدل الاستدانة منه مثلما جرى به الحال في وقت سابق.

وقد تمكن النظام بفضل مداخيل المحروقات من السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي على غرار:

– ارتفاع الناتج المحلي الخام(PNB) من 69.5 مليار دولار سنــة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقترب من 5.2 %في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2004.

– ارتفاع مؤشر دخل الفرد، من 2060 دولارا سنة 2003 إلى 2519 دولارا سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة 2005.

–التحكم في معدلات التضخم من 2.6 %سنة 2003 إلى 3.6 %سنة 2004 ثم إلى 1.6 % سنة 2005، وهذا يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية.في حين إلى ارتفع عائد الأسعار في قطاع الســـــكن إلى حوالي13.4%.

هيمنة قطاع المحروقات على النشاط التجاري الخارجي، فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى 98.3 %من مجموع الصادرات للسلع والخدمات في سنة 2005 ، كما تمثل الجبايةالبترولية 73.7 % بزيادة قدرها 7.1 %عن سنة 2004حيث كانت 66.6 %وبزيادة 5.1 %عن سنة 2003التي كانت 68.6 %، وهذه النسب في النمو تعود إلى نمو قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أومن حيث ارتفاع الأسعار.

– أما النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فقد نمت الزراعة ب 1.9 % في 2005 مقابل 3.1 %في سنة 2004 وبنسبة 19.7 %في 2003 ، وهي كما يلاحظ نمو غير مستقر لأنه يعتمد على عنصر متقلب وهو معدل تساقط الأمطار السنوي. وقد بلغت مشاركتها سنة 2005 في القيمة المضافة نسبـــة 19.4 % ويبقى قطاع المحروقات يحتل أعلى النسب حيث بلغ 53.2 %من مجموع القيم المضافة سنة 2005 مقابل نسبة 45.7% سنة 2004 وبمعدل نمو قدره5.7 %. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بالعديد من المؤتمرات العلمية منها الندوة المتعلقة بالإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة المنعقدة بالجزائر

{1}والتي أوصى من خلالها الخبراء الدوليون بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية، و بتخفيض استخدام المواد الكيميائية من أسمدة كيميائية ومبيدات حشرية والإسراف في استخدام المياه والزراعة المكثفة وإزالة الغابات مما أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية والبيئية.

– وبالنسبة **للقطاع الصناعي** ، فيعتبر مستقبل أي مجهود تحديثي لتطوير البنية المادية للاقتصاد الوطني القادر على خلق فرص العمل وتطوير الزراعة والنقل، فلا يزال يعاني من تراجع في معدلات النمو إذ لم يسجل القطاع الصناعي العمومي سوى نسبة لنمو 0.1 % ،كذلك الأمر ضمن مجال الصناعات النصف مصنعة ومواد التجهيز % 0.1سنة 2004 لتنخفض إلى 4.1 –% سنة 2005 وعرف قطاع الحديد والصلب أيضا تراجعا بسبة .6.9–% كما تراجعت الصناعات الغذائية بنسبـــة 17.5–%سنة 2004 و 15.6–%سنة 2005، وتراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1–% سنة 2004 ثم إلى 2.3–% سنة 2005. {2}

– ويمثل قطاع البناء استثناء، حيث عرف نسبة نمو 7.1 %سنة 2005 مقابل 8 %سنة 2004 وهذا بسبب تنفيذ برامج القاعدة الأساسية للاقتصاد وبرامج السكن. {3}

جدول رقم(06): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7		2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05			0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

Source : Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, OP – CIT, P20 .

و يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، حيث قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بتخصيص

1} الحاج أحمد الحاج،المستوى المهاري و المعرفي لزراعة محافظة الخرج بالزراعة المستدامة ،قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض.ص 03.

2}ONS : www.ons.dz/them .sta/htm 07/06/2007.

3}La Banque d'Algérie,IBID,P 27-31.

موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح راس المال، بالإضافة إلى التحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبالحديث عن مجال **التصدير و الإستيراد** كعنصر مهم في معادلة الإقتصـاد المعرفي الذي يركز على العولمة في التعاملات ويشجع على نسج شبكة من علاقات التبـادل التجاريـة و المعلوماتية،يمكن الحديث عن الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية التي تفوق 98%من مجمل الصادرات التي تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60%من الواردات من مختلف السلع تتم بالعملة الأوربية "الأورو" وهذا في صالح الدول الأوربية، لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو مع العلـم بأن الدولار الأمريكي قد فقد خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، في حين تبيع منتجاتها للجزائر بالأورو المرتفع. فإذا كانت الجزائر تستطيع تحمل الخسارة المتأتية من انخفاض الدولار أمام الأورو وتعويضها مؤقتا من ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها تتكبد خسارة من جراء تدهور أسعار الصرف ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو كما يبدو أمراً وارداً بالتحول نحو الأسواق الأسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية ، أو العمل على اعتماد سلة عملات كقاعدة في إبرام الصفقات بدلا من الدولار مثلما فعلت إيران العضو في منظمة الأوبك باعلانها عن اعتمادها على عملة اليورو في تقويم صادراتها النفطية، ولكن يجب الاشارة إلى أن احتمال تغيير الموردين من منطقة الأورو نحو الدولار الأمريكي ليس بالأمر السهل ولا يمكن أن يتم في مدة قصيرة وذلك لجملة من الأسباب:

– ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد، وهذه الاتفاقية أصبحت مصدر ضرر جمركي، حيث نستورد أغلب السلع من الدول الأوربية ولا نصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط وهو يتم بالدولار.

– العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوربا وفرنسا بالخصوص وتأثير الجوانب الثقافية والاجتماعية بوجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا تسهل الاتصالات والتعامل.

– الأسباب الجغرافية، لأن تغيير منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر كآسيا أو أمريكا مما يستدعي تكاليف إضافية في النقل.مع ملاحظة أن دول آسيا كالعملاق الصيني أو اللغز الياباني،استطاعت أن تعوض زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير سلع بأسعار منخفضة جدا.

– وبالحديث نمو الواردت فهي مشكلة حقيقية، إذ سجلت أرقاماً قياسية من خلال تضاعف معدلاتها في ظرف 6 سنوات، فمن 8.96 مـليار دولار سنـة 1999 إلى 19.05 مليار دولار سنة 2005 [1]وهو رقم قياسي لم تبلغه الواردات الجزائرية منذ الاستقلال حتى مروراً ببرنامج ضد الندرة، وذلك بتزايد استيراد السلع الاستهلاكية مقابل

1} عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية،مرجع سابق الذكر،ص162.

عجز القطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتحقق النموالمطلوب لتلبية الحاجيات المحلية، وهو ما يعيد الاقتصاد الجزائري إلى فترة بداية الثمانينات، أي مرحلة تنامي الاستهلاك الاستيرادي التي أعقبتها الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي كانت شرارة التغييرات الجذرية التي عرفها النظام السياسي و الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.

المطلب الثاني: الجهود الرسمية لترقية التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تنطوي ضمـــن عناصرها على البعـد البيئي، و الذي تؤكد التقـارير و التوصيات الدولية على ضرورة الاهتمام به من أجل تحقيق تنمية شاملة تأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على المحيط و المكتسبات الطبيعية في خطوة لضمان حياة آمنة من الكوارث البيئية و التقلبات الإيكولوجية بالنسبة للأجيال القادمة ،وهذا يعتبر صلب تعريف التنمية المستدامة الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة و الأجهزة التابعة لها و المكلفة باعداد دراسات و آليات لبناء التنمية المتكاملة.

و بالنسبة للجزائر، فان إستحداث المجلس الأعلى للتنمية المستدامة بالإظافة إلى العديد من التشريعات والإجراءات والبرامج والمشاريع التنموية.

فما هي التشريعات التي تم إستحداثها في هذا الإطار؟

وإلى أي مدى تم التوفيق في ربط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعنصر الإستدامة ؟

أولاً:

المنظومة القانونية ذات الارتباط بالتنمية المستديمة:

تتوجب الإشارة إلى القانون التأصيلي المتعلق بحماية البيئة الذي صدر في سنة 1983 على دور البيئة كعامل حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك يُلح على ضرورة تقييم انعكاسات مختلف المشاريع على التوازن البيئي عن طريق دراسة الآثار البيئية للبرامج قبيل البدىء في إنجاز المشاريع، وجاء هذا القانون بأحكام تشريعية تكميلية تتعلق بالمياه (قانون المياه) والنظام العام للغابات والصيد والتهيئة العمرانية والتعمير... وتهدف هذه التشريعات إلى تحديد سياسة شاملة لحماية البيئة، لا سيما بالحفاظ على النبات والحيوان ومختلف الأوساط الطبيعية ومحاربة مختلف أشكال التلوث والأضرار، إضافة لهذه القوانين سطرت الحكومة في شهر أكتوبر 1996 إستراتجية وطنية لحماية البيئة، نابعة من برامج العمل المتعلقة بالبيئة والتي وقعتها الجزائر والتزمت بتطبيقها خاصة البرنامج المنبثق عن مؤتمر الأمم

المتحدة حول البيئة والتنمية المستديمة الذي انعقد سنة 1992 بمدينة {ريودي جانيرو} البرازيلية {1}والذي لقب بقمة الأرض.ومن مقررات البرنامج محاربة الفقر، والسيطرة على التحولات الديموغرافية والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. {2}

و في هذا السياق و بناءاً على المرسوم الرئاسي رقم 94-465 بتاريخ 25 ديسمبر 1994 تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة{3} الذي يرأسه الوزير الأول، بحيث يضم 12 وزيراً من الطاقم الحكومي إظافة إلى ستة خبراء يختارهم الرئيس وخطوة إنشاء المجلس جاءت بعد إستحداث كتابة الدولة للبيئة، بحيث يتكلف المجلس كمؤسسة إستشارية تابعة لرئاسة الجمهورية بما يلي من الأهداف:

- يضبط الإختيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى لحماية البيئة وترقية التنمية المستديمة.ويقدر بانتظام تطور حالة البيئة.

- يقوم بانتظام بتنفيذ التراتيب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة و يقرر التدابير المناسبة.

- يتابع تطورالسياسة الدولية المتعلقة بالبيئة ويحث الهياكل المعنية في الدولة على القيام بالدراسات المستقبلية الكفيلة بتنويره في مداولاته.

- يبت في الملفات المتعلقة بالمشاكل البيئية الكبرى التي يعرضها عليه الوزير المكلف بالبيئة.

- يقدم سنوياً تقرير إلى رئيس الجمهورية عن حالة البيئة و تقويم مدى تطبيق قراراته.

هذا وقد تم اتباع هذا التشريع بالمرسوم التنفيذي رقم 96-481 بتاريخ 28 ديسمبر 1996 والذي يحدد تنظيم المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة{4}، حيث ثبت للمجلس لجنتين دائمتين هما اللجنة القانونية الإقتصادية التي تقوم بالدراسات الاستشرافية والتي تقترح الآليات الإقتصادية والمالية التي تحافظ على البيئة، بالإظافة إلى لجنة النشاطات المتعددة القطاعات المكونة من 24 عضواً يعملون على توسيع الأبحاث لتعميم إستعمال التكنولوجيات النظيفة ووسائل تنفيذها،وتقترح كل سبل إستخدام الطاقات المتجددة.

1} محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وتأثيره على التنمية المستديمة ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب-البليدة، 2005، غير منشورة، ص 46.

2} بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير.Doc، المركز الجامعي خميس مليانة، الاستعمال في ماي 2012.

3} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد الأول السنة32، الصادرة بتاريخ 08 جانفي 1995، ص4-5.

4} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1996، ص18-20.

وفي سنة 2001 صدر القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة{1}،والذي يشكل تدرجاً في تنفيذ سياسة التنمية المنسجمة على مجموع الإقليم الوطني وعلى أساس خصائص ومؤهلات كـــل فضاء جهوي، ويهدف هذا التشريع بشكل أساسي إلى تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر و المدن الكبرى بترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا و الجنوب، ومن خلال دعم الأوساط الريفية والأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني من صعوبات تنموية، والمحافظة على الفضاءات الهشة إيكولوجياً وإقتصادياً ، خاصة الموارد التراثية والطبيعية والثقافية بغرض حفظها للأجيال القادمة.وقد استحدث القانون مجموعة من المخططات التي تمثل السياسة العامة البيئية، وأبرزها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يتضمن المخطط التوجيهي لحماية السواحل ومخطط حماية الأراضي ومكافحة التصحر،ومخططات تهيئة الحواضر الكبرى.

المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، جاء هو الآخر كخطوة في إطار الجهود الرسمية الرامية إلى تقنين الحفاظ على المكتسبات البيئية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 03 أفريل 2002 المتضمن إنشاء المرصد{2}،المكون من ممثلي 18 وزيرا من الطاقم الحكومي ،بحيث يخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة والذي يعد تاجراً في علاقاته مع الغير على أساس تمتعه بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي بغرض التنسيق مع المؤسسات و الهيئات الوطنية لجمع المعلومة البيئية على الصعيد العلمي و التـقني و الإحصائي بغرض معالجتها و إعدادها وتوزيعها،وهذا لقياس مستويات التلوث و حراسة الأوساط الطبيعية من خلال المخابر و المحطات الجهوية و عبر شبكات الحراسة الموزعة على الأقاليم الوطنية حسب الحاجة.

أما القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و المؤرخ بتاريخ 17 فيرفري 2003 فقد تم إصداره لتحقيق نقلة في التنمية السياحية الوطنية من خلال: {3}

- ترقـية و تطـوير الشـراكـة و الإسـتثمـار في الـسياحـة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة بترقية الصورة الســياحية.
- إعادة الإعتبار للمؤسسات السياحية و الفندقية برفع قدرات الإيواء والإستقبال.
- تنويع العـرض السيـاحي و تـطوير أشـكال جديدة للأنشـطة السياحية.
- تلبية حـاجات المـواطنين في مجال السـياحة و الإستـجمام و التسـتلية.
- حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية و الثقافية والتاريخية.
- تنـمية الشـغل في المـيدان السـياحي.

1} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص18-30.

2} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة بتاريخ 03 أفريل 2002، ص14-18.

3} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003، ص04-08.

– التطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية مع الحفاظ على التراث السياحي.

– وبتاريخ 19 يوليو 2003 صدر القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية البيئة في إطارالتنمية المستدامة{1}وذلك من خلال العناصر التالية:

-المحافظة على التنوع البيولوجي.

– مراعات مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.

– مبدأ الاستبدال الذي يعني استبدال عمل مضر بالبيئة بنشاط آخر أقل خطراً حتى لوكان تكلفته مرتفعة.

– مبدأ الادماج الذي يعني دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية و تنفيذها.

– مبدأ النشاط الوقائي، أي استعمال أحسن التقنيات بالإظافة إلى إلزام الأفراد بماعات مصالح الآخرين قبل مباشرة النشاط الاقتصادي.

– مبدأ الملوث الدافع، أي أن يتحمل الفرد المسؤول عن إلحاق الضرر بالبيئة كل نفقات التدابير الرامية للتقليل من التلوث وإعادة الأماكن الطبيعية إلى حالتها الأصلية.

– مبدأ الإعلام و المشاركة، في اجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية المحيط.

أما مسألة حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، فينظمها القانون رقم 04-03 المؤرخ بتاريخ 23 يوليو 2003 {2}، والذي أنشىء المجلس الوطني للجبل المكلف بتحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية و تهيئة المناطقو الكتل الجبلية، بالإظافة إلى تقديم الإستشارة حول أولويات التدخل العمومي، وتحديد شروط تقديم المساعدات التي يمنحها "صندوق الجبل".إلى جانب التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها.

وقد تكفل القانون رقم 04-09 الصادر بتاريخ أوت 2004 بتقنين مسألة ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة{3}، وذلك من خلال حماية البيئة من خلال تشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة والمساهمة في مكافحة التغييرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الإحتباس الحراري والمساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية للأجيال الصاعدة.

1} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ص06-22.

2} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004، ص11-14.

3} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 18 غشت 2004، ص09-12.

ثانياً:

حماية و ترقية البيئة:

إن دراسة التنظيمات و اللوائح القانونية في معزل عن الواقع لا تؤدي إلى الإلمام بالواقع الذي تعيشــه مستويات التنمية المستدامة بـالجزائر، ولأن البعد البيئي من أهم عناصر و مرتكزات التنمية المستديمة يمكن التحدث بشيء من التفصيل حول هذا المجال الحيوي من خلال التطرق بالتحليل إلى مساحة الجزائر الشاسعة والمترامية الأطراف ،والتي تتوزع فيها الكثافة السكانية بشكل غير متوازن،مما يؤدي إلى مسألة الإكتساح الغير منتظم للحظر و المدن وسوء التحكم في التوسع العمراني ،الأمر الذي يزيد من تلف الأراضي الزراعية و تبذير موارد حوية كالماء الذي يتميز بندرته لكثرة الطلب عليه، بحيث أو وفرته لا تتعدى أكثر من 383 متر مكعب/نسمة {1}،كما أن نسبة التسربات في القنوات بلغت 50% ومعدلات تنقية المياه القذرة تعتبر قليلة،هذا إظافة إلأى الاستعمال الغير عقلاني لهذه المياه.وبالحديث عن قضية التصحر، فهي مسألة لا تحتمل الانتظار لأنها تهدد المجال السهبي فالصحراء التي تشكل جل مساحة القطر الوطني تصدر الرمال بشكل مستمر نحو الشمال مروراً بالمناطق الرعوية والتي تقدر المساحة المهددة منها بآفة التصحر قرابة ال 69%.

هذا بالإظافة إلى مسألة تلوث الهواء بسبب التطور الحضري في السنوات الأخيرة لدرجة رؤية الغازات الملوثة في طبقات السماء بالعين المجردة بسبب حركة المرور و التدفقات الصناعية ما أنتج العديد من الحلات المرضية. {2}

أما مسألة النفايات ،فالجهات الأولى المسؤولة عن تسييرها وهي البلدية لا تخضعها لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها ،وهي مصدر تلوث مباشر نظرا لطبيعتها السيئة و المشوهــة للمناطق العمرانية و الجمالية والفرد الجزائري ينتج يوميا ما معدله 0.5 كلغ من النفايات الحضرية بشكل يومي، لترتفع هذه النسبــة إلى 1.2 كلغ في كبريات المدن، هذا مقابل انعدام فرز النفايات و قلة نقاط التفريغ الخاضعة للمراقبة ونقص الإعلام و التحسيس.

وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية، فان المشاريع الصناعية كانت تتم دون القيام بدراسات التأثير على البيئة بحيث يفضل المقاولون المواقع السهلة التهيئة، ما أدى إلى فقدان آلاف الهكتارات من الأراضي الخالية من النفايات، وقد أثر هذا بطبيعة الحــال على البيئة و الصحة العمومية.وهنا تبرز أهمية التقييم البيئي للمشاريع الصناعية بالإظافة إلى تكييف المعدات و العمليات الإنتاجية مع المعايير الدولية.

وبالنسبة للتنوع البيولوجي فهو يعرف إختلالاً في المناطق الشمالية للبلاد، بشقــيه الحيواني و النباتي بسبب انتشار الأمراض و الحرائق و الرعي المفرط.

1} عبدون نورالدين وآخرون، واقع البيئة في الجزائر ،موضوع بحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2009، ص04.

2} حسن أحمد شحاتة، التلوث الضوضائي وإعادة التنمية ،رسالة ماجستير،2001، غير منشورة، ص 43.

أما الواجهة البحرية للجزائر و الممتدة على مساحة 1200 كلم، فهي رغم ذلك تشهد تمركزات حضرية على الشريط الساحلي تجعل من الكثافة السكانية بها تعادل 3000 نسمة/كلم2 مقابل 12.22 نسمة/كلم2 لمجموع الإقليم. {1}وهذا الوضع أدى إلى شغل حوالي 17% من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية ، وما ينتج عن هذا النشاط البشري من تلوث بسبب مفرزات الأقطاب الصناعية التي تمرر على البحر 100 مليون طن من المحروقات سنوياً مع ما ينتج عن هذه العملية من التسربات التي تبلغ حوالي 10 آلاف طن ما سبب منع الاستجمام في 183 شاطىء ضمن 511 شاطىء أي أكثر من الثلث ، هذا مع وجود مشاكل أخرى من مثل الإنجرافات في تربة الشواطىء و عمليات التهريب المنظمة للرمال.

وفيما يخص التدخل الرسمي لمعالجة هذه المشاكل البيئية الجادة يمكن توزيع النشاطات الرسمية فيهذا الإطار على ما يلي من المجالات:

❖ **مجال التلوث المائي**؛ بحيث ترتبط الأعمال القائمة بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب و شبكات التطهير ضمن 10 مدن يفوق عدد سكانها المليوني نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، بالإظافة إلى الشراكات مع الدول الأروبية في مجال تطوير تسيير الموارد المائية في إطار التنازل عن الخدمة العمومية فيما يتعلق بخدمات توزيع المياه لصالح القطاع الخاص بالنسبة للآفاق المستقبلية، وباعادة النظام التعريفي للماء و تأسيس ضرائب خاصة بنوعية المياه المستهلكة والاقتصاد في استهلاكه، بحيث شرعت وزارةالموارد المائية في البرنامج المتعلق بتجديد و توسيع منشآت التموين بالماء عن طريق مشاريع تحلية مياه البحر.

❖ **مجال التلوث الجوي**؛ الذي مصدره السيارات والمنشآت الصناعية و ترميد النفايات باحراقها لترتفع إلى طبقات الجو،وقد اتخذت السلطة إجراءات أهمها إختيار أنواع من الوقود التي تكون خالية من الملوثات وبعملية التحول نحو المصادر النظيفة للطاقة كالكـــهرباء و الطاقة الشمسية ،ليتم البدىء في تعميم استعمال البترول المميع كغاز وقودي ، وإدخل البنزين الخالي من الرصاصّ، حيث تم تسجيل 40 ألف سيارة حولت إلى الغاز المميع و إنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة التراب الوطني رغم وجود مصنع واحد فقط لإنتاج البنزين الخالي من الراصاص بولاية سكيكدة.كما وجهت مصانع الإسمنت استثماراتها لتجديد و اقامة تجهيزات مضادة للتلوث ، وقد استثمرت شركة سوناطراك 272 مليون دولار للتقليل من تلوث الغازات المحروقة واحترام إلتزاماتها الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية و بإتفاقية مونتريال المتعلقة بالمواد الملوثة لطبقة الأوزون، بحيث تعمل الجزائر على تنفيذ برنامج موسع لحماية

1} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المركز الوطني للإحصائيات، 2001.

الجو على غرار البرنامج الوطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز حوالي 30 مشروع مخصص لإزالة المواد التي تساهم في مس طبقة الأوزون وتشجيع عملية الإقتصاد في الطاقة.

❖ **مجال النفايات الحضرية و الصناعية**؛ يتم في ظروف تشهد تطورا ملحوظاً ولكنها تحتاج إلى المزيد من الجهود للحفاظ على البيئة، خاصة مسألة التفريغ في مزابل فوضوية دون مراقبتها لكون الموارد المالية البلدية لا تسمح أحياناً إلا بجمع و نقل النفايات حتى ولو كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات بحيث سيشرع في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بقرض قيمته 26 مليون دولار يمنحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر العاصمة كما أن وضعية النفايات من الوحدات الصناعية تبعث على القلـــق، ولو أن 50 وحدة منها قد تم تجهيزها بأنظمة مضادة للتولث إلا أن معظمها الآن معطلة و لذلك جهزت مؤخـــــراً 15 وحدة صناعية بمحطات تصفية، في حين تسعى سوناطراك إلى دراسة المعالجة الكيماوية للبترول وهذا تحقيقاً للمواد 3 و 10 من القانون 03-11 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

❖ **مجال تلوث البحر و المناطق الشاطئية**؛ إن إقامة معظم البرامج و المشاريع المتعلقة بالتصنيع على طول الشريط الساحلي أدى إلى المزيد من التدهورات البيئية ،وبالتالي سعت السلطات منذ 1996 إلى تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات و مواد المخابر وبإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر و بتكوين الإطارات المتخصصة في تنظيم مرور الموانىء، ومن جهة أخرى وكباقي بلدان الحوض المتوسطي بادرت الجزائر بمساعدة برامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة المناطق الشاطئية وقد تم انهاء الدراسات الأولية المرتبطة به والخاصة بالمساحة الحضارؤية للعاصمة، وإذا حقق البرنامج نجاحاً يمكن تعميم تطبيقه إلى باقي الشريط الساحلي بحيث قدرت كلفة إزالة الوحل الراسب في الموانىء بحوالي 3600 مليون دينار، هذا دون تناسي ارتباط الجزائر بمجموعة من الإتفاقيات الدولية في إطار تنقية سواحل و مياه البحر الأبيض المتوسط من قبل البلدان المطلة على البحر في إطار المبادرة الفرنسية التي تحمل شعار "من أجل المتوسط".

❖ **مجال تهيئة الإقليم**؛ حيث أن سياسة المتبعة من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية و إطاراً توجيهياً للأعمال الواجب إنجازها. و من شانها أيضا أن تقود جهود التنمية نحو تحقيق انسجام و توازن بين المناطق و القضاء على اللامساواة المتفاقمة. كما أن استراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية

تمتد حتى أفق 2020 {1} حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين،أحدهما مخصص لجنوب البلاد و الآخر لمناطق الهضاب العليا.وذلك لإنشاء البنى التحتية و الأشغال الكبرى لتحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

❖ **مجال حماية الغابات و السهوب؛** بحيث ترمي الإجراءاتو الخطوات المنتهجة في هذا الإطار إلى تعميم التقنيات الحديثة بالنسبة للفلاحين و مراعات إحترام البيئة و العمل على إعادة تهيئة 3 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء الأولوية للأراتضي المهددة بالإنجراف هذا بالإظافة إلى الحملة التي تم تنشيطها لمكافحة الجراد الصحراوي بحيث تم رش أكثرمن 1400 هكتار {2}من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات في الجزائر و منظمة الأغذيــة و الزراعة العالمية، و التي أوصت بأن المضاد الحيوي تتمثل في بذور الفطر و مزيج من الزيوت النباتية و المعدنية كخيار بديل عن المبيدات الأخرى لأنها تعتبر سامة و لها تأثيرا جانبية على البيئة، وقد قدر الغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي لحماية الأراضي الزراعية و توسيع الغابات بنحو 25 ملــيار دينار.

❖ **مجال حماية اتراث الثقافي؛** خاصة الأثري منه باعتباره ذاكرة جماعية ، وبالرغم من الأهمية التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل تتمثــل في الســلب المنتظــم للمنحــوتات و الأواني الأثرية و السلوكات التخريبية التي يمارسها السكان و الزوار، بالإظافة إلأى نهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد بناء، ولهذا الغرض فتحت عدة ورشات عمل لترميم التراث التاريخي و إعادة الاعتبار للمكتسبات و تخص الورشات 18 ولاية منها العاصمة بمجموع 15 موقعاً و وهران و قسنطينة و الأغواط وغرداية.. قد خصص غلاف مالي لحماية التراث التاريخي و الثقافي مقدر ب 1.1مليون دينار.

❖ **مجال التحسيس و التربية البيئية؛** بحيث أن السياسة البيئية تعتمد على الجانب الدعائي لنشر الوعي وتعميم ثقافة البيئة التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي ،بحيث تم إدراج دروس حول البيئة في الأطر التعليمية و طبع مجموعة من الكتب لمقاييس التربية البيئية الخاصة بالطور الثاني ، كما تم تأسيس برامج إذاعية و تلفزيونية حول البيئة تشارك فيها الصحافة لمعالجة المواضيع ذات الارتباط.

1} الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة- الجزائر، العدد السادس، جويلية 2004، ص38-40.

2} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيأة الإقليم و البيئة،المخطط الوطني للبيئة و التنمية،2002. ص27.

الفصل الثالث

التوصيات الدولية والرهانات المفروضة على الجزائر

تعتبر التجارب الدولية الناجحة في صناعة التنمية المعتمدة على الذات تراكماً معرفيا يمكن الاستفادة منه، خاصة بالنسبة للدول التي تتشابه ظروفها مع الظروف التي تعيشها الجزائر، فماليزيا ضمن الحقبة الاستعمارية كانت أكبر مصدر للقصدير و المطاط في العالم ولم تكن تملك أي نشاط صناعي. وبعد 22 سنة من انطلاق سياسات تنموية جادة، تجد اليوم أن 80 % من صادراتها تشتمل على المنتجات الالكترونية والكهربائية فائقة الجودة، أي تولت بشكل جذري من اقتصاد ريعي الى اقتصاد مبني على المعرفة في نطاق سياسات التنمية المعتمدة على الذات.

وفي سياق متصل، تعتبر اليابان مثلاً أعلى لكل دول شرق آسيا الآخذة في النمو، حيث انتقلت من الدمار والفقر بعد خروجها من أتون الحرب المدمرة الى واحدة من أقوى اقتصاديات العالم، من خلال التوجه نحو استبدال الاستيراد بالتصدير وأكبر منافسي الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها من خلال قدرات انتاجية رائدة.

ان هذه التجارب التنموية الناجحة تفرض علينا أن نتعامل بموضوعية سياسية، من خلال الاعتراف بالخطأ والبحث عن بدائل للحل. ونقر بالفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وحتى الأهداف المعلنة بالنسبة للجزائر، والتي انتهجت نموذجا تنمويا هجيناً يجانس بين نموذج استبدال الاستيراد بالتصدير، ونموذج رأس مال الدولة والحزب الواحد، ونموذج اقتصاد الريع، حيث لا نزال نعتمد بشكل كلي على نمط الاقتصاد البدائي أو الاستخراجي، في حين كان بامكان الجزائر خلال فترة خمسة عقود من الاستقلال بناء نموذج تنموي يجعل منها قوة اقليمية فاعلة.

وفي سياق هذه المحاولة للاستفادة من بعض التجارب الدولية بشكل موضوعي، يستوجب علينا معرفة الوضعية التنموية التي تعيشها الجزائر بعيدا عن ما يقدمه الخطاب الرسمي، وهذا من خلال التطرق الى التقارير و التوصيات التي تقدم جملة من المؤشرات و الخطط التنموية التي يتم ربطها بسير العمل التنموي، بحيث يمكن الاستفادة مما تقدمه المنظمات الدولية المختصة لمعرفة الوضعية الحقيقة لنسب ومستويات التنمية بالجزائر. و الارقام الرسمية لا تعكس في الكثير من الاحيان واقع التنمية بالجزائر فيما يتعلق بالأرقام و المؤشرات من نسبة البطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات وغيرها. حيث نجد أن التقرير الرسمي الذي رفعته الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة والمتعلق بأهداف الألفية للتنمية بتاريخ سبتمبر 2010 يتحدث عن نسبة بطالة بلغت 17.7% سنة 2004 ومستوى 10.2% سنة 2010 {1}،في حين أن تقرير صندوق النقد الدولي يشير الى نسبة 21 % سنة 2010 {2}.

واستناداً على الوضعية التنموية التي تشهدها الجزائر، فان مسألة الانفاق العمومي المفرط لشراء الشرعية السياسية أو السلم الاجتماعي، والتي ترتكز على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع

1}**2** eme Rapport Nationale Sur Les Objectifs Du Millenaire Pour Le Developpement,Septembre 2010,P 15.

2}International Monetary Fund, Algeria: Selected Issues Paper, February 2013,P05.

السكن الاجتماعي التي تستهدف الفئات المتوسطة أو الهشة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي، والنفقات المترتّبة عن فتح وظائف جديدة في المرافق العامة التي تمثل قطاعا غير مدراً للدخل الاقتصادي، لاتعتبر سياسة تنموية ناجعة، خاصة اذا لم تترافق ومراعات معايير النجاعة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية، في اطار تنمية معتمدة على الذات.

المبحث الأول: النماذج الدولية في سياق التنمية بالاعتماد على الذات

تعتبر التنمية بالاعتماد على الذات منظومة مركبة تعتمد على الفاعل الانساني، على خلاف التنمية الاقتصادية التي تنطلق من فراغ فكري ومنهجي بالتالي تغيب فيها الدينامية Dynamism، ما يؤدي بها الى اللهث وراء تنمية فارغة من مضمونها مثلما يحدث في العديد من دول التخلف.

كما ان عملية الاقلاع تعتمد على مؤهلات ذاتية لتحقيق التنمية، لكن هذا لا يعني سياسة العزلة عن المجريات الدولية ولا الانكفاء على نمط تنموي دون الاستفادة من التجارب الناجحة، والتجربة تشير الى "جانب من الممارسة التاريخية الاجتماعية الانسانية، فهي مصدر للمعرفة ومعيار لصدق الفروض و النظريات". {1}

وفي هذا السياق يعتبر النموذج الياباني مثالا يحتذى به، فبالنسبة للتنمية بالاعتماد على الذات في اليابان؛ يرى "شنتاروا إيشيهارا" بأن اليابان تتلمذ على الغرب غير ان المتلقي هنا كان مشحونا بالقلق المعرفي و الحس الانتاجي ما أدى الى تفوق التلميذ على الأستاذ واطلاق تسمية المعجزة على هذه التجربة التنموية لانها انطلقت من الصفر و قامت على أنقاض الحرب العالمية الثانية التي دمرت قدرات اليابان جذرياً. وفي نفس السياق طبقت ماليزيا استراتيجية "النظر الى الشرق" 1981 للاستفادة من ميكانيزمات التنمية اليابانية التي تم تصديرها الى قطاعات واسعة في شرق وجنوب آسيا، فكان مصيرها النجاح المذهل الذي صنع ما يعرف حاليا "بالنمور الآسيوية" Asian Tiger. ويمكن ادراج ألمانيا في هذا الاطار حيث خرجت مثقلة بأوزار الحرب العالمية الثانية لكنها أصبحت تلقب بقاطرة الاتحاد الاوروبي بسبب دينامية التنمية المستدامة بالاعتماد على الذات "إذ هي اعتمدت على انسانها في تحريك عملياتها الاقتصادية التي توقفت بعد الحرب العالمية الثانية وأفقدتها وسائل الانتاج الصناعية، وأرغمتها على الانطلاق من نقطة الصفر، وبالاعتماد على الذات تكون ألمانيا قد نجحت باقتدار في تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية على الرغم من انها انطلقت في خطواتها الأولى بلا رصيد من ذهب أو فضة" {2}.وهنا فان فكرة استلهام الدروس يجعل من آلية الاعتماد على الذات في بناء التنمية المستدامة تجربة قابلة للاستكشاف و المحاكاة بسبب تكررها كظاهرة تنموية في ظروف جد صعبة، وليست معجزة يصعب تكرارها.

1}ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ص37.
2}مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، بيروت،2000،ص10.

فما هي فحوى سياسات الاعتماد على الذات التي طبقتها هذه النماذج الناجحة لاحداث نقلة نوعية في التنمية المستدامة ؟

المطلب الأول: الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة

أولاً:

التجربة اليابانية:

" لقد قطعت اليابان – القديمة المتخلفة – في خطوة واحدة المسافة التي كانت تفصلها عن القرن العشرين، ولكنها قطعتها على أصول فنية و منهجية، فضبطت ساعتها، واستخدمت بعلمها الإنسان و التراب و الوقت"{1}

تقع اليابان في شرق آسيا، وهي عبارة عن مجموعة من الجزر من دون وجود حدود مع اي دولة لانها عائمة بالبحر حيث يبلغ عددها الثلاثة آلاف جزيرة، أبرزها "كيوشو" "شيكوكو" "هونشو" و "هوكايدو"، بعدد سكان يناجـــــز ال' 125 مليون نسمة، أما الاراضي الصالحة للزراعة فيمثل سدس مساحة اليابان{2} التي تقدر ب 377.944 كلم^2 ،بحيث أن 70% من المساحة تعتبر مناطق جبلية وذات نشاط بركاني متواتر، وتستورد اليابان 85 % من الموارد الأولية بما فيها البترول بنحو 99.7 % و الحديد و الفحم و الخشب و غيرها... بما يعني انها شبه منعدمة الثروات الطبيعية مع بيئة طبيعة قاسية.

انطلقت أسس النهضة التي عرفها هذا البلد بداية مما يعرف بفترة حكم"متسهيتو" الذي تلقب عصره "بالميجي" والتي تعني الحكم المستنير{3} ، حيث قامت صفوة قليلة من نبلاء البلاط اظافة الى فئة من العسكريين "الساموراي" بالغاء النظام الاقطاعي الذي كان سائدا في فترة "توكوجاوا"، وقد عزز ميجي سلطات وصلاحيات الامبراطور ليحدث نقلة في دوره من اطار الشرعية الرمزية الى سلطة فعلية. وضمن هذه الفترة تم انشاء حكومة ميجي التي تضمنت عدة وزارات، واحداث نظام قضائي ونظاما مصرفيا حديثا، وقامت الحكومة بارسال بعثات الى الخارج لتحصيل العلم و المعرفة و التقنية الحديثة.

وقد تم تعزيز قدرة الجيش في اطار نزعة حربية توسعية لليابان في فترة "هيروهيتو" التي اعقبت فترة "ميجي"، وقد سارعت اليابان الى السيطرة على شرق وجنوب شرق آسيا بعد نشوب الحرب في اوروبا سنة 1939 وظهور النازية،

1} مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت،2000،ص170.

2} إزرا ف.فوجل،ترجمة يحيى زكريا،المعجزة اليابانية "Japan as no 1"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 23.

3} عبد الله بن نعمان الغامدي، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، العدد 43، 2007، ص 96.

وضمن هذا الاطار تبدت ألمانيا واليابان كقوتين تهددان الأطراف الدولية، وعلى اثر الضربة العسكرية الانتحارية اليابانية التي تم توجيهها الى امريكا في ميناء "بيرل هاربر – Pearl Harbor" سنة 1941 ردت القوات الامريكية باغراق الاسطول التجاري الياباني ودمرت المدن الكبرى وقصفت المصانع الضخمة، ومع اصرار اليابان على مواصلة الحرب القت الولايات المتحدة الامريكية القنبلة النووية الاولى سنة 1945 على مدينة "هيروشيما" والثانية بعد ثلاثة ايام على مدينة "ناغازاكي" ما أجبر الامبراطور على الاستسلام للقوات الامريكية تجنبا لقصف بقنابل أخرى كانت مدرجة في مخطط الاستعداد لدفع اليابانيين الى انهاء الحرب.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خرجت اليابان مثقلة بالهزائم مع انهيار الكثير من انجازاتها التي ترافقت مع الاحياء الميجوي في منتصف القرن التاسع عشر. فقد دمرت "هيروشيما" بنسة 60% وسقط فيها 150 ألف ضحية مات منهم 80 الفاً على الفور، و 74 ألف قتيل و 60 ألف جريح في ناغازاكي.

هذا الجانب العسكري غير الخريطة الاقتصادية في اليابان، فقد قام الاحتلال الامريكي بحل الشركات الكبرى Holding أبرزها "الزيباتسو" وهي شركات تجارية عملاقة ، وتلك الشركات كانت منطلق التجربة اليابانية النهضوية في منتصف القرن التاسع عشر، اظافة الى اطلاق حوارات سياسية تخدم اهداف الاحتلال مع اتحاد العمال اليابانيين الذي كان يمثل 12 مليون عامل {1} و الذي لم يفاوض على رفع الاجور بل اهتم بسيرورة الشغل، وتم تفعيل الدستور الياباني الجديد سنة 1948 الذي حدد وضعية الامبراطور بوصفه رمزا وطنيا لليابانيين دون صلاحيات، وهنا برز دور "يوشيدا" رئيس وزراء اليابان في اقناع ادارة الاحتلال باعطاء أولوية للمجال الاقتصادي في سياساته من خلال عودة المؤسسات المالية و الادارية الى النشاط.

وضمن هذا السياق تجدر الاشارة الى الاعتماد على الذات الذي يتجلى في التضحيات التي قدمها العمال الذين لم يساوموا على الاجور اطلاقاً بل ركزو على سيرورة الشغل،اظافة الى الجهد الذي قام به رئيس الوزراء في محاورة ادارة الاحتلال و تخلي الامبراطور عن صلاحياته، تدخل في سياق الاستثمار الاجتماعي لتحريك الحياة الاقتصادية وانعاشها. بحيث اسهمت هذه الثلاثية؛ الامبراطور و رئيس الوزراء و الانسان الفاعل في منح الاستثمار الاجتماعي بعدا اقتصاديا فاعلاً يقوم على تحويل الاستثمار الاجتماعي الى استثمار مالي ساعد على انجاح التجربة الانمائية اليابانية.

وبالتركيز على اهمية الحكم الراشد، فان الاعتماد على الذات في تجربة اليابان يتجلى ايظا من خلال ما قاله "ثورشتاين" الخبير في علم الاجتماع الاقتصادي عن قادة اليابان "فهم يسعون الى تطوير اقتصاد بلادهم من جهة، والحفاظ على الثقافة اليابانية بدهاء منقطع النظير" في اشارة الى وجود ارادة سياسية حقيقية تشكل جزءا هاما من

1} أدوين رايشاور.ترجمة ليلى الجبالي.مراجعة شوقي جلال، اليابانيون، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،1989، ص 251.

ثقافة الاعتماد على الذات لبناء التنمية، وفي هذا السياق هناك مقولة مشهورة للامبراطور الياباني الذي تخلى عن ألوهيته و صلاحياته اذ كان يعتبر في العرف الياباني حفيدا للآلهة حسب ديانة "الشنتو" يقول فيها: "لقد آن الأوان لان تتحمل ما يصعب تحمله" ويقصد فيه الاستسلام وانهاء الحرب من جهة و التنازل عن تلك الصبغة الالهية التي كان يجسدها مركز الامبراطور، وهذا السلوك يثبت ان للسلطة فعل اجتماعي مؤثر في بناء الدولة، فقد شكل في فترة ما بعد الحرب رمزا للتضامن بين اليابانيين و التشمير عن السواعد لبناء الاقتصاد بخصائص ومميزات الفرد الياباني المضحي بالنفس لصالح الكل.

نظام الاولويات في الانتاج:

اعتمدت الحكومة اليابانية نظام الأولويات في الانتاج أو "كيشا سيزان هاشيكي" وذلك بمنح الأولوية لثلاث قطاعات صناعية كبرى هي الفحم و الفولاذ و الحديد وقدمت الحكومة دعما ماليا لمن يشتغل في هذا الاطار ما ادى بهذه الصناعات لان تكون مفتاح للصناعات التكنولوجية الحديثة فيما بعد واسهمت بفاعلية في زيادة النمو الاقتصادي،و قد كان هناك اشراف على عمليات الانتاج تجسد في وكالتين للاستشارات الهندسية الصناعية، اهمها رابطة الكفاية في اليابان Japan Efficiency Association وهي اول مؤسسة حققت نجاحا في فترة ما بعد الحرب، وكان دورها يتمثل في اعمال استشارية وزيارات ميدانية الى مختلف المصانع، ومع تكرار الزيارات تراكم النجاح، كما ساهمت الرابطة في تفعيل نظام مراقبة النوعية بعدما استفادت من الخبراء الأمريكيين في هذا المجال وهذا النمط التحفيزي فيما يتعلق بمراقبة الجودة و دفع التنافسية الايجابية ادى الى تفعيل دور الصناعة، خاصة الخفيفة التي بدات بالانتعاش في سنة 1950، فاكثر من نصف اليابانيين كانو يشتغلون في الصناعات غير الأولية، و في نهاية السبعينيات اصبحت غالبية القوى العاملة تشتغل بالصناعات الخفيفة مثل الالكترونيات و الحواسب الآلية و الرقائق و تكنولوجيا العمليات، اظافة الى التفوق في صناعة التلفاز الملون و التسجيل والادوات الالكترونية.

خلال ثلاثة عقود من الزمن فقط حولت اليابان نفسها من بلد حطمته الحرب يتركز انتعاشه الصناعي في إنتاج "الأجزاء الرخيصة" والسلع الاستهلاكية البسيطة إلى دولة ثرية ورائدة على مستوى العالم في مجال الصناعة التقنية المعقدة وحققت بذلك نقلة نوعية خلال عقود قليلة مع أنها تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الموارد الطبيعية. فضمن المجال التجاري ساهم نجاح الصادرات اليابانية في تعزيز الفائض في تعاملات البلاد الدولية منذ السبعينات من القرن الماضي، وتم استثمار هذا الفائض الضخم في الخارج مما أدى إلى خلق حصة ضخمة من الأرصدة الخارجية لليابان. ومنذ هذه الفترة بدأت الدراسات الغربية تتحدث عن "المعجزة الاقتصادية اليابانية" وتحذر من مخاطر النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته. وبالفعل ففي منتصف الثمانينات ارتقت اليابان إلى القمة كأكبر دولة دائنة في العالم. وقد كان النمو الاقتصادي الياباني بعد انتهاء الاحتلال مذهلا في حجمه وسرعته واستمراره حيث قفز إجمالي

الناتج القومي الياباني بين 1975-1984 من 8,30 بليون دولار إلى 1,261 تريليون دولار إي بقفزة بلغت 42 ضعفا. {1}

نظام الانتقال من النقل التكنولوجي الى التطوير الذاتي:

يرجع نجاح اليابان في التكنولوجيا العالية الى سياسة النقل التكنولوجي الموصول باستراتيجية الاعتماد على الذات، وذلك لان مجهودات اكتساب التكنولوجيا من الخارج لم تكن على حساب مشاريع الأبحاث و الانماء في الداخل، بل تم تحسين وتطوير تلك التكنولوجيا للاستفادة منها في حل المشاكل الاقتصادية، وعملية النقل ابتدات منـــــذ الخمسينيات {2} في مشروع نهضوي دفع اليابان إلى واجهة الدول ذات الدور الفاعل على المسرح الدولي خلال فترة زمنية قصيرة .فقد جمع اليابانيون بين تقاليد العمل الموروثة لديهم والتي تساهم في تراكم الإنتاج إلى الحدود القصوى واستخدام أرقى التكنولوجيا الغربية المستوردة مباشرة من مصادره، و نتيجة لذلك تم تطوير القوى المنتجة بشكل هادئ ومبرمج ، وزادت نسبة الإنتاج بشكل قياسي ظهرت معها الاحتكارات اليابانية الضخمة القادرة على الاكتفاء الذاتي على المستوى الداخلي وعلى المنافسة بشروط ممتازة على المستوى العالمي .ومع حلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر باتت اليابان تصنف في عداد الدول العصرية القوية والمتطورة في جميع المجالات؛ بدولة مركزية صارمة تحت إمرة إمبراطور يعبده شعبه واقتصاد مبرمج على قاعدة شركات احتكارية ذات طاقات مالية هائلة ومصانع مزودة بأحدث العلوم والتكنولوجيا العصرية دستور عصري مستوصى من النماذج الدستورية الغربية يسمح ببناء أحزاب ومنظمات سياسية على النمط الغربي لكنه يحتفظ للتقاليد والقوى اليابانية بسلطة اتخاذ القرارات الحاسمة، ومقولات تحديثية تعكس الاعتماد على الذات باسمى معانيه وتضع مصلحة اليابان العليا فوق أي مصالح أخرى وأبرزها "تكنولوجيا غربية وروح يابانية ".

سياسة النقل التكنولوجي شملت مجال صناعة الحديد وبناء السفن و الكيميائيات، اما عقد الستينات فامتاز النقل التكنولوجي فيه بالاهتمام بالسيارات و البتروكيميائيات، في حين انتقل الاهتمام في السبعينات الى الالكترونيات و الطاقة النووية.

1} عبد الله بن نعمان الغامدي، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان،مرجع سبق ذكره،ص 104.

2} مسعود ظاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج،عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت،ديسمبر 1999، ص 236.

ان استراتيجية اعتماد اليابان على الذات ضمن مجال التكنولوجيا استغرق ستين سنة عن طريق خمسة مراحل تخللتها مجهودات مضنية:

الأولى مرحلة اكتساب التقنيات العملية، و الثانية مرحلة صيانة الآلات و التجهيزات الجديدة، و الثالثة مرحلة ادخال تعديلات ثانوية على التكنولوجيا الأجنبية و الرابعة مرحلة التصميم و التخطيط و الخامسة مرحلة التصنيع المحلي المعتمد على الذات.

وعلى سبيل المثال؛ كان للعديد من الشركات اليابانية دور مهم في هذا الاطار، فشركة سوني Sony وشركة تويوتا Toyota قامتا بتطوير منتجاتها بشكل تدريجي، اظافة الى الشركة ماتسوشيتا Matsushita المتخصصة في تصميم جهاز الروبوت، وشركة كاوازاكي Kawazaki للصناعات الثقيلة المتعلقة بالروبوت الصناعي.

نظام الانتشار و التوسع في الانتاج:

هذه الاستراتيجية مبنية على التنافس على الاسواق مع الدول الغربية فيما يتعلق بالقدرة التصديرية المتميزة عن باقي المنتجات في السوق باسعار منخفضة وجودة مدروسة، وتتلخص اهم نقاط هذه الاستراتيجية في الآتي ذكره:

- بداية من الثمانينيات تزايد حجم الصادرات من الآلات ذات التكنولوجية المتقدمة بمقدار 32% ، اظافة الى مواد بناء المصانع.

- الانتقال من صناعة العمل المكثف كالملابس الى صناعة المعرفة المكثفة كصناعة السيارات و الالكترونيات الاستهلاكية (التلفزيون و الراديو وأجهزة الاستماع) و كالآلات التي انتقل انتاجها من 7 % سنة 1970 الى 16% سنة 1985 .

- التنويع في المناطق المصدر اليها، بحيث بلغت الصادرات الى الصين نسبة 11% و 13% بالنسبة لافريقيا، و 32% الى أستراليا، و من 15 %الى 18% اتجاه أمريكا، بسبب التنوع الكبير في المنتجات مع عملية الانتشار في التوزيع من خلال سياسات تسويقية فاعلة الى كافة قارات العالم مما أدى الى غزو الاسواق التقليدية للولايات المتحدة بامريكا اللاتينية و الشرق الاوسط بالنسبة لأوروبا، وحتى داخل الاسواق الاوروبية والامريكية بحد ذاتها.

هذه السياسات ادت الى تحقيق اليابان فائضا ضخما في علاقاتها التجارية مع كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية بلغ مع الأخيرة 16 بليون دولار عام 1981 وارتفع الى 23 بليون في 1983 وتجاوز ال 80 بليون سنة 1986 في انتقال صاروخي لحجم الصادرات اليابانية للعالم الخارجي،{1} حيث زادت من عام 1970 حتى عام 1984 بنسبة مذهلة بلغت 87% بالرغم من كونها سلع صناعية تنتج الدول الرأسمالية عالية التطور نظائرها مما

{1} محمد الخطيب، التجربة اليابانية: رؤية اسلامية، دار الصحوة للنشر، 1994، ص47.

يعني أن الصادرات اليابانية تشق طريقها للاسواق العالمية وسط منافسة شديدة واستطاعت ان تسيطر على السوق العالمي بصادراتها للشرق و الغرب.

نظام التحديث المستمر واستشراف الانتاج:

ان استمرارية تشجيع القطاع التكنولوجي اعتبر أمناً استراتيجياً، فاليابان تتجه الى انشاء شبكات معلوماتية تغطي كافة الاقاليم وتضع اجهزة حاسوبية في كل زاوية، وفي مطلع التسعينات وضعت الحكومة اليابانية خطة انمائية طويلة المدى سميت "خطة المئة عام Hendred Year plan" {1} تحت اشراف معهد بحوث التقنية المبدعة من أجل الأرض مع تمويل وميزانية مبدئية قدرها 73.5 مليون دولار. بحيث أن هذا هدف هذا التوجه الانمائي هو تعميق الحس الحضاري الياباني إزاء البشرية و البيئة في اطار سياسة يابانية للسير في الاتجاه السليم كما يرى خبراء التنمية المستديمة الدوليين من خلال دمج بصيرة القرار التنموي مع التنافس الصناعي العالمي، مع قناعة تسويقية بان من يحوز ثقافات قوية بيئياً ومطورة ذاتياً لا شك أنه سيحوز الأسبقية في كسب الأسواق العالمية.

وفي مطلع القرن الحادي و العشرين؛ أشرفت وزارة التعليم و الثقافة و الرياضة والعلوم و التكنولوجيا على صياغة مشاريع تكنولوجية جديدة تتلائم مع التطور الثالث للعلوم والتكنولوجيا كما هو مقرر في المخطط الانمائي 2006.

لقد عدت الحكومة اليابانية ان في امكان هذه المشاريع تحفيز النمو التكنولوجي السريع و الحفاظ على أساسات التنمية المستديمة وقد رسمت أهداف استراتيجية القرن الحادي و العشرين التكنولوجية في النقاط التالية:

- تعزيز الكفاية و تحسينها في المساحات التي تتميز بتنافس تكنولوجي متقدم.
- ضمان الاستقلالية و الذاتية، وذلك من خلال العناية بحياة المواطنين ومنح الأولوية للبنى الاجتماعية ما يضمن تحقيق الاكتفاء في الموارد الرئيسية و الطاقة و الغذاء و غيرها.
-تكثيف الحضور الياباني عالمياً، ما يتطلب ايجاد الحلول لقضايا العالم الشائكة، وايظا قيادة العالم في مجال الافادة من التكنولوجيا القديمة و العمل على تطويرها وتحسينها.

{1} ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة،مرجع سابق، ص193.

ثانياً:

التجربة الماليزية:

في خمسينيات القرن الماضي كانت ماليزيا في مؤخرة الدول الآخذة بالنمو، ومع مطلع الستينيات اتخذت مسارا تنمويا متسارع الأحداث حققت من خلاله قفزة تنموية هائلة وصفت بالمعجزة الآسيوية حتى ضمن المتابعات الدولية، كالتقرير الصادرة عن البنك الدولي لعام 1993 والمعنون ب "المعجزة الشرق الآسيوية: النمو الاقتصادي و السياسة العامة"

فكيف تم هذا الانتقال في سياسات الاعتماد على الذات لدى النموذج التنموي الماليزي؟

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، و واتحادها الفدرالي يتكون من 13 ولاية بمساحة تقدر 329.749 كم^2 وتعداد سكاني فاق الـ 26 مليون نسمة سنة 2007 {1} بأغلبية سكانية مسلمة تفوق 60% من التركيبة الاجتماعية مجسدة في طائفة أو فئة "الملايو" 50 % اظافة الى الصينيين 24%، والهنود 7% واقليات آسيوية وأوروبية، واستقلت ماليزيا عن المستعمر البريطاني في 1957. وقد حققت هذه الدولة نموا اقتصاديا سريعاً ومتكافئاً اجتماعياً نتيجة لاتباعها مجموعة من السياسات الاعتمادية التي انتجت محصلتها تعزيز ثلاثة عوامل أساسية للنمو الاقتصادي و الاستقرار التنموي، من خلال العوامل الأساسية التالية:

- تراكم راس المال المادي و البشري بمعدلات مرتفعة.
- التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية.
- التطور التقني المعزز للنمو الاقتصادي.

{1} ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص223.

ان الاعتماد على الذات في ماليزيا يتجلى في تلك المعادلة التنموية التي جمعت ما بين الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج بالاندماج في اقتصاديات العولمة و الحفاظ على هامش كبير من الخصوصية الوطنية.

التحرر من قيد التبعية:

الأسس التي قامت عليها النهضة ترجع الى الرجاحة و الحكامة التي تمتعت بها السلطة من جهة و الاستثمار الاجتماعي من جهة مؤازة، ففي عهد رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" الذي ركز منذ تقلده للحكم على ثالوث "النمو، التحديث و التصنيع" في تلخيص وشعار لثلاثة أولويات اقتصادية وطنية. كما ركز على مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في دفع العجلة التنموية و شراكة الاعراق و الفئات الاجتماعية المختلفة التي تشكل بنية المجتمع الماليزي.

وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات، فضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين. كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.

و هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

1. انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
2. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
3. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بالرسوخ الديمقراطي والاستقرار.
4. تنتهج ماليزيا سياسة تهدئة و تصفير العلاقات الدوليةمن جهة و توفير مخصصات البرامج الحكومية للانفاق على مشاريع التنمية دون الانفاق العسكري، وضمن هذا الصدد وبحكم تموقعها الجيوبوليتيكي كثفت

مساعيها الدبلوماسية ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة ضمن "تجمع الأسيان" في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

5. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتحتية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى النمو المستقر. لذا ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الاقتصاديات الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. اعتماد ذاتي ماليزي بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث شجعت ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي ليبلغ نسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

كما يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها: {1}

1. أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

2. امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

{1} عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451، ص2.

3. وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

التخطيط الاقتصادي و البناء التنموي:

كما يمكن تلخيص تجربة الاعتماد على الذات لبناء التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي، فبعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق وضعف الطلب المحلي، ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.

ويعتبر المجلس الوطني للتخطيط أعلى جهة مختصة بشان القرار المتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، وهو عبارة عن لجنة اقتصادية منبثقة عن مجلس الوزراء، إظافة للمجلس الوطني للتفيذ الي تتعلق صلاحياته بالمسائل المتعلقة بتنفيذ وسير البرامج و المشاريع. ويمكن تلخيص اعمال المجلس ضمن ثلاث مراحل، بحيث أن **المرحلة الأولى** بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا.

كما كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات. أما **المرحلة الثانية** فشهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000 تشمل **المرحلة الثالثة** حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة "الآسيان"، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

ان عملية ربط التنمية في ماليزيا بالبعد المستدام تقوم على تجربة ناجحة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية من خلال النقاط التالية:

1. انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في النهضة الانمائية بشقيها البشري و التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة.
2. طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في جدية وفعالية تطبيقها لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
3. في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.
4. كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يهتم بالتنمية البشرية من خلال جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة والمنتمية للقطاع العام، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.
5. أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة أعباء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلاً عن العواقب الوخيمة اجتماعياً وسياسياً.
6. وفي نقطة مهمة تتعلق بدور الدولة، التزمت الحكومة الماليزية بسياسة تتسم بالليونة من خلال ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها. وتؤكد الدراسات في هذا الاطار أن التجربة الماليزية كانت إسلامية من دون وجود

لافتة تحدد هذا الانتماء من خلال أن التجربة لفتت أنظار الدارسين الذين تنبأوا بتحول القوة السياسية الإسلامية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث يتوقع أن يؤدي الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم على الإطلاق.

سياسة التنمية الاستشرافية:

اعلنت الحكومة الماليزية في عام 1991 أن هدفها هو ان تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 أمة صناعية متقدمة، من خلال استدامة معدل النمو الاقتصادي عند مستوى الـ 7% سنوياً، باحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني و القطاع الصناعي بصفة خاصة، وذلك باعتماد منهج التحديث التقني وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات الصناعية كأساس لاحداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي وعبره الى الاقتصاد ككل. وتم تحديد التحديات الاستراتيجية في تسعة نقاط مثلما يلي: {1}

التحدي الأول: توحيد الأمة الماليزية.

التحدي الثاني:ايجاد مجتمع ماليزي حر و آمن ومتطور.

التحدي الثالث: تشجيع بناء مجتمع ديمقراطي ناضج.

التحدي الرابع: قيام مجتمع ذو أخلاق فاضلة.

التحدي الخامس:تكوين مجتمع حر ومتسامح.

التحدي السادس:تأسيس مجتمع علمي ومتقدم.

التحدي السابع:انشاء مجتمع الرفاهية.

التحدي الثامن:تحقيق العدالة الاقتصادية بالتوزيع العادل لثروات الأمة.

التحدي التاسع:انشاء اقتصاد متطور ومزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالدينامية و المرونة.

وهذه الرؤية الاستراتيجية في اعتماد ماليزيا على الذات لبناء التنمية المستدامة مبنية على مبدأ التدرج، فقد تم اعداد الخطة المنظورية الثانية التي تغطي الفترة 1991-2000 وسميت بسياسة التنمية الوطنية ، ثم الخطة المنظورية الثالثة التي تغطي فترة 2001-2010 وسميت بسياسة الرؤية الوطنية،بحيث ارتبط تنفيذ هاتين الخطتين بسياسة رئيسية مرجعية تتضمن التوازن، من حيث الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة.ومن هذا المنطلق ركزت "سياسة التنمية الوطنية" على ضرورة ارساء دعائم اقتصاد ديناميكي قادر على ايجاد المزيد من الفرص أمام كافة المواطنين مع اتاحة الموارد اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي خاصة الشق المرتبط بالصناعة المعرفية التي تلعب دورا أساسيا كما شهدنا في النموذج الياباني في مواجهة التحديات المحلية و العالمية.

أما "سياسة الرؤية الوطنية" فهي تجسد عنصر الاستمرارية في حلقات الاعتماد على الذات، وذلك من خلال محاور رئسية تتعلق بتطوير أجهزة الدولة وتحديثها بصورة كبيرة لحوكمة القيادة التنموية ورفع كفاءة الادارة الحكومية و وتحسين

1} مستلة صالح، استعراض لبعض التجارب الناجحة: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 28.

نوعية الخدمات العامة و تعزيز القطاعات المالية و المؤسسية لمواجهة الصدمات، وهذا في اطار المرونة والدينامية التي يتطلبها الاعتماد على الذات في الربط العضوي بين ترشيد السياسة و مسيرة التنمية.

كما ان هذه السياسة تستوعب مواجهة الشركات الدولية بالتحكم في تدفق الصادرات من جهة وبناء القدرات التنافسية المحلية من خلال تعميق البعد المعرفي في الاقتصاد الماليزي واحداث نقلة نوعية في حجم المحتوى المعرفي للمنتوجات الماليزية وتكثيف عمليات البحث العلمي وتوطين واستنباط التقنيات الحديثة.

وتنطوي هذه السياسة على اهتمام بالتنمية البشرية من خلالتوسيع نطاق القوى العاملة التي تتسم بالمهارات و المعرفة الحديثة وتحقيق الاستغلال الامثل للعمالة الوطنية بتحسين منظومة التعليم و التدريب الماليزية ودعم معلومات سوق العمل المحلي.

المطلب الثاني: التوصيات والتقارير الدولية

في اطار الحديث عن النماذج الدولية في سياق الاعتماد على الذات لبناء التنمية المستدامة، تقدم التقارير و التوصيات الدولية متابعة فنية من خلال تقييم مدى استقرار الأوضاع السياسية و الأمنية و الاجتماعية على الصعيد الاقليمي والدولي،ومدى تنامي معدلات ومؤشرات التنمية في جوانبها الاقتصادية المتعلقة بتراكم الثروة وتحسين ظروف الأفراد المعيشية، وعملية التقييم هذه تؤثر بشكل كبير في وتيرة العمل التنموي، لان معرفة وتحليل الكيفيات التي يجدد بها النظام السياسي آليات بقائه واستمراره، و مدى رشادة السياسات التنموية التي ينتهجها، ومستويات الانفتاح الديمقراطي التي يعرفها، تعكس لنا المستويات الحقيقية للتنمية الحاصلة.

أما الشق الثاني من هذه التقارير و التوصيات فيتطرق الى مجموعة من المؤشرات و الخطط التنموية التي يتم ربطها بسير العمل التنموي، بحيث يمكن الاستفادة مما تقدمه المنظمات الدولية المختصة لمعرفة الوضعية الحقيقة لنسب ومستويات التنمية بالجزائر. و الارقام الرسمية لا تعكس في الكثير من الاحيان واقع التنمية بالجزائر فيما يتعلق بالأرقام و المؤشرات من نسبة البطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات وغيرها. و نجد على سبيل المثال أن التقرير الرسمي الذي رفعته الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة والمتعلق بأهداف الألفية للتنمية بتاريخ سبتمبر 2010 يتحدث عن نسبة بطالة بلغت 17.7% سنة 2004 ومستوى 10.2% سنة 2010 {1}، في حين أن تقرير صندوق النقد الدولي يشير الى نسبة 21 % سنة 2010 {2}.

كما تشير مؤسسة أخرى هي البنك الدولي الى أن التنمية الاقتصادية بالجزائر لا تزال تعتمد على استقرار أسعار الهيدروكربونات أو المواد النفطية، بحيث يقدر نمو إجمالي الناتج المحلي لسنة 2012 ب 5.3 % كإجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

1}**2** eme Rapport Nationale Sur Les Objectifs Du Millenaire Pour Le Developpement,Septembre 2010,P 15.

2}International Monetary Fund, Algeria: Selected Issues Paper, February 2013,P05.

فماهي مضامين مختلف التقارير الدولية التي تتطرق الى الحديث عن الجزائر من زاوية الاستقرار السياسي و الأمني من جهة،و مؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ؟

أولاً:

الاستقرار السياسي والاجتماعي:

1) معهد الإقتصاد والسلام و معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي:

The Institute for Economics and Peace and Stockholm International Peace Research Istitute (SIPRI):

يتيح مؤشر السلام العالمي– Global Peace Index معرفة مستوى الاستقرار السياسي للمناطق و الدول و الذي يؤثر على مسيرة العمل التنموي، و يصدره معهد الإقتصاد والسلام، وذلك بناءاً على مراكز أبحاث ودراسات وخبراء بهذا المجال، بحيث صنف تقرير معهد الاقتصاد و السلام الجزائر في المرتبة 116 سنة 2009 من مجموع 158 دولة. بحيث تم استخدام 23 مؤشراً كمياً ونوعياً أبرزها التنمية المحلية و الصراع الدولي، السلام و الامن في المجتمع و العسكرة والمرتبة 121 سنة 2010 ، و المرتبة 121 سنة 2012 {1} فيما تم تصنيف تونس على سبيل المقارنة في المرتبة 72 والمغرب 54.

وذكر التقرير أن الجزائر حصلت على معدل 26.2 نقطة، بناء على تقديرات المعهد، الذي يبني تصنيفه على أساس معطيات مستمدة من تقارير لمراكز بحث ومنظمات أخرى، منها وحدة الإستخبارات الاقتصادية التابعة للفاينانشال تايمز ومركز أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

ويأخذ التقرير في الحسبان في تصنيف الدول 23 مؤشرا؛ منها مستوى جرائم العنف، عدد المسجونين، جرائم القتل، عدد ضباط الشرطة والأمن والجيش، أعداد الوفيات الناجمة عن الحروب الخارجية، الإنفاق العسكري، الاستقرار

1} Institute For Economics And Peace, Global Peace Index 2012, P 09.
تفاصيل أكثر فيما يخص الجزائر على موقع المعهد: http://www.visionofhumanity.org/gpi-data/#/2010/scor/DZ/detail

السياسي، العمليات الإرهابية والإرهاب السياسي. وسجلت الجزائر ترتيب متدنيا في مؤشر تصور المجتمع للجريمة والمظاهرات العنيفة والعلاقات مع دول الجوار. بحيث ان تحسن تصنيف الجزائر يعود في الأساس إلى استرجاع السكينة الداخلية، وتحسن العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا بعد مرحلة بدء الثورة وعدم تقديم الغطاء و الدعم السياسي الجزائري للثورة بليبيا، و بروز علامات مصالحة مع المغرب ، ومباشرة إصلاحات سياسية والإعتراف بـ 17 حزباً جديدا، ما انعكس إيجاباً على مؤشر الإستقرار السياسي في البلد.إلا أن الجزائر لم تبقى في منأى عن المظاهرات الشعبية والإضرابات الاجتماعية.

وسجل التقرير أول تحسن منذ عامين، وللمرة الأولى لم تعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أقل مناطق العالم سلاما منذ بدء العمل بمؤشر السلام العالمي في عام 2007، وفقدت هذه الصفة التي انتقلت إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد موجة الربيع العربي. وتشير البيانات الوثائقية بأن هناك فجوة حقيقية في مستوى السلم بين الحكومات الديمقراطية وبين أنواع الحكومات الأخرى. وتؤدي الديمقراطيات دورا ملموساً في تحقيق الاستقرار بما يعتبر أفضل من الأنظمة الديكتاتورية والتي تعمد على استخدام وسائل القمع الحكومي، ينجم عنه هجمات إرهابية ضد السياسات الحكومية وزيادة مستوى الصراعات الداخلية المنظمة.

ويشير "ستيف كيليلا" ، المؤسس والرئيس التنفيذي لمعهد الاقتصاد والسلام الى ان تحليل مؤشر السلام العالمي على مدار الستة أعوام، يشير بأن هناك دول تقبع في القاع ودول تتصدر مؤشرات السلام العالمي وقلما ما نلقي المؤشر ينقل دول من القاع إلى أعلى بل تظل الدول عالقة في الترتيب كما هي. ومن الجدير بالذكر ايضاً بأن هناك ارتباطاً بين حالة السلم وزيادة إجمالي الناتج المحلي لرؤوس أموال هذه الدول. ومن خلال ما تسعي إليه الدول من تطوير سياسات صنع القرار، فلا بد من التركيز على مؤشرات المكاسب الحقيقية الناجمة عن حالات السلم وكذلك مراجعة إطارات العمل المتعلقة بخلق مجتمعات أكثر سلمًا.

أما **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي** فركز على ان الجزائر تعتبر من العشر دول الاولى عالمياً في استيراد السلاح، وبالتحديد المرتبة السابعة عالمياً {1} وعلى عكس التقارير السابقة، لم يخض التقرير الجديد لمعهد ستوكهولم، كثيرا، في نفقات الجزائر من أجل شراء الأسلحة، مشيرا إلى أنها دخلت عداد العشر دول الأكثر استيرادا للأسلحة، وأن الدول التي تستورد منها الجزائر على غرار روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تتجاوب تلقائيا مع الطلب الذي تقدمه الدول المستوردة للأسلحة من بينها الجزائر، وعزا التقرير أسباب هذا التجاوب التلقائي إلى كون مداخيل بيع الأسلحة تشكل "علاجا ماليا جيدا لهاته الدول في مواجهة الأزمة المالية العالمية".

وتتقدم الجزائر حسب التقرير على كل من مصر، المغرب، وجنوب إفريقيا ونيجيريا، كنتيجة لرفع ميزانية وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية خاصة تلك الاموال الموجهة لجهاز الشرطة إلى 15 مليار د تقريبا في قانون المالية التكميلي

1} Sipri Yearbook 2012: Armaments,Disarmament and International Security - Summary,P 13.

بزيادة 6 مليار د عن الميزانية السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام 2011، حيث يتضمن القانون التكميلي رفع قيمة موازنة الدفاع إلى أكثر من 631 مليار دينار، وهو ما يعادل 9 مليار دولار، وميزانية وزارة الداخلية إلى أكثر من 425 مليار دينار أي ما يعادل 6 مليار دولار.

ومن الواضح أن هذا التطوير المتسارع للقوات البرية وتجهيزها يدخل في سياق مواجهة المتطلبات الأمنية الجديدة التي فرضتها حالة الفوضى في ليبيا والأوضاع المتدهورة في الساحل، حيث تتضمن الخطة الأمنية الجزائرية زيادة القدرات التسلح بالنسبة للمشاة بتعزيز آلاف من السيارات الخفيفة والعربات المصفحة التي يمكنها العمل في الصحراء. كما عملت الجزائر على اقتناء وسائل مراقبة جوية إلكترونية لأجل مراقبة الحدود في أقصى الجنوب.حيث يرجع التقرير إقدام الجزائر على إبرام صفقات الأسلحة الى جهود "مكافحة الإرهاب"، و إرادة الحكومة في تحديث الجيش، حيث استوردت عتادا وأسلحة وأنظمة إلكترونية متطورة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما يشير المعهد الى تجاوز الجزائر حالة الحصار الذي فرض عليها من قبل الدول الكبرى التي رفضت في السابق بيع الأسلحة للجزائر في مرحلة عشرية الفوضى و الدموية.

2) مركز كارينغي للشرق الأوسط – Carnegie Middle East Center

أ– في اطار تحليل المركز لوضع الاستقرار السياسي الذي تعيشه الجزائر، يتطرق الى الحديث عن الاسباب التي ابقت الجزائر في منأى عن موجة الربيع العربي الذي تعرضت لها منطقة شمال افريقيا و الشرق الاوسط، وفي ملخص ما يتطرق له الباحثون في معهد كارينغي تم التركيز على أربعة نقاط حافظت على الاستقرار في الجزائر:

1. ذكريات العقد الأسود: بحيث أن معظم المواطنين لايزالون يتذكرون العنف والفوضى اللذين اجتاحا الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، مايجعلهم يتردّدون في الانطلاق أو المشاركة في الاحتجاجات على غرار الربيع العربي. مع التأكيد أن هذا التقاعس لايعبّر عن تأييد النظام، بل هو خوف عام من الاضطرابات وأعمال العنف التي يمكن أن تنجم عن الاضطرابات السياسية.

2. تحكّم السياسيين بزمام الأمور: يعتبر الباحثون بالمركز بأن النظام السياسي بارع جداً في التعامل مع الاضطرابات المدنية{1}، وضمان ألا تصل أخبار التظاهرات في جزء من البلاد إلى المناطق الأخرى. ونظراً إلى انعدام التماسك الاجتماعي في الأراضي الجزائرية الواسعة، من غير المستغرب أن التظاهرات لم تخلق تأثير الدومينو الذي شهدناه في أماكن أخرى.

3. أموال النفط: بدلاً من الاستثمار في الإصلاح الاجتماعي الذي تشتدّ الحاجة إليه، يستخدم النظام الأموال الضخمة من صادرات النفط لشراء الأصوات والشعبية. فأثناء الانتخابات مثلاً، يستخدم النظام الوفرة المادية المتاحة لكسب الأصوات من خلال منح قروض كبيرة للمزارعين و مسح الديون عن البعض الآخر.

{1} الحسن عاشي، هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 31 ماي 2012.

4. مظاهر الشرعية: بحيث أن النظام يجدد نفسه ويكتسب الشرعيّة من خلال الثورة، وهو يحافظ عليها من خلال مكافحة الإرهاب، لامن خلال الوسائل الديمقراطية أو الدستورية.

ب– أما فيما يتعلق بالتحدّيات الأمنية، فيتطرق المركز الى تحليل الأوضاع مع الحدود المباشرة من الجيران على البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى ضمن النقاط التالية:

– المغرب: في سياق الصراع الطويل بين الجزائر والمغرب على الصحراء الغربية، لاتزال الحكومة في كل بلد تلقي اللوم على الأخرى، ولاتزال الحدود بين البلدين مغلقة.و هذا الصراع لايشكّل تهديداً كبيراً على الرغم من طول أمده، إذ شهد البلدان خلافات داخلية كان يمكن التخفيف من حدّتها عبر مهاجمة البلد الآخر، لكن أياً من البلدين لم يستسلم لمثل هذا الإجراء.

– ليبيا: الجزائر استفادت على الأرجح كثيراً من سقوط نظام القذافي حسب ما ذكر المركز، إذ تمكنت من التخلص من التوتّر على طول حدودها الشرقية، مع أنها أكّدت على سياستها المتمثّلة في عدم التدخّل، وعارضت تدخّل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا. الا اننا نعتقد ان رأي مركز كارينغي يوضع بين قوسين هنا، بحكم أن الفترة الانتقالية التي مرت بها ليبيا أدت الى وجود حالة من اللااستقار امتدت آثارها الى تعميم حالة من الفوضى قبل وبعد سقوط النظام بليبيا، و انتشار السلاح في المنطقة بشكل غير مسبوق. الأمر الذي انعس سلباً على الحدود والأوظاع الأمنية بالجزائر "حادثة تيقنتورين" ومنطقة الساحل عموماً.

– أوروبا: تثير الهجرة غير الشرعية من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا قلقاً كبيراً لدى القادة الأوروبيين، ماحدا بالعديد من البلدان إلى تجريم الهجرة و محاولة معالجة المشكلة من جذورها في شمال أفريقيا. فحذت الجزائر حذو الاتحاد الأوروبي وجرّمت الأجانب، خصوصاً الصينيين والأفارقة الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية، وأعلنت أن أي جزائري يقبض عليه وهو يحاول أن يهاجر بطريقة غير مشروعة يمكن أن يسجن.

– أفريقيا جنوب الصحراء: الجزائر موطن لعدد كبير من المهاجرين من الدول الأفريقية الأخرى، خصوصاً مالي والسودان. وعلى غرار العديد من البلدان المغاربية الأخرى، ابتعدت الجزائر عن معظم جيرانها في الجنوب الأفريقي، وعرّفت نفسها على أنها بلد "عربي" لا "أفريقي"، وهي سياسة اعتبرها المركز مضرّة بعلاقات الجزائر مع دول المنطقة ومصلحتها المشتركة في مكافحة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المماثلة التي تنشط في منطقة الساحل، خاصة بعد اندلا ع الحرب في مالي والتوترات التي شهدتها المنطقة والتي أثرت على صحراء الجزائر ضمن العملية الارهابية التي استهدفت منطقة التنقيب وتصدير النفط بعين آميناس.

ج– أما على صعيد التحليل الكلي للاستقرار السياسي بالجزائر و الذي يقدمه مركز كارينغي للشرق الأوسط، يشير الباحثون الى وجود انسداد سياسي يتجسد في ثلاثة نقاط أساسية:

- الانتقال غير المكتمل:يرى الباحثون في هذا الاطار الى ان الانتقال الجزائري من السلطويّة إلى الحكم الديمقراطي الذي بدأ في العام 1989، لايزال جارياً، وخلافاً لما حدث في بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشبه جزيرة أيبيريا، لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تحدّياً خطيراً من جانب حزب معارِض جديد خلال الحرب الأهلية، وحافظ على سيطرته على السلطة السياسية.
- سلطة الجيش: بقيت المؤسسة العسكرية طرفاً سياسياً فاعلاً مهماً في البلاد، ومع أنها ادّعت أنها تقلّص من نفوذها على النظام، فان جهودها في هذا الإطار لاتزال موضع شك. {1}
- المعارضة الغائبة: لاتزال احزاب السلطة الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي تستفيد من غياب أي معارضة سياسية حقيقية في الجزائر، فقد نجحت هذه الاحزاب الحاكمة في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة رغم الصراعات الداخلية الطاحنة التي تتعرض لها فيما يسمى بالحركات التصحيحية، وذلك عبر استغلال الخلاف بين أحزاب المعارضة الصغيرة بشكل استراتيجي، والتعاون مع الاتجاهات الاسلامية التي ليس لها أي راديكالية سياسية.

ثانياً:

التنمية والمؤشرات الاقتصادية:

مع اطلاق البرنامج الخماسي الاقتصادي والاجتماعي للفترة ما بين 2010 و2014، أعلنت الجزائر عن تكلفة اجمالية للبرنامج تناهز 286 مليار دولار امريكي وهو مبلغ ينم عن ضخامة المشاريع التي سيتم الشروع في انجازها ضمن ميادين البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والسكن وغيرها.. ويعد هذا الرقم استثنائيا خاصة في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الانخراط في سياسات التقشف. إلا أن هذه الرقم يطرح تساؤلات متعدّدة ترتبط بظروف إعداد هذا البرنامج ومدى انسجامه مع متطلّبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، خاصة اذا ترافقت هذه الاستثمارات الضخمةمع عدم تحديد للأولويات ودراسة متأنية لجدوى المشاريع المبرمجة. ويتعزّز هذا الشعور بالارتياب بسبب طبيعة التدبير الذي اتسمت بها البرامج الخماسية السابقة، والتي ارتبطت عند الرأي العام الجزائري، بالتبذير وسوء استعمال المال العام.

كما أن المخطّط الخماسي السابق2005-2009 لم يتعرض للتمحيص ولم يوضع على ميزان التقييم وحساب الربح والخسارة قبل الشروع في مخطّط جديد. فالحديث الرسمي العام على أن المخطّط السابق أتاح تحقيق إنجازات هامة

1} Abdennour Benantar and Yezid Sayigh, Algeria: Political and Security Challenges, Carnegie Middle East Center, Beirut, June 20. 2012.

وتطويرات كثيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، هو عبارة عن قائمة من المشاريع تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كل حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا. ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي. فقراءة البرنامج لا توحي بوجود أي استراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ هو يركز على أعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج الى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية. بذلك فان التقييم الرسمي لا يتيح معرفة مستوى التنمية الحقيقي، و من الاجدى القاء اطلالة على مختلف التقارير التي تشير الى مدى نجاعة السياسات التنموية الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر في سياق بناء تنمية شاملة ومعتمدة على الذات.

1) منتدى الاقتصاد العالمي – The World Economic Forum

صنف تقرير صادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادات الهشة المعرضة لمخاطر الهزات،باعتبار أن البلاد لم تستكمل أسس الاقتصاد العصري المتوازن ولا تزال رهينة عائدات المشتقات النفطية. وضمن سياق استقرار الوضع بالمنطقة، أطلق المنتدى على منطقة شمال افريقيا وعلى لسان بعض الدبلوماسيين الأوربيين "بافغانستان خاصتنا" {1}حيث المح التقرير الى مستويات الاختطاف المخيفة التي تسارعت في الجزائر اظافة الى حالة الحرب وهشاشة الاستقرار الأمني الذي يؤثر مباشرة على العمل التنموي بالمنطقة.

فمن مجموع 144 دولة، تتموقع الجزائر في المرتبة 141 في فعالية مؤسسات الدولة (آخر مرتبة)، و142 في مدى تطور السوق المالي والبنكي ، بحيث يصنف التقرير المعنون "بالمخاطر الشاملة Global Risk 2013" في خانة الدول التي تقع بين المستوى الأول و الثاني و بترتيب 121 من ضمن 139 دولة {2}، بحيث أن المستوى الأول يتحدد بمؤشرات وعوامل المنافسة على أساس الاعتمادات المالية وتسجيل نقص في الكفاءة لدى الموارد البشرية.أما الدول بالمستوى الثاني، فإن اقتصادياتها تتمتع بنوع من النجاعة والفعالية في التنمية ومباشرة مسار تطوير قدرات

1} World Economic Forum, Annual Meeting 2013: Resilient Dynamism, Davos-Klosters, Switzerland 23-27 January 2013,P 31.
2} World Economic Forum, Global Risks 2013: Eighth, 2013,P 68.

الإنتاج والحرص على نوعية المنتجات وتسجيل تحسن في المداخيل والأجور واستقرار نسبي في الأسعار.أما المستوى الثالث، فإنه يرتكز على الإبداع والإبتكار وتحسن مستوى الدخل والأجور وارتقاء مستوى المعيشة وقدرة المؤسسات على المنافسة وتوفير منتجات جديدة وتطور مجال الخدمات.

وفيما يتعلق بهذه المراحل الثلاث،وكما سبقت الاشارة، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 121 من مجموع 139 دولة شملتها القائمة، و ضمن مرحلة انتقالية بين المستوى الأول والثاني، حيث يشير التقرير في الشق المتعلق بالتنافسية الدولية لعام 2013 عن تأخر كبير للجزائر في مختلف المؤشرات المعتمدة.

وفي سياق التنافسية الشاملة، تراجع تموقع الجزائر الى المرتبة 110 في تقرير 2013 بعدما كانت في الرتبة 87 سنة 2011 {1}، اي تراجع ب23 درجة، الامر الذي يطرح تساؤلات عن سلسة المشاريع التي انفقت السلطة عليها مبالغ مالية كبيرة في ظل عدم تأثر الجزائر بارتدادات الازمة المالية العالمية. في حين ان تموقع الجزائر عربيا ياتي في المرتبة 11 بعد كل مصر ولبنان والمغرب والأردن والكويت والبحرين وسلطنة عمان والإمارات المتحدة والسعودية وقطر. و على المستوى الإفريقي احتلت تنافسية الجزائر المرتبة .13 بعد دول مثل رواندا وبوتسوانا وناميبيا وغامبيا والغابون، مع احتلال دولة جنوب افريقيا الصدارة على راس القائمة كأول دولة تشهد حركية وتنافسية اقتصادية قوية.
كما تم تصنيف الجزائر ضمن المرتبة 100 في مجال المنشآت القاعدية والبنى التحتية، مما يبين عدم وجود مردودية وجدوى في هذه المشاريع العمومية رغم استفادة هذا القطاع الخاص بالمنشآت بأغلفة مالية ضخمة مثلما سبقت الاشارة دون ضمان الفعالية المطلوبة، خاصة وأن الجزائر احتلت المرتبة 136 في مجال الفعالية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ، فقد احتلت الجزائر المرتبة 100، منها الرتبة 49 في سعة السوق و133 في المجال التكنولوجي. فيما احتلت المرتبة 93 في قطاعي الصحة والتعليم، فضلا عن ذلك صنفت الجزائر في المرتبة الأخيرة في مناخ الأعمال، حيث أن البيروقراطية والبنوك تشكلان عقبات لرجال الأعمال من المستثمرين، فقد اعتبر المتعاملون الاقتصاديون والمستثمرون أن البيروقراطية الإدارية غير الفعالة أهم معرقل في مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، تليها بنسبة 15.7% صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، وبعدها يأتي الفساد والرشوة بنسبة 14% ، ثم نسبة 8.1% كعدم نجاعة وفعالية المنشآت القاعدية والبنى التحتية ومستوى تكوين اليد العاملة. وهنا من الواضح أن الفساد يشكل خللاً كبيرا وعائقاً أمام فتح باب الاستثمار حسب الارقام التي يطرحها التقرير.
و ضمن التصنيفات الفرعية، وبالرغم من أن الناتج المحلي الخام للبلاد فاق ال 7, 19 مليار د، نجد الجزائر في المرتبة الأخيرة ضمن مجال الإبداع والإبتكار. والمرتبة 140 في مجال حقوق الملكية و142 في حماية الملكية الفكرية و129 بمدى ثقة الشعب أو الجمهور بالسياسيين، و134 في المزايا والامتيازات المتحصل عليها من قبل الرسميين في قرارات الحكومة و140 في ثقل الإجراءات الحكومية، إضافة إلى المرتبة 137 في استفحال الجريمة و121 في فعالية سياسة الخدمات المقدمة.

1} World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011-2012,P 15.

أما التصنيف العام للتقرير فيشير الى تموقع الجزائر في المرتبة 110 من مجموع 144 دولة في تصنيف 2013/2012 بمؤشر عام يقدر بـ 3.72 نقطة من مجموع 7 على السلم .بحيث تراجعت الجزائر بنقطتين مقارنة بتصنيف /2011 2012 فقد احتلت المرتبة 108.

ومن خلال تفاصيل هذه التقارير الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يعقد اجتماعات سنوية في منطقة دافوس بسويسرا بشكل سنوي بمشاركة رجال الأعمال و القادة السياسيين و الصحفيين من كل انحاء العالم، نجد ان الجزائر لم تستكمل بعد أسس الاقتصاد العصري المتوازن ولا تزال رهينة عائدات المحروقات.

2) مؤسسة فريدريش ناومن و معهد ليغاتوم:

Friedrich Naumann Foundation for Freedom and Legatum Institute:

يلخص التقرير الذي تقدمه المؤسسة الألمانية " فريديريش ناومن " الى اعتبار الجزائر في المرتبة الأخيرة عربياً في مجال الحرية الاقتصادية في اشارة الى استمرار الاقتصاد الجزائري منغلقاً على نفسه{1}، فضلا عن مناخ الأعمال والاستثمار غير المحفز والتغييرات المستمرة في مجال التشريعات والقوانين المتصلة بالاقتصاد.

التقرير بعنوان "الحرية الاقتصادية في العالم العربي Economic Freedom of the Arab World 2012" مكون من 74 صفحة و اعتمد على عدة مؤشرات، منها الإطار التنظيمي والقانوني الخاص بالاستثمار ومناخ الأعمال ووضعية المؤسسات، وجاءت الجزائر في المرتبة الـ17 والأخيرة {2} بمعدل 5, 7 نقطة، بينما تحصلت موريتانيا على 6, 0 نقطة في المرتبة 16 ونالت سوريا (مع حالة الفوضى والانتفاض ضد النظام !) المرتبة الـ 15 بـ 5, 2 نقطة.

وجاء التقرير كجزء من دراسة دولية متخصصة في مجال الحرية الاقتصادية مقسمة الى سلم من 5 مستويات تشمل الإطار القانوني، والتجارة الحرة، والسياسة النقدية، وفعالية السياسة التعليمية وارتباطها بعالم التشغيل، والتنظيم ونشاط الدولة. إضافة إلى مؤشر الملكية الفكرية والصناعية وسهولة الوصول الى التمويل البنكي، الى جانب مؤشرات تتعلق بحرية التجارة الخارجية. وتصدّرت البحرين المرتبة الأولى في كافة المؤشرات بـ 8, 1 نقطة، تتبعها الإمارات العربية بنفس التنقيط، ثم الأردن بـ 7, 9 نقطة.

ويربط التقرير بين التنمية الاقتصادية ومستويات التنمية البشرية، بحيث تستند الحرية الاقتصادية إلى أسس الاختيار الشخصي، والتبادل الطوعي، وحرية المنافسة، وتأمين الملكية الشخصية. فالأفراد الذين يعيشون في دول ترتفع بها معدلات الحرية الاقتصادية يتمتعون بقدر أكبر من الرخاء وقدر أكبر من الحريات الفردية، علاوة على امتداد أعمراهم لفترات أطول.

وقال رولاند ماينارودوس مدير فرع المؤسسة فى محيط دول البحر المتوسط تعليقًا على نتائج التقرير "إن أهم التحديات التى تواجهها الاقتصادات العربية هى توظيف التحولات التى تشهدها البلدان العربية فى خدمة اقتصاداتها ومواطنيها" كما أوضح أن التقرير يستند إلى الأحداث التى شهدتها البلدان العربية فى عام 2010 والأرقام المتوفرة فى هذا العام

1} حسب تقرير فريديريك ناومان: الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا في مجال الحرية الاقتصادية، جريدة الخبر على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/economie/313771.html

2} Friedrich Naumann Foundation for Freedom, Economic Freedom of the Arab World 2012,P 07.

محذرًا من فشل اقتصادات الدول العربية فى توفير فرص عمل كافية للأجيال الشابة التى يزداد عدد أفرادها باطراد فى الدول العربية.

أما **معهد ليغاتوم** فيرى أن الجزائر تراجعت من المرتبة 88 إلى الرتبة 100 {1}في تصنيف الدول الأكثر رفاهية. ففي سياق منشورات تصدرها الهيئة البريطانية والدولية المتخصصة "معهد ليغاتوم" بصورة دورية منذ 2006 تم تصنيف الجزائر بحكم مؤشر الوضع الاقتصادي العام لتأتي ضمن العشر دول الإفريقية من مجموع 144 دولة شملها التقرير الذي يعتمد على ثمانية مؤشرات تتيح التعرف على مدى رفاه ورخاء الحياة الاقتصادية: أولها الاقتصاد، ثم التعليم، ريادة الأعمال، فرص الاستثمار، الحكامة، الصحة، الحريّة الشخصية، الأمان والسلامة و الرأسمال الاجتماعي.

وتجدر الاشارة الى أن النرويج هي الدولة الأكثر رخاء في العالم، بينما تعتبر الإمارات الأولى عربياً، فيما صنفت الجزائر في المرتبة 7 ضمن 10 دول بعد غانا وناميبيا وتونس وجنوب إفريقيا والمغرب وبوتسوانا. وقبل ثلاث دول هي مصر ومالاوي ومالي.

واعتبر التقرير أن التحسن الواضح بالنسبة للجزائر يبقى في المؤشرات الكبرى الاقتصادية التي تترافق و تحسن أسعار المحروقات. ورغم ذلك، فإنها تراجعت في الترتيب العالمي إلى الرتبة 100 مقابل 88 في تصنيف سابق سنة 2011. وتم تصنيف الجزائر في المرتبة 50 في المؤشر الاقتصادي، ما أن أحسن نقاط إيجابية للجزائر ترتبط بالاقتصاد الذي احتلت به المرتبة 50 عالمياً قبل البرتغال وروسيا وأوكرانيا وتركيا والهند وايران، مع تحسن في نظام التعليم بالمرتبة 77 عالمياً قبل مصر وسوريا. مع تسجيل عائدات لمحروقات واحتياطي صرف مرتفع، فضلا عن تمتع الجزائر بمخزون من الموارد الطاقوية حيث تعتبر المنتج ال 15 عالمياً للنفط والثالث إفريقياً بمعدل 2,1 مليون برميل يومياً بعد نيجيريا وليبيا، المرتبة العاشرة في انتاج الغاز الطبيعي والثاني إفريقيا.

كما يشير التقرير الى أن المعدل العام للنمو الاقتصادي الفعلي يقدر خلال خمس سنوات بـ1,1 بالمائة. كما أن مؤشّر معدل الكثافة للهاتف النقال أعلى من المعدل العام، حيث بلغ 99 % مقابل 7,98 % في المعدل العام.

ولكن الجزائر تتأخر في المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل الهيئة الدولية، حيث وضعت هذه الأخيرة في المرتبة 137 في الحريات الفردية و93 ضمن النشاطات المقاولاتية والأعمال و106 في الحكم الراشد و75 في الصحة و77 في التعليم و104 في الأمن و109 في الرأسمال الاجتماعي.

واحتلت الجزائر الرتبة 8 عربياً بعد الإمارات العربية المتحدة والكويت والعربية السعودية والمغرب والأردن وتونس ولبنان. في حين أننا نجد دولة بوتسوانا تتصدّر القائمة بفضل النمو الاقتصادي المتسارع، والحكم الراشد، واحترام الحريات الفردية و تدني مستويات الفساد والرشوة.

3) صندوق النقد الدولي و البنك الدولي: TheWorld Bank and International Monetary Fund

1} Legatum Institute, The 2012 Legatum Prosperity Index,P 05.

في صفحة مخصصة للجزائر حديثة الانشاء على موقع صندوق النقد الدولي على النت{1}، وفي سياق الاشارة الى التغيرات الاقليمية و الدولية الحاصلة بفعل ثورات الربيع العربي وتغيير الحكومات والإصلاحات السياسية، خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرى صندوق النقد الدولي أن الجزائر إلى حد كبير تجنبت هذه الارتدادات و الاضطرابات واسعة النطاق. ومع ذلك، وحسب الصندوق فان بقاء نسب البطالة مرتفعة و ضعف أداء القطاع الخاص تمثل أبرز التحديات لهذا البلد المصدر للنفط. بحيث طبقت الحكومة ببطء إصلاحات هيكلية لدعم الاقتصاد غير الطاقوي أو غير الهيدروكربوني. وفي محاولة للإسراع في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، شرعت الجزائر بتطبيق إصلاحات تتضمن دعم تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محاولة لخلق فرص عمل إضافية ونمو القطاع الخاص، الا ان الصندوق يعتبر أن هناك عدم توافق للمهارات مع احتياجات سوق العمل، حيث شخص سياسات سوق العمل "بالجامدة" ما يجعل من الصعب على القوى العاملة الشابة والمتزايدة العثور على فرص العمل. وعلى صعيد التجارة الخارجية يشير الخبراء الى محاولة لتطوير التجارة مع الاطراف الدولية، من خلال المساعي المستمرة للجزائر لتصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية، ومن خلال توقيع خمس اتفاقات إضافية للتبادل التجاري الثنائي في بداية عام 2012.

كما يشير صندوق النقد الدولي الى التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي فيما سماه بالسياسة المالية التوسعية، والى العجز في الميزانية الذي قدره الصندوق بنسبة 4% لسنة 2011 من اجمالي الناتج المحلي، وعجر بنسبة 6 % لسنة 2012 بسبب الانفاق العام الكبير، مع الاشارة الى امتلاك الجزائر لاحتياطيات نقد أجنبي كبيرة تقدر بحوالي 200 مليار د الأمر الذي حلق توازنا في سد هذا العجز المتصاعد وغطى على تبني التنمية بمنهج التدخل الكبير للقطاع العام.

كما يقدر الصندوق نمو إجمالي الناتج المحلي لسنة 2012 بنسبة 3.1 % ، ونمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بنسبة 5.3%، مع تسجيل ارتفاع كبير في نسب التضخم لم تشهده الجزائر منذ 15 سنة {2}حيث بلغ 8.4 % سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي عرفت تضخما بنسبة 4.5% بسبب الانفاق العام الكبير و الارتفاع في اسعار مختلف الأغذية.

كما يشير الصندوق الى المحاولات الحثيثة للحكومة الجزائرية "الغير واضحة النتائج لحد الآن" لتفعيل دور القطاع الخاص من خلال اطلاق عدة مبادرات وتخصيص مبالغا مالية ضخمة لتنويع مصادر النمو الاقتصادي وتبني إنتاج أكثر تنوعا يساهم في خلق الوظائف.

و يرى صندوق النقد الدولي أن الجزائر تسير على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حققت مكاسب قوية في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل توفير التعليم الشامل للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبلغت معدلات التعليم الابتدائي 96 % وتوازن في نسبة الإناث إلى الذكور فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 0.94 % في عام 2010. كما أجريت تحسينات في قطاع الصحة، وفي الحد من انتشار فيروس ومرض الإيدز.

1} عرض عام، موقع صندوق النقد الدولي على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

2} International Monetary Fund, Information Bulletin Generalized, January 2013, P 02.

ومع ذلك فإن تقديم الخدمات لا يزال ضعيفاً. وبالرغم من التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، مثل تخصيص 30 % لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، مازالت الجزائر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل الأخرى من حيث تمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. مع تواصل في تحسن مرتبة الجزائر على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة حيث احتلت ترتيب 96 من بين 187 بلداً {1}، حيث ان مؤشر التنمية البشرية يهتم بقدرة الأفراد على تنمية إمكاناتهم الكاملة وعيش حياة منتجة وخلاقة تتفق مع احتياجاتهم واهتماماتهم. وهو ما يضعها في مرتبة أعلى من المتوسط الإقليمي.

وفي سياق آخر، نسجل مشاركة الجزائر رسمياً في القرض الذي طرحه صندوق النقد الدولي للاكتتاب بمبلغ 5 ملايير دولار على شكل دعم مالي ممنوح لصندوق النقد الدولي في إطار طلب تقدمت به هذه الهيئة المالية الدولية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت العديد من الدول. وقد اعلنت السيدة "كريستسن لاغارد" المديرة العامة لصندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2012 أن الجزائر استطاعت أن تحقق استقرارها الاقتصادي والمالي بفضل السياسات الاقتصادية الجارية في ظل ظروف عالمية اتسمت بعدم الاستقرار. وبعد أن كانت الجزائر دولة مدينة خلال التسعينيات بالخصوص إذ بلغت مستوى عدم القدرة عن التسديد، تحولت إلى بلد دائن، بعد تسديد كافة الديون بصورة مسبقة بما في ذلك الديون متعددة الأطراف في إطار الهيئات المالية الدولية.كما أن تقارير صندوق النقد تاتي في اطار التقييم العام وفق ما يعرف باتفاق المادة الرابعة الذي يسمح لهيئة "بروتون وودز" بتشريح وضعية الاقتصاد الجزائري على المستويات الكلية والجزئية ولاسيما سياسات الإنفاق والتمويل والقروض والخوصصة.

وفي سياق هذه المتابعات للوضع التنموي و الاقتصادي الجزائري، يرى صندوق النقد الدولي أن وضعية الجزائر في سنة 2012 تحسنت بالنظر الى أن المديونية انخفضت واحتياطي الصرف ارتفع، حيث تعد الجزائر الأقل مديونية بين البلدان الـ20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا {2}، ويشير الصندوق إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012 و الذي بلغ في نهاية السنة إلى 205, 2 مليار د. حيث أن الديون الخارجية الخام للجزائر لا تمـــثل سوى 2,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 ومن المقرر أن تبقى في نفس النسبة لسنة 2013.

كما يشير الصندوق الى ارتفاع الصادرات الجزائرية خلال سنة 2012 لتصل إلى 81 مليار د، مع حجم للواردات بلغ 4. 57 مليار دولار مع توقع استقرار في أسعار البترول لتراوح ضمن معدل 115 دولار للبرميل على أساس انها مصدر الدخل الرئيسي لميزانية الدولة، على حساب مصادر دخل أخرى يمكن ان تلعب دورا مهما في مصادر الدخل كالزراعة و التجارة والصناعة و السياحة، وباعطاء الأولوية للاستفادة من الارتفاع الحالي في أسعار النفط لتنويع اقتصادات البلدان المنتجة للنفط. حيث شكلت إيرادات المحروقات 97.05 % من إجمالي حجم الصادرات الجزائرية في عام 2012 وهو ما يفرض على الجزائر إيجاد طرق جديدة لتنمية الموارد المالية تمكنها من تطوير الاقتصاد على المدى الطويل.

1} United Nations Development Programme, Human Development Report 2011,P 22.

2} International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, November 2012,P 29.

أما **البنك الدولي** وفي آخر تقرير له تحدث فيه عن الجزائر، و صادر في 2013 بعنوان "توقعات اقتصادية شاملة" اكد على نسبة نمو بلغت 3.4 % و نسبة 3.8 % كتوقع لسنة 2014 {1}، مع الاشارة الى توقع في نمو اجمالي الطلب المحلي على الطاقة، كما تحدث عن ارتفاع كبير في نسبة التضخم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية واسعة الطلب، وهذا التضخم المرتفع سوف يؤثر على نسبة نمو الناتج المحلي الخام بحيث يدفعها للتباطىء، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام سنة 2011 نسبة 2.5 % مقابل نسبة 3% سنة 2012.

ويرجع البنك الدولي نسبة نمو الناتج المحلي "الضعيفة" الى مداخيل قطاع المحروقات والانفاق العمومي الواسع، مع تسجيل استقرار نسبي في معدل الانتاج الطاقوي طيلة سنة 2012. وفي اطار تحليله لمسألة الاعتماد على القطاع النفطي، يرى البنك الدولي أن الجزائر تتبع قائمة الدول التي تتعرض لموجة تضخم وضغوط على مستوى ميزان المدفوعات و تبعية تتجلى في الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها مع الاشارة الى ان تدعيم أسعار فاتورة المواد الغذائية انتج سلماً اجتماعيا خاصة بالجزائر و المغرب بالرغم من مستوى النمو الضعيف و تعالي نسب التضخم المسجلة ، وهي مؤشرات سلبية تدل حسب البنك الى استمرارية اشكالية الاعتماد على قطاع المحروقات.

و بالنسبة للسوق المحلية و الطلب المحلي على المنتجات الطاقوية، يسجل البنك ارتفاعاً للطلب المحلي مع زيادة في واردات بعض المواد الطاقوية كالمازوت بسبب التوسع الغير متزن للحظيرة الوطنية للسيارات.

وفيما يتعلق بعمليات تحويل الأموال،وحسب البنك الدولي فان الجزائر تفوت على اقتصادها فرصة الاستثمار في التحويلات التي تقوم بها جالية الافراد المغتربين والتي تصل احيانا الى نسبة 7.3%، حيث انها لا تستفيد من هذه التحويلات المالية الهامة لانها تفرض رسوم تحولات عالية من جهة و تعقيد الاجراءات الادارية من جهة أخرى.

وعن مناخ الاستثمار، تظل الجزائر "وجهة صعبة" نظرا الى تعقيد الاجراءات الادارية و الطابع المركزي و البيروقراطي للادارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع بالرغم من وجود ما يسمى "بالشباك الوحيد" الهادف الى توحيد الاجراءات الادارية ذات الارتباط بانشاء المؤسسات و الشركات ذات الطابع الاستثماري.

وفي هذا السياق يصنف التقرير المعنون بـ "القيام بالأعمال 2012 في عالم أكثر شفافية" الجزائر في المرتبة 143 سنة 2011 و المرتبة 148 لعام 2012 وذاك من مجموع 183 بلداً {2}، كواحدة من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية بسبب تسجيل مؤشر أقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 لغاية 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في المؤشرات التي يعتمدها البنك.

وقد قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 11 إجراءاً ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الرسم الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا.

1} The World Bank, Global Economic Prospects: Assuring growth over the medium term, January 2013,P 02.

2} The World Bank, Doing business in a more transparent world 2012,P 06.

و سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخاً يحفز ويجذب الاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث صنفت الجزائر ضمن المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراءاً إلزامياً أو14 وثيقة بمعدل 24 يوماً لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113.

واحتلت الجزائر المرتبة 165 في تسوية الملكية، و الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع اشارة البنك إلى عدم وجود "ليونة" في التشريعات والقوانين التي تضبط هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم، و المرتبة 124 في مجال التجارة الخارجية وترتيب 127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما يعتبر أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو التصنيف 51 المتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا مطولاً وتمتد أحيانا لعدة سنوات.

وحسب التقرير، فان الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، مما انعكس سلباً على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا3 خارج نطاق المحروقات حيث لم تتعد فعليا خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 5,1مليار د.

ويرى البنك ان الجزائر تستقبل شراكات اقتصادية ضعيفة باستثناء مجال الاستكشاف و البحث و التنقيب عن المحروقات لضمان جذب الشركات الدولية التي تتحفظ على قانون المحروقات وتدفع باستمرار الى تعديله. ومع مساعي الحكومة المستمرة لاضفاء تعديلات على قانون الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في خطوة لتنويع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل، فان البنك المح الى تهديد يواجه الاقتصاد الجزائري "الهش" الذي يبقى معتمداً على قطاع طاقوي متقلب الاسعار في الاسواق الدولية.

المبحث الثاني: تفعيل آليات الاعتماد على الذات لبناء تنمية مستدامة

يشهد الاقتصاد الوطني اختلالات هيكلية، وتتجلّى خطورة هذا الوضع على المدى المتوسط في استمرار ارتباط الاقتصاد في شكل مفرط بأسعار النفط والغاز في السوق العالمية كما يشير الخبراء وكما تؤشر التقارير و التوصيات الدولية، فبحلول نهاية عام 2012، شكّل قطاع المحروقات ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وما يعادل 98 في المئة من مجموع الصادرات، وأكثر من 70 في المئة من إيرادات الموازنة العامة، وهو أمر غير عادي في موازنات الدول بان يتم الاعتماد على مصدر "شبه وحيد" في كل ما تنفقه الدولة ضمن تدخلها الاقتصادي، لانه يؤدي الى الشلل أو "الافلاس" في حال تعرض هذا القطاع الى اختلالات في الانتاج أو وتيرة التسويق ان كان معتمدا على الزراعة او الصناعة على سبيل المثال، فما بالك بالاسعار التي تحكم تداول المواد النفطية الخام في السوق الدولية التي تعتبر متعرضة للاضطراب والتغير الجذري في أي توقيت لان مختلف الظروف السياسية والامنية والاقليمية تؤثر عليها.

ان الاشارة الى الخطر المحقق –عاجلا كان او لاحقاً– الذي يتربص الاقتصاد الوطني الهش، يحتم على السياسات والبرامج العامة من جهة ان تتبنى نهجاً بديلا لخلق الثروة و توظيف الموارد البشرية و المالية بما يخدم دينامية الاعتماد على الذات، ونخبة المجتمع من جهة أخرى ان تساهم في ايجاد حلول لوضعية الركود التي تشهدها مستويات التنمية خارج القطاع الهيدروكربوني، ما يدفعنا لتخصيص هامش من الدراسة للتطرق الى دور هذه النخبة في سياق لاحق.

ان مسألة الانفاق العمومي المفرط لشراء الشرعية السياسية أو السلم الاجتماعي، والتي ترتكز على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع السكن الاجتماعي التي تستهدف الفئات المتوسطة أو الهشة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي، والنفقات المترتّبة عن فتح وظائف جديدة في المرافق العامة التي تمثل قطاعا غير مدراً للدخل الاقتصادي ، لاتعتبر سياسة تنموية ناجعة، خاصة اذا لم تترافق ومراعات معايير النجاعة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية.

و بالموازاة مع رزنامة الإنفاق الحكومي، أطلقت السلطات جولة من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأجيل موعد تطبيق منطقة التبادل الحرّ إلى عام 2020 بدلاً من عام 2017. وتبرّر السلطات الجزائرية هذه المبادرة بضرورة منح الشركات المحلية فترة إضافية للاستعداد لمواجهة تحديات الانفتاح التجاري ومنافسة المنتجات الأوروبية.

ان هذا الغياب في نشاط ودافعية المؤسسات الاقتصادية المصغرة او المتوسطة، والذي جعل من الجزائر تعاني من منافسة المنتجات الصناعية لبلدان الاتحاد الأوروبي، يعود في الأساس إلى الاختلالات البنيوية للنسيج الاقتصادي الوطني. فالمؤسسات العامة تتميّز بإنتاجيتها الضعيفة، وأسلوب تدبيرها الذي يعتمد على الإعانات من طرف الدولة لتغطية العجز المالي. اذ لا تزال الغالبية العظمى من مشاريع القطاع الخاص ذات الحجم الصغير والمتوسط تعاني من العقبات الإدارية، وصعوبة الولوج إلى التمويل المصرفي، وعدم احترام قواعد المنافسة. وفي هذا النطاق لا تستفيد

المنتجات الجزائرية من المزايا التي يمنحها اتفاق الشراكة بسبب عدم المطابقة لنظام المواصفات والشروط المطبّقة على السلع المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي. حيث تشير إحصاءات وزارة الصناعة والمؤسسات المتوسطة إلى تراجع أعداد المؤسسات المصدّرة إلى أقلّ من 50 مؤسسة عام 2010، هذا مقابل 280 مؤسسة بداية الثمانينات.

وعلى صعيد الاستثمار وبالرغم من أن السوق المحلي يشكل 35 مليون نسمة، إلا أن تدهور بيئة الأعمال، وعدم استقرار التشريعات، والقواعد التي تنظّم الاستثمار يتسبب في إضعاف جاذبية البلد الاستثمارية وانثناء المستثمرين الأجانب عن الإقدام على إطلاق مشاريع صناعية وخدمية من الممكن أن تعزز النسيج الاقتصادي المحلي وتدعم قدرته التنافسية.

وبالحديث عن التنافسية، فان التقرير سابق الذكر الذي عرضه منتدى الاقتصاد العالمي المرتبط بجودلة الأعمال و الذي يتحدث عن المرتبة 110 للجزائر سنة 2013 من تصنيف ل 139 دولة، وبتراجع بلغ 23 رتبة في تصنيف 2011 الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 87، يعكس تاخراً عن السياق حتى لا نقول عدم وجود أي تحسّن ملموس خلال السنة الأخيرة. وتبقى التدابير التي أقدمت عليها الحكومة من قبيل خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية، وإعادة جدولة ديون الشركات التي تعاني صعوبات مالية، ذات أثر محدود في ظلّ استمرار تعقّد الإجراءات الإدارية، وانتشار الفساد، وضعف الرقابة على المشاريع العمومية التي غالباً ما تكلّف المواطنين أضعاف تكلفتها الحقيقية، على غرار العديد من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها لاحقاً في هذا السياق.

إن الإيرادات التي تحققها الجزائر مقابل صادرتها من النفط والغاز، مكنت البرامج الحكومية حتى الآن من دفع فاتورة السلم الاجتماعي عن طريق دعم أسعار السلع الأساسية، وزيادة أجور الموظفين، وتحريك العجلة الاقتصادية عبر ضخ مبالغ ضخمة في مشاريع البنية التحتية والمساكن ذات الطابع الاجتماعي التضامني. إلا أن الحكومات المتعاقبة فشلت في إيجاد البيئة القانونية الملائمة لتشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة وتنويع الاقتصاد بفك ارتباطه المفرط بأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

إن عدم استغلال الموارد المتاحة اليوم من أجل تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات، يعرّض الجزائر إلى أخطار كبرى مستقبلاً. بحيث يستحيل الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي من دون امتصاص الاحتياط المودع في صندوق ضبط الإيرادات ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في حال حدوث هبوط مفاجئ وطويل المدى في سعر برميل النفط إلى ما دون السبعين دولار الذي يعتبر كسعر مرجعي لميزانية الدولة. مع الاشارة الى خطر آخر هو ان التقليص الراديكالي في نسب ومستويات الانفاق العمومي للحد من عجز الموازنة قد يؤجج الغضب الشعبي ويدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات الاجتماعية. وحتى لو حافظت المحروقات على مستويات أسعار مرتفعة، فإن احتياط النفط والغاز الذي تتوافر عليه الجزائر قد ينضب خلال 20 سنة، ما يعني ضرورة التخطيط الجدي لبناء اقتصاد ما بعد المحروقات.

وبغرض التطرق الى القطاعات التنموية التي تصنع الثروة خارج المحروقات، نطرح السؤال الذي مفاده كيفية بناء اقتصاد قوي بعيد عن ارتدادات اسعار النفط في الاسواق الدولية؟

المطلب الأول: اعتماد اقتصاد ما بعد المحروقات

أولاً: تفعيل البديل الاقتـــصادي

ان بناء قاعدة انتاجية تعتمد على التنوع يسهم في التكيف مع متطلبات التنمية من توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع دون اللجوء الى الاستيراد المفرط والوقوع في التبعية الاقتصادية، وذلك بمراعات مختلف الموارد و الامكانيات المتاحة. والمقصود بالتنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية سواءاً السلعية أو الخدمية، وهذا يجنب الاقتصاد مخاطر هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية زراعية كانت او استخراجية مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر.

ان عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الانتاج المحلية كفيل بتحقيق تراكم في القدرات الذاتية القادرة على توليد مارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، ثم تاتي مرحلة تنويع الصادرات في خطوة لانهاء التبعية المفرطة و الاعتماد المستمر على الخارج. وهذا الانتقال يعبر عن تحويل الهيكل الاقتصادي بتنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة و الخدمات الأخرى بما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، وتشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته.

ويمكن تقسيم عملية تحويل الهيكل الاقتصادي الى نقطتين أساسيتين:

أ- بناء قاعدة اقتصادية (سياسات اقتصادية قطاعية)؛ من خلال العناصر التالية:

1. السيطرة على الموارد الذاتية
2. التنمية الصناعية
3. التنمية الزراعيــة
4. تنمية قـــطاع الخدمات
5. دعم الاستثمار الأجنبي
6. ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة
7. امتلاك وتطوير التقنيـة

ب- اصلاح هيكلي للاقتصاد(سياسات اقتصادية كلية)؛ من خلال ما يلي من العناصر:

1. اخضاع الانفاق العمومي للجدوى الاقتصادية
2. دعم ومساندة القطاع الخاص

وفيما يلي نناقش كل عنصر بشكل مستقل.

أ- بناء قاعدة اقتصادية:

1 . السيطرة على الموارد الذاتية:

تعتبر هذه الخطوة حجر الزاوية في استراتيجية التنمية القائمة على تنويع القاعدة الانتاجية، وهذا باستغلال الموارد الاولية و اعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الانتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية بما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، وبهذا العمل على تغيير تغيير نمط التجارة الخارجية بشكل جذري واعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الحاجات الاكثر الحاحاً.

ان السيطرة على ما تزخر به البلاد من موارد وثروات طبيعية وخاصة النفط و الغاز يعتبر تقليصا للتبعية للخارج و خطوة نحو استقلالية اقتصادية {1}، وهذا بتحديد كيفيات استخدام هذه الطاقات مثلما حدث في السبعينيات حيث تم تخصيص الموارد المالية التي تاتي من المحروقات الى البناء الاقتصادي بدل الاستهلاك، اظافة الى تجاوز احتكار وسيطرة الشركات الاجنبية على هذه الموارد من حيث الجانب القانوني لملكيتها و جعلها في خدمة التنمية الاقتصادية بالتحكم في مراحل استخراجها واستخدامها وتصنيعها ونقلها وتسويقها باتجاه السوق المحلي او التصدير الخارجي بما يحقق عوائد معتبرة.

ان هذه الموارد المتاحة خاصة الاستخراجية منها تحتوي على قيمة مظافة كامنة تتطلب مراحل انتاجية لتحويلها الى سلع نهائية، بالتالي فان تصديرها بشكل خام يعني تحويل القيمة المضافة التي تتضمنها لصالح الاطراف الخارجية، هذا اظافة الى مرونة وقدرة السلع النهائية على تحقيق أسعار أفضل في مجال التبادل الدولي مقارنة بالمواد الطبيعية الخام التي صنعت منها، حيث يعتبر تعدد الأسواق وتنوع هذه السلع يعتبر عاملا يدفع نحو السيطرة التامة على هذه الموارد من خلال انتهاج الاجراءات التالية: {2}

- تحديد الجدوى الاقتصادية لانتاج هذه الموارد و الثروات قبل استخراجها، وذلك بالمفاضلة بين كل من حجم الانتاج الحالي في ضوء المنفعة الراهنة والمتاحة للاستفادة منها، وفي ضوء المنفعة المقدرة في حال الاحتفاظ بها،

1} الحسن عاشي، هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 31 ماي 2012.
2} بيوتر كاربوس، ترجمة صالح ياسر، التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 12،العددالأول، ص264.

اظافة الى المفاضلة بين الاستخدامات المتاحة محلياً واختيار المنهج الذي يحقق اعلى منفعة اقتصادية لاستغلالها على المدى الطويل.

– العمل على دمج هذه الموارد والثروات الطبيعية في الاقتصاد الوطني من خلال تصنيعها محلياً بدلاً من تصديرها في شكلها الخام، واعتبارها عامل انتاج مباشر ومصدر تمويل رأسمالي ضروري لخلق قاعدة مادية وسيولة مالية لعملية الانتاج المحلي الدائم بدعم باقي القطاعات. ويتم هذا بتطوير الصناعات اللاحقة لانتاج هذه الموارد و الثروات الطبيعية كتطوير الصناعات التحويلية، والسيطرة على جميع العمليات الأخرى، كالنقل و الشحن و التأمين و كسر احتكار الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجالات.

– استثمار العوائد المترتبة عن هذه الموارد في أصول انتاجية عامة ومتجددة تدر دخلا وعدم صرفها في الاستهلاك الموجه للسوق المحلي والابتعاد عن تمويل الاستهلاك الجاري المتزايد و المتعاظم أو توجيهها الى ميزانية التسيير لتغطية نفقات قطاع الوظيف العمومي، بحيث ينتفع من هذا الانتقال في نمط الانفاق كل من الجيل الحالي والاجيال اللاحقة.

– التنسيق الاقليمي بين البلدان المنتجة للثروات و الموارد الطبيعية الخام بهدف تنظيم حجم الانتاج، والسيطرة على الاسعار وتقليل فروقاتها وذلك من خلال التكتلات و الشركات المنظمة التي تسمح بالحصول على اكبر حصة من العوائد.

جدول رقم(07): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات/**1995– 2000– 2005 – 2008–**

(دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2008	2009	2010	2011	معدل النمو (%) 2011-2010
قطر	16,642	28,925	49,151	79,606	59,669	74,246	92,897	25.1
الكويت	13,876	17,006	27,012	42,867	30,415	33,454	43,532	30.1
الامارات	27,268	34,837	43,989	38,946	31,675	34,356	40,510	17.9
عمان	6,477	8,097	12,318	21,117	15,207	21,359	25,298	18.4
السعودية	7,855	9,203	13,517	18,471	14,129	16,541	21,046	27.2
البحرين	10,032	12,582	15,140	19,721	16,149	16,691	18,174	8.9
لبنان	3,178	4,585	5,617	7,483	8,679	9,239	9,915	7.3
متوسط الدول العربية	2,115	2,660	3,839	6,084	5,177	5,842	6,731	15.2
الجزائر	1,500	1,801	3,133	4,944	3,917	4,501	5,381	19.5
ليبيا	6,340	6,130	7,186	11,860	8,469	10,271	4,669	-54.5
الاردن	1,560	1,742	2,300	3,759	3,989	4,329	4,622	6.8
العراق	396	871	1,296	3,376	2,978	3,391	4,591	35.4
تونس	2,015	2,244	3,216	4,335	4,182	4,203	4,352	3.6
مصر	1,043	1,560	1,265	2,160	2,450	2,775	2,928	5.5
المغرب	1,415	1,298	1,973	2,849	2,871	2,868	2,902	1.2
سورية	1,163	1,160	1,560	2,677	2,682	2,912	2,850	-2.1
السودان	258	430	994	1,560	1,586	1,687	1,625	-3.7
جيبوتي	858	813	895	1,132	1,172	1,223	1,301	6.4
موريتانيا	618	405	623	1,104	924	1,080	1,180	9.3
اليمن	358	622	953	1,391	1,256	1,347	1,179	-12.5
القمر	533	366	627	802	773	764	801	4.9

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2011.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الامارات العربية المتحدة، ص 24.

يوضح الجدول ترتيب معدلات نصيب الفرد في العالم العربي من الناتج المحلي الاجمالي بناءاً على سنة 2011، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثامنة، وهذا يعكس حجم اقتصاديات هذه البلدان من جهة، ومستويات استفادة الأفراد من هذا رأس المال الاقتصادي و الاجتماعي. وهذا التحسن في معدل النمو الاجمالي يستوجب الحفاظ على وتيرة ارتفاعه حيث يلاحظ أن الجزائر تتقدم دول المغرب العربي من حيث إمكانيات تحسين ظروف ومستويات معيشة الأفراد.

2. التنمية الصناعية:

يعتبر التصنيع عملية واسعة تشمل إعادة بناء مجمل قطاعات الاقتصاد، حيث يخصص فيها قدر ممكن من الموارد و الامكانيات المتوفرة لاقامة هيكل اقتصادي محلي يتميز بالتنوع و التطور التقني، ويقوم بانتاج وسائل الانتاج و السلع الاستهلاكية بما يتيح مع وتيرة الوقت تحقيق معدلات نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي. وتعتبر الصناعة التحويلية القطاع القادر على احداث تحولات هيكلية في الاقتصاد المحلي. بالتالي فان تبني نمط تصنيعي يحتم البحث في طبيعة وقواعد هذه الصناعات بين ان تكون هيكلية او استخراجية او انتاجية او استهلاكية، اظافة الى متطلباتها الاساسية كحجم الأموال والمعارف التكنولوجية التي يمكن اقتنائها من بلدان مختلفة، ومراعات الاسواق القادرة على استيعاب منتجاتها.
ان التنمية باعتماد نهج التنويع الاقتصادي الذي يضمن اعتمادا على الذات، يتطلب توزيعا متوازيا لمختلف أوجه النشاط الانتاجي و التصنيع باعتباره عملية متشابكة ومعقدة بين مختلف الصناعات الانتاجية والاستهلاكية، بحيث ان التكامل في هذا الاطار يحقق قيمة مضافة عالية. وبالتالي فان الاختيار بين الصناعات يقتضي الأخذ بجملة من الشروط أهمها مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج، ومدى اتساع السوق المحلية ومدى فعالية السياسات المنتهجة من طرف الدولة، ومدى النجاح المتوقع لتلك الصناعات، خاصة فيما يتعلق بامكانية توجيهها الى الأسواق الخارجية وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.

بهذا فان التصنيع المطلوب في اطار استراتيجية التنويع هو التصنيع الذي يؤمن تنويع الهيكل الاقتصادي بزيادة الاستثمارات{1}، والأهمية النسبية للقطاع الصناعي عن طريق بناء هيكل صناعي متكامل داخلياً، ومتكامل مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها القطاع الزراعي، حيث يكون الهدف الرئيسي منه انتاج الحاجات الأساسية للسكان، وهذا ما يحدد دور كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي من حيث أنواع وكميات المنتجات الاستهلاكية التي يتعين انتاجها موزعة بين الفروع النتاجية و الاستهلاكية، وذلك في ضوء الطاقات الانتاجية القائمة فعلا في هذه الصناعات بما يؤدي الى تحديد أهداف الانتاج الاستثماري لها وإدارك مدى إمكانية انتاج المنتجات و

1} رشيد عبد الوهاب، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية المالية،معهد الانماء العربي،1984، ص22.

السلع اللازمة،بالاظافة الى تجسيد بناء صناعي متكامل ومرتبط بالسوق المحلية وينطلق من الاحتياجات الأساسية في كل وقت. وهذا يعني تحديد العلاقة مع العالم الخارجي من منطلق الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية وكذلك التغيرات الهيكلية التي تستلزمها عملية التمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكل رقم(06): مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية سنة **2011**

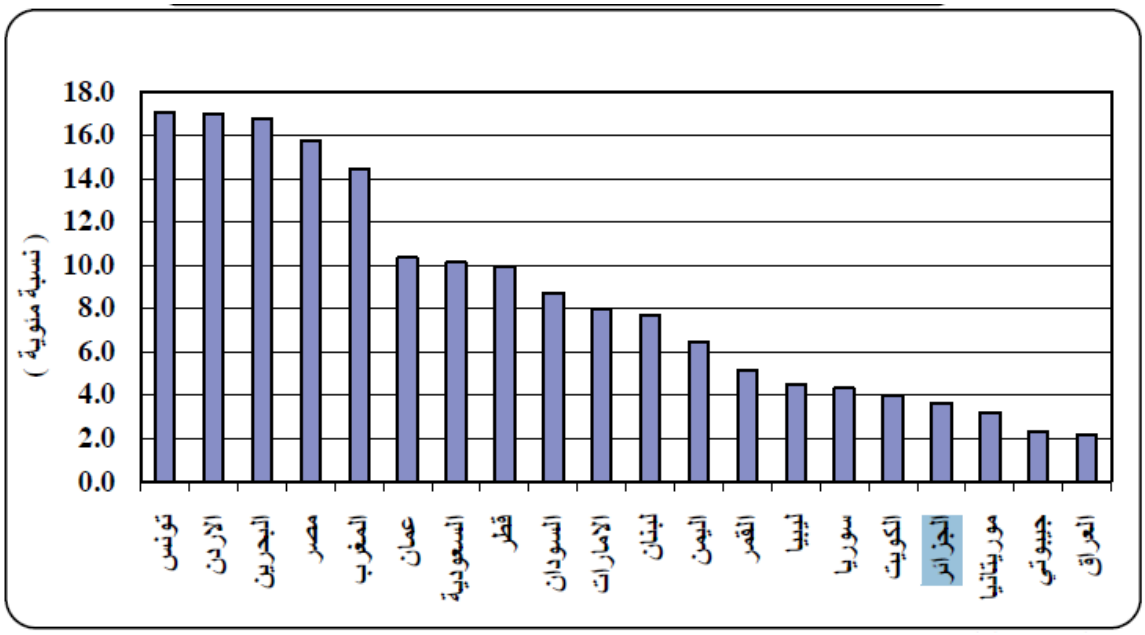

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الامارات العربية المتحدة، ص 76.

و آلية السوق لوحدها لم تعد قادرة على تحريك الصناعة الجزائرية نتيجة لضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهنا تبرز أهمية استثمارات القطاع الوطني الخاص في المجال الصناعي من خلال إعادة تأهيل القطاع بعد أن كان الإستراتيجية الأساسية للاقتصاد الوطني في مرحلة السبعينات وبعد الاتفاق على إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكل الاقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز العمومي

وتكوين قدر من احتياطي الصرف، لكن في المقابل كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي وقطاع البناء والإسكان وتدهور القدرة الشرائية للمواطن. {1}و من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وهذا ليس بالعودة إلى هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد، فتدخل الدولة يجب أن يكون من خلال الاعتماد على:

– تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل ضمان منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.

– تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب.

– إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي.

3. التنميةالزراعية:

ان اعطاء الزراعة أهمية بالغة في جهود الاعتماد على الذات من خلال تنويع قاعدة الانتاج يعتبر هدفا استراتيجياً. بحيث ان هذا القطاع مرتبط بشكل أساسي بحياة الانسان، فالزراعة هي القطاع الذي ينتج الغاء و تعتبر عاملا مولدا للتنمية، كما يمكنها أن تكون خيارا تنموياً بالنظر الى كونها مصدر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء بدل الفاتورة المتزايدة من الاستيراد. كما انها توفر فرص عمل لشريحة واسعة من الناس وتعتبر عاملا رئيسي في تكوين رأس المال الضروري للنمر الاقتصادي.

ان هذا القطاع جذير بالاهتمام في اطار استراتيجية الاعتماد على الذات بتنويع الانتاج، خاصة اذا توفرت له المقومات الأساسية الطبيعية و البشرية و التقنية المناسبة، بالاظافة الى ضرورة تبني سياسات زراعية تتضمن المتغيرات التي تهدف الى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية البنيان أو الهيكل الزراعي، وذلك عن طريق انتهاج الخطط والبرامج و القوانين التي تنظم هيكل الاقتصاد الزراعي بالشكل الذي يجعل منه رائداً في عملية التنمية الاقتصادية.

ان السياسة الزراعية جزء لا يتجزء من السياسة الاقتصادية العامة، بحيث وجب أن تترجم الى أهداف وسيطة وأخرى فرعية بالبحث عن الوسائل والأساليب لتحقيق هذه الغايات. حيث نلحظ أن السياسة الزراعية في الأنظمة الاقتصادية المتخلفة تواجه مجموعة من المشاكل المتمثلة في تحديد كمية ونوعية الانتاج الزراعي وأسلوب تخصيص الموارد الزراعية، وكيفيات توزيع الدخل سواءا داخل القطاع الزراعي او فيما بينه وبين القطاعات الاخرى، ما يؤشر على

1} بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر،دار الملكية للطباعة والإعلان والنشر والتوزيع الجزائر، 2000 ،ص181.

حدوث اختلالات هيكلية في البناء الزراعي كاخلال العلاقات المورديةالزراعية {1} أو عجز السياسات الزراعية في عدة جوانب كالتنظيم، التسعير، التسويق والتنسيق بين الأهداف و الوسائل.

ان تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي بالعمل على تنميته والنهوض به يعتبر استجابة لدوافع عديدة اهمها الاكتفاء الذاتي التام في الغذاء، و هذا بتوفير المقومات الطبيعية والبشرية و التقنية المناسبة، والعمل على تنمية البحث العلمي و التقني لكي يوظف في اكتشاف مواد زراعية جديدة تزيد من الانتاج و الانتاجية، وتعمل على ترشيد استغلال المياه والمحافظة على مخزون المياه الجوفية، وترشيد استخدام الأراضي الصالحة للزراعة ومنع احتكارها من جهة و توفير وسائل وتقنيات استصلاح الاراضي القابلة لهذا التحول، وتنمية المراعي الطبيعية وتفير السلالات الحيوانية التي تتلائم مع البيئة الطبيعية، وتوفير الحماية الزراعية ضد االكوارث و الآفات الخطيرة كالانجراف و التصحر و الجفاف، وتنمية القدرات الرقابية وتوظيف التقنيات الحديثة بشكل أساسي في التسيير واقامة الهياكل الأساسية والمؤسسية اللازمة لزراعة حديثة ومواكبة لمتطلبات السوق المحلي خصوصاً و الخارجي.

جدول رقم(08): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك سنة **2011** (دولار واحد)

	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الحكومي
قطر	72.29	41.84	30.45
الكويت	45.24	27.19	18.05
الامارات	65.55	57.19	8.36
عمان	34.23	22.32	11.90
السعودية	28.30	16.93	11.37
لبنان	26.49	22.40	4.08
البحرين	23.44	16.42	7.01
الاردن	12.21	9.50	2.71
تونس	9.91	7.82	2.10
ليبيا	8.87	5.94	2.93
العراق	8.55	5.82	2.73
متوسط الدول العربية	10.92	8.04	2.89
الجزائر	7.89	4.84	3.04
مصر	6.96	6.06	0.91
المغرب	6.13	4.68	1.45
سورية	5.84	4.84	1.00
جيبوتي	4.27	3.15	1.13
السودان	3.60	3.21	0.39
اليمن	2.89	2.39	0.49
جزر القمر	2.62	2.20	0.42
موريتانيا	2.42	1.93	0.49

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد في الاستهلاك الاجمالي

1} طبايبية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 07-08 أفريل 2008، ص11.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الامارات العربية المتحدة، ص 29.

يلاحظ من الجدول ان الجزائر تحتل المرتبة الثانية عشر على صعيد الدول اعربية فيما يخص نصيب الفرد من الاستهلاك وهذه الأرقام تعكس من جهة حجم السوق المحلي الجزائري القابل للتطوير و الاستثمار، لكن تعكس من ناحية أخرى صورة سلبية لحجم واردات السلع الاستهلاكية التي ارتفعت فاتورتها الى 10 مليار دولار سنة 2010. وهذا الارتفاع في فاتورة الاستهلاك يذكر بالاقتباس الأدبي الذي يذكرنا بأننا كجزائريين ناكل مالا نزرع، ونلبس ما لا ننسجن، و يؤشر على ضرورة خلق تعزيز و تقوية قطاع الزراعة لتلبية حاجة السوق المحلية في خطوة أولى تتلوها عمليات تصدير لمختلف المنتوجات التي باستطاعة الجزائر أن تقدمها، بدل استيراد حتى القمح من الخارج.

4. تنمية قطاع الخدمات:

عرف قطاع الخدمات خلال العقود الأخيرة قفزة كبيرة، وأصبح القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وهذا ما يبينه النمو الكبير في حجم العمالة ضمن هذا القطاع مقابل التناقص النسبي في قطاعات الانتاج المادي كالزراعة والصناعة، وواكب هذا التحول النوعي زيادة النصيب النسبي لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وفي حركة التجارة الدولية، وقد ساهمت عدة عوامل عديدة في هذا، أهمها تزايد إشباع الحاجات المادية للناس وتوجههم الى طلب الخدمات المرتبطة بالرفاهية، والتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية عن طريق الانفاق العام وتأثير التقدم التكنولوجي الهائل و المذهل الذي أدى الى تحسين انتاج الخدمات وتقديمها بسرعة.

ان هذا النمو المتسارع لقطاع الخدمات يدل على المكانة المتميزة التي أصبح يحتلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،والتي يتوقع ان تتسع وتزدهر في المستقبل{1}. بالتالي فان تنمية قطاع الخدمات في اطار استراتيجية تنويع القاعدة الانتاجية يتطلب احداث تغيير هيكلي في بنيته في اتجاه يرفع من الوزن النسبي للخدمات الانتاجية و الاجتماعية التي تنعكس على تنمية قوى الانتاج في القطاعات الأخرى وذلك بالنظر الى أن هذا القطاع ذو أثر قوي في تقدم قطاعات الانتاج المادي كالتصنيع و الزراعة، من خلال تمويل هذه القطاعات من قبل البنوك و المصارف و من خلال ثورة المعلومات و الاتصالات التي تشكل جزءا هاما من الخدمات، يمكن احداث قفزات نوعية جديدة في تطوير المنتجات الزراعية و الصناعية حيث أصبح التقدم التقني يدخل ضمن عوامل الانتاج الأساسية، كما ان العوائد من الاستثمار في الخدمات بمختلف انواعها تعد أضعاف العوائد والأرباح التي تحققها الاستثمارات التقليدية الصناعية و الزراعية.

1} نفس المرجع، ص06.

بالتالي فان قطاع الخدمات في تحديثاته يعتبر أكثر القطاعات ديناميكية بالنسبة للنمو، كما ان تطور القطاعات الاخرى بات مرهونا بما يحدث من تطور في قطاع الخدمات، وهذا يفرض الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية الانتقال التنموي.

5. دعم الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي عنصر ديناميكي في عملية التنمية، وعامل مهم في خلق الطاقات الانتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني.

إذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتوجه للاستفادة من الوفرات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط بين الفعاليات الاقتصادية وحسب، بل تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجيات القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينها، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة هذه الاستثمارات تعد مؤشراً من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دوراً أساسيا في توفير الخبرات الادارية والتقنية العالية و الأسواق وزيادة الصادرات والانتاج و تنويعها.

ان البلدان التي لا تمتلك جهازاً انتاجيا لانتاج السلع الاستثمارية على غرار الجزائر، تسعى الى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فات تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي الى تذبذب القدرة الاستيرادية، ومن تذبذب الاستثمارات أيظاً، وما يخلفه الاخير من مضاعفات خطيرة على الاقتصاد الوطني، والواضح هنا أنه ليس هناك تذبذب بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الوطني نظراً لتغطية حاجيات الاستيراد بناءاً على مداخيل الموارد الطبيعية، وهنا لاتقاس العملية الاستثمارية بالمستويات الكمية فقط، بل انها تتطلب توفر المناخ الاستثماري و البيئة الملائمة لانجاحها و استمرارها.

ان الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، فرض صعوبة أن تكون هناك صناعة وطنية متكاملة، وهذا يدعو الى ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تؤدي الى انشاء جهاز انتاجي متكامل يؤلف صلب الاقتصاد العالمي.{1} حيث أن مثل هذه الاستثمارات تستعمل لتقوية قاعدة الموارد و القدرة الانتاجية لدة الدول المستقبلة لها، وعلى توسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، واعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين ادائها.

كما انه من المفترض أن تمد البلدان المتلقية للاستثمارات بحزمة من رأس المال و التكنولوجية المتقدمة و الكفاءات الادارية و التقنية و المهارات التسويقية، وبالتالي فان العمل على جذب هذه الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها على الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المختلفة خاصة الانتاجية يتطلب معايير واجراءات من أهمها ما يلي:

1} خالد حسين،الزراعة والصناعة والعمل العربي المشترك،دار الشباب للنشر و التوزيع،الكويت،1988، ص154.

– انتقاء الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.

– السماح للاستثمارات الأجنبية بالعمل و النشاط شرط جلبها للتقانة والتكنولوجية والخبرة.

– حماية السوق المحلي من توسع الشبكات الأجنبية من خلال دعم النشاط السلعي وبناء قاعدة مادية.

– عدم منافسة الاستثمارات الاجنبية لرأس المال المحلي في النشاطات الأساسية كالطاقة بالنسبة للزائر او الأمن أو غيرها..

وتشير الدراسات الحديثة حول الاستثمار الاجنبي المباشر الى انه الحافز الاكثر أهمية في جذب المستثمرين الاجانب الى الدول المتخلفة هو مسألة الاستقرار السياسي، إذ يفوق هذا العامل في أهميته العديد من الحوافز الاخرى التي يمكن ان تكون شكلية بالنسبة للمستثمر من مثل انخفاض مستوى الأجور، وتوفر الأيدي العاملة، وتوفر العقار باسعار رخيصة،والاعتبارات المالية والادارية الاخرى.

ويتضح ان الاستثمار الاجنبي يعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي ، بحيث أن نجاح هذا العنصر سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الاجنبية التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ونشاط منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية حيث تستوجب هذه المتغيرات ارساء بيئة جيدة وقابلة فعلياً للاستثمار بدل الخطاب الترحيبي، مع ضرورة وضع خطط لاعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول لتكييفها مع المستجدات و الحوافر المناسبة لاستجلاب من يطلب الفائدة والمردودية في مشاريع الاستثمار وليس العواقب البيروقراطية.

وقد أقرت الجزائر العديد من التدابير الضريبية والمالية من أجل تشجيع الاستثمار، وحولت هذه المسؤولية إلى الوكالة الوطنية لضمان وترقية الاستثمار(APSI) ثم إستحداث الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار(ANDI) لتنقل صلاحياتها فيما بعد إلى وزارة المساهمات، غير أن هذه التدابير لم تجعل بعد السوق الجزائرية أكثراستقطابا للاستثمار لأسباب متعددة أبرزها تردد المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية واعتبار أن الجزائر لا تزال تمثل درجة عالية من الخطرومنها الجهل بالسوق الجزائرية، والأهم من ذلك كله هي تراكم الاجراءات الادارية اللازم توافرها في الشركات و المتعاملين الاقتصاديين، وتكمن أهمية دعم الاستثمار المباشر كونه شكلاً ثابتاً من التمويل للاقتصاد الوطني، ولا ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية، أو تبديد الموارد وسوء التسيير،إظافة إلى أنه يؤدي بصورة مباشرة إلى توفير مناصب العمل في المشاريع الاقتصادية، ويؤثربصورة غير مباشرة في تنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية كالخدمات من خلال رفع مستويات التعليم أو الصحة أو السياحة أو توسيع خريطة البنوك لتمويل التنمية،هذا فضلاً على أنه نقل لتقنيات التسيير الفعال ونقل للتكنولوجيا العالمية حيث شهدت الجزائر تطورًا في استعمال تقنيات الاتصال و المعلومات بعد دخول المتعاملين الأجانب إلى السوق الوطنية، و قد نمت هذه السوق خاصة في السنوات الخمس الأخيرة، لينتقل مثلا عدد مشتركي الهاتف النقال من 86 ألف مشترك في سنة 2000 إلى 7ملايين و800

ألف في سنة 2005 ،أما استعمال الانترنت فقد انتقل من 15 ألف زبون إلى مليون و 550 ألف عميل في نفس الفترة. {1}وبالنسبة للتجارة الالكترونية ،فلا يوجد لدى الوزارة المعنية أي معلومات أو احصائيات بهذا الصدد بحيث أنه ينعدم حتى التفكير في إيجادها واعتمادها{2}، إلا ضمن حالات معزولة تتعلق بوزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال.

وواقع الاستثمار اليوم لا يزال ضعيفا خارج المحروقات ، فقد صادقت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) منذ 2001 حتى 2004 على 7000 مشروع وفرت 1000 مليار دينار "حوالي 10 مليار أورو". وضمن سنة 2005 صادقت أوقدمت تصريح بالاستثمار ل 2500 مشروع خارج المحروقات بقيمة 511 مليار دينار " 06 مليار أورو" وهي مبالغ متواضعة إذا ما قورنت بحجم الاقتصاد الوطني ،أما من حيث الاستثمارات الأجنبية فقد عالجت الوكالة 85ملف مشروع استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار وهي أيضا ضعيفة، حيث صنفت الجزائر قي المرتبة 109 من 141 بلد من حيث استقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما ان توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية يعتبر مكملا لحلقة الاستثمار،وذلك بالبحث عن الأسواق الجديدة وهذا يتم أولاً بحماية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة من المنافسة الخارجية، وبدعمها للتوجه نحو الاستثمار خارج الوطن خاصة الشركات الكبيرة على غرار سوناطراك أو المؤسسة الوطنية للملاحة أو الخطوط الجوية الجزائرية..بالإظافة إلى دعم رجال الأعمال و المتعاملين الاقتصاديين المحليين.وحسب آراء الباحثين ضمن العلوم الاقتصادية فان المنافسة الخارجية ضرورية للحفاظ على السوق الداخلية لأنه و في السوق المفتوحة ثبت أن احتفاظ أي مؤسسة على مكانتها في السوق الداخلية يكمن في قدرتها على المنافسة الخارجية، لأن ذلك يهيئها للمنافسة أمام الشركات الأجنبية القوية .

وفي هذا المجال يقول "كيغان" أحد الخبراء الأمريكيين: {3}

"يجب الاستفادة من الفرص المتاحة من أجل النمو والبقاء، لأنهما السببان الرئيسيان اللذان يدفعان بالمؤسسات للوصول إلى العالمية، وأن أية مؤسسة تهمل التوسع على المستوى الدولي، تخاطر بفقدها لسوقها الوطنية، لأنها ستزاح بسهولة من طرف منافسين خارجيين أقوياء".

وكمثال عن المؤسسات الجزائرية التي تعمل على التوجه نحو الاستثمار بالخارج في الوقت الراهن هي شركة سونطراك ما يعكس احادية التوجه الاقتصادي،فما تملكه هذه الشركة من خبرات ومركز اقتصادي عالمي مكنها من القيام بمشاريع

1} تواتي عبد العليم، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر: الفترة من 2000 إلى2005 ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2006، غير منشورة، ص 82-85.

2} محمد بوزيان وعائشة بلحرش، التجارة الالكترونية في الجزائر:الفرص و التحديات.Pdf،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، ص11.

3}Hamza belaid: revue naftal news. Avril 2003. p. 27.

استثمارية بالخارج، حيث بلغ مجموع الإنتاج النفطي من مجمل عملياتها بالخارج حوالي 120 ألف برميل يوميا، أي ما نسبته 12% تقريبا من إجمالي إنتاج هذه المؤسسة من البترول. {1}ومن أهم عملياتها الدولية المشاركة في إنجاز مشروع كاميزيا بالبيرو لإنتاج وتسويق الغاز والنفط الخام، الذي دخل الإنتاج في جوان 2004. كما لها مشاريع في كل من مالي، النيجر، ليبيا واليمن، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع البتروكيماويات بالشراكة في مصنع ريسبول مع إسبانيا على أراضيها، ومن الأحرى أن يتم تفعيل هذا التنافس الاقتصادي على باقي القطاعات الحيوية.

6. ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

انتجت التحولات التي أفرزها النظام الاقتصادي الجديد انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم خلقت امامه فرصة هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، في وقت متزامن مع ثورة المعلومات و التطور التقني الهائل الذي ادى الى إمكانيات الانتاج الكبير و المتنوع و العالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع في العالم، بحيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات الحجم الكبير الى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الانتاج. كما أدت الى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة، مما اعكس على زيادة الاهمية للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الانتاج الصناعي ما أعطاها بعداً تنموياً محلياً متعدد الجوانب على اعتبار انها تتضمن النقاط التالية: {2}

– تلعب دوراً في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد النصف مصنعة، وتقدم اليها الخدمات الصناعية مثل أعمال التصليح و الصيانة، كما يمكن أن تقوم بتنويع منتجات الصناعة الكبيرة و الاستفادة من نتائج نشاطها.

– تساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار الى كافة المناطق و المواقع بما يساعد على اخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية البشرية والعلمية لعملية التصنيع، وكل ذلك بهدف تجاوز ما كرسته الصناعات الكبيرة في المقابل من استنفاذ نسبة كبيرة من الموارد المتاحة في عدد محدود من النشاطات الصناعية التي يتم توطينها في مناطق معينة بالذات مثلما حدث بسنوات السبعينيات.

– أما الاقطار التي تعاني من عجز في مصادر الطاقة فانها تفضل الصناعات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أقل حاجة الى هذه المصادر وأكثر اعتمادا على الموارد الوطنية بالنسبة لمستلزماتها الأساسية، كما تعد هذه الصناعات أكثر التصاقا ورواجاً بالاسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدوداً فان الانتاج الصغير يعتبر بديلاً مفضلا للاستيراد وملائما للتنويع، وكل هذا يساعد على تكثيف الارتباطات التقنية فيما بين النشاطات المختلفة وخاصة الصناعة.

1}Sonatrach, la Revue' n° 43, Septembre /Octobre 2004. p. 32.

2} محمود عبد الفيضل، العرب والتجربة الآسوية: الدروس المستفادةمركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000، ص224.

– انها تساعد بشكل هام في زيادة التنويع الانتاجي، وبالتالي توفير مختلف السلع العوضة لعمليات الاستيراد التي تكون مكلفة ومطلوبة محلياً، حسب الاسواق المحلية، هذا فظلا على دورها في ابعاد وتقليل التركيز أو التخصص الانتاجي، وتعزيز الروابط بين الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية ضمن الاطار الاقتصادي وتعمل على ترقية الصادرات وبالتالي تحصيل النقد الأجنبي.

– تعمل الصناعات الصغيرة و المتوسطة على تجهيز الأسواق بالسلع المحلية، عن طريق السكان المحليين بالاعتماد على التجهيزات و الموارد الوطنية، وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلف الفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات الدخول الحقيقية، مما يجعل هذه الصناعات تحاول تكريس عدالة اجتماعية وتطوير القدرات الوكنية على اتخاذ القرار الانتاجي الاقتصادي المستقل.

ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة آلية فاعلة في التنويع الاقتصادي، وهذا ما تبينه المعطيات التاريخية ضمن الثورة الصناعية الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، حيث اعتمدت بداياتها على الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي لم يتعدد عدد عمالها في العديد من الاحيان العشرين عاملاً، ولعبت دورا ولا تزال دوراً حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة والدول الحديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاديات هذه الدول، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف الى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، خاصة في خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

7. امتلاك وتطوير التقنية:

ان الاعتماد على اقتصاد المعرفة في عملية البناء التنموي يفرض رسم سياسات علمية تهتم بالتكنولوجيا وتسخرها لخدمة أهداف التنمية، ومن اهم ادوات هذه السياسة جعل البحث العلمي نشاطا أساسياً تقوم به مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة للعمل على توفير ما يلزم من موارد مادية وبشرية مناسبة، وخلق علاقة بين نشاطات العلم و التكنولوجيا والنشاطات الاقتصادية، مع العمل على توفير الخبرات البشرية من خلال برامج تدريب وتشجيع الابتكار و الابداع، وهذا يتطلب من الدولة تطوير الاجهزة التنظيمية و المؤسساتية الخاصة بالبحث العلمي وتنميتها وجعلها قادرة على استيعاب المزيد من العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وكذلك دراسة الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية ومعرفة مكامن القوة والضعف لتشخيص التركيب البنيوي و تحديد القدرة على استيعاب العلوم و التكنولوجيا.

ان اكتساب التكنولوجيا كماا شهدنا في النموذج الياباني يعتبر مصدرا غير محدود الامكانيات يساهم في توسيع الطاقة الانتاجية لمختلف المجالات التي تتطلبها عملية التنمية، وذلك بالنزر الى جوهرها التطبيقي وكنشاط يسعى من خلاله الانسان الى تغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها وتكييفها لمتطلبات استمرار وجوده ورفع مستوى معيشته وتحسين نوعيتها.

ان امتلاك التقنية وتطويرها يعتبر عملا يحتاج الى الوقت والامكانات وليس بالامر السهل، ولذا يتوجب تنمية المواهب و تكوين المهارات وتوظيف الخيارات و ايجاد النظم و الأدوات قبل أن يتم البدأ في التأقلم مع التكنولوجيا الحديثة، وذلك بالاستناد على جملة من الاهداف العامة المتلخصة فيما يلي:

– زيادة الانفاق على البحث العلمي و التطوير التقني من اجمالي الناتج المحلي بشكل مطرد، على ان يصاحب ذلك صياغة برامج بحث وتطوير ومتابعة وتنفيذ وتقوييم النتائج وربطها بالاحتياجات العامة التنموية بكفاءة متزايدة تواكب الزيادة في الانفاق.

– زيادة خريجي التخصصات العلمية والتقنية على جميع المستويات والاهتمام بالمؤسسات التعليمية و التقنية بتطوير مهامها واساليب عملها وعلاقاتها مع اجهزة اتخاذ القرار في القطاع العام و الخاص.

– ادخال فروع العلوم التكنولوجية الحديثة والمرتبطة بالتقدم العلمي البعيد الاثر من مثل علوم الالكترونيات و الحسابات و الفضاء و البيولوجيا ضمن مستويات التعليم العالي و في النشاطات الدراسية والبحث النظري و التطبيقي مع تطوير مناهج واساليب التعليم العام و قدرات العاملين فيه اجتماعيا وعلمياً.

الدراسات العليا ورفع مستواها وتوفير متطلباتها لمواكبة التطورات العلمية في كل التخصصات أو مجالات احتياجات الدولة، بالاظافة الى تحفيز العمل المشترك في كيدان البحث و التطوير خاصة في البرامج التي تتناول تحديث المواد الاولية المتوفرة كالنفط او الغاز، وترجمة نتائج البحوث التطبيقية الى مشاريع انتاجية ذات جدوى اقتصادية.

– التعاون العلمي والتقني الفني الدولي بهدف الاستفادة من الابحاث و التطورات التكنولوجية الجارية في العالم وتكييفها بما يناسب الحاجيات و الخدمات الاقتصادية المحلية.

ب- الاصلاح الهيكلي للاقتصاد

1. اخضاع الانفاق العمومي للجدوى الاقتصادية:

ان مراجعة الانفاق العام وتقويم تأثيرات حجم هذا الانفاق من حيث أوجه تخصيصه ومصادر تمويله يعد تصحيحا للخلل الكامن في الاقتصاد الوطني بنموه الحالي، بما يؤدي الى اعادة تحديد وظيفة الميزانية العامة و المعايير التي تحكم مصادر تمويلها بلغة الجدوى الاقتصادية.

ان هذا التعديل الهيكلي لنمط التنمية يترك ادارة النشاط الاقتصادي الى قوى السوق ويقلل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع. وبذلك يصبح مطلباً ضرورياً عندما نجد اقتصاد الدولة يعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وتضخم بمستويات عالية وارتفاع في درجات الحماية وسعر صرف مقوم باعلى من قيمته، وديون خارجية كبيرة حيث يكون تجاوز هذه المطبات اصلاحا اقتصاديا و تعديلا هيكلياً.

و هذا التصحيح الهيكلي يتطلب مراعات الجانب الشكلي والموضوعي{1}، فمن حيث الجانب الشكلي تحتاج الميزانية العامة للاستفادة من التقنيات الحديثة المتعلقة باساليب الاعداد، والمتابعة وتقويم الأداء من حيث الاعتبارات المتعلقة بحجم الانفاق العام و أولوياته.أما على الصعيد الموضوعي فيتطلب الأمر اعادة النظر في مصادر تمويل الميزانية العامة و التمييز بين الايرادات الرأسمالية والايرادات الجارية باحترام الاسس و المبادىء التي تحكم هذه الايرادات من خلال التحول التدريجي في سياسة الموازنة الى اعتماد تمويل للنفقات العامة الجارية و التمويلية و الانمائية على القدرة الضريبية للاقتصاد الوطني دون الحاجة الى استخدام العوائد المتأتية من صادرات المواد الأولية و الطبيعية و الغير قابلة للتجدد لسد عجز الايرادات الأخرى بغرض مقابلة احتياجات الانفاق العام وبغرض تغطية العجز الفعلي للميزانية.

جدول رقم(09): أسعار النفط العربي **2010– 2011**

أنواع الخامات	متوسط 2010	2011				متوسط 2011	الارتفاع في عام 2011 (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	**77.8**	101.7	112.6	108.6	108.3	**107.8**	38.6
خام مربان الإماراتي	**79.9**	103.2	115.1	110.9	109.6	**109.8**	37.4
خليط الصحراء الجزائري	**80.4**	106.2	119.7	114.5	111.2	**112.9**	40.4
خام التصدير الكويتي	**76.3**	99.3	110.0	106.3	106.9	**105.6**	38.4
السدرة الليبي	**79.1**	104.6	118.4	114.3	110.1	**111.9**	41.5
البصرة العراقي	**76.8**	100.3	110.5	107.2	106.5	**106.2**	38.3
خام قطر البحري	**78.2**	100.6	111.1	107.3	107.1	**106.5**	36.2
خليط السويس المصري	**75.4**	99.3	111.1	108.7	105.6	**106.2**	40.8
عُمان	**78.3**	100.6	111.2	107.4	107.2	**106.6**	36.1

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2011.

يبين الجدول مقدرة الجزائر على انتهاز هذه الفرصة المتعلقة بارتفاع وتحسن أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، من أجل دعم القطاع الخاص ومرافقته للنهوض باعباء التنمية الوطنية، و تهيئة البنية القاعدية الأساسية لهذه التنمية الشاملة بدل التدخل المكثف في الاقتصاد من خلال تضخيم قطاع الوظيف العمومي، أو دعم السلع الاستهلاكية الأساسية أوغيرها مما يدفع من الميزانية الجارية.

وضمن هذا السياق عرفت الجزائر سنة 2009 صدمة خارجية " الأزمة المالية الدولية" أدت الى انخفاض في ميزان المدفوعات جراء تراجع مداخيل البترول. كذلك الحال بالنسبة لتصريح محافظ بنك الجزائر الأخير {2} والذي أكد فيه أن ميزان المدفوعات تعرض لانخفاض في شهر مارس بسبب تراجع لكميات المحروقات المصدرة بنسبة 8.80 % و

1} طبايبية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مرجع سابق الذكر، ص17.

2} وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تواجه صدمة خارجية مماثلة لتلك في 2009 حسب بنك الجزائر، بتاريخ 10 جوان 2013.

انخفاض سعر النفط بنسبة 5.70 % خلال الثلاثي الأول من السنة، وهذه التراجعات أنعكست على مداخيل الجزائر بأكثر من 3 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط.

ان هذا الاصلاح يتطلب تخفيض وترشيد حجم الانفاق العام لأسعار المواد الأساسية من السلع و الخدمات التي تنتجها المرافق العامة ومشروعات البنية التحتية، وبمقابل هذا توجيه هذه التكاليف الى المستفيدين من هذه الخدمات مع تحميل نصيب أكبر للاستهلاك، وهذا يؤدي الى تخفيض تدريجي لقطاعات الانتاج بعد التأكد على قدرتها في المدى المتوسط و البعيد على تحمل كل هذه التكاليف، وهذا يتطلب التحول بالبداية من استخدام عوائد المواد الاولية الغير متجددة لتمويل الميزانية العامة الى نمط نظام الضرائب والرسوم الأمر الذي يؤدي الى الابتعاد التلقائي و التدريجي لدور الدولة الكثيف في تمويل مصاريف الاستهلاك و بالتالي ايجاد تمويل "حقيقي" لاحتياجات الانفاق بشكل عادل يسهم بتخفيض التكلفة الاجتماعية لعملية التنمية و الاحتفاظ بمقومات التكافل الاجتماعي.

والملامح العامة لهذا البرنامج متكونة من حزمة متكاملة من التغييرات الهيكلية تمس السياسة الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وتكون مدعومة من قبل الخبراء والكفاءات الوطنية اذا توفرت مداخيل تساعد على مراحل الانتقال من الانفاق العمومي المكثف الى اسهام اقتصاد السوق في ميزانية الدولة ، أو مدعومة من قبل الشركاء من الهيئات الدولية كمؤسسات بروتون وودز من اجل التقليل من حدة الأزمات و الاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

و كمحاولة لحصر برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي يمكن الحديث عن ثلاثة عناصر أساسية:

إدارة الطلب: وتتضمن ادوات واجراءات السياسة المالية و النقدية كالحد من عجز الميزانية، وتخفيض النفقات العامة، وتحسين وتحديث النظام الضريبي، وإزاحة الدعم على السلع الأساسية، و تفعيل دور البنوك، وتحديد سقف الائتمان، والتحكم في الاصدار النقدي وكل هذه الجراءات تهدف الى تحقيق التوازن و الاستقرار الداخلي.

زيادة العرض: من خلال تبني اجراءات اصلاحية تعمل على ترشيد القطاع العام، وتحجيم دوره من خلال خصخصة تراعي الجدوى الاقتصادية و تطبيق الأساعر الحقيقية وتشجيع الاستثمار الخاص الوطنيو الأجنبي، وهي اجراءات تهدف الى تحسين تخصيص الموارد وزيادة الانتاج وتطويره.

تحويل هيكل الانتاج نحو الصادرات: وهذا ينطوي على اجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، وترشيد قطاع التعريفة الجمركية، وتحرير التجارة واغاء القيود عليها فيما يتعلق برخص وقيود التصدير على سبيل المثال، وكذا تخفيض قيمة العملة وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الاجنبية والتي تهدف أساساً الى تعزيز وتنويع هيكل الصادرات وبالتالي تنويع القاعدة الانتاجية الوطنية.

ان برامج الاصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، لان استمرار تبني وانتهاج هذه الخطط على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية، دعم آلية السوق بناءاً على عملية الخصخصة، تعتبر كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي

الاجمالي، كما يؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف الى رفع حصيلة الايرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة ايرادات الدولة و الناتج المحلي الاجمالي، حيث يعتبر مؤشراً جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات التي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الاقتصادي.

2. دعم ومساندة القطاع الخاص:

ان الاعتماد على القطاع الخاص في دعم الجهود التنموية يكون بشكل تدريجي،فالقطاع الاقتصادي الخاص لايمكنه ان ينمو ويزدهر الا اذا كان بجانبه قطاع عام قوي، و النظام الاقتصادي المختلط ضروري في عملية الانطلاق بناءاً على شراكة واسعة وتعاون وتنسيق بين القطاعين العام و الخاص. وتحديد أدوار كل منهما ضمن عملية التنمية المعتمدة على الذات، وهذا ضروري لبلوغ التنويع في الاقتصاد بالنظر الى التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث و التطوير مثالاً، وهذا يؤدي الى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي لهذه التفاعلات خارج نطاق عملية الأسواق، حيث ان علاقات الترابط و التشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة و الخاصة و ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس حصرا ضمن الأسواق بما يعظم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية و المؤسسية التي تربط أجزاء الاقتصاد القومي.

ويمكن تعزيز دور القطاع الخاص من خلال العديد من الاجراءات الضرورية من مثل: {1}

– دعم وتعزيز التوجه نحو التخصيص لجميع الأنشطة الاقتصادية لاسيما قطاعي الخدمات و الصناعات الأساسية.

– السعي الى تبسيطط وتيسير اجراءات استخراج التراخيص الخاصة بانشاء الشركات و العمل على توحيد الجهات المختصة باصدارها لتوفير الوقت و المال.

– تطوير وتكييف التشريعات الاقتصادية و التجارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية وفقا لمعايير منظمة التجارة العالمية.

– وضع آليات وحوافز الدعم وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية بحيث لا يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت ألا يتعارض مع الالتزامات العالمية خاصة الاتفاقيات في اطار التجارة العالمية.

– تعزيز التعاون و التنسيق بين القطاع العام و الخاص عند وضع الخطط التنموية ومناقشتها وتشجيع القطاع الخاص على اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على نشاطه.

– العمل على تنمية الوعي بأهمية العمل الخاص و المشروعات الصغيرة وتشجيع المواطنين على دخول هذه المجالات و ليس بآليات راديكالية تجعل من البطال منتجا في قفزات مباشرة.

1} بيوتر كاربوس، ترجمة صالح ياسر، التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص237.

– التكييف بين مخرجات التعليم و حاجات القطاع الخاص من خلال تعاون القطاعين العام و الخاص في برامج التدريب والتاهيل و البحث و التطوير.

– جعل القطاع الخاص يواكب المستجدات التي يشهدها العالم خاصة ضمن مجال التقنية المعلوماتية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ليتمكن من الابداع و الصمود امام المنافسة الاجنبية الجد متسارعة في الأسواق الوطنية الاقليمية و الدولية.

– و على الرغم من عدم إنكار النتائج الملموسة في ميادين مختلفة كالقاعدة الهيكلية والمنشئات التعليمية والصحية. فان عجز النظام في تحقيق اقتصاد قائم على التنوع والنمو الذاتي، مثلما أشار رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطاباته بقوله أن جيله عجز عن تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات، يجب التأكيد على أن تسارع الزيادة في الدخل الكلي أو ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني بالضرورة المضي قدماً في عملية التنمية المستدامة، والتي تقوم على التنوع في القاعدة الإنتاجية باحداث الاصلاحات الجوهرية من خلال توظيف تكنولوجية النظم المعلوماتية في عملية التنمية الشاملة، فالأرقام التي تم استعراضها قد تمثل زيادة في النمو ، لكنها لا تمثل دائماً زيادة في التنمية مثلما تم التفريق بين هذه المصطلحات المتشابهة ضمن النطاق النظري لهذه الدراسة،إذ المعطيات على مفهوم النمو الاقتصادي بحيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر مما تنطوي على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادةالكمية الاقتصادية الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، أي يمثل تراكما لرأس المال أو الزيادة في الدخل وذلك بناءاً على مؤشرات إحصائية، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار بينما التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال،لأن نمو الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد كمتوسط حسابي "بقسمة الدخل القومي على عدد المواطنين" لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

وهذه المعطيات الرسمية تبين حالة الانتعاش الاقتصادي التي تمر بها البلاد نظراً للتحسن في مستوى أسعار النفط العالمية، أي أنها وليدة ظروف عابرة سمحت بتبدل إيجابي في حجم الناتج المحلي والصادرات وهي أشبه ما تكون بأحوال الزراعة التي تحقق معدلات نمو عالية نتيجة حلول موسم شتاء كريم لتتراجع في أعوام الجفاف، كما أن ارتفاع متوسط الدخل لم يكن له تأثير واضح على تنمية الطلب على المنتجات المحلية،بل إن جزءا هاما منه موجه لتغطية الطلب الاستهلاكي المستورد من مواد غذائية أساسية أو صناعية كاقتناء السيارات والسلع الكهرومنزلية وغيرها، فهو إذن طلب موجه نحو الخارج من خلال تفضيل المواد الأجنبية بقدرتها الشديدة على منافسة السلع الوطنية والتي ستلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد وبالتالي فهذا النموذج من الطلب يخدم اقتصاديات الدول الموردة للجزائر أكثر من

خدمته للاقتصاد الوطني.وبهذا الصدد فإن الجـــزائر التي يكاد يخلو ميزانها التجاري من الصادرات خارج قطاع المحروقات {1} لا تستفيد من تدويل الإنتاج والتبادل التجاري العالمي الذي يعتبر مؤشرا مهما على اندماج الاقتصاد في منظومة العولمة وعنصرا حاسما من عناصر التنمية والتوظيف الأمثل للموارد وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية ودعم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة والاستفادة من التكنولوجيا. {2}

وقد قدم البنك الدولي منهجية لقياس اقتصاد المعرفة تضم 83 مؤشرا{3} مقسمة على أربعة ركائز لقياس أداء 140 دولة من دول العالم في مجال الاقتصاد المعرفي، بمقياس يمتد من درجة 0 إلى 10 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من عشرة كان ذلك دليلا على بلوغ مستوى جيد من درجات الاقتصاد المعرفي، والعكس صحيح. وبالنسبة للدول العربية ، نجد أن من بين 17 دولة تتو فر لديها معلومات عن مؤشرات اقتصاد المعرفة، 7 دول فقط تزيد مؤشرات اقتصاد المعرفة لديها قليلا عن المتوسط أي 5 أما العشر دول الباقية فتقل مؤشراتها عن المتوسط، هي دول مصدرة للنفط ومع ذلك لا تزيد مؤشراتها عن 2.20 الأمر الذي يترك انطباعا سريعا عن ضعف مؤشرات الاقتصاد المعرفي لدى الدول العربية، ويؤكد لنا أنها بما فيها الغنية والمصدرة للنفط ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق مستوى متقدم من اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يستدعي بذل مزيد من الجهود والاهتمام لتحقيق مستوى أعلى في المستقبل.

إن الاعتمادا كليا على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية هو نتاج مجموعة من العوامل الداخلية:

- سوء اختيار وتخطيط النماذج والاستراتيجيات التنموية.
- رداءة التسيير وقلة الكوادر الفنية زيادة على التخلف التكنولوجي.
- عدم القدرة على التحكم في النفقات العامة.

- و تجاوز مثلث العجز الإقتصادي المتمثل في:

- إنتاج النفط بشكله الخام أو مع تكريره.
- التصدير بأسعار غير ثابتة وطاقة أحفورية غير متجددة.
- استيراد سلع الاستهلاك بشكل متنامي ومتسارع.

1} علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ص36 .

2} طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية: التنمية .التكامل .النفط .العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، 2005بيروت، لبنان، ص217 .

3} عبدالقادر حسين شاشي، اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية.Pdf،مرجع سابق الذكر، ص08.

ثانياً:

الاهتمام بالطاقة المتجددة

إن المجموعة الدولية تسعى باستمرار إلى تطوير آليات الحفاظ على البيئة، ففي ديسمبر 1997 اجتمع 160 دولة في كيوتو اليابانية {1} للوصول إلى اتفاق لمواجهة ظاهرة ارتفاع الحرارة الكونية أو سخونة الغلاف الجوي (Le.réchauffement planétaire) ،بحيث يلزم الدول الصناعية المصنفة تحت الملحق، الأول أي 39 بلداً صناعياً أو متحولاً، بتخفيض انبعاثاتها من الغاز المسبب للدفيئة (Effet de serres) لمنع كل إضرار خطير بالنظام المناخي. ومن أهم الغازات المستهدفة بالتخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري، وغاز الميثان CH4 ، وغاز أكسيد النترات N2O، وهي الغازات الرئيسية المسببة للاحتباس الحراري الناتج عما تحرقه هذه الدول من هذا الوقود.

وبعد المفاوضات، اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر بتخفيض الانبعاثات بنسب تتراوح بين 5.2 % إلى 10% بحلول سنة 2012 بالنسبة لمستوى انبعاثات سنة 1990. فعلى دول الاتحاد الأوربي أن تخفض انبعثاتها بنسبة 8 %،وكندا بنسبة 6 %، والولايات المتحدة بنسبة 7% .

وفي 2005/02/16، دخلت معاهدة كيوتو حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها أغلب الدول، لتفرض قيودا على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى إلى مستويات محددة، وتصبح معظم الدول الصناعية ملزمة قانونا بذلك .وسيتم طبقا لهذه الاتفاقية تسعير انبعاث ثاني أكسيد الكربون مع إنشاء آلية تسمح بالاتجار في هذه الانبعاثات، وقد بدأت بالفعل تظهر أول أسواق الكربون في لندن وعواصم أخرى كما يتعين على الشركات التي تعمل في البلدان الموقعة على المعاهدة إضافة تكاليف خفض انبعاثات الكربون إلى تكاليف مشاريعها.ويتعين على الحكومات أن تخفض الدعم الذي تقدمه لأسعار الوقود الأحفوري وأن تفرض معايير أكثر صرامة وقوة للحفظ على البيئة،وبموجب هذه الاتفاقية،ستبحث الدول عن عدة آليات تهدف في النهاية إلى التحول من الاستخدام الملوث للفحم والبترول إلى الغاز ثم إلى الطاقة المتجددة، للوصول إلى هدف إبقاء متوسط حرارة الأرض على المستوى

1} أحمد الشربيني، عالم بعد كيوتو: خارطة طريق بيئية لإنقاذ كوكبنا،مجلة العربي، العدد 559،يونيو 2005، الكويت،ص159 .

الكـــــــوني تحت درجتـــين مئويتين {3.6فهرنهايت} وهي النقطة الحرجة للمناخ العالمي حيث سيؤدي تجاوزها إلى آثار مدمرة.

وبالنسبة للدول الغير صناعية، فإنه لمن المفارقات أنها ليست ذات شأن بالمقارنة مع مفرزات الدول الصناعية الكبرى الملوثة في العالم، لكنها في المقابل ستتأثر بالآثار السلبية للاحتباس الحراري أكثر من غيرها لمحدودية الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية لمجابهة المشاكل الطبيعية المترتبة عنها.

وتعتمد السياسة الطاقوية على رؤية بعيدة المدى تهدف إلى تغطية جزء من الاحتياجات بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة التقليدية من الهيدروكاربونات و المحروقات.و من بين الخيارات المتنوعة التي تهم الجزائر من المصادر المتجددة نجد الطاقة الشمسية التي يرجى لها أن تكون طاقة المستقبل، وذلك لأن امكانيات الجزائر في هذا السياق مهمة بحكم الموقع في حزام الصحراء الكبرى الذي يجعل الجزائر من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا. ويتم ذلك من خلال تحويل ضوء الشمس إلى طاقـــــــــــــة شمسية حرارية Solaire thermique ، أو طاقة شمسية كهربائية – ضوئية Solaire photovoltaïque. ورغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية وكان تحت وصاية جامعة الجزائر حتى سنة 1972، إلا أنها لم تعرف تطورا كبيرا في هذا الميدان .وأول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بدأت في سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر 30.7 ألف كيلـــــــوواط،{1} ثم تطورت بعد ذلك ووصل إنتاج الكهرباء في سنة 2002 إلى 725.5 ألف كليوواط توفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري.

أما فيما يسمى بالطاقات النظيفة، وإلى جانب إمكانات خيار الطاقة الشمسية، تملك الجزائر أيضا فرصاً لتنمية خيار الطاقة النووية، وفي غياب التقييم الشامل لاحتياطات البلاد من خامات اليورانيوم، فإن الدراسات السابقة تشير إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في سلسلة التاسيلي القريبة من محيط كتلة الرقيبات الموريتانية، وفي منطقة الهقار بكميات "معقولة التأكد" {2} تصل إلى 28000 طن، وكميات إضافية محتملة تقدر ب 5490 طن ومن المهم الإشارة إلى أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين هـــما "**دارية**" و"**عين وسارة**" لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

---

1 }Sonelgaz, Rapport de Sonelgaz, Journée d'études sur les énergies renouvelables, Merrakech, 21/09/2002, p 21.

2} عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، نوفمبر 1983، بيروت، لبنان،ص99.

كما أن هناك إمكانيات أخرى لم تنل بعد الارادة السياسية و الرعاية المطلوبة في مجال إنتاج الطاقة، منها توليد الطاقة من حركة الرياح (Eolienne) التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية (Géothermiques) حيث تمتلك الجزائر ما يقارب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

و الأهمية التي يمكن أن تترتب عن التوجه نحو هذه الطاقات المتجددة التي لا تعرف الزوال متعددة الجوانب ، بحيث يمكن التطرق الى بعض منها ضمن مايلي من العناصر:

– تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذنا في الحسبان الاحتياطات المتوفرة حاليا والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي مستقبلاً.

– تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث الناتج عن الطاقة المدعومة في عدد من الدول مما يزيد من الهدر في استهلاكها ويؤدي إلى التلوث الهوائي{1}. فقد بات واضحا أن العالم سيكون مجبرا على تبني سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة المحافظة على البيئة.

– تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة من ضوء الشمس ومن اليورانيوم بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

– التننسيق مع برامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة للاستفادة من مصادر الدعم و التمويل بالسيولة المالية و الخبرات البشرية، والعمل على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على للمحروقات.

والجزائر كدولة معتمدة في معاملاتها الإقتصادية على المحروقات، ملزمة بالتوجه نحو الطاقات المتجددة كمصادر متوفرة بسبب الطبيعية والموقع الجغرافي، واتساع المساحة القابلة للاستغلال، وإمكانية رفع مستوى التطور التكنولوجي .ومن هذه المصادر نجد الطاقة الشمسية،والطاقة من الرياح، ومن مصادر المياه والوقود من الهيدروجين ومن المنتجات النباتية وغيرها.وقد أصبح بالإمكان إنتاجها من الناحية التقنية لكن هذه الأنواع كلها وإن كانت تعرف نمواً سنوياً مطرداً، إلا انها لم ترق إلى أن تصبح طاقة منتشرة واقتصادية، خاصة مايسمى بالطاقة الخضراء أو الوقود الزراعي وهو الوقود المستخرج من النبات {2} بحيث بدأت هذه التقنيات تعرف مؤخرا انتشارا ملحوظا في بعض البلدان، صاحبتها دعاية عالمية على أنها تقدم البديل الأمثل للوقود من البترول كما أنها تمتاز بكونها طاقة نظيفة أي أقل تأثيراً في سخونة الجومقارنة بالوقودالأحفوري.

1} دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة.Pdf،مرجع سابق الذكر،ص 34.

2} عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية،مرجع سابق الذكر،ص162.

وهذا يعني أن الدول المستوردة للقمح والزيوت والسكر،مثل الجزائر وكل الدول النفطية وأغلب الدول النامية مهددة بدفع فاتورة استيراد للمواد الغذائية أعلى بكثير من الزيادة في المحروقات، بل إن هذا الاتجاه يهدد سكان العالم من نقص في المواد الغذائية الضرورية،{1} فقد أظهرت الدراسات أن ارتفاع أسعارالقمح مؤخرا وبشكل لافت كان وراءه توجيه جزء هام منه لإنتاج الوقود البيولوجي بعدالارتفاع الكبير في أسعارالبترول وبحيث يحقق أرباحا أعلى للمزارعين بدل تصديره كمادة غذائية.

وضمن مجال التفريق بين الدول المتطورة و النامية فيما يتعلق بمستويات التنمية المستدامة يجب التوضيح بأن نظرة الدول في التعامل مع موضوع حماية البيئة من التلوث وموضوع التنمية المستدامة يختلف بشكل جذري عن نظرة الدول المتخلفة أو السائة في طريق النمو،{2} فان كان تلوث البيئة في الدول المتقدمة مرتبط بمخلفات التصنيع والاستهلاك والضوضاء، فإن تلوث البيئة في الدول النامية مرتبط بالفقر والأمراض وسوء التغذية، ومن ثم فهي تعطي الأولوية لحل مشاكل التنمية قبل البحث في مشاكل البيئة، وهذا لا يعني أنها لا تريد الحفاظ على البيئة، ولكن بعبارة أخرى ليس عليها أن تتحمل شيئا من التكاليف للمحافظة على المحيــط الايكولوجي العالمي، بل على الدول المتقدمة الالتزام بنفقات إزالة ما لحق بالبيئة العالمية من تلوث جراء إنبعاثات أقطابها الصناعية القوية وتجمعاتها الحضرية.

وبالنسبة لآفاق ربط التنمية المستدامة بالتطور الإقتصادي، تبرز آراء متناقضة ترى أن آلية السوق كفيلة بتطوير تقنيات صديقة للبيئة،في مقابل الآراء التي ترى ضرورة التدخل الحكومي لضبط الأمور ،حيث يستند كل طرف على مايلي: {3}

– الاتجاه الذي يرى تنمية مستدامة مدعومة بفعالية السوق؛حيث أن مشاكل المحيط الطبيعي يمكن أن تجد حلها في التقدم التقني ضمن إطار السوق التنافسية، فكل المسائل المتعلقة بالوسط الطبيعي المطروحة على الساحة مثل نضوب الموارد الطاقوية أو مشاكل المخلفات الناتجة عن استعمالها تؤثر في السوق وعلى الأسعار، مما يعطي للمختصين دافع تبني تطوير تكنولوجيا جديدة، وتشجع الصناعات على ابتكار تجديدات في وسائل الإنتاج تحقق منتجات أنقى بيئيا وأقل استهلاكا للطاقة. وهذا يعني أن كل ما من شأنه أن يضر بالمحيط البيئي سيجد حلا له ضمن إطار السوق.

1} نفس المرجع،ص163، ويمكن معرفة التفاصيل على الرابط:

www. Le figaro.fr/matières /20/06/07. (La fièvre de l'éthanol fait flamber les prix de la terre au brésil).

2} B. BURGENMEIER,Economie du développement durable, Imp. DeBEOK, Bruxelles2004,p22.

3} صالح م .محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006،ص101.

– الاتجاه الذي يرى تنمية مستدامة مدعومة بالتوجه الحكومي؛ فاذا كان هناك ما يؤكد أن مشاكل المحيط الطبيعي قد تجد حلا لها من خلال السوق ولو إلى آجال مختلفة، فهناك من يرى أن آلية السوق لا تكفي لوحدها، بل لابد من تدخـل الدولـة بأدوات ووسـائل محفزةأو ردعية تخضع اقتصاد السوق ليتماشى من المحيط الطبيعي، وذلك بإصدار قوانين وفرض غرامات تهدف إلى حماية المحيط النباتي والحيواني والمحافظة عليه، مع تحديد الأولويات والمستويات وأنواع النشاطات الاقتصادية.

كما أن هذا التوازي بين السياسة الإقتصادية والسياسة البيئية، يتعبر من أهم العناصر التي ركز عليها التقرير الصادر من البنك الدولي و المتعلق بمستويات التنمية المستدامة في الجزائر{1}، حيث يرى الخبراء الدوليون أن على الجزائر التوجه نحو إقتصاد مستدام في محاولة لاستغلال الانفتاح و الاصلاح الذي شهده القطاع بدءاً من الثمانينيات،بحيث يحقق تنمية متوازنة مع رفع التحديات البيئية ، وهذا ما يشجع حسب التقرير عملية دخول الإستثمارات الأجنبية كنتيجة لإزدهار الأوظاع البيئية و المعاشية، وذلك من خلال الإستراتيجية الرسمية التي تم إنتهاجها على إمتداد 2001-2011 والتي يوصي البنك بضرورة ربطها بما يلي من الآفاق:

- تحدي الصحة الإنسانية و نوعـية الحياة بالنسـبة للنمو السكاني.
- تحدي رفع الإنتاجية المستدامة للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة.
- تحدي الإستخدام العلمي والتقني للإقتصاد بعيدا على إقتصاد الريع.
- تحـدي ترقيـة المحيـط الشامـل.

– ومن خلال ما سبق التطرق إليه، يمكننا القول بأن الاهتمام بالطاقة المتجددة اهتماماً بالجانب البيئي ضمن عملية التنمية المركبة، وبديلاً طاقوياً للمستقبل بمقابل الموارد الطبيعية الناضبة. كما ان المحافظة على المحيط تعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وحفاظا على سلامة محيط العنصر البشري الذي يعتبر خلاقاً للثروة، حيث ان العملية التنموية في حد ذاتها لا تعتبر إلا وسيلة لتحقيق رفاه العنصر البشري.

المطلب الثاني: اعتماد التنميـــة بالمشاركـة

أثرت المتغيرات الاقليمية الاخيرة و المتعلقة بالحراك السياسي النوعي الذي عاشته المجتمعات العربية منذ بداية 2011 انطلاقاً من تونس ومروراً بمصر و اليمن وليبيا و سوريا وحتى المغرب على الأوضاع في الجزائر، بحيث أن جيل الشباب ساهم بقوة في تهديد واسقاط أنظمة سياسية عتيقة و هزيلة الأداء، بحكم ما يتمتع به هذا الجيل من خصائص

1}World Bank, Algeria:National Environmental Action Plan, Report No. 22890-AL , June 28, 2002, P 05-06.

سوسيولوجية وثقافية ذات تعليم عالي مقارنة بالاجيال السابقة ، حيث أصبح ممكناً للرأي العام العربي الاستفادة من تقنيات الاتصال المتطورة التي وظفها في رفع مستويات الوعي السياسي من جهة و العمل بقوة في انجاح تلك الحركات الاحتجاجية من جهة ثانية والقيام بمبادرات في غفلة عن أجهزة الدولة التقليدية.

وبالحديث عن الجزائر يمكن افتراض ثلاثة أجيال أساسية، جيل التحرير المولود بين العقدين الثاني و الثالث من القرن الماضي والذي تواجد على رأس الدولة الوطنية منذ الاستقلال الى غاية تحرير الدراسة، والجيل الثاني الذي ولد في السنوات الاخيرة من حرب التحرير وبدايات الاستقلال والذي يعتبر أحسن تعليماً من الذي سبقه، والجيل الثالث الأصغر سناً والمختلف من حيث تنشئته وخصائص متابعته للشأن العام.

ان ربط الحديث عن الاصلاح السياسي بالتطور الديموغرافي يشير الى نمط جذري من التغيير السياسي في الجزائر،إما أن يبادر النظام السياسي به وإما أن يتأتى من خلال ضغط يمارسه الرأي العام بشكل سلمي أو راديكالي،حيث ان الاعتماد على الذات لبناء دولة ذات مؤسسات قوية تعمل على الانفتاح السياسي و الفعالية الاقتصادية يبنى على انتقال تدريجي أو جذري في منهج التسيير مثلما حدث –بشكل متقارب– مع الحقبة السوفييتية التي شاخت فيها القيادة السياسية في وقت واحد باعتبارها وليدة نفس الجيل بما يشير الى مرحلة انقراض بيولوجي لجيل كامل بما يحمل من معاني سياسية ومؤسساتية معروفة للاتحاد. أو مثلما حدث –بصورة متقاربة– مع التطور الديموغرافي السياسي الذي عاشته الجزائر عند انذلا ع الثورة التحريرية في بداية خمسينيات القرن الماضي حين بدأ الحسم العسكري للمسألة الوطنية بقيادة الشباب و تحديداً مجموعة الـ22 المؤسسة لجبهة التحرير و الموجهة للانقلاب على الجيل الذي سبقها و الممثل في الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج ونشاطه الاستقلالي عن طريق الحزب والعمل السياسي كالانتخابات والمظاهرات بعد الحرب العالمية الثانية. مع ضرورة الاشارة الى ان عملية الانتقال والعمل الثوري كانت مرفوضة بالبداية ثم تحولت بعد الاستقلال الى ثقافة سياسية وطنية حملت شعارات ذات دلالة سياسية قوية كرفض زعامة الفرد، وتفضيل القيادة السياسية الجماعية، وأولوية الشعب على النخبة.

أولاً: اصلاح منظومة الحـكم

ان التطرق الى الاصلاحات السياسية التي يتوجب على الجزائر ان تنتهجها، يدفعنا الى استعراض الخطوات الاصلاحية التي قدمها النظام السياسي للرأي العام في خطاب عام موجه إلى الأمة في 14 أبريل2011، أعلن فيها الرئيس الجزائري عن الاستعداد لتنفيذ "إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية". تتضمن حزمة من الاجراءات منها رفع لحالة الطوارىء و تشكيل لجنة المشاورات السياسية وما تمخض عن مقترحاتها من قانون للانتخابات، والقانون العضوي المتعلق بتمثيل المراة و منح الاعتماد للعديد من الأحزاب السياسية، والقانون العضوي

المتعلق بالمعلومات، وفتح القطاع الاعلامي، والقانون المتعلق بالجمعيات، وهذا عقب موجة التغيير الجذري الحاصل بالمنطقة لاحداث التغيير المنشود و بناء الدولة الاجتماعية والديمقراطية في اطار المبادىء الاسلامية التي يرى العديد من المتابعين أن الجيل الأول فشل في اقامتها بعد نجاحهم في حيازة ونيل الاستقلال. ثم بتتبع انعكاسات ونتائج هذه المقترحات السياسية المقدمة من السلطة والاشارة الى الضغط الممارس من قبل الرأي العام على السلطة القائمة بغرض التوجه نحو الاصلاح أو فرض التغيير.

فماهو مضمون هذه الاصلاحات السياسية وهل تعكس نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة نجاحها أو فشلها؟

مضمون وفعالية الاصلاحات السياسية:

قبل الحديث عن هذه التعديلات، ينبغي التذكير بأن الرئيس السابق للمجلس الدستوري، السيد بوعلام بسايح، قد استمر في أداء مهامه حتى بعد نهاية ولايته، التي انتهت رسميا في شهر سبتمبر 2011 {1}وفي الوقت الذي فحص فيه وأعلن المجلس الدستوري عن دستورية نصوص القوانين المتبناة في إطار الاصلاحات التشريعية التي نحن بصدد تحليلها هنا، كان رئيسه يزاول مهامه خارج فترة ولايته.

إن أولى قوانين الإصلاحات التشريعية التي دخلت حيز التنفيذ هو **القانون العضوي رقم 01 – 12 المتعلق بنظام الانتخابات،** {2} و يحل هذا القانون الجديد محل القانون الانتخابي القديم 97-07 والهدف من طرح هذا الاصلاح هو اعتماد قانون عضوي جديد لضمان نزاهة الانتخابات وله كان له تأثير مباشر على الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012. لكن الملاحظ ان التعديلات التي مسته لم تشمل القضايا الأساسية المتعلقة بسير الانتخابات كإعادة صياغة القوائم الانتخابية أو إنشاء لجنة مستقلة مع صلاحيات موسعة لمراقبة الانتخابات، كما أن استقلال النظام القضائي مثلما جاء في التعديل والذي يخول لعب دور وقائي ضد تدخل السلطة التنفيذية هو الذي يضمن نزاهة وامتثال العملية الانتخابية لمعايير القانون الداخلي والدولي (الإطار4) غير أن غياب الاستقلال الفعلي للقضاء مثلما تم الحديث عنه في لجنة اصلاح العدالة لازال يشكل عقبة أساسية لنجاح أي إصلاح متعلق بدور القضاء في الرقابة.

كما نلاحظ مثلاً أن المادة 197 تتحدث عن حظر استخدام دور العبادة، المؤسسات والإدارات العمومية وكل مؤسسة للتربية والتعليم من أجل جمع تواقيع دعم المرشحين أو من أجل القيام بحملات ،في حين أننا نجد شكاوى من قبل الاحزاب تفيد بعدم حياد الادارة ونجد وزارة الشؤون الدينية تعلن عن دور الأئمة في توعية المواطنين بأهمية التوجه الى مكاتب الاقتراع و القيام بالواجب الانتخابي.

1} تم تعيين السيد بسايح رئيسا للمجلس في 25 سبتمبر 2005.

2} الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 1، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص08.

أما عن القوائم الانتخابية فقم تم اظافة 4 مليون ناخب جديد باعلان من وزارة الداخلية في ديسمبر 2011 وفقا لتدابير المادة 15 و 16 من القانون الانتخابي الجديد مع وجود مطالبات من المجتمع المدني و الاحزاب السياسية الى تضخيم في اعداد الناخبين من فرصة انتخابية الى أخرى، وحسب ما جاء في المادة 18 أصبح بإمكان الناخبين والمترشحين المستقلين وممثلي الأحزاب السياسية أن "يطلعوا على اللائحة الانتخابية الخاصة بهم" مع الاشارة الى ان العديد من الاحزاب قامت بتسجيل طعون واحتجاجات على تسجيل أفراد الجيش الوطني في القوائم الانتخابية{1}.

كما أن هناك ملاحظتين ذات أهمية لكونهما سابقة في قانون الانتخابات، أولهما هو أن تعيين رئيس اللجنة الوطنية لمرقبة الانتخابات التشريعية لا يتم من قبل رئيس الجمهورية مثلما ينص القانون السابق، بل ينتخبه أعضاء اللجنة التي تضم ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات و مرشحين مستقلين، والملاحظة الثانية أن القانون الجديد يؤسس لجنة إضافية للإشراف على الانتخابات من المفروض أن تمارس مهمة مراقبة الإجراءات الانتخابية ومشكلة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية حسب المادة 168.لكن مع صلاحيات شكلية تتعلق بتقييم المخالفات المحتملة، كما ان التنسيق والعلاقات بين هاتين اللجنتين، وبينها وبين المجلس الدستوري وارتباطهما غير محددة بدقة سواء في القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي أو في أنظمة هاتين اللجنتين.

ولو رجعنا الى دور هذه اللجان في نزاهة وحياد عمليات الاقتراع ،فاننا نذكر قيام رئيس اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية السيد سعيد بوشعير بإبلاغ رئيس الدولة عن العديد من حالات التزوير خلال استحقاقات 2007 ، مطالبا إياه بالتدخل لوضع حد للانتهاكات الخطيرة المصاحبة للعملية الانتخابية والتي جاوزت حدود "الحالات المعزولة" {2} وبالرغم من ذلك تمت المصادقة على نتائج الانتخابات وبقيت الرسالة التي وجهت إلى الرئيس حبراً على ورق.

وبغرض اصلاح فعلي لعملية الاقتراع يمكن اعتماد النقاط التالية:

- ضمان حيادة الجهاز البيروقراطي أثناء العملية الانتخابية عن طريق انشاء هيئة مستقلة تتوفر على موظفين إداريين، ماليين وتقنيين.
- تبسيط القوائم الانتخابية ووضعها في تصرف ممثلي الاحزاب السياسية.
- تعيين وتدريب رؤساء مكاتب الاقتراع من قبل الهيئة المستقلة.
- اعتماد مراقبين محليين، ودوليين في حال المطالبة بهم من قبل ممثلي الاحزاب.

1} تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان: خدعة رفع حالة الطوارئ في الجزائر: ممارسة حريات التجمع والتنظيم والتظاهر في الجزائر، فبراير 2012.

2 }Salima tlemcani, Le dernier mot de Bouchaïr, El Watan, Edition du 02/06/2007, sur le lien ; http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=69403

– الاشراف من قبل القضاء على سير العملية الانتخابية، وعملية الفرز.

– صياغات تقارير علنية لعمل هذه الهيئة.

وفيما يخص استقال القضاء يمكن تدوين الملاحظات التالية:

– مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستقلال القضاء التي صادقت عليها الجزائر.

– إصلاح الإطار المؤسسي، وكذلك الدستوري والتشريعي من أجل تعزيز استقلال القضاء وضمان فرص متساوية للجميع في العدالة والمساواة أمام القانون، واحترام الحق في محاكمة عادلة.

– ضمان حق القضاة الجزائريين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وفقا للمبادئ الأساسيةوالتي لا تتعارض و استقلال القضاء.

– خلق تعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في الحياة القضائية لوضع مدونة لقواعد السلوك بهدف تعزيز استقلالية ونزاهة القضاء.

– ضرورة خلق ميكانيزمات تمكن القضاء من تطهير ذاتي وداخلي لضمان شفافية هذه السلطة.

– تنظيم نقاش واسع ومفتوح ودون إقصاء مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول وضع القضاء، وخصوصا المسألة الأساسية المتمثلة في استقلاله.

أما بخصوص **القانون العضوي رقم 04 – 12 المتعلق بالاحزاب السياسية،**[1] والمتضمن 84 مادة، تضمن مادة جديدة تتعلق بوجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع للتصريح ضمن المادة 18 ضمن ما يسمى بالتصريح المسبق، حيث تمر عملية انشاء الحزب السياسي على ثلاث خطوات أولها الحصول على وصل إيداع للتصريح، ومن ثم صدور القرار الإداري بإجازة عقد المؤتمر التأسيسي وفي الختام اعتماد الحزب.

و تمنع المادة 8 تأسيس أي حزب تكون أهدافه مناقضة "للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية "و"الخلق الإسلامي" ما يجعل هذه المعايير غامضة جداً وغير دقيقة و قد تحتمل عدة تفسيرات من قبل الإدارة.

كما تمنع المادة 5 من القانون الجديد تأسيس حزب سياسي على " كل شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية "فضلاً عن" كل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعو للعنف والتخريب ضدّ الأمّة ومؤسسات الدولة ."ومن الواضح أن هذا الحكم يستهدف أطرافاً محددة ممثلة في الجماعات الاسلامية المسلحة.

وفي سياق أخر يتعلق بحل الاحزاب، حيث تنص المادة 70 على جواز طلب وزير الداخلية حلّ الحزب السياسي أمام مجلس الدولة في حال "عدم تقديمه مرشحين لأربعة انتخابات متتالية تشريعية ومحلية على الأقل" وهذا من شأنه التلويح كتهديد لبعض أحزاب المعارضة، فضلاً عن التدخل في العملية الديمقراطية لاتخاذ القرارات الداخلية للأحزاب

[1] } الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 2، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص09.

التي قد تختار مقاطعة الانتخابات. في تناقض مع "قواعد الاختيار الحر" لأعضاء الحزب المنصوص عليها في المادة 38 من القانون نفسه. كما أن المادة 64 من القانون تتيح لوزير الداخلية "في حالة الاستعجال" أو "الاضطرابات الوشيكة الوقوع على النظام العام"، أن يوقف كل النشاطات الحزبية للأعضاء المؤسسين ويأمر بغلق المقرات التي تستعمل لهذه النشاطات، وذلك بقرار" معلل تعليلاً قانونياً"، في خطوة واضحة لتعزيز الرقابة على النشاط الحزبي.

وخلافا لذلك فلا يوجد فروقات بينه والقانون العضوي السابق رقم 09-97، حيث يمكن القول بشكل عام ان القانون الجديد يعزز قوة الإدارة ووزارة الداخلية حيال الأحزاب السياسية، فمنذ خطوة إنشاء الحزب وصولاً إلى وضع تنظيمه الداخلي، يكون لدى وزير الداخلية صلاحيات واسعة جداً تمكنه من ممارسة سيطرة كبيرة على الأحزاب.

وبغرض اصلاح فعلي لعملية الاقتراع يمكن اعتماد النقاط التالية:

- تكييف قانون جديد للأحزاب السياسية بما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

- ضمان قدرة الأحزاب على التشكّل في إطار نظام تصريحي، من دون الحاجة إلى إذن مسبق، مع الاشارة الى ضرورة ضبط عمل هذه الاحزاب بما يتوافق و المصلحة العليا للوطن دون التدخل في شؤونها الداخلية.

- ضمان تسليم السلطات بشكل منهجي لوصل إيداع ملفات تأسيس الأحزاب، بما في ذلك إمكانية تسليم التصريح بشكل إلكتروني بالموازاة التصريح التقليدي.

- ضمان وسيلة انتصاف فعالة أمام محاكم محايدة ومستقلة، وضمن آجال معقولة بالنسبة إلى الأحزاب التي تم رفض منحها التصريح من قبل السلطة المختصة.

- ضمان حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر السلمي وحرية التنقل لجميع المواطنين، بما في ذلك الناشطون الذين يتولون قيادة الأحزاب السياسية.

وفيما يرتبط **بالقانون العضوي رقم 05 – 12 المتعلق بالمعلومات،**[1] نجد أن هنالك 12 شرطا يقيد عمل الهيئات الاعلامية تتضمنها المادة 2 من القانون، و تتسم هذه الشروط بعدم الدقة، وهي تشمل بشكل خاص احترام "الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والمصالح الاقتصادية للبلاد والمهام والتزامات الخدمة العمومية.، مع الاشارة الى أن هذه الأحكام لا تتعلق فقط بالصحفيين الذين يطالبون بهامش أكبر من الحريات الاعلامية، وانما أيضاً أي شخص يقوم بنشر معلومات من مثل الجمعيات والأحزاب السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم..، وقد تم تعريف النشاط الإعلامي حسب المادة 3 بما يضمن اشتماله على" كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه".

[1] } الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 2، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2012، ص18.

وبالاظافة الى هذه الشروط، يجب على الصحافيين احترام أحكام المادة 92 التي تحدد 11 شرطاً جديداً، تضاف إلى تلك المنصوص عليها سابقاً في القانون 07-90 والتي تلزم الصحافي "باحترام شعارات الدولة ورموزها "و"الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني " وباعتقاد البعض فان هذه المحظورات التي تتسم بقدر كبير من عدم الدقة ، تدفع الى الحدّ من حرية الصحفيين، كما انها قد تعرّضهم للرقابة قبل ممارسة الرقابة الذاتية.

كما تم استبدال مصطلح "التعليق" الوارد ضمن قانون الاعلام القديم بمصطلح "نقل الوقائع" ضمن المادة 92 في اشارة الى ضرورة اقتصار نشاط رجل الاعلام على نقل الوقائع والأحداث دون تفسير أو نقد لمجريات أو سياق الاحداث وهذا يطرح تساؤلات أخرى حول نطاق ممارسة حرية الرأي وحق الراي العام في تحصيل المعلومة في اطار يتضمن هامشا من التحليل.

اما فيما يخص القطاع السمعي البصري، فقد سجل انفتاحاً محدوداً باعتباره مطلباً مطروحا منذ وقت طويل من قبل ممثلي وسائل الاعلام، ويتجلى هذا الانفتاح المحدود من خلال المادة 59 على ان "النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية" لذا فهو يخضع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة والنظام العام، ولا يمكن ممارسته حقاً بحرية، إظافة الى أن النشاط سيخضع من خلال التوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزي، و استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية، بموجب المادة 63، "إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم" لكن، وفي ظل الدستور الجزائري من الواضح أن رئيس الجمهورية هو الذي "يوقع المراسيم الرئاسية "ويمنح موافقته قبل التوقيع على المراسيم التنفيذية من قبل رئيس الوزراء وبالتالي، فوحده رئيس الجمهورية مخول بمنح أو رفض منح الترخيص.

وفيما يتعلق بالصحافة الأجنبية، نلاحظ أن القانون الجديد القانون الجديد العديد من القيود على طبع نشريات مملوكة من قبل شركات أجنبية في الجزائر واستيراد الدوريات الأجنبية، فضلاً عن استيراد أو إصدار منشورات دورية مخصصة للتوزيع مجاناً من قبل الوكالات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية. بحيث تنص المادة 22 على أن طبع أي عنوان مملوك لشركة أجنبية "يخضع إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالاتصال" في اشارة الى اسناد هذه السلطة الرقابية الى هيئة تنفيذية، بالاظافة الى أن استيراد المطبوعات الأجنبية يخضع للمادة 38 من القانون الجديد من حيث إصدار واستيراد النشريات الدورية من قبل الهيئات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية، والموجهة للتوزيع المجاني "إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية".

وفيما يتعلق بالاجراءاة العقابية المتعلقة مجال الصحافة، فان القانون لا ينص على عقوبة السجن بالنسبة للجنح المرتكبة من قبل الصحفيين كالتشهير، ولكن الغرامات زادت بمقدار مائة ضعف، بحيث انتقلت ضمن القانون القديم 07-90 وفي المادة 93 من غرامة "2.000 الى 10.000" إلى غرامة "50.000 الى 200.000" ضمن المادة 121 من القانون الجديد. مع الاشارة الى ان هذا القانون لا يلغي احكام قانون العقوبات التي تعاقب الصحافة والساري المفعول حالياً والمتمثل في القانون 14-11 والذي يعتبر الحبس فيه جائزاً بحكم المادتين 69 و 298 حيث

ان كل من يوزع "منشورات أو نشرات أو أوراقاً من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"مع طرح تسائل حول مدى دقة مدلول المصلحة الوطنية،كما "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج كما يجوز رفع مدة الحبس الى 5 سنوات "اذاكانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو وحي أجنبي"، أما المادة 298 من قانون العقوبات فتعاقب على القذف لمدة تتراوح بين شهرين و 6 أشهر وغرامة أو احدى العقوبتين.

وبغرض اصلاح فعلي لهذا القانون يمكن اعتماد النقاط التالية:

- ضمان حرية الرأي والتعبير والمعلومات، خاصة استقلال الصحفيين.
- تحرير مجال السمعي البصري دون الإقتصار على القنوات المتخصصة.
- ضمان استقلالية السلطة التنظيمية للصحافة المكتوبة.
- السماح لنشر واستيراد وسائل الإعلام الأجنبية دون إذن مسبق.
- الغاء نصوص قانون العقوبات التي يعاقب على جريمة الصحافة والتشهير.
- الغاء شروط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات لنشر دوريات باللغات الأجنبية.
- مطابقة أو تعديل التشريعات الجزائرية في هذا المجال مع المعايير الدولية الخاصة بالحقوق المدنية و السياسية.
- رفع احتكار الدولة على الإعلان وإسناد إدارة وتوزيع الاشهار على هيئة مستقلة تعمل وفقا لمعايير شفافة.

نتائج الانتخابات التشريعية 2012 :

نعتقد أن الحديث عن نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية الأخيرة يرمز بشكل مباشر لنتائج الاصلاحات التي اعلن عنها النظام السياسي في خطوة نحو الانفتاح السياسي.

و من المهم قبل النظر في النتائج أن نشير إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 43 %، ولكن مع ترك 1.7 مليون ناخب أوراق اقتراعهم فارغة{1}، فهذا يعني أن 35 % فقط من الناخبين صوّتوا بشكل فعلي مما يعكس تدني نسبة المشاركة إلى حد كبير، كما يطرح أسئلة جدية عن نجاعة الاصلاحات التي تم طرحها ومدى تفاعل الرأي العام معها بناءاً على عنصر الثقة في النظام السياسي القائم.

كما أن النظام الانتخابي يفرض عتبة 5 % في كل دائرة انتخابية للتأهل و الحصول على مقاعد وهو الأمر الذي ادى الى وصول 11 حزباً الى البرلمان من مجموع 44 حزباً مشاركاً في الانتخابات{2}. وعلى ضوء الكم غير العادي

1} هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟،مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، على الرابط:
http://www.carnegie-mec.org/2012/05/31

2} الطاهر شقروش، الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتكاسة الحركة الاسلامية الدواعي والدلالات،على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329034

من الأحزاب السياسية الجديدة التي تمت الموافقة عليها قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات والتي فاقت العشرين حزباً حسب الوكالة الرسمية للأنباء ، حصل حزب جبهة التحرير الوطني في البلاد على 48 % من المقاعد أي ثلثي مقاعد البرلمان، ما يعني 220 مقعداً من أصل 462، لكن بنسبة 17 % فقط من الأصوات. وهذا يعادل 1.32 مليون ناخب. و بتحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 68 مقعداً و الإسلاميين المنضوين تحت تحالف الجزائر الخضراء على 48 مقعداً {1}،أي نفس الأغلبية في البرلمان السابق.

شكل رقم (07): نتائج الانتخابات التشريعية 2012 (جبهة التحرير الوطني)

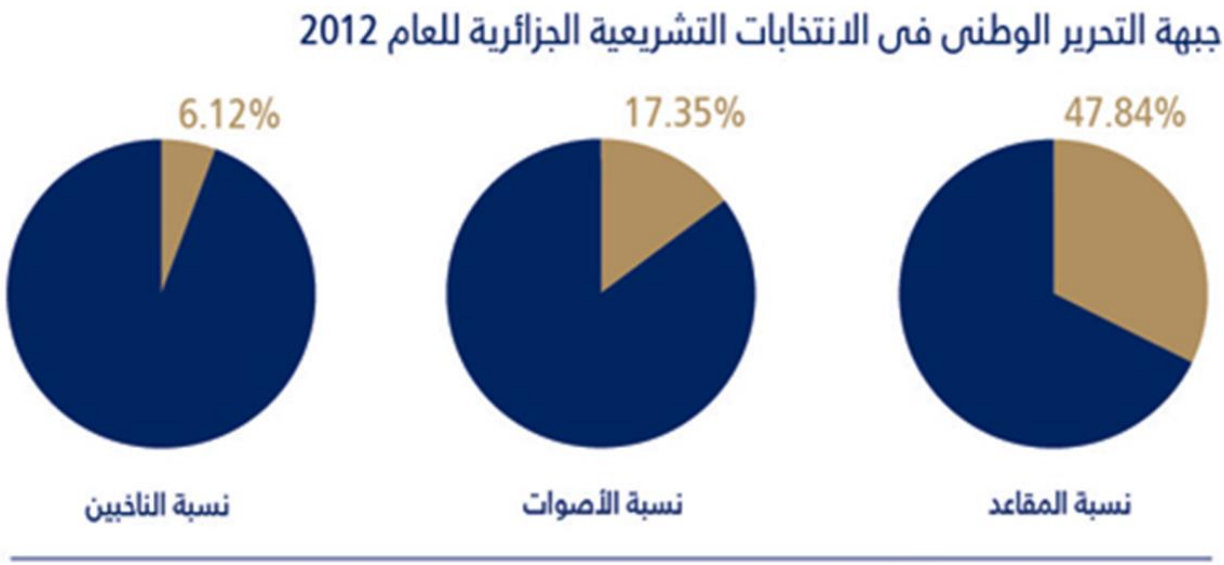

المصدر: الحسن عاشي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟، 31 ماي 2012.

http://www.carnegie-mec.org/2012/05/31/هل-تتجن-ب-الجزائر-الربيع-العربي/b770

وتجدر الاشارة الى ترحيب المراقبين الدوليين بنتائج الانتخابات التشريعية، حيث اتفقت جميع بعثات المراقبين من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، على الإشادة "بالأجواء الهادئة" التي تمت فيها الانتخابات التشريعية وبالخطوات الإيجابية نحو الإصلاحات الديمقراطية وبالتمثيل الواسع للمرأة، وهذا مع أهمية الاشارة الى أن عدد المراقبين بلغ 533 مراقباً مقسمين على ما مجموعه 48327 مكتباً انتخابياً.

1} النظام هو الفائز الأكبر في الانتخابات التشريعية والإسلاميون يصابون بنكسة، فرانس 24- مونت كارلو الدولية، على الرابط:
http://www.france24.com/ar/2012/05/11

ان فوز جبهة التحرير بهذا الكم من المقاعد مع انها عرفت حالات من الصراعات و الانقسام الداخلي والانشقاق قبل عملية الاقتراع يدل على تساؤلات مطروحة حول نزاهة هذه الانتخابات التي شكك فيها حتى تكتل الاسلاميين بما فيه حركة حماس.

وبغض النظر عن جدلية نزاهة الانتخابات من عدمه، فان نتيجة هذه الاصلاحات قادت الى ما سمته قيادة جبهة التحرير الوطني برغبة الرأي العام في الاستمرارية و الاستقرار، بالرغم من أن الأوساط المتابعة ترى أن الرأي العام كان يتوقع في هذه الانتخابات فرصة حقيقية للتغيير واحداث قطيعة مع الأحزاب الحاكمة{1}، و تطبيق أجندة الإصلاح السياسي خاصة التعديل الدستوري المرتقب الذي من المفترض أن يشرف عليه البرلمان، والانتخابات الرئاسية المقبلة 2014.

ثانياً: مشاركة المجتمع المدني

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و1995، ويأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية،كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري.وترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية، المهنية.. وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات،وكحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية حراكاً جديدا، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية {2} في غضون أربعة سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991-1995. فبعد أن كانت المشاركة في أدبيات نظام ما قبل أكتوبر 1988 جد محدود وأحيانا منعدمة، نظرا لانسداد قنوات الاتصال بين المجتمع المدني والسياسي، حيث كانت مشروطة وخاضعة للنمطية، فحتى يشارك الفرد ويساهم في الحياة العامة، لا بد له أن ينظم لخيارات سياسية مفروضة. ولهذا فبمجرد فتح المجال للمفهوم الجديد للمشاركة، الذي يستوجب من جهته إقامة تنظيمات مؤسساتية تضمن حرية التعبير والتجمع ورفع الوصاية عن

1} انتخابات تشريعية لإجهاض التغيير ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/03/201231192944743926.htm

2} مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه، مداخلة مدمة ضمن ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات،جامعة الشلف، 20 أوت 2008، ص10.

مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية والثقافية،تفجرت الحركة الجمعوية في الجزائر بصورة كبيرة، وهو ما يعكس في نفس الوقت تعطش المجتمع بكل فئاته للمشاركة الفعلية في الحياة العامة، وطرح مطالبه في إطار مدني.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات، والسرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بدايتها، إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى. ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، وعدد كبير من الجمعيات المختلفة حزبية، إنسانية، اجتماعية، دينية وحتى نقابية، التي كانت تنشط بقوة في الفترة ما بين 1990- 1992 .

كما أن حالة اللاستقرار السياسي والأمني التي عرفتها البلاد منذ 1992، تعد عاملا مهما في تراجع الحركة الجمعوية، وتخوف الأفراد من المشاركة أو المبادرة لتأسيس الجمعيات، إضافة إلى العوامل البيروقراطية التي من شأنها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات. إلا أن استقرار الوضع الأمني وانتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، وميثاق الوئام المدني أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر فظهرت منظمات ضحايا الإرهاب كتوجه جديد ومجال عمل مستحدث لنشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

كما فاعلية منظمات المجتمع المدني تخضع لمجموعة من الشروط التي تعيق في الكثير نشاطها،حيث نجد الكثير من الجمعيات لا تستمر في فاعليتها، إذ تتسم بطابع المرحلية، وذلك للأسباب التالية:

العراقيل البيروقراطية: هذه العراقيل تمت ملاحظتها على مستوى الجهات الرسمية المعنية بالتسجيل والاعتماد. {1}

الإمكانيات المادية والمالية: نجد العديد من الجمعيات قد توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، ففي حين توجد جمعيات تملك مقرات وأجهزة عمل، هناك جمعيات أخرى لا تملك إلا الاسم.

غياب الوعي بحقيقة العمل الجمعوي: إن انتهازية بعض المنتمين الى منظمات المجتمع المدني فسح المجال لبعض التجاوزات ممن لا يملكون صلة بالعمل الجمعوي، ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، وذلك بهدف الاستفادة من هذه الشروط للحصول على مقرات وأموال بطرق مختلفة، وبمجرد نفاذ هذه الإمكانيات يشل عمل هذه الجمعيات وتحل، وهذا ما يطرح إشكالية ارتباط الجمعية بمؤسسات حيث تذهب بذهاب الشخص، مما يؤكد هشاشة قاعدتها الاجتماعية، هذا على عكس الجمعيات الطلابية التي نجدها مستمرة في العمل رغم تعاقب الدفعات الطلابية.

الظروف السياسية الصعبة: التي مرت بها البلاد، حيث أدى عدم الاستقرار الأمني إلى تهديد العمل الجمعوي، وحال دون مواصلة نشاط الجمعيات في مختلف مناطق الوطن.

معيار الاستقلالية: إن تمويل الجمعية هو أحد عناصر فاعلية الجمعية وأساس استقلالية قراراتها، فإذا كان مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض الجمعيات، كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها، والجمعيات المدعمة من طرف

1} بوجيت مليكة، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص155.

بعض الأحزاب وحتى المدعمة من طرف الدولة، فانه يشكل عائقا بالنسبة للبعض الآخر من الجمعيات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في المناسبات ويفقدها استقلاليتها. كما أن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها، يفقدها استقلالية قراراتها ،ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، من مثل الاتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نوع من الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترة الحملات الانتخابية وبصورة فعالة، كما تعمل على البحث في حل مشاكل مختلفة، وتحقيق بعض الأهداف التي أنشئت من اجلها، ولكن بمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها إن لم ينعدم، وهذا ما يفسر بتبعية هذه الجمعيات للجهات المعنية بفترة الانتخابات كالأحزاب السياسية، ويمثل دليلا على عدم استقلاليتها.

وتساعد منظمات المجتمع المدني على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول ، و ذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي، و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي. لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الحياد و الاستقلالية الضرورية للممارسة النشاط المدني. {1} فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية الاختلاف و إقرار مبدأ التعددية ، و تيسير إمكانية إندماج الأفراد المنحدرين من مناطق و شرائح مختلفة في إنجاز أعمال و مشاريع مشتركة ، و القضاء على ترسبات التفرقة المناطقية و الطائفية و الفئوية. و هذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، و المشاركة في الحوار و تغليب طرق التفاوض و الضغط السلمي.

كما ان مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي فوجود صحافة حرة، و حضور جمعيات و نقابات و منظمات فاعلة يشكل جبهة مطلبية و اسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدال. و لكن بالمقابل فإن سيطرة السلطة و إخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني وعدم استقلاليتها أدى إلى سيادة نوع من الضغط و عدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية و التي تميزت باحتواء وتوظيف سياسي لهذه المنظمات. {2} و تلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال، فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش و الاندماج. و الملاحظ في الجزائر هو ضيق هامش نشاط هذه المنظمات، لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها و لمرات عديدة لتغيير الوضع القائم و إرساء قواعد ديمقراطية تشاركية، بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات و ما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي و

1} مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-4878BB7E6762

2} هشام عبد الكريم،المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2006، ص 146.

العمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن و الاستقرار خاصة لدى شريحة شبانية تقوم بحراك اجتماعي وسياسي جنوب البلاد.

إلا أن الجزائر و كما يرى "هانسبيتر ماتيس" لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل و التعاون بين المجتمع المدني و السلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي . {1}وهذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد قوانين الجمعيات و النقابات لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب و مزيد من التهافت نحو الديمقراطية، بما يفسر استمرار سياسات السلطة و هيمنتها على الساحة و عدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن و الدليل على ذلك الاستمرار فيمنع التظاهر و المطالبة بمختلف الاصلاحات حتى بعد رفع حالة الطوارئ ، و في السياسات و الاجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي لأجل تحقيق غايات و أهداف تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة.

ومن ناحية التشريعات الحالية، تتمتع الساحة السياسية في الجزائر بوجود أساس سياسي قانوني يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني من نقابات مهنية وجمعيات واتحادات للطلاب والنساء وتنظيمات أخرى ، غير أنها تبقى تعاني من إشكالية الفعالية ، بمعنى دورها في تكريس العمل التنموي السياسي، ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية والمجتمعية بوجه عام، بحيث يفترض من هذه المنظمات المدنية أن تقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية من خلال الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات،بالإضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية ، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي ، وتعزيز الحياة المدنية.

وبالتالي فإن تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني بناء تنمية تشاركية، يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه تقرير مصيرهم وعدم التسليم للسلطة المطلقة كصراع تاريخي بين الأفراد و هذه السلطة، بوصفها مركز تكثيف القرار المجتمعي، وتوحيده أوالاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة ، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني. ولكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عن دور المجتمع المندني دون الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين السلطة السياسية ، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومستوى الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها بعيدا عن تدخل الدولة . فالنظم التسلطية تحرص على إخضاعها للرقابة والسيطرة وبذلك تصبح عديمة الفاعلية، فقد سيطرت الدولة على المجتمع في الجزائر على حد تعبير" ألفرد ستيفان " في كتابه القيم: الدولة والمجتمع، ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالادماجية المجتمعية التي تعمل على قيام

1} هانسبيتر ماتيس،أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، على الرابط:

http://www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml

وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة والسلطة، وعلى العكس من ذلك عرفنا إدماجية الدولة أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية. {1} وفي هذا الشأن يرى "عبد الحميد مهري" أن التغيير و الاصلاح السياسي يحدث بالاعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معه بدلا من تغييبها وإقصائها. {2} حيث أصبح المجتمع المدني اليوم يؤدي دورا أكثر أهمية من أي وقت مضى في أنماط الإدارة و الحكم و التنمية لدى البلدان التي يغلب فيها النشاط الجمعوي و المدني على النشاط الحزبي، و رغم ذلك فإن الأطر المعرفية المتعلقة بالدولة و المجتمع المدني تبقى وظيفيا جد محدودة بالنسبة لنظيرها من الدول التي لاتزال في مسيرة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حيث تبقى الفرص الممنوحة للفواعل قصد التجمع و مناقشة المسائل التي تعنيها والتفكير في وضعية المجتمع ككل و التحديات التي تواجهه محدودة كذلك.

جدول رقم(08): عدد المنظمات غير الحكومية لكل مليون نسمة سنة 2005

البلد	الكويت	الإمارات	لبنان	عمان	الأردن	تونس	ليبيا	السعودية	المغرب	سوريا	الجزائر	مصر	السودان	العراق	اليمن	الترويج
عدد المنظمات	369	295	291	148	133	125	78	48	47	36	33	28	25	22	18	**918**

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005 ، ص42 .

يتضح من الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الحادية عشر بعد دولالمغرب العربي المصنفة هنا، وهذا النقص لمنظمات المجتمع المدني يعكس الهوامش الضيقة لمشاركة الأفراد في صناعة القرار التنموي و الاهتمام بالشأن العام مقارنة بباقي الدول العربية. فكلما تعزز دور المجتمع المدني كلما تراجع نفوذ السلطة، حتى ان هذه المنظمات يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في اعطاء الرأي العام مكانة فاعلة في المشاركة في التنمية و التحديث على حساب الأحزاب السياسية مثلما هو الحال بالنسبة لبعض الدول التي يلعب فيها المجتمع المدني دوراً أقوى من الحزب السياسي ضمن العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1} أحمد ثابت،التعددية السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 155،جانفي 1992،ص19.

2} بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر1988-1992، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2000-2001، ص 182.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

– ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة،والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

– ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

– التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة والحزب السياسي وغيرها من أطر ترقية التنشئة السياسية التي تلعب دوراً في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف.

– زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

– تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

– تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

– إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن، باعتبار هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية،وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

– تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي

التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.

خاتمة

خاتمــة:

فيما يتعلق بالاشكالية والفرضيات المطروحة ضمن الدراسة، يمكن التطرق لها كالتالي:

– في محاولة للبحث عن اجابات للاشكالية التي تم طرحها والمتعلقة بقابلية الجزائر لتطبيق النهج التنموي للتنمية المعتمدة على الذات، وضمن هذا السياق، يمكن اعتبار التجارب التنموية التي مرت بها الجزائر تشكل قصورا في تحقيق تنمية متكاملة نظرا لمجموعة من العوامل التي تتداخل فيها الجوانب السياسية الممثلة في عدم استعداد النظام السياسي بعد لفتح مجالات الحريات، وجانب التنمية البشرية التي تبقى مستوياتها في الجزائر بحاجة الى اهتمام أكثر بنوعية التعليم و الرعاية الصحية و الاستفادة من التكنولوجيا، وجانب الاقتصاد المعرفي الذي يفرض على الجزائر التوجه نحو قدرات انتاجية تعتمد على القيمة المضافة التي ارتأينا أن القطاع الخاص كفيل بتطويرها مدعوما ومصحوبا بالاشراف الحكومي. هذا في ظل محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة للآخرين في اطار تنمية معتمدة على الذات وغير منغلقة على التبادل والاستفادة من الأطراف الخارجية على أساس المصالح الوطنية.

وفيما يتعلق بالفرضيات المطروحة، فاننا نثبت صحة الفرضية الأولى، والمتعلقة بكون التنمية المعتمدة على الذات نهجاً تنمويا تجاوز المفهوم القاصر و التقليدي لعملية صناعة التنمية المركبة، حيث أن الانفتاح السياسي يوجه مجهودات بناء الرقي الاقتصادي و الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني طرف أساسي في هذه العملية.

أما الفرضية الثانية المتعلقة بأهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية الشاملة، فيرى الباحث أن صحتها تتجسد في كون الهامش المتاح من الحريات يتيح وحدة وطنية و تقييما لبرامج التنمية و مكافحة للفساد. وهذا ما يمكن أن نلمسه في النموذج الماليزي الذي سعت القيادة السياسية فيه الى خلق جو من التفاهم بين مختلف أطياف المجتمع المشكل من المالاويين الذين يشكلون الأغلبية، والصينيين و الهنود وتجلى هذا في التشكيلات السياسية من أحزاب ومنظمات حقوقية وانسانية ومدنية، حيث التي تتنافس الأحزاب فيما بينها لتقدم أنجع البرامج التنموية في حين أن باقي التشكيلات تساهم في وضع وتنفيذ ومراقبة وتقييم الخطط التنموية عبر قنوات سياسية تتمتع بالشفافية والتمثيل الفعلي لمشاكل المجتمع.

اما الفرضية الثالثة المتعلقة بأهمية العنصر البشري في صناعة التنمية المستقلة، فنجد أن اليابان اعتمدت على تنمية الفرد من خلال نجاعة سياسات التعليم التي جعلت الفرد الياباني متميزا بسلوكه الحضاري، وحسه الوطني مع الحفاظ على خصائصه وقيمه الدينية و الاجتماعية. كما أسهمت المجهودات المبذولة في مجال التنمية البشرية في خلق اقتصاد قائم على انتاج القيمة المضافة، من خلال التطور المدهش الذي حققه اليابان في الصناعات التي تعتمد على المعرفة و التطور التكنولوجي الذي يحتاج الى عنصر بشري كفىء و متمتع بمستويات معيشية مريحة. ما يؤدي بنا الى اثبات صحة هذه الفرضية و التأكيد على أهمية التنمية البشرية في صناعة التنمية الشاملة.

أما الفرضية التي ترى بأن التنمية المعتمدة على الذات غير منتهجة من قبل صناع القرار بالجزائر، فانها تعتبر نسبية الصحة، بحيث أنه كانت هناك محاولات للنهوض بالاقتصاد الوطني مع محاولة تطبيق العدالة الاجتماعية، خاصة ضمن فترة السبعينات، حيث عرفت البلاد جهوداً معتبرة في تحسين الظروف المعيشية وخلق المؤسسات الاقتصادية.الا أن هذه الوتيرة التنموية شهدت تراجعا كبيرا بدءاً من الأزمة ذات البعد السياسي- الاقتصادي التي عرفتها البلاد بمطلع التسعينات.

أما فيما يخص نتائج الدراسة فيمكن التطرق لها ضمن ما يلي:

- لقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول؛ وقد تمت الإشارة ضمن هذه الدراسة إلى أن التنمية بمفهومها التقيلدي تتشابه كثيراً مع العديد من المفاهيم كالنمو والتغير و التطور و التقدم والتحديث، بحيث أن منتوج هذه العملية يكون قاصراً وفق ما أثبتته التجارب و تراكمات السنين، عن تحقيق التنمية الشاملة التي تخدم مصالح كل الطبقات الإجتماعية وتلبي فرص العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

- كما تم الحديث عن ضرورة استفادة الأجيال المقبلة من الثروات والموارد الطبيعية كأساس لعملية التنمية المستدامة،ونظراً لمجموع التغييرات الجذرية التي عرفها العالم من خلال الإستنزاف الغير عقلاني و المستمر لهذه الإمتيازات و الموارد والتي تجلت في إختلالات إيكولوجية و بيئية و إقتصادية وإجتماعية خطيرة، والتي أدت بالمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة و أجهزتها إلى دق ناقوس الخطر و إستعمال آلة دعائية ضخمة للتحسيس بالأخطار المشتركة التي سوف يعاني منها الإنسان إذا استمر في إغفال بعد الإستدامة في المشاريع و الخطط و البرامج التنموية، وذلك من خلال العديد من المؤتمرات الدولية. ومن خلال مجموع الدراسات و التقارير التي تعمل هذه المنظمات على نشرها و توفيرها مع التركيز على المؤتمرات ذات الوزن الثقيل والتي حضرتها الدول الصناعية الكبرى أو ممثلو العشرات من الدول على غرار قمة الأرض التي ركزت عليها الدراسة، أو المؤتمرات حديثة الإنعقاد والتي تطرقت بالإهتمام إلى الأبعاد العلمية والتقنية و الآليات المطروحة لمعالجة المشاكل التنموية بأساليب دبلماسية تحافظ على المحيط و الإقليم مع تحقيق الأهداف التطويرية ورفع التحديات المعيشية ، خاصة بروتوكول كيوتو الذي يعتبر مرجعا للاتفاقيات الدولية في إطار حماية وترقية البيئة والتوازنات الكونية.

- وقد تم الحديث عن الاعتماد على الذات كمنهج يهتم بالعمل السياسي الى جانب ي الاهتمامات التي تعنى بها التنمية المستدامة، بحيث أنه يعتبر شرطاً أساسي لكسر التبعية والخروج من الدائرة المغلقة للتخلف و التدخل الأجنبي في صناعة السياسات التنمية المحلية، فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع تحقيق اقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن افساح اوسع مجال ممكن لحركة الأفراد ومشاركتهم في صنع التقدم وحصولهم على نصيب عادل من ثمرات التقدم، ورسم سياسات التنمية انطلاقا من احتياجاتهم الفعلية،

فالفرد في مفهوم التنمية الذاتية ليس مجرد عنصر من عناصر الانتاج و ليس مجرد وسيلة للتنمية، ولكنه غاية التنمية وهدفها.

– كما تم التركيز على أبعاد التنمية المعتمدة على الذات، والتي أردنا أن نربطها بعدة مستويات من أجل الوصول الى مفهوم التنمية المركبة، والتي تركز على مختلف القطاعات التنموية خاصة العنصر السياسي الذي يقود و يوجه ويخطط ويتابع مسيرة العملية التنموية من خلال إعطاء الجانب التحليلي السياسي ما يستحقه من التخصيص، وذلك بالاهتمام بآليات و متطلبات تحقيق الحكامة "الحكم الراشد" من خلال جملة من السياسات العامة التي تهتم في الأساس بالمشاركة الشعبية في صناعة القرارات السياسية من خلال احترام الحريات الفردية والجماعية في التعبير عن الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية والحق في التمثيل النيابي، وفي مسائلة الطبقة السياسية.

– والمستوى الثاني تجسد في أحد الأطروحات الحديثة و الجد معاصرة وهو يتعلق بالتنمية البشرية التي تركز على تسيير الموارد البشرية من خلال الارتقاء بمستوى الكفاءات و الخبرات التي يتمتع بها الأفراد من خلال دعم الدورات التكوينية و البرامج التعليمية الراقية وكذلك من خلال تركيز الجهود على رافع المستويات المعيشية من توفير مناصب الشغل و دعم الرعاية الصحية و تحقيق مستويات أكبر فيما يتعلق بالرضى الإجتماعي.

– أما على صعيد الجانب الإقصادي ، فقد أفردنا له إهتماماً خاصاً، من خلال التركيز على تقديم الصورة الحقيقية للاقتصاد المعرفي الذي يتبدى كخيار استراتيجي يحقق التنمية المعتمدة على الذات من خلال أحسن تسيير للموارد المادية و الطبيعية و البشرية المتاحة بتوظيف الطاقات والتكنولوجيات المعاصرة في عملية البناء التنموي المستدام.

– وبعملية إسقاط النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقديم الإطار النظري و المنهجي للدراسة، نجد أن الجزائر وعبر مسيرة تنموية مضطربة و غير مستقرة، قد عرفت بعد أكثر من خمسين عاماً على الاستقلال لا تزال في الحلقة المفرغة من استخدام عائدات البترول لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. بحيث عرفت مرحلة السبعيناتاعتماداً نسبياً على فوائض النفط مع حصر توجيه تلك المداخيل الى ميزانية التجهيز أي انها توجه الى بناء قدرة اقتصادية تتميز بالتصنيع.حيث أنفقت فيههذا القطاع أغلفة مالية ضخمة من أجل تجاوز حالة التخلف، و التناقضات الهيكلية الموروثة عن الاستعمار.

غير أن الهزات الإرتدادية غيرت هذا المسار التنموي ، حيث جاءت هذه التحولات عقب حالة الكبت السياسي المستمر الذي أغلق مجال التعبير السياسي و مارس التعتيم على الحريات و الحقوق الفردية و الجماعية، متجاهلاً بذلك معايير الحكم الراشد، إظافة إلى الشق الاقتصادي و تراجع أسعار للمحروقات في منتصف الثمانينات والتي بينت العجز عن تحقيق تنمية متكاملة بعيداً عن الريع البترولي، وهذه الصدمة التي لم يحسب لها النظام أفرزت أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة،و بينت مدى هشاشة نموذج التنمية المتبع، وكشفت أن الجزائر تحاول التأقلم بصعوبة مع

الأوضاع الجديدة من خلال سياسة عامة انتهجها النظام تمثلت في فتح المجال السياسي كخطوة لتجديد شرعية ومبررات وجوده. وهذا دفع بنا إلى الاستنتاج بأن التجربة الديمقراطية التي انتهجتها الجزائر جاءت فجائية و من دون رصيد من الوعي للمحافظة على هذه المكتسبات التي كان من الممكن أن تفعل بشكل أفضل لخدمة الأهداف التنموية من خلال تطوير آليات الرقابة على الأداء الحكومي في استخراج و توزيع الثروات الهائلة التي تتضمنها الجزائر.

ملاحق

الملحق 01

كلمة الأستاذ عبد الحميد مهري

الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني

ضمن الندوة التي نظمها مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بعنوان:

"آفاق التغيير السياسي في الجزائر"

جنيف 13–14 نوفمبر 2008

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحديث عن الوضع في الجزائر اليوم يقتضي أن نتّفق أوّلا على منهجية لتناوله، إما أن نتناول تفاصيل الحياة السياسية في المستوى الرسمي والشعبي، أي نتناول القضايا التي تُطرح داخل نظام الحُكم الآن وتطوراته ومراحله، أو أن نطرح الموضوع الجوهري العام وهو نظام الحُكم ككلّ ومدى استجابته لمطلب الثورة الجزائرية في بناء دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

تقديري، وهذه وجهة نظر ربما خاصة، أنّ نظام الحُكم الحالي بُني بتراكم غير مدروس وغير خاضع للنقد في تطوراته، وكل من ساهم بطريقة من الطرق في مسؤوليات الحكم ساهم في بناء هذا النظام. حتى من صمت في بعض الظروف ساهم أيضا في بناء هذا النظام. فنظام الحُكم الحالي هو نتاج تجربتنا بعد الاستقلال. تقديري الخاص أنّ هذا الحُكم على ما فيه من السلبيات والإيجابيات وصل إلى مداه وإلى حدوده وأصبح عديم الفعالية حتى وإن استمر فإنه عاجز عن حل مشاكل الجزائر وعن تحديات المستقبل. لماذا؟ تقديري أيضاً أنّ المطلوب بعد الاستقلال كان تكريس الجهد العام لبناء أسس الدولة الجزائرية وفق المنظور الذي نادت به الثورة قُبيل إعلان الكفاح المسلح، وهذا العمل كان يتطلب إبقاء صيغة الجبهة أي صيغة جمع

كل الطاقات الجزائرية وتشريك كل الجزائريين في وضع أسس الحكم، أي في وضع أسس الدولة التي تحتضنهم جميعا.

الذي وقع بعد الاستقلال أننا، بدرجات مختلفة، اعتبرنا أنّ الاستقلال هدف ينبغي أن يجمع كل الجزائريين، أما بناء الدولة فلا يحتاج لكل الجزائريين. ومن هنا دخل الإقصاء كعامل أساسي في بناء الدولة الجزائرية بدل الجمع الذي كان قائماً أثناء فترة الكفاح المسلح. وتقديري أنّ العلاج، أي علاج الحالة هذه والخروج إلى نظام حكم وإلى أسس دولة تشمل جميع الجزائريين، يتطلّب العودة إلى منطق جمع الجزائريين، أي السعي في إيجاد الجامع بين الجزائريين الذي يمكّن من بناء نظام حُكم صالح للحاضر وللمستقبل.

إذن، النقاش يمكن أن يدور في مستويَين: المستوى العام والجوهري ويتناول الحكم وتجربة الحُكم ككل، والمستوى الأدنى أو التفصيلي الذي يتناول سلبيات الحُكم كما نعيشه اليوم. وأعتقد أنّ للإخوان بدون شك تجارب شخصية ومباشرة في معالجة هذه الأمور، وتقديري أنّ الاستماع لكل واحد من الإخوان سيزيد هذا اللقاء ثراء وأننا في النهاية يجب أن نقدّم منظورا واضحا يمكن أن يجمع كل الجزائريين ويضع خطوات العاملين في هذا الحقل على طريق الصواب. وشكرا.

sipri

الملحق 02

الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير معهد ستوكهولم للسلام حول التسليح والاستقرار الأمني.

SIPRI YEARBOOK 2012

Armaments, Disarmament and International Security

Summary

military expenditure, delays in agreeing a budget for 2011 contributed to spending being lower than planned and resulted in a small real-terms fall in US military expenditure.

The rapid decade-long increase in US military spending appears to be ending. This is the result both of the ending of the Iraq War and the winding down of the Afghanistan War and of budget deficit-reduction measures.

The economic cost of the Afghanistan and Iraq wars

One of the dominating factors of the global security environment over the past 10 years, and a key factor influencing military spending in many countries, was the 'global war on terrorism' following the terrorist attacks on the USA of 11 September 2001. The highly militarized policy response to these attacks chosen by the USA, which included invasions of Afghanistan and Iraq, had cost the USA over $1.2 trillion in additional military expenditure alone by the end of 2011, and may result in total long-term costs of as much as $4 trillion. Much lower, although still substantial, costs had also been incurred by other participants in these wars.

The wars in Afghanistan and Iraq have also led to huge economic costs, including costs of military forces; destruction of capital and infrastructure; disruption of normal economic activity; loss of human capital through death, injury, displacement and disruption to education; and loss of foreign investment and tourism. Full estimates for these costs are not currently available.

THE REPORTING OF MILITARY EXPENDITURE DATA TO THE UN

The number of states reporting to the UN Standardized Instrument for Reporting Military Expenditures has dropped from a high of 81 in 2002 to 51 in 2011.

European states had the highest reporting rate in 2011 (31 of 48 states). The worst rates were in Africa (2 of 54 states) and the Middle East (1 of 14 states).

Military expenditure in Africa

Africa was the region with the largest increase in military spending in 2011-8.6 per cent. This was dominated by a massive 44 per cent increase by Algeria, the continent's largest spender. Algeria's continuous increases in recent years were fuelled by increasing oil revenues and were provided a ready justification by the activities of al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM), although Algeria's regional ambitions may be a more important motive.

The terrorist activities of Boko Haram were also a major security concern for Nigeria and the military-led response to these appears to have been one factor in Nigeria's military spending increases. However, the role of other factors, especially oil revenues, should not be ignored.

THE MAIN IMPORTERS AND EXPORTERS OF MAJOR ARMS, 2010

Exporter	Global share(%)	Importer	Global share(%)
1.USA	30	1. India	10
2. Russia	24	2. South Korea	6
3.Germany	9	3. Pakistan	5
4.France	8	4. China	5
5. UK	4	5.Singapore	4
6.China	4	6. Australia	4
7. Spain	3	7.Algeria	4
8. Netherlands	3	8.USA	3
9. Italy	3	9. UAE	3
10. Israel	2	10. Greece	3

in particular, a recent series of low-level maritime confrontations in disputed waters.

States in South East Asia are also making efforts to secure transfers of technology and diversify their sources of supply. Suppliers are increasingly willing to meet the demands of states in the region for extensive technology transfers in arms deals or partnerships to develop new weapon systems.

Arms transfers to Armenia and Azerbaijan

Recent acquisitions, orders and procurement plans by Armenia and Azerbaijan have the potential to increase the risk of renewed conflict over the disputed region of Nagorno-Karabakh. Armenia and Azerbaijan accuse each other of pursuing an arms race.

Azerbaijan has significantly increased its volume of arms imports against a backdrop of bellicose rhetoric on the use of force to settle the conflict over Nagorno-Karabakh. There is limited public information on Armenia's arms imports in recent years but during 2010 and 2011 it announced plans to procure more advanced weapon systems in

RECIPIENT REGIONS OF MAJOR ARMS IMPORTS, 2007–11

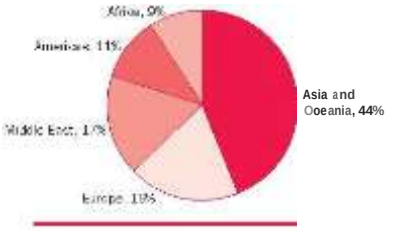

connection with Azerbaijan's procurement drive.

While a voluntary Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) arms embargo is in force, there are different interpretations of its status by OSCE participating states and arms continue to be supplied to both sides. Russia is a major supplier to both parties. Armenia has a limited range of potential suppliers and is overly reliant on Russia as an arms supplier. In contrast, Azerbaijan has recently concluded significant licensed production arrangements and deals with Israel, SouthAfricaand Turkey as it seeks to use foreign technology to develop an indigenous arms industry.

TRANSPARENCY IN ARMS TRANSFERS

The number of states reporting their arms imports and exports to the United Nations Register of Conventional Arms (UNROCA) increased in 20ll to 85, from an all-time low of 72 states in 2010. There was a notable increase in the Americas, but only one African state reported, the lowest number since UNROCA was created.

An increasing number of governments have published national reports on arms exports, including Poland, which published its first reports in2011.

الملحق 03

الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشرات التنمية.

Volume 6 -1 January 2013

Global Economic Prospects

Assuring growth over the medium term

[@)) The World Bank

Table 1. The global outlook in summary
(percent change from previous year, except interest rates and oil price)

	2011	2012	2013o	2014	2015
Global conditions					
VVorld trade volume (GNFS)	6 .2		6 .O	6.7	
Consumer prices					
G-7 Countries ,·2		-0.6		0.9	1.0
United States		2. 1	-0.1 2.4	2.5	2.5
Commodity prices (USD terms)					
Non-oil commodities	20.7	-9.5	-2.0	-3.2	-2.8
C>il price (US$ per barrel) [3]	104.0	105.0	102.0	102.2	102.1
Oil price (percent change)	31_6	1.O	-2.9	O .2	-0_1
Manufactures unit export value [4]	8.9	-1.9	1. 9	2.2	1.9
Interest rates					
$, 6-month (percent)	0.8	0.5		1.1	1.4
€, 6-month (percent)	1.6	0.2	0.7 0.5	1.2	1.5
In'terna"tional capital t"lovvs 1:o developing countries(%o o1" GOP)					
Developing countries					
Net private and official inflows	4.9	4.1	4.2	4.2	4.2
Net private inflows (equity+- debt)	4.7	4.1	4.2	4.2	4.1
East Asia and Pacific	4.9	3.5	3.8	4.1	4
Europe and Central..P.sia	1.7	4 .8	5_3	5.2	4_8
Latin America and Caribbean	5.5	5.7	5 .2	4_7	4
Middle East and N_ rica	1.3	1.1	1.4	1.6	1.9
South ./!\sia.	3.5	3.3	3.4	3.5	3.4
Sub-Saharan ..PJric::a.	5.3	5_0	4_7	4_7	4_9
Real GOP gro'VILh [6]					
VVorld	2.7	2.3	2.4	3.1	3.3
Memo item: VVorld (2005 PPP vveights)	3.8	3.0	3.4	3.9	4.1
High incol'"l""l9	1.6	1.3	1.3	2.0	2.3
C>EC:D countries	1.5	1.2	1_1	2.O	2.3
Euro Area	1.5	-0.4	-0.1	0.9	1.4
Japan	-0.7	1.9	0.8	1.2	1.5
United States	1.8	2.2	1.9	2.8	3.0
Non-c:::>ECD countries	5 .O	2 .9	3 .5	3 .8	3 .
Developing coun1:rie.s	5.9	5.1	5.5	5.7	5.8
East Asia and Pacific	8.3	7.5	7.9	7.6	7.5
China	9.3	7.9	8.4	8.0	7.9
Indonesia	6 .5	6 .1	6 .3	6 .6	6_6
Thailand	O .1	4 .7	5_0	4 .5	4
Europe and Central ia	5.5	3 .0	3 .6	4 .0	4 .3
Russia	4.3	3.5	3.6	3.9	3.8
Turkey	8 .5	2 .9	4 .O	4 .5	5.0
Romania	2 .5	O .6	1.6	2 .2	3.0
Latin AlTlerica and Caribbean	4 .3	3 .0	3 .5	3 .9	3 .
Brazil	2.7	0.9	3.4	4.1	4.0
Mexico	3.9	4.0	3.3	3.6	3.6
gentina	8_9	2 .O	3.4	4_1	4_0
Middle East and N_ .Af"rica [6]	-2.4	3.8	3.4	3.9	4
Egypt [7]	1.8	2.2	2.6	3.8	4
Iran	1.7	-1.0	0.6	1.6	2.8
.Algeria	2 .5	3_0	3.4	3.8	4_3
South ia	7 .4	5 .4	5 .7	6 .4	6.7
India [7,8]	6.9	5 .1	6 .1	6 .8	7_0
Pakistan [7]	3.0	3.7	3.8	4.0	4.2
Bangladesh [7]	6.7	6.3	5.8	6.2	6.5
Sub-Saharan .Af"rica	4 .5	4 .6	4 .9	5.1	5.2
South .Af"ric:a	3 .1	2 .4	2.7	3 .2	3_3
Nigeria	6.7	6.5	6.6	6.4	6.3
.t'\ngola	3.4	8.1	7.2	7.5	7.8
/Vlemoranclum it-ems					
Developing countries					
excluding transition countries	6.5	5.2	5.8	6.0	6.0
excluding China and India	4.5	3.3	4.0	4.3	4.4

Source: VVorldBank.
Notes: PPP = purchasing power parity; *e* = estimate; f = forecast
1. Canada, France, Germany, Italy, Japan, the United Kingdom, and the United States.
2 In local currency, aggregated using 2005 GOP weights
3. Simple average of Dubai, Brent, and VVestTexas Intermediate.
4-. Unit value index of manufactured exports from major economies, expressed in USD.
5. Aggregate growth rates calculated using constant 2005 dollars GOP weights_
6. Comparison with the summer 2012 GEP is not included as countrv coveraae
7_ In keeping with national practice, data for- Bangladesh, Egypt, India, and Pakistan are reported on a fiscal year basis in table 1_1 .Piggregates that depend on these countries are calculated using data compiled on a calendar year basis.
B. Real GOP at market prices_ GOP growth rates calculated using real GOP at factor cost, which are customarily reported in India, can vary significantly from these growth rates and have historically tended to be higher than market price GOP growth rates Growth rates stated on this basis, starting with F'Y2011-12 are 6.5, 5.4, 6.4-, 7.1, and 7.3 percent see table SAR.2 in the South .Asia

Algeria

الملحق 04

الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية.

Key indicators, 2011

Population (millions)	36.2
GOP (US$ billions)	..... 190.7
GOP per capita (US$) ..	 5,304
GOP (PPP) as share (%) of world total	0.33

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990-2011

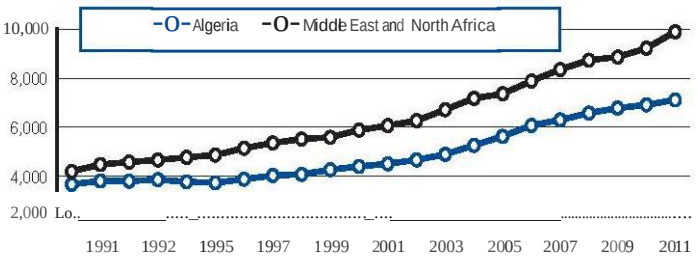

The Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1-7)
GCI2012-2013	110	3.7
GCI 2011-2012 (out of 142) ..	87	4.0
GCI 2010--2011 (out of 139)	86	4.0
Basic requirements (59.1%)	89	4.2
Institutions	141	2.7
Infrastructure ..	100	3.2
Macroeconomic environment.	23	5.7
Health and primary education..	93	5.4
Efficiency enhancers (35.7%)	136	3.1
Higher education and training..	108	3.4
Goods market efficiency	143	3.0
Labor market efficiency	144	2.8
Financial market development .	142	2.4
Technological readiness	133	2.6
Market size	49	4.3
Innovation and sophistication factors (5.2%)	144	2.3
Business sophistication	144	2.5
Innovation..	141	2.1

Stage of development

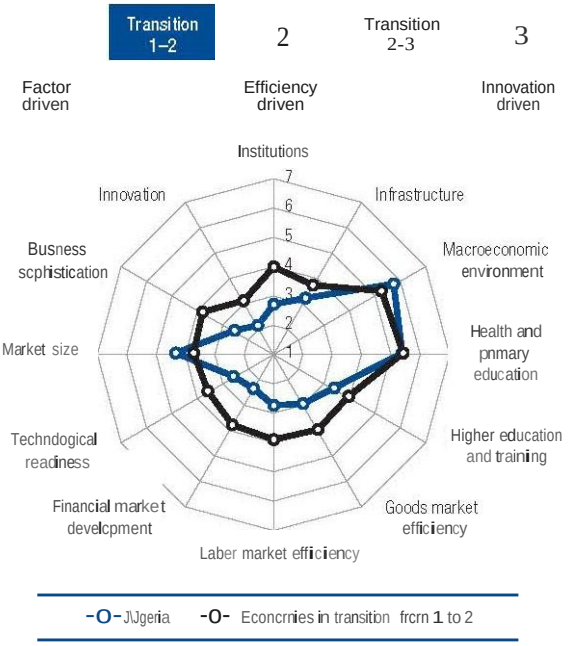

The most problematic factors for doing business

Inefficient government bureaucracy .	20.5
Access to financing .	15.7
Corruption	14.0
Inadequate supply of infrastructure..	8.1
Inadequately educated workforce..	8.1
Tax regulations .	6.3
Policy instability	4.9
Inflation..	4.5
Restrictive labor regulations..	4.3
Poor work ethic in national labor force	3.5
Foreign currency regulations..	3.0
Crime and theft	2.4
Tax rates	2.4
Insufficient capacity to Innovate	1.4
Poor public health .	0.8
Government instability/coups .	0.0

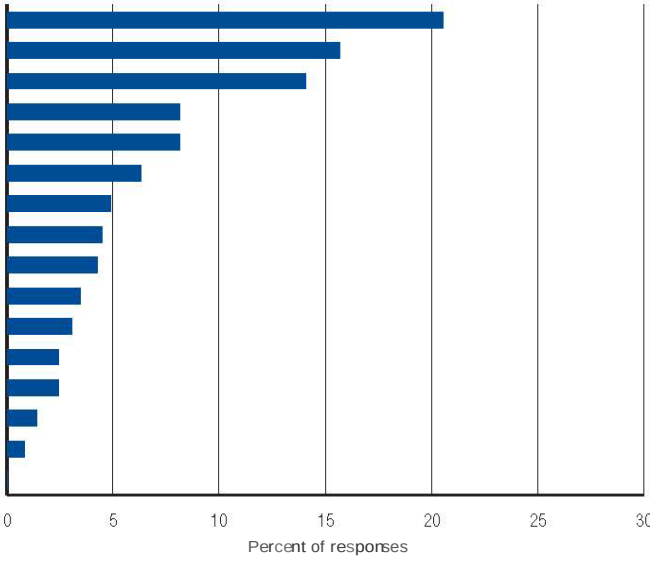

Note: Frcrn the list of factors above, respmndents were asked to select the five most problematic fer doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Prcperty rights .	2.5	140
1.02	Intellectual property protection	1.8	142
1.03	Diversion of public funds	2.2	131
1.04	Public trust in politicians..	1.8	129
1.05	Irregular payments and bribes	2.6	135
1.06	Judicial independence..	2.5	123
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.2	134
1.08	Wastefulness of government spending	2.4	116
1.09	Burden of government regulation	2.3	140
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	2.6	132
1.11	Efficiency of legal framework in challengng regs	2.5	137
1.12	Transparencyof governmentpolicymaking	2.6	144
1.13	Gov't services for improved business performance	2.8	124
1.14	Business costs of terrorism.	3.5	140
1.15	Business costs of crime and vidence	3.6	119
1.16	Qganizedcrime..	3.3	137
1.17	Reliability of pdice services..	3.0	121
1.18	Ethical behavior of firms	2.6	143
1.19	Strength of auditing and reporting standards	2.8	143
1.20	Efficacy of corporate boards	3.1	143
1.21	Protection of minority shareholders' interests	3.1	136
1.22	Strength of investor protection, 0-10 (best)'	5.3	65
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Q.Jality of overall infrastructure	3.5	102
2.02	Q.Jality of roads..	3.4	88
2.03	Q.Jality of railroad infrastructure	2.0	90
2.04	Q.Jality of port infrastructure.	2.7	131
2.05	Q.Jality of air transport infrastructure	3.3	125
2.06	Available airline seat kms/week, millions"	146.0	72
2.07	Q.Jality of electricity supply ..	4.5	80
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop "	99.0	87
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.'	8.5	98
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP'.	-3.6	82
3.02	Gross national savings,% GDP'.	50.1	**6**
3.03	Inflation, annual % change'	4.5	68
3.04	General government debt, % GDP"	9.9	**11**
3.05	Country credit rating, 0 100 (best)"	53.7	59
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	5.5	91
4.02	Malaria cases/100,000 pop.'	0.0	72
4.03	Business impact of tubercubsis	5.2	80
4.04	Tuberculosis cases/100,000 pop.'..	90.0	88
4.05	Business impact of HIVIAIDS	5.3	69
4.06	HIVprevalence, %adultpop.'	0.1	**12**
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births'..	30.5	102
4.08	Ufe expectancy, years'..	72.9	83
4.09	Q.Jality of primary education.	2.4	129
4.10	Primary education enrollment, net%"	95.6	**49**
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross%"..	94.9	52
5.02	Tertiary education enrollment, gross %'.	30.8	74
5.03	Q.Jality of the educational system	2.5	131
5.04	Q.Jality of math and science education	2.7	129
5.05	Q.Jality of management schools	3.0	131
5.06	Internet access in sohods	2.4	132
5.07	Availability of research and training services	2.8	138
5.08	Extent of staff training .	2.6	142

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition..	3.1.	144
6.02	Extent of market dominance .	2.8..	137
6 03	Effectiveness of anti-monopoly pdicy..	2.9	140
6.04	Extent and effect of taxation..	3.2..	101
6.05	Total tax rate, % profits"..	72.0..	135
6.06	No. procedures to start a business'....	14..	134
6.07	No. days to start a business"..	25..	92
6 08	Agricultural pdioy costs	3.2	124
6 09	Prevalence of trade barriers .	3.0..	141
6.10	Trade tariffs, % duty• .	14.0 ..	132
6.11	Prevalence of foreign ownership	3.3..	136
6.12	Business impact of rules on FDI	3.2..	138
6.13	Burden of customs procedures.	2.5	141
6.14	Imports as a percentage of GDP"	32.4..	111
6.15	Degree of customer orientation .	3.0..	144
6.16	Buyer sophistication..	2.4..	131
	7th pillar: Labor market efficiency		
7 01	Cooperation in labor-employer relations..	2.9..	143
7.02	Flexibility of wage determination	4.0..	125
7.03	Hiring and firing practices..	3.3..	112
7.04	Redundancy costs, weeks of salary"	17.	81
7 05	Pay and productivity..	2.4	144
7.06	Reliance on professional management .	2.3..	144
7.07	Brain drain .	1.5	144
7.08	Women in labor force, ratio to men"	0.21.	144
	8th pillar: Financial market development		
8 01	Availability of financial services..	2.6..	143
8 02	Affordability of financial services ..	2.0	144
8.03	Rnanoing through local equity market .	2.2..	131
8.04	Ease of access to loans ..	2.0..	128
8 05	Venture capital availablity	1.8	138
8 06	Soundness of banks	2.9..	143
8.07	Reg.Jiation of securities exchanges..	2.3	140
8.08	Legal rights index, 0-10 (best)'.	3..	118
	9th pillar: Technological readiness		
9 01	Availability of latest technologies	3.4..	142
9 02	Firm-level technology absorption..	3.2	144
9.03	FDI and technology transfer ..	3.4..	140
9.04	Individuals using Internet, %' .	14.0..	110
9 05	Broadband Internet subsoriptions/100 pop."..	2.8	87
9 06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user' .	8.9..	89
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop'.	0.0	128
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1-7 (best)'.	4.2..	**47**
10 02	Foreign market size index, 1–7 (best)"..	4.9..	**49**
	1Hh pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.0..	124
11.02	Local suppler quality.	3.4..	137
11.03	State of cluster develcpment..	2.4..	139
11.04	Nature of competitive advantage..	2.0	144
11.05	Value olhain breadth..	2.2..	143
11.06	Control of international distribution ..	2.5..	144
11.07	Production process scphistication	2.3	141
11 08	Extent of marketing..	2.3	143
11.09	Willing1ess to delegate authority..	1.9	144
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation.	1.9..	143
12.02	Q.Jality of scientific research institutions ..	2.1.	141
12 03	Company spending on R&D..	1.8	143
12.04	University-industry collaboration in R&D..	1.9..	144
12.05	Gov't procurement of advanced tech products..	2.2..	142
12.06	Availability of scientists and engineers ..	4.0..	72
12.07	PCT patents, applications/million pep.'..	0.2..	91

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk ("). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 83.

الملحق 05

الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير مؤسسة فريديريش ناومن الألمانية حول حرية التعاملات اقتصادية.

Economic Freedom of the Arab World

2012

Annual Report

Salem Ben Nasser Allsmaily,
Azzan Al-Busaidi,
Miguel Cervantes,
& Fred McMahon

'1''1'1\"u;:c: FOR DIE FREIHEIT

International Research Foundation

FRASER INSTITUTE

Country summaries

In the following section, we look at how each country is scoring this year in comparison with previous years. We also look at the data that are available for 2011 to get an indication of what future scores might be.

The "Arab spring" has yet to affect economic policy deeply in most nations, though this is key to meeting the aspirations for a better life across the Arab world. For instance, although the overall score for Egypt, the largest of Arab nations, remained unchanged this year, data for 2011 suggest that there will be a deterioration in its economic policy. Kuwait's score is also likely to decline while on-going conflict in Syria reduces the space and safety for free economic exchange while undermining the rule of law. However, some nations are likely to show slight improvements in policy, with the situation in Morocco, Tunisia, and Algeria showing particular promise, though, particularly in Algeria, from small economic bases.

Summary Economic Freedom Ratings for 2010 of Ranked Countries in the Arab World

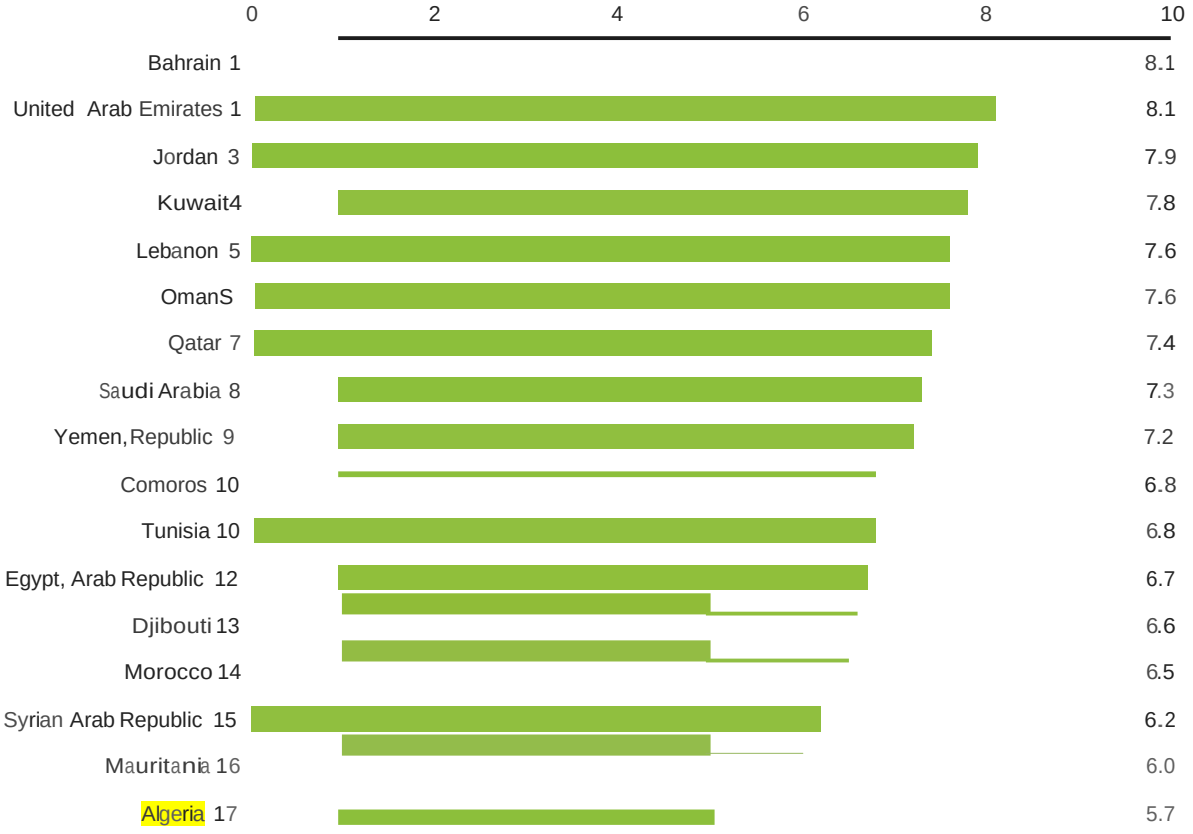

Algeria

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Summary Ratings (Rank)>	5.2 (15)	5.1 (14)	5.4 (15)	5.7 (14)	5.7 (14)	5.6 (15)	5.4 (17)	5.5 (17)	5.7 (17)
	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)	Rating (Data)
1. Size of Government	**4.7**	**4.2**	**4.3**	**5.0**	**4.2**	**4.2**	**4.4**	**4.4**	**4.4**
A. General government consumption spending	4.1 (261)	3.9 (268)	4.0 (264)	4.2 (256)	4.1 (262)	4.0 (265)	2.4 (317)	2.5 (316)	2.5 (316)
B. Transfers and subsidies as a percentage of GDP	8.0 (784)	6.8 (123)	6.8 (123)	8.6 (55)	8.6 (56)	8.5 (6)	8.0 (77)	8.1 (73)	8.1 (73)
C. Government enterprises and investment	2.0	2.0	2.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
D. Top marginal tax rate							7.0 (35)	7.0 (35)	7.0 (35)
2. legal System & Property Rights	**4.0**	**4.0**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.9**	**5.9**
A. Military interference in rule of law and politics	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
B. Integrity of the legal system	3.3	3.3	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
C. Regulatory restrictions on the sale of real property	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	7.4	7.6
i. Number of procedures			3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	5.0	5.5
ii. Time (days)			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
iii. Cost (% of property value)			7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.7	7.7
D. Legal Enforcement of contracts	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1
i. Number Procedures		2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.7	3.0
ii. Time (days)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
iii. Cost (% of claim)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
3. Sound Money	**6.6**	**6.6**	**6.4**	**6.6**	**6.4**	**6.2**	**6.0**	**6.2**	**7.6**
A. Money growth	7.3 (135)	7.8 (109)	7.0 (148)	7.5 (127)	6.6 (169)	5.8 (208)	5.6 (218)	6.7 (164)	6.7 (167)
B. Standard deviation of inflation	9.2 (19)	9.3 (17)	9.3 (18)	9.4 (15)	9.4 (14)	9.5 (12)	9.4 (14)	9.3 (18)	9.5 (13)
C. Inflation: most recent year	9.7 (14)	9.1 (43)	9.2 (4)	9.7 (14)	9.5 (23)	9.3 (37)	9.0 (49)	8.9 (57)	9.2 (39)
D. Freedom to own foreign currency bank accounts	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
4. Freedom to Trade Internationally	**4.7**	**4.9**	**5.0**	**5.3**	**6.1**	**5.8**	**4.7**	**5.1**	**4.8**
A. Taxes on international trade	5.2	5.9	6.1	7.0	6.9	6.9	5.9	6.0	6.0
i. Revenue from trade taxes (% of trade sector)	5.0 (7.6)	7.1 (44)	7.7 (35)	8.2 (27)	8.7 (2)	8.6 (2)	5.7 (65)	5.8 (64)	5.8 (64)
ii. Mean tariff rate	6.2 (788)	6.3 (184)	6.3 (184)	6.8 (158)	6.3 (187)	6.3 (186)	6.3 (186)	6.3 (186)	6.3 (186)
iii. Standard deviation of tariff rates	4.3 (14.3)	4.3 (143)	4.3 (143)	5.8 (105)	5.8 (105)	5.8 (104)	5.8 (104)	5.8 (104)	5.8 (104)
B. Black market exchange rates	8.1	8.1	8.1	8.1	9.0	8.2	7.5	8.4	8.3
C. Capital controls	0.8	0.8	0.8	0.9	2.3	2.3	0.8	0.8	0.0
5. Regulation	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**6.0**	**6.0**	**6.0**	**6.1**	**6.0**
A. Credit market regulations	5.1	5.1	5.1	5.1	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
i. Ownership of banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ii. Foreign bank competition	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
iii. Interest rate controls/negative real interest rates	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
iv. Getting Credit	2.3	2.3	2.3	2.3	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2
a. Legal Rights Index			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
b. Credit Information Index			1.7	1.7	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
B. Labor market regulations	5.1	5.1	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.3	5.1
i. Rigidity of Employment Index	4.8	4.8	4.8	5.2	5.2	5.2	5.2	5.9	5.9
a. Difficulty of Hiring Index		4.4	4.4	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
b. Rigidity of Hours Index		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0
c. Difficulty of Firing Index		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
ii. Mandated cost of hiring (% of salary)	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
iii. Mandated cost of worker dismissal (weeks of wages)	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	8.8
iv. Conscription	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
C. Business Regulations	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
i. Starting a business	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9
a. Number Procedures		2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9
b. Duration (days)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
c. Cost (% of income per capita)		9.8	9.8	9.9	9.8	9.8	9.9	9.9	9.8
d. Min. capital (% of income per capita)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
ii. Closing a business	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
a. Time (years)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
b. Cost (% of estate)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
c. Recovery rate (cents on the dollar)		4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5

قائمة المراجع

اللغةالعربية/

أ- الكتب:

1- أحمد عبد الونيس وآخرون، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة،2006.

2- أحمد هني،إقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة 1993،2 .

3- أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، قسم العلوم السياسية،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،.2000

4- أدوين رايشاور.ترجمة ليلى الجبالي.مراجعة شوقي جلال، اليابانيون، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،.1989

5- إزرا ف.فوجل،ترجمة يحيى زكريا،المعجزة اليابانية "Japan as no 1"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، .1996

6- اسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان الطبعة الأولى جانفي 2002.

7- السيد الزيات، التنمية السياسية: الأدوات و الآليات،الجزءالثالث ،دار المعارف،الإسكندرية ،.2002

8- السيد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الإجتماع السياسي، الجزءالأول ،دار المعارف، الإسكندرية .2002

9- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان الطبعة .1999

10- ضياء مجيد الموسوي،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية:لآراء و اتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

11- عليوش قربوع كمال،قانون الإستثمارات في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،.1999

12- عنصر العياشي،سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر،دار الأمين للنشروالتوزيع،الطبعة الأولى،.1999

13- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء .15

14- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، بيروت،.2000

15- محمد الخطيب، التجربة اليابانية: رؤية اسلامية، دار الصحوة للنشر، 1994.

16- محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي: الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر1990.

17- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية:تشريح وضعية،مطبعة دحلب الجزائر.

18- محمد بوعشة،الدبلماسية الجزائرية،دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، الطبعة الأولى،2004.

19- مستلة صالح، استعراض لبعض التجارب الناجحة: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، 2009.

20- مسعود ظاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج،عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت،ديسمبر .1999

21- مصطفى محمد العبد الله و آخرون، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية لبنان الطبعة .2005

22- ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،ديوان المطبوعات الجامعية:مديرية النشر لجانعة قالمة،2006.

23- ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركـــــز دراسات الوحدة العربية ،.2010

24- نبيل الساموطي، بناء القوة و التنمية السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسية، الهيئة العامة للكتاب،1997.

25- يوسف حلباوي،نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة،ط1 ، مؤسسة الرسالة،بيروت،1979.

ب- الجرائد و الدوريات:

26- إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية مفاهيم ومتضمنات: التنمية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، 2007.

27- الحاج أحمد الحاج،المستوى المهاري و المعرفي لزراعة محافظة الخرج بالزراعة المستدامة، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض. أوت 2012.

28- الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أوت 2012.

29- بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي-المدخل الجزئي-مدخل الحكم الراشد ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، أوت 2012.

30- بوزيان الرحماني هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، أوت 2012.

31- بوزيان عثمان، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية: إقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.طاهر مولاي سعيدة، أوت 2012.

32- ح.سليمان،(بوتفليقة يدعو زرهوني لتنفيذ توصيات تقرير إصلاح هياكل الدولة)،جريدة الخبر، العدد 4881،الإثنين .2006.12.11

33- ح.سليمان،(تخوف على مصير 600 ألف عامل) ، الخبر، العدد4263، الخميس 2004.12.09.

34- حسين عمر، نظريات التنمية الاقتصادية،موقع الموسوعة الاقتصادية، أوت 2012.

35- حميد يس، (يوجد قضاة تعرّضوا للعزل لأنهم قالوا كلمة شرف)، جريدة الخبر.2007./07/17

36– حميد يس،(تقرير إصلاح العدالة دُفن والمسؤولية يتحمّلها الرئيس وآخرون)، جريدة الخبر،الأربعاء 07/09/ 2007.

37– خضير بوقايلة، (الرئيس الجزائري يحضر دستوره عبر لجنة إصلاح الدولة)، جريدة الشرق الأوسط،العدد 8034، 26 نوفمبر.2000

38– دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،من منشورات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة.

39– س يوسفي،(معدل البطالة تراجع حسب الديوان الوطني للإحصاء:الأرقام الرسمية لا تعكس الواقع)،جريدة الخبر، العدد4601 الأحد2006.01.15.

40– سعيدي يحي، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، جامعة محمد بوضياف المسيلة،أوت 2012.

41– عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة،جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أوت 2012.

42– عبد الله جاب الله، المؤامرة على هوية الأمة وحقوقها،26جانفي 2002، أوت 2012.

43– عبدالقادر حسين شاشي، اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية ، أوت 2012.

44– عبدالله محمد إبراهيم ، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة ،جامعة عين شمس، أوت 2012.

45– عبدون نورالدين وآخرون، واقع البيئة في الجزائر ،موضوع بحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، أوت 2012.

46– عماد الدين عدلي، ورقة عمل حول:التنمية المستدامة للصحاري، الشبكة العربية للبيئة والتنمية،رائد أوت 2012.

47– عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، أوت 2012.

48– فيليب كرم، التنمية البشرية في البلدان العربية:دور الحكومات الإنمائي في ظـــــل الانفتاح الاقتصادي،سلسلة بحوث ومناقشات اقيمت بالجمهورية العربية السورية.

49– كمال زايت، (محند إيسعد لـ الخبر: النظام البرلماني غير مناسب للجزائر لأن برلماننا لا يمارس صلاحياته) جريدة الخبر.2008./02/16

50– محمد الناصر، (الأرسيدي يفتح مجددا النقاش حول النظام 'الجهوي')، جريدة صوت الأحرار، 13 ماي 2009.

51– محمد بوبوش، الحكامة و التنمية: العلاقة و الإشكاليات، جامعة محمد الخامس، الرباط، أوت 2012.

52– محمد بوزيان وعائشة بلحرش، التجارة الالكترونية في الجزائر:الفرص و التحديات ،جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان،أوت 2012.

53– محمد شراق، (إصلاح العدالة اقتصر على الرخام والأثاث)، جريدة الخبر.2008./10/29

54– محمد شراق، (بلعيز يدافع عن إصلاحاته ويفتح النار على يسعد)، جريدة الخبر.2007./07/11

55– محمد شراق، (قانونيون يتساءلون عن مصير تقرير يسعد: إصلاح العدالة رهين إرادة سياسية غائبة)، جريدة الخبر.2007/10/30.
56– محمد شراق،(من "شغب أطفال" إلى تدخل الجيش:حرق و دمار وعشرات القتلى والحصيلة "سرية"منذ 20سنة)، الخبر، العدد 5440، السبت 04 أكتوبر.2008
57– محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة:تكنولوجيا المعلومات والتعريب ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) بيروت، أوت 2012.
58– محمد.ب، (إصلاح الدولة محور أولي في برنامج الرئيس)، جريدة المساء، 22 أفريل .2009
59- نورالدين حامد،الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب ، كلية العلوم الاقتصادية والتسييرجامعة محمد خيضر بسكرة، أوت 2012.
60- هدى النعيمي ، النهضة العربية والتنمية الثقافية ، ورقة قدمت إلى ندوة : مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين، دمشق وزارة التعليم العالي، أوت 2012.

ج- شبكة الأنترنت : مقالات ودراسات ومراكز أبحاث عامة ومتخصصة:

http://www.carnegie-mec.org/
61- الحسن عاشي، اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 13 جويلية .2012
62- الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 25 أفريل .2013
63- الحسن عاشي، هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 31 ماي .2012
64- يزيد صايغ.عبد النور بن عنتر، التحدّيات السياسية والأمنية في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 20 جوان .2012
65- النظام هو الفائز الأكبر في الانتخابات التشريعية والإسلاميون يصابون بنكسة، فرانس 24- مونت كارلو الدولية.
http://www.france24.com/ar/2012/05/11
66- الطاهر شقروش، الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتكاسة الحركة الاسلامية الدواعي والدلالات.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329034
67- نصر عارف ،مفهوم التنمية،موقع الانترنت لكلية العلوم السياسية-جامعة القاهرة، أوت 2012.
http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=1157
68- محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول:القيم الحضارية في السنة النبوية، أوت 2012.
www.nabialrahma.com
69- التنمية المستدامة، نشرة معلومات مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، أوت 2012.
www.smap.eu
70- العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة،من منشورات منظمة الإيسيسكو، أوت 2012.

http://www.isesco.org
71- أحمد سعيد نوفل، التنمية السياسي، أوت 2012.
http://WWW.alghad.JO
72- وزارة التنمية السياسية الأردنية، أوت 2012.
http://WWW.mopd.GOV.JO
73- لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، أوت 2012.
http://WWW.escwa.ORG
74- السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للإستعلامات وآفاق التنمية الثقافية.
http://WWW.sis.gov.PS
75- شبكة النبأ المعلوماتية،التنمية الثقافية في العالم الإسلامي:واقع وآفاق نظرة عامة استقصائية،أوت 2012.
http://WWW.annabaa.ORG
76- الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات، منتديات الاقتصاد و التمويل الإسلامي، أوت 2012.
http://islamfin.go-forum.net/index.htm
77- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي،واشنطن،1998.
78- غيلير حكيم، المهارات اللازمة للاقتصاد المعرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،النتائج الأولية لدراسة فنية مشتركة لفريق عمل التعليم، البنك الدولي، أوت 2012.
http://www.albankaldawli.org/

د - الوثائق الرسمية:

79- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
80- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيأة الإقليم و البيئة،المخطط الوطني للبيئة والتنمية،2002.
81- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الأولى رقم3، الدورة الربيعية التشريعية السادسة 2007، الصادرة بتاريخ 04 يوليو 2007.
82- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم169،الدورة الربيعية التشريعية الخامسة، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 2005، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر2007.
83- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد الأول،الصادرة بتاريخ 08 جانفي 1995.
84- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1996.
85- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
86- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة بتاريخ 03 أفريل 2002.

87- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.
88- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.
89- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004.
90- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 18 غشت 2004.
91- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد71، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر .2000
92- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد74، الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر 1999.
93- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد71، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2000.
94- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد74، الصادرة بتاريخ 20 أكتوبر 1999.
95- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 1، الصادرة بتاريخ 14 جانفي .2012
96- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 2، الصادرة بتاريخ 15 جانفي .2012
97- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، رقم 2، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2012.
98- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008.
99- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وكالة الأنباء الجزائرية ASP، (مجلس وزاري مشترك مخصص لإصلاح المالية و الجباية المحليتين)، بتاريخ الاثنين 17 ديسمبر2007.
100- تطور الجزائر 1962.1992 ، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد.
101- حزب جبهة التحرير الوطني،الميثاق الوطني 1986،المركز الوطني للوثائق والصحافةوالاعلام،الجزائر .1986
102- ملحق ميثاق طرابلس،1962.
103- "القانون رقم 03-01 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة"
104- "القانون رقم 03-01 يتعلق بتهيئة الاقليم و تهيئته المستدامة"
105- "القانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة"
106- "القانون رقم 04-03 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة"
107- "القانون رقم 04-09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة"
108- "المرسوم التنفيذي رقم 02-115 يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة"
109- "المرسوم التنفيذي رقم 96-481 يحدد تنظيم المجلس الأعلى للتنمية المستديمة"
110- "المرسوم الرئاسي رقم 94-465 يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله"

هـ-المطبوعات غير المنشورة:

111- أبومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر1988-1992، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإنسانية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2000-2001.

112- الطاهر خامرة،المسؤولية البيئية والاجتماعية:مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.حالة سوناطراك، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2006-2007.

113- بوجريو ياسمينة، النظام القانوني للتنمية المستديمة في الجزائر،مذكرة ليسانس،كلية الحقوق،قسم العلوم القانونية و الإدارية،جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-،2008-2009.

114- تواتي عبد العليم، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر: الفترة من 2000 إلى 2005،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2006.

115- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2005-2006.

116- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر:دراسة تقييمية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2005-2006.

117- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006.

118- عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة:حالة الجزائر:1995-2006، رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر- باتنة ،2007-2008.

119- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية:دراسة حالة الجزائر1970-2004، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2006-2007.

120- عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2006-2007.

121- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008.

122- فارس رشيد البياتي ،التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه ،مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، جامعة عمّان ،2008.

23- محمد كنوش، الاقتصاد الخفي وتأثيره على التنمية المستديمة ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب-البليدة، 2005.

124- هشام عبد الكريم،المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2006.

125-بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008.

و - التظاهرات والبحوث العلمية:

126- أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول السياسات العامّة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع،جامعة د.طاهر مولاي سعيدة 26-27 أفريل 2009.

127- طباييبة سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 07-08 أفريل .2008

128- عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق، محاضرة لدى مركز دراسات الوحدة العربية 1997./10/13

129- مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه، مداخلة مدمة ضمن ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات،جامعة الشلف، 20 أوت 2008.

130- منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و ابعاد الافصاح و الشفافية: دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة البليدة.

131- يوم دراسي حول المجتمع المدني والدولة:القيمة النظرية و الميدانية،المركز الجامعي طاهر مولايسعيدة،معهد العلوم القانونية والادارية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،22 جانفي 2008.

ز - المجلات:

132- أحمد الشربيني، عالم بعد كيوتو: خارطة طريق بيئية لإنقاذ كوكبنا،مجلة العربي، العدد 559،يونيو 2005، الكويت.

133- ادارة،مجلة المدرسة الوطنية للادارة،المجلد 09،العدد2، 1999.

134- ادارة،مجلة المدرسة الوطنية للادارة،المجلد 11،العدد22، .2001

135- ادارة،مجلة المدرسة الوطنية للادارة،المجلد 14،العدد1، .2004

136- ادارة،مجلة المدرسة الوطنية للادارة،المجلد 3،العدد2، .1993

137- جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 475، التاريخ من 5 إلى 11 أفريل.2008

138- حميد يس، (بوتفليقة يتأسف لفقدان الروح الوطنية لدى الشباب)، جريدة الخبر.العدد 5150، الأربعاء 24 أكتوبر .2007

139- سمير بلعمري،(في لقائه أمس مع ولات الجمهورية:بوتفليقة يحذر من تنامي ظاهرتي الحراقة و الإنتحاريين)، جريدة الشروق،العدد 2130، الأربعاء 24 أكتوبر .2007

140- عبد الله بن نعمان الغامدي، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، العدد 43، 2007.

141- عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451.

142- مجلة إدارة من إصدار المدرسة الوطنية للادارة ENA، المجلد11، العدد 22، مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2001،ص.11

143- نصر الدين بن طيفور،أي إستقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروعي جوان 1999 لقانوني البلدية و الولاية،عن مجلة المدرسة الوطنية للادارة، نفس المرجع ،ص.12

144-عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة:التكامل الاستراتيجي ،مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، 2002.

ح- التقارير:

145- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقييم إطار التعاون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول 2005/2002"،2005.

146- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية،"نحو الحرية في العالم العربي"،2004.

147- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية،"خلق الفرص للأجيال القادمة"،2002.

148- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، "التغلب على الحواجز:قابلية التنقل البشري و التنمية" 2009.

149- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، "تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، 2003.

150- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، "محاربة تغير المناخ:التضامن الإنساني في عالم منقسم" 2008/2007.

151- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي، "نحو تواصل معرفي منتج"، 2009.

152- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنسانية العربية،"تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"،2009.

153- تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان: خدعة رفع حالة الطوارئ في الجزائر: ممارسة حريات التجمع والتنظيم والتظاهر في الجزائر، فبراير 2012.
154- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة، اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،2005.
155- جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"،2007.
156- صندوق النقد الدولي،"آفاق الاقتصاد العالمي:التعافي و المخاطر واستعادة التوازن"،.2010
157- صندوق النقد الدولي،"إنجاح الاقتصاد العالمي من أجل الجميع"،2008.
158- مكتب اليونسكو الإقليمي بلبنان،"التربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"،2008.
159- هيئة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،" الماء والبيئة والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا "،2006.
160- هيئة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،"تعزيز إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المستدامة"،2009.
161- هيئة الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا، "وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، 2001.
162- هيئة الأمم المتحدة،تقرير الأهداف الإنمائية للألفية،2008.
163- هيئة الأمم المتحدة،تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا، "مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا"،2003.
164- هيئة الأمم المتحدة،تقرير لجنة التنمية المستدامة، 2002.
165- هيئة الأمم المتحدة،مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،2002.
166- هيئة الأمم المتحدة،وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،1997.
167-البنك الدولي، التقرير السنوي، 2007.
168-البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، "الزراعة من أجل التنمية"، 2008.

اللغات الأجنبية:

A –Books :

169- Ahmed ben betour, L'expérience algerienne de Développement 1962-1992:leçons pour l'avenir, editions technique de l'entreprise & ISGP editions,1992.
170- Amardjia Adnani Hania, Algerie -Energie Solaire Et Hydrogen:Developpement Durable, Office des Publication Universitaires, 2007.
171- Khalfa Mameri, Le Premier Minister En Algerie,Entreprise Nationale Du Livre Et Office des Publication Universitaires,Alger,1984.
172- Mohamed Tahar Ben Saad, Le Rigime Politique Algerien:De la Ligitimité Historique a la Ligitimité Constitutionnelle,Entreprise Nationale Du Livre,Alger,1992.
173- Peter P Rogers And Kazi F Jalal & John A Boyd, An Introduction To Sustainable Development, Glen Educational Foundation Inc, 2008.
174- Salah Mouhoub, L'algerie a L'epreuve des Réforme Economique, Office des Publication Universitaires,Alger,1998.
175- Tayeb chenntouf, Le le maghreb au présent, Office des Publication Universitaires,Alger,2003.

B –Articles (Via Internet)

176- Anup Shah, Sustainable Development ,Global Issues, 08.04.2012.
http://www.globalissues.org/issue/367/sustainable-development

177- Charles c. Fonchingong & lotsmart n. Fonjong , The Concept Of Self-Reliance In Community Development Initiatives .
http://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1026042718043

178- Sustainable Development, European Commission.
http://ec.europa.eu/environment/eussd/

179- What is Sustainable Development?, the World Bank Group.
http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

180- Why Is Self Reliance Important for Sustainable Development? ,Community Empowerment Network.
http://www.endruralpoverty.org/what-we-do/299-why-is-self-reliance-important-for-sustainable-development

C –Raports:

181- Abdennour Benantar and Yezid Sayigh, Algeria: Political and Security Challenges, Carnegie Middle East Center, Beirut, June 20. 2012.
182- Friedrich Naumann Foundation for Freedom, Economic Freedom of the Arab World 2012.
183- Institute For Economics And Peace, Global Peace Index 2012, publiched in 2013.
184- International Monetary Fund (FMI), Country Report No. 06/101, Algeria: Selected Issues,2006.
185- International Monetary Fund (FMI), Global Recovery Advances but Remains Uneven, 2011.
186- International Monetary Fund (IMF-FMI), World Economic Outlook, 2011.
187- International Monetary Fund, Information Bulletin Generalized, January 2013.
188- International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, November 2012.
189- Legatum Institute, The 2012 Legatum Prosperity Index, 2013.
190- Sipri Yearbook 2012: Armaments,Disarmament and International Security Summary, publiched in 2013.
191- United Nations Development Programme, Human Development Report 2011.
192- United Nations, Economic and Social Council, Thematic cluster for the implementation Thematic cluster for the implementation cycle,2008.
193- World Economic Forum, Annual Meeting 2013: Resilient Dynamism, Davos Klosters, Switzerland 23-27 January 2013.
194- World Economic Forum, Global Risks 2013: Eighth, 2013.
195- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011-2012.
196-African Union, Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals, 2009.
197-Conseil National Economique et Social (CNES) en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport National sur le développement humain,2006.
198-Nations Unies, Objectifs du Millénaire pour le développement, 2005.
199-Nations Unies, Programme des nations unies pour l'environnement (PNUE), Financement Et Coopération Pour Le Développement Durable en méditerranée, 2004.
200-Nations Unies, Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Projet de descriptif de programme de pays pour l'Algérie (2007-2011),2006.
201-United Nations, Industrial Development Organization (UNIDO), Agribusiness For Africa's Prosperity, 2011.
202-United nations, The Millennium Development Goals Report 2011.
203-United Nations, The Millennium Development Goals-European Perspective, 2005.

204-United nations, united nations development programme , a blueprint for ocean and coastal sustainability,2011.
205-United nations, united nations development programme , anti-corruption for development, 2011.
206-United nations, united nations development programme , capacity is development: global event: final report,2010.
207-United nations, united nations development programme , capacity is development: a global event on smart strategies and capable institutions for 2015 and beyond, morocco, march 2010.
208-United nations, united nations development programme , democratic governance: thematic trust fund, 2010.
209-United nations, united nations development programme , Human Development Report, Sustainability and Equity: A Better Future for All, 2011.
210-United nations, united nations development programme , oceans at rio+20: how well are we doing in meeting the commitments from the 1992 earth summit and the 2002 world summit on sustainable development? Summary for decision makers,2011.
211-United Nations, United Nations Educational Scientific And Cultural Organization (UNESCO), Conference On Sustainable Development: A Blueprint For Ocean And Coastal Sustainability,2011.
212-United nations, United Nations Educational Scientific And Cultural Organization (UNESCO), global education digest 2011: comparing education statistics across the world, 2011.
213-World Bank, Algeria: National Environmental Action Plan, Report No. 22890-AL, 2002.
214-World Bank, Doing business in a more transparent world 2012.
215-World bank, frontiers in development policy: a primer on emerging issues, 2011.
216-World Bank, Global Economic Prospects: Assuring growth over the medium term, January 2013.
217-World Bank, Technology & Development, 2008.
218-World Bank, world development report- Agriculture for Development, 2008.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال/

الشكل	الصفحة
شكل رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية	**29**
شكل رقم (02): نسيج الترابط و التشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	**53**
شكل رقم (03): خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي	**62**
شكل رقم (04): موقع الانفتاح السياسي والديمقراطية من عملية التنمية المتكاملة وفق تقارير التنمية البشرية	**69**
شكل رقم (05): تطور معدلات البطالة/ **1999- 2008**	**130**
شكل رقم (06): مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية سنة **2011**	**182**
شكل رقم (07): نتائج الانتخابات التشريعية **2012** (جبهة التحرير الوطني)	**207**

قائمة الجداول/

الجدول	الصفحة
جدول رقم (01): تطور الديون الخارجية الجزائرية في الفترة/ **1980-1997**	**98**
جدول رقم (02): نتائج اعادة الهيكلة على نسيج المؤسسات الوطنية	**108**
جدول رقم (03): قيمة الدينار الجزائري ضمن الفترة/ **1987-1998**	**109**
جدول رقم (04): أداء الاقتصاد الجزائري	**114**
جدول رقم (05): تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر	**125**
جدول رقم (06): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي **2001 – 2004**	**137**
جدول رقم (07): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات/**1995-2000-2005-2008-2011**	**180**
جدول رقم (08): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك سنة **2011**	**214**
جدول رقم (09): أسعار النفط العربي **2010- 2011**	**192**
جدول رقم (10): عدد المنظمات غير الحكومية لكل مليون نسمة/ **2005**	**203**

المحتوى	الصفحة
الإهداء	**03**
شكر وتقدير	**04**
ملخص	**06**
خطة الدراسة	**07**
المقدمة	**10**
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة	**18**
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي	**19**
المطلب الأول: تبلور المنظور التنموي	**19**
أولاً : تعـريف وخصائص التنمية	**19**
خصائص التنمية	**21**
المفاهيم المرادفة للتنمية	**21**
أنواع التنمية	**22**
ثانياً: تبلور مفهـــــوم التنمية	**24**
المطلب الثاني: أبجديات الاعتماد على الذات و التنمية المستدامة	**30**
أولاً : التنمية المستدامـــة	**31**
ثانياً: الاعتـــماد على الذات	**38**
ثانلثاً: أبعاد التنمية المعتمدة على الذات	**45**
البعد السياسي	**46**
مقومات الحداثة السياسية	**48**
البعد الإقتصادي	**49**
البعد الإجتماعي	**52**

البعد الثقافي	54
البعد البيئي	56
المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المعتمدة على الذات	59
المطلب الأول: الانفتاح السياسي والحكم الراشد	60
أولاً : تعـــريف الحكم الراشد.	61
ثانياً: آليات و عناصر الحكم الراشد.	65
أركان الحكم الراشد	68
المطلب الثاني: تنمية العنصر البشري	70
أولاً : تعـــــريف التنميـة البشرية.	70
ثانياً: مؤشرات و أهداف التنميـة البشرية.	74
المطلب الثالث: اقتصاد المعرفة	79
أولاً : تعـــــريف اقتصاد المعرفة.	79
ثانياً: مرتكـــزات اقتصاد المعرفة.	83
الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	87
المبحث الأول: تطـــور وتيرة العمـــلية التنمـــوية	88
المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية و الاقتصاد الموجه	88
أولاً : الســـــياسات المركزية	89
المرحلة الأولى 1962-1965	91
المرحلة الثانية 1965-1979	92
المرحلة الثالثة 1979-1989	93
ثانياً: المخططات التنمـــــوية	93

المرحلة الأولى 1962–1965	93
المرحلة الثانية 1965–1979	95
المرحلة الثالثة 1979–1989	95
المطلب الثاني: مرحلة التعددية السياسية واقتصاد السـوق	99
أولاً : فتـح المجال السـيـاسي	100
ترتيب الحكومات المتعاقبة	104
ثانياً: إعادة الهيكلة الاقتصادية	105
المخطط الخماسي الأول 1980–1984	105
المخطط الخماسي الثاني 1985–1989	106
ارهاصات تبعية متفاقمة	109
التعامل مع البنك الدولي	111
برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994–1995	111
برنامج التصحيح الهيكلي 1995–1998	113
المبحث الثاني: الإصلاحات المنتهجة في إطار التـنمية المستدامة	114
المطلب الأول: إصلاح هياكل و مؤسسات الدولـة	115
أولاً : على مستوى الحكم الراشد	115
لجنة إصلاح هياكل و مؤسسات الدولة	116
لجنة إصلاح العدالة	118
ثانياً: على مستوى التنمية البشرية	122
تفعيل دور المجتمع المدني	122
مؤشرات التنمية البشرية	123
سياسات التشغيل	127

سياسات التعليم	130
البحث العلمي	131
الرعاية الصحية	131
الأمن الغذائي	133
ثالثاً: على مستوى إقتصاد المعرفة	133
الاعتماد على المحروقات بدل الاعتماد على الذات	134
القطاع الصناعي	137
التصدير و الإستيراد	138
المطلب الثاني: الجهود الرسمية لترقية التنمية المستدامة	139
أولاً : المنظومة القانونية للتنمية المستديمة	139
ثانياً: حماية و ترقية البيئة في إطار التنمية المستدامة	143
الفصل الثالث: التوصيات الدولية والرهانات المفروضة على الجزائر	147
المبحث الأول: التوصيات الدولية في سياق الاعتماد على الذات	149
المطلب الأول: الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة	150
أولاً : التجربة التنموية اليابانية	150
نظام الاولويات في الانتاج	152
نظام الانتقال من النقل التكنولوجي الى التطوير الذاتي	153
نظام الانتشار و التوسع في الانتاج	154
نظام التحديث المستمر واستشراف الانتاج	155
ثانياً: التجربة التنموية الماليزية	156
التحرر من قيد التبعية	157

التخطيط الاقتصادي و البناء التنموي	159
سياسة التنمية الاستشرافية	161
المطلب الثاني: التوصيات و التقارير الدولية	162
أولاً : الاستقرار السياسي و الأمني	163
معهد الإقتصاد والسلام	163
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي	164
مركز كارينغي للشرق الأوسط	165
ثانياً: التنمية والمؤشرات الاقتصادية	167
منتدى الاقتصاد العالمي	168
مؤسسة فريدريش ناومن	170
معهد ليغاتوم	171
صندوق النقد الدولي	172
البنك الدولي	174
المبحث الثاني: تفعيل آليات الاعتماد على الذات لبناء تنمية مستدامة	176
المطلب الأول: اعتماد اقتصاد ما بعد المحروقات	178
أولاً : تفعيل البديل الاقتصادي	178
أ– بناء قاعدة اقتصادية	179
1.السيطرة على الموارد الذاتية	179
2.التنمية الصناعية	181
3.التنمية الزراعية	183
4.تنمية قطاع الخدمات	185
5.دعم الاستثمار الأجنبي	186

6.ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة	189
7.امتلاك وتطوير التقنية	190
ب- الاصلاح الهيكلي للاقتصاد	191
1.اخضاع الانفاق العمومي للجدوى الاقتصادية	191
2. دعم ومساندة القطاع الخاص	194
ثانياً: الاهتمام بالطاقة المتجددة	197
أهمية استخدام الطاقات المتجددة	199
علاقة الطاقة المتجددة بالمردودية الاقتصادية	200
المطلب الثاني: اعتماد التنميـــة بالمشاركـة	201
أولاً : اصلاح منظومة الحكم	202
مضمون وفعالية الاصلاحات السياسية	203
قانون الانتخابات	203
قانون الأحزاب السياسية	205
قانون الاعلام	206
نتائج الإصلاحات السياسية "الانتخابات التشريعية 2012"	208
ثانياً: مشاركة المجتمع المدني	210
العقبات التي تواجه فعاليات المجتمع	211
ميكانيزمات تفعيل دور المجتمع المدني	215
الخاتمة	217
ملاحق	223
كلمة الأستاذ عبد الحميد مهري ضمن ندوة مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بعنوان "آفاق التغيير السياسي في الجزائر" جنيف نوفمبر 2008	224

الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير معهد ستوكهولم للسلام حول التسليح والاستقرار الأمني	226
الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشرات التنمية	229
الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية	231
الجزء المتعلق بالجزائر من تقرير مؤسسة "فريديريش ناومن" الألمانية حول حرية التعاملات اقتصادية	233
قائمة المراجع	236
قائمة الجداول و الأشكال	250
فهرس	252